دكتور

محمد حافظ الرهوان

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة
بـأكـاديـمـيـة الـشـرطـة
محام بالنقض والإدارية العليا
مدير كلية الدراسات العليا السابق

مبادىء علم الإقتصاد

مقدمة لعلم الاقتصاد

٢٠٠٥-٢٠٠٦م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
٢٠٠٤/٢٠٨٩٣

دار (أبو المجد) للطباعة بالهرم
ت ٣٨٦٥٥٩٩ - ٣٨٤٣٣٤٢
٠١٠/١٥١١٥٤٦

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شىء إلا أن تتقوا منهم تقاة ويحذركم الله نفسه وإلى الله المصير﴾

صدق الله العظيم

سورة آل عمران آية رقم ٢٨

تمهيـــــد

إن الإنســان اجتماعي بطبعـه، ولا يمكن أن يعيش بمفـرده منعــزلا عن الآخرين، فهو في حاجة دائمة إلى غيره من البشر، وعلة ذلك إن متطلباته المتعددة كالغذاء، والملبس، والمسكن لا يمكنه بمفرده الوفاء بها. بمعنى آخر فان الفرد لا يستطيع بنفسه اشباع كل حاجاته الضرورية والكمالية، وإنما يجب أن يتعـاون الجميع وأن تنشأ فيما بينهم علاقات اجتماعية وسياسية واقتصادية وقانونيـة بمناسبة انتاج السلع والخدمات اللازمة لاشباع الحاجات المتعددة والمتنوعة لكل منهم. ولبيان مدى ما يتطلبه اشباع الحـاجـة الإنسـانيـة من تكـاتف وتعـاون مجموعة كبيرة من الأفراد نتصور ما يحتاجه انتاج رغيف الخبز من مجمـوعـة من العمليات المنفصلة والمتعددة والتي يستقل بكل منهـا فـرد أو مجمـوعـة من الأفراد معروفين لبعضـهم أو غير معروفين في غالب الأحيان. فالزارع يقوم بشراء البذور من غيره ثم يقوم باعداد الأرض وفلاحتها وريهـا بنفســه أو بمعـاونـة الآخرين ثم يجمع المحصول ويبيعه إلى شـخص آخر وثالث يقوم بطحنه ورابـع بتوصيله للمخبز، وفي المخبز يشترك مجموعة من الأفراد في اعداد الخبز، ويتولى شخص آخر توزيعه وتوصيله للمستهلك. كل هذه العمليات المتعددة والمتنـوعـة وغيرها من أجل اعداد سلعة واحدة، فما بالنا والفرد يحتاج الى عشرات بل مئات من السلع التي يستخدمها في اشباع حاجاته المتعددة والمتزايـدة بـاستمـرار. إن اشباع الإنسان لهذه الحاجات يمثل أهم مشكلة يواجهها الفرد يوميا في حيـاتـه وهي التي تسمى المشكلة الإقتصادية، مشكلة الإنتاج والتـوزيـع والاستهـلاك، مشكلة التوفيق بين الموارد المحدودة وبين الحاجات الإنسانية المتعددة والمتنوعة، مشكلة التنمية الاقتصادية ورفع مستوى معيشة الأفراد.

من أجل ذلك ظهرت النظم الإقتصادية لتعالج كل هذه المشاكل ، وتقدم الحلول التى تتفق والظروف الإجتماعية والسياسية والثقافية السائدة فى المجتمع.

وفي كل نظام من هذه النظم وجد مفكرون سياسيون واقتصاديون ورجال إدارة وغيرهم تأثروا بالنظام وأثروا فيه، بل إن بعضهم أمثال «إنجلز»، و«ماركس» جاءوا بأفكار سياسية واقتصادية وجدت سبيلها إلى التطبيق، وأدت إلى تقسيم العالم في فترة من الفترات (١٩١٧ ـ ١٩٩١) أيديولوجيا بحسب الأفكار التي يعتنقها الساسة والمفكرون وبعض العامة إلى دول رأسمالية ودول إشتراكية ظلوا خلال هذه الفترة في حالة عداء أيديولوجي وسياسي لم يقتصر على قطبي هذا النظام أمريكا الحالية والإتحاد السوفيتي السابق، بل إمتد إلى باقي دول العالم الأخرى، واستعدت كل مجموعة من هاتين المجموعتين عسكرياً لمواجهة المجموعة الأخرى، فأنفقت الدول دخولا قومية معتبرة في بناء ترسانات للسلاح، ودخل القطبان الأعظمان في حروب غير مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، ولكنها جميعها كانت خارج أراضيهما، وأيد كل منها وعارض حركات ثورية في مناطق فقيرة من العالم، وبدلا من أن يمدوها بالغذاء أمدوها بالسلاح، فسفكت دماء الأشقاء الرأسماليين والشيوعيين بأيدي بعضهما البعض في الشمال والجنوب في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية وبدلا من أن تأتي هذه النظم الإقتصادية لحل مشاكل العالم الإقتصادية كانت السبب في تعقيدها وجعلها مستحيلة على الحل، حتى في الولايات المتحدة الأمريكية(١).

---

(١) دأبت أمريكا والإتحاد السوفيتي السابق على إستخدام حلفاءهما التكتيكيين لقمع الحركات الثورية في مناطق مختلفة من العالم، وكل منهما أرادت أن تفرض نظامها السياسي (الرأسمالي أو الشيوعي) على باقي دول العالم، والدولة التي كانت ترغب في اختيار خط سياسي واقتصادي مناسب لظروفها كانت تعتبر معادية لأيهما، وكانت خطتهما لتأييد الموالين الذين يطلقون عليهم «الأصدقاء»، هو توريد السلاح ومنح القروض وبعض المعونات الإقتصادية، وقد بلغ توريد الإتحاد السوفيتي السابق من الأسلحة لدول العالم في الفترة من ٧٩ ـ ١٩٨١ أكثر من ٣٦٪، وأمريكا ٣٤٪ =

لقد كانت المواجهة بين القطبين الرأسمالي والشيوعي عنيفة، وتحملت الدول الفقيرة ولازالت تتحمل ضربات وأوجاع هذا العنف، ولكأن هذا العنف استمد أصوله من المذهب الماركسي الشيوعي الذي نادى بالثورة الدموية على طبقة الرأسماليين ووجد تطبيقه الفعلي في الثورة الروسية عام ١٩١٧ والصينية عام ١٩٤٩ والغزو السوفيتي الدموى للمجر ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا لفرض النظام الشيوعي بها، وحربه الفاشلة في أفغانستان، ومده الجماعات المتمردة في أنحاء متفرقة من العالم بالسلاح والعتاد للوصول إلى الحكم وتطبيق المذهب الشيوعي، بغض النظر عن الخسائر الإقتصادية والحضارية والتنموية التي تحملت بها الشعوب التي نكبت في حظها بوجود مثل هذه الجماعات التي لم يكن هدفها سوى الوصول للسلطة ولو على جثث الأبرياء من أخواتهم وأهليهم.

كما استمد العنف الذي تعاني منه الدول الفقيرة من العالم أصوله من علاقة الاستغلال الجائرة بين طبقة الرأسماليين وطبقة العمال، تلك العلاقة التي يتخذ الرأسماليون جميع الوسائل المشروعة وغير المشروعة للإبقاء عليها حتى يكون العمال في حالة تبعية دائمة ولا يستطيعون حتى في مجرد التفكير في تحسين أحوالهم الإقتصادية والإجتماعية.

وقد تجلى ذلك في تدعيم الولايات المتحدة الأمريكية للجماعات المسلحة التي تسعى للوصول إلى الحكم بالقوة وفرض النظام الرأسمالي في العديد من

= وفرنسا ١٠٪ وايطاليا وبريطانيا والمانيا الغربية ١٠٪، ومنذ ازدهار تجارة النفط عند دول الأوبك في السبعينات اتجهت نسبة متزايدة من بيع المبيعات الدولية للأسلحة للدول النامية. وتعتبر تجارة السلاح مفيدة لميزان مدفوعات الدول البائعة، ووسيلة لإستمرار انتاج مصانع الأسلحة معدات عسكرية رخيصة للقوات المسلحة بالدول المنتجة كأمريكا، كما أن عقود السلاح تعني وظائف وأرباح ومرتبات وأجور وتخفيض نسبة البطالة في الدولة أو الدول المنتجة (قارن: والاس ايروين الصغير: أضواء على السياسة الأمريكية في العالم، ترجمة نور الدين الزراري ونور الدين خليل، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٢٥٥، ٢٥٦).

دول العالم فى أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا ، وهكذا نجد أن حرب أمريكا الفاشلة فى فيتنام والتى إستمرت سبع سنوات وحربها الحالية فى العراق تعتبر تجسيداً لمنطق العنف الذى تمارسه الدول الرأسمالية القوية بالنسبة للدول الفقيرة مما عمق ووسع من تدهورها وفقرها .

لقد استخدم الأمريكان والروس الشعوب الأخرى وما تمتلكه من قوى عاملة وموارد طبيعية في خوض حربهما المباشرة الباردة، وغير المباشرة الساخنة، أي المسلحة حتى يتحقق لأحدهما النفوذ والسيطرة الكاملة على العالم بغض النظر عما أحدثته هذه الحروب وشراء السلاح من بأس وفقر وتشريد للعديد من الشعوب في مناطق العالم المختلفة، خاصة المناطق الجنوبية التي تضم ما يعرف الآن باسم دول الجنوب المنكوب.

لقد آن الأوان أن تعلم الدول الجنوبية جيداً أن أحداً سواها لن يحل لها مشكلتها الإقتصادية ، فعليها أن تعتمد على مواردها الذاتية وأن تنبذ الخلافات الداخلية ، بل والخارجية ، وأن تتحول حكوماتها من حكومات سياسية تنظيمية إلى حكومات اقتصادية تنموية لا هم لها ولا هدف إلا رفع مستوى معيشة جميع مواطنيها ، وتحقيق الوئام الاجتماعى والسياسى الذى جاءت به الشريعة الإسلامية الغراء ، والمذهب الإقتصادى الإسلامى الذي كفل الملكية العامة والملكية الخاصة على السواء ، وحرية العمل ، وعدم استغلال الآخرين وممارسة النشاط وفقا للمبادىء الإسلامية السامية التى وضعها لنا المولى عز جلاله لتكون هاديا ونوراً للعرب والمسلمين فى سعيهم نحو التقدم والإزدهار .

إن المشاكل الإقتصادية التي تعاني منها مجتمعاتنا العربية تتطلب منا دراسة للمبادىء الإقتصادية التي جاء بها علم الإقتصاد، وتحديد عناصر المشكلة الإقتصادية، وأهم النظم الإقتصادية المعروفة، وكيفية تصدى هذه النظم لحل هذه المشاكل الإقتصادية خاصة النظام الإقتصادى الإسلامى الذى لم يجد العناية الكافية حتى الآن من الدراسة والتحليل بالرغم من أنه يمثل فى تقديرنا

الطريق الوحيد الذي يتضمن حلا نموذجياً للمشاكل الإقتصـاديـة التي تخبطت المـذاهب الـوضعيـة في السعي لإيجاد حلـول لها، وثبت فشلهـا في تحقيق هـذا الهدف، بل إن مشاكل العالم الإقتصادية قد إزدادت وتفاقمت نتيجة تطبيق هذه المذاهب الوضعية كما سبق القول.

ولقد سبق لنا أن عالجنا بعضا من مبادىء علم الإقتصاد، وهي الخاصة بالتحليل الإقتصادي الجـزئي في مؤلف سـابق(١)، أمـا المؤلف الحـالي فـإننـا سنخصصه لدراسة قدر من المبادىء الأخرى لهذا العلم، وسوف نعـرضهـا في قسمين، **القسـم الأول** : ويتضمن مقـدمـة لعلم الإقتصــاد

القسم الثاني : ويتضمن دراسة التخلف والتنمية.

ومما يجب التنويه إليه، أن دراسة التخلف والتنمية هي من الموضـوعـات التي يجب ألا تخلو منها الدراسات الإقتصادية العربية، والتي بدونها لن يكـون لعلم الإقتصاد فوائد عملية، فإذا كان هذا العلم يحدد الإطار والمنهج العلمي لحل المشاكل الإقتصادية، فإن دراسـة التنميـة تتضمن تحـديـداً واقعيـاً للمشـاكـل الإقتصادية التي تعاني منها دولنا العربية من حيث أسبابها ونتائجهـا، واقتراح الوسائل الواقعية النابعة من ظروفنا الإجتماعية والسياسية والبيئية والجغرافيـة لمواجهة وحل هذه المشكلة.

لقد صدق رسول الله ﷺ عندما قال للناس فى حجة الوداع :« إنكم ستلقون ربكم فيسألكم عن أعمالكم وقد بَلّغت » .

القاهرة فى ديسمبر ٢٠٠٤ **أ.د. محمد حافظ الرهوان**

(١) راجع مؤلفنا مبادىء علم الإقتصاد «التحليل الإقتصادى الجزئى» ، القاهرة -٢٠٠٤.

الفهرس

الموضوع	الصفحة

الباب الثاني
عوامل الإنتاج

القسم الثاني
التنمية الإقتصادية

الباب الأول
عوائق التنمية

الباب الثاني
أسباب التخلف

الباب الثالث
الطريق إلى التنمية

القسم الأول
مقدمة لعلم الإقتصاد

نعالج موضوعات هذا القسم فى البابين التاليين :

الباب الأول : مقدمة لعلم الإقتصاد

الباب الثانى : عوامل الإنتاج

الباب الأول

مقدمة لعلم الإقتصاد

تخصص هذا الباب لبيان المقصود بالإقتصاد وعلم الاقتصاد والأموال والخدمات ، والمشكلة الإقتصادية وعناصرها ، وأهمية علم الاقتصاد ، وطرق البحث فى علم الاقتصاد ، وعلاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى ، وسوف نخصص لكل موضوع من هذه الموضوعات فصلا مستقلا فيما يلى .

الفصل الأول

الإقتصاد وعلم الإقتصاد

أولاً : تعريف الإقتصاد :

من أكثر الصعوبات التي تواجه الكاتب هي وضع التعريفات للمواضيع التي يقوم ببحثها، ودراستها. فقد يأتي التعريف غامضاً، وقد يكون موجزاً أو ناقصاً لا يشتمل على تحديد دقيق للمشكلة، وقد يكون واسعاً يدخل فيه ما ليس منه بحسب ما تقتضيه القواعد العلمية والعملية التي تنظم هذه المشكلة.

وعلى الرغم من ذلك فاننا سوف نخوض في هذه المحاولة، فان أصابت كانت اجتهاداً وفقنا الله اليه، وإن جاءت قاصرة فانها تعتبر مساهمة متواضعة للوصول الى تعريف دقيق وواضح لمفهوم الإقتصاد. ويجب أن ننوه اننا نحاول في هذا الصدد بيان المقصود بكلمة «الإقتصاد» لغة واصطلاحا، أما علم الإقتصاد فاننا سنتناوله بالشرح بعد أن نوضح معنى كلمة «الاقتصاد» التي ينشغل بها هذا العلم.

وفي اللغة يقال قصد في مشيه، أي مشى مستوياً، وقصد في الأمر، ضد أفرط، وقصد أو اقتصد في النفقة، بمعنى توسط بين الأفراط والتقتير، واقتصد في أمره أي استقام(١).

---

(١) المنجد في اللغة والأدب والعلوم، الطبعة الجديدة، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٠، ص ٦٣٢.

والاقتصاد اصطلاحاً له معنيين، ووفقا للمعنى الأول فان الاقتصاد يعنى الحالة التي عليها الشخص أو المجتمع المتعلقة بانتاج الأموال والخدمات، وتوزيعها، بهدف اشباع الحاجات المتعددة والمتنوعة مما هو متاح له من الموارد الانتاجية المختلفة، خلال فترة معينة.

وقد استخدمنا في هذا التعريف كلمة «الشخص» لتشمل الشخص الطبيعي، أو المعنوي كالأسرة أو المشروع أو الوحدة الانتاجية ـ كما أن كلمة «المجتمع» تتسع لتشمل إلى جانب الطائفة الصغيرة من الأفراد كالقرية أو المركز، الطائفة الكبيرة منهم كالمحافظة أو الدولة ككل.

كما يمتاز هذا التعريف انه تضمن جميع عناصر المشكلة الاقتصادية وهي المتعلقة بانتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات وفقا لما هو متاح للمجتمع من الموارد الانتاجية خلال فترة معينة من الزمن، وهو ما ينشغل به علم الإقتصاد.

ومن الإستخدامات المعروفة للمعنى الاصطلاحي الأول الذي سقناه لكلمة الإقتصاد، وصف الحالة الإقتصادية لمجتمع من المجتمعات أو دولة من الدول كالقول مثلا «الاقتصاد الاماراتي» أو «الاقتصاد المصري» أو الاقتصاد العربي، أو الأوروبي وهكذا.

ويلاحظ أن معظم كتب الاقتصاد لم تتعرض لتعريف هذا المعنى الاصطلاحي لكلمة الاقتصاد، وانمااكتفت فقط بتعريف علم الإقتصاد(١).

ثانياً : تعريف علم الإقتصاد :

أما المعنى الاصطلاحي الثاني لكلمة «الاقتصاد» والتي شاع استعمالها

---

(١) راجع في ذلك : د. محمد محروس اسماعيل والدكتور محمد علي الليثي والدكتور عمرو محيي الدين: مقدمة في الاقتصاد، بيروت، ١٩٧٢، ص ١٣ وما بعدها؛ د. أحمد جامع: مبادىء الاقتصاد، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٧.

بين الجميع فهي استخدامها للدلالة على علم الاقتصاد، فأحيانا نجد الكاتب يقول «الاقتصاد»، وأحيانا «علم الإقتصاد»، والكثير منهم يعرفون الاقتصاد بأنه ذلك العلم الذي يبحث في .....»(١)، ولذلك فان المؤلفات المدرسية أحياناً تحمل عنوان «الاقتصاد»، أو «مبادىء الاقتصاد» أو علم الاقتصاد، أو مبادىء علم الاقتصاد، وهي جميعها تتناول بالشرح والتحليل مبادىء علم الإقتصاد، وهناك البعض الذي يستخدم مصطلح «الاقتصاد السياسي» أو «علم أو مبادىء الاقتصاد السياسي» عنوانا لمؤلفاتهم بدلا من استخدام مصطلح «علم أو مبادىء الاقتصاد»، وهذا المصطلح الأخير أول من استخدمه «أنطوان دي مونكريتان» في مؤلف له بعنوان «مطول في الاقتصاد السياسي» نشر عام ١٦١٥م، وقصد بصفة «السياسي» قوانين اقتصاد الدولة، وجرى البعض على محاكاته في هذا الصدد(٢).

هذا عن تعريف الاقتصاد، أما عن تعريف «علم الإقتصاد» فقد وجدت له تعريفات متعددة، فعرفه «جون استيورات ميل» بانه العلم الذي يبحث في انتاج الثروة وتوزيعها بالطرق والوسائل العلمية، ويلاحظ على هذا التعريف أنه وسع من نطاق علم الإقتصاد، فهو يشتمل الى جانب الثروة عملية توزيعها على الأفراد الذين اشتركوا في انتاجها(٣).

---

(١) أنظر د. أحمد جامع والدكتور زين العابدين ناصر: أصول الاقتصاد، القاهرة، ١٩٨٦/١٩٨٧، ص ٨ ومابعدها؛ د. محمد يحيى عويس: أصول الاقتصاد، الجزء الثاني، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٣.

(٢) د. محمد دويدار، د. عادل أحمد حشيش، د. مصطفى رشدي شيحه، د. مجدي محمود شهاب: أصول الاقتصاد السياسي، الاسكندرية ١٩٨٨، ص ٩.

(٣) «جون ستيوارت ميل» سنة (١٨٠٦ ـ ١٨٧٣) يعتبر من الرواد الذين انتقدوا المذهب الكلاسيكي الذي آمن بالحرية الاقتصادية، وحاول اصلاحه وتطويره، حتى يتمكن من الثبات الموجه اليه من خصومه وخاصة رعاة الماركسية. تعلم اللغة اليونانية في صغره، وعندما بلغ السابعة من عمره كان قد قرأ محاورات أفلاطون وبين الثامنة والثانية عشرة أتم قراءة فرجيل وهوراس وليفي وأرسطو وسقراط، وأتقن علوم الهندسة والجبر =

وعرفه فريق آخر من الاقتصاديين بانه علم المبادلة(١) ويلاحظ ان هذا التعريف يرجعنا إلى القول بان الاقتصاد هو علم الثروة، لأن الثروة هي موضوع المبادلة، بالاضافة إلى ذلك فان الاقتصاد ليس هو العلم الوحيد الذي ينظم مبادلة الثروة، فالقانون ينظم ذلك أيضا كما هو في البيع والايجار وغيرها من عقود المبادلة.

واتجه بعض الفقهاء الى اعتبار إن اشباع الحاجات هو الغاية الأساسية من علم الاقتصاد، فعرفوه بأنه ذلك العلم الذي يدرس نشاط الانسان الذي يهدف الى إشباع حاجاته المختلفة(٢).

كما عرفه «مارشال»(٣) بأنه ذلك العلم الذي يدور حول الأعمال

= ونظرية التكامل والتفاضل، ووضع كتابا عن تاريخ الدولة الرومانية وأصدر موجزاً لتاريخ العالم القديم، وما أن وصل إلى الثالثة عشرة من العمر كان قد قرأ كل ما يمكن معرفته في ميدان الاقتصاد وعلوم السياسة ومن مؤلفاته المنطق والحرية ونظرات في الحكم التمثيلي وأشهر مؤلفاته «مبادىء الاقتصاد السياسي»، ومن أهم مساهماته في مجال الاقتصاد انه حاول أن يميز بين «إنتاج الثروة» وقال أنه يدخل في عداد الحقائق الطبيعية التي لا يمكن تعديلها، وبين «توزيع الثورة» وهذا من صنع البشر فقط، ويمكن للقوانين أن تعدله، وهذا ما دعى البعض إلى ادراجه في عداد الاشتراكيين، ولكنه كان لا يوافق على الشيوعية، واوضح خطورة النظم الشمولية التي تحول الفرد الى مجرد ترس في عجلة، وكان يؤمن بفكرة المصلحة الخاصة، وعارض الخلط بين الفردية والأنانية، وآمن بقانون المنافسة الحرة لأنه يحقق مصلحة المستهلك. وأرجع الأزمات الإقتصادية التي تصيب المجتمع الرأسمالي إلى الإضطراب الذي ينتج من الزيادة المستمرة في دخل الطبقات المالكة وبقاء دخول الطبقة العاملة عند الحد الأدنى (راجع في تفصيل ذلك د. راشد البراوي: تطور الفكر الإقتصادي، القاهرة ١٩٧٦، ص ١٢٤ ـ ١٢٦؛ د. باهر محمد عتلم: تاريخ التحليل الاقتصادي، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٩٠، ص ٧٢).

(١) أنظر ، د. أحمد جامع، ود. زين العابدين ناصر، المرجع السابق، ص ١٠، ١١.

(٢) المرجع السابق، ص ١٠.

(٣) «الفريد مارشال» (١٨٤٢ ـ ١٩٢٤) من رواد المذهب النيوكلاسي الذي ظهر في أواخر القرن التاسع عشر، وكان متعاطفاً مع الاشتراكية، ومع ذلك كان يشعر بالخطر الذي يمكن أن تؤدي إليه الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج من حيث القضاء على الحوافز =

الأصلية أو الأساسية للانسان في الحياة، فهو لا يهتم بكل أشكال التصرفات الإنسانية، ولكنه يهتم بالإنسان باعتباره مشتريا وبائعاً، منتجاً ومستهلكاً، مدخراً ومستثمراً، موظفاً أو عاملاً(١).

ويمتاز هذا التعريف بأنه يصيغ علم الإقتصاد في قالب اجتماعي، حيث يتضح منه أن علم الاقتصاد علم اجتماعي لانه يهتم بالمشاكل الاجتماعية.

كما عرفه البعض بأنه ذلك العلم الذي يدرس الدور الذي تلعبه النقود في حياة الانسان، وكيفية الحصول على النقود وانفاقها، كيف يتكسب الانسان، وما هو نوع الكسب الذي يحصل عليه، كيف تؤثر النقود في طريقة البشر في الحياة، وفي نظرتهم للحياة.

ويمتاز هذا التعريف بانه أهتم بالأمور التي تتضمنها عملية استخدام النقود، وهي المبادلة، والندرة، والاختيار.

فالنقود تتضمن معنى المبادلة، بل أن السبب في نشأتها أن تكون وسيطا في المبادلات، كما أنها هي التي ساعدت على التخصص والتبادل، بدلا من

= الفردية ووقف التقدم الإقتصادي، ولذلك فقد اهتم بحماية روح المشروع الحر والمحافظة عليها. كما أنه يعتبر من رواد الفكر الإقتصادي الذي يميل نحو المهنية، وهذا ما يميزهم عن الكلاسيكيين وأسبغ عليهم وصف النيوكلاسيكيين، كما أنه من أوائل من استخدم التحليلات الرياضية في معالجة الظواهر الاقتصادية، ومن أهم مساهماته الإقتصادية التحليل الإقتصادي باستخدام فكرة المنفعة الحدية مع كل من النمساوي «كارل منجر» والسويسري «ليون فالراس»، والإنجليزي «جيوفنز»، وأهم مؤلفاته «مبادىء الاقتصاد» الذي نشره عام ١٨٩٠، وعمل مارشال في بداية حياته استاداً للرياضيات بجامعة كامبريدج تم عمل كأستاذ للاقتصاد بها، ورغم أنه كان رياضيا ممتازاً يستخدم أدوات التحليل الرياضي بسهولة إلا أنه رأى أن المكان الطبيعي للتحليل الرياضي هو الهوامش والملاحق طالما أن هذا التحليل لا يضيف إلا قليلاً لما يكتبه (راجع د. باهر محمد عتلم، المرجع السابق، ص ٩٤، ١٠٤).

(١) أنظر :

Cairncross &Sinclair, Introduction to Economics, 6. ed., London, 1982, P. 5.

الاكتفاء الذاتي، لكن يلاحظ أنه إذا كانت المبادلات تتم أساساً بواسطة النقود، فان الاقتصاد يهتم بالمبادلات الإقتصادية أكثر من اهتمامه بالوسيلة التي تتم بها هذه المبادلات.

وإذا كانت النقود تعبر عن الندرة، لأنه ليس في استطاعة أي شخص الحصول عليها، وهذا يمثل أحد أسباب المشكلة الاقتصادية التي يهتم بها علم الإقتصاد، فانه في الكثير من الأحيان يزداد عرض النقود الى الحد الذي يفقدها قيمتها وما تتميز به من صفة الندرة، وهذا هو ما حدث عند انهيار المارك الألماني في العقد الثالث من هذا القرن. وإذا كان استخدام النقود يحقق للإنسان القدرة على الاختيار والمفاضلة حينما يقوم بشراء سلعة معينة لاستخدامها في الانتاج أو الإستهلاك، فإن مشكلة الاختيار والتفضيل ليستا المشكلة الوحيدة التي يهتم بها علم الإقتصاد(١).

وأيا كانت تعريفات علم الاقتصاد فانه لا يخرج عن كونه علما اجتماعيا يقوم على دراسة المشكلة الاقتصادية المتعلقة بالندرة للموارد المتاحة مع التعدد اللانهائي والمتنوع للحاجات الانسانية، ومحاولة ايجاد الحول الملائمة لهذه المشكلة(٢).

---

(١) أنظـر :

Wilhem Seuss : Alles Über Geld, vom Aktiensparen bis zur Zahlungsbilanz, Köln, Deutschland, 1977, S. 17 ff.

(٢) أنظـر : د. محمد محروس اسماعيل وآخرون، المرجع السابق، ص ١٥.

ثالثا : الأموال والخدمات :

١ - المقصود بالأموال والخدمات

إن الإنسان يحتاج إلى الطعام لوقف الشعور بالجوع، ويحتاج إلى مقعد مريح لكي يلبي رغبته وحاجته إلى الاسترخاء والراحة، ويرغب في الذهاب إلى المسرح أو السينما لكي يشبع حاجته إلى التسلية والسمر، فكيف يستطيع الإنسان تحقيق كل هذه الرغبات وغيرها، أي كيف يستطيع اشباع حاجاته المختلفة؟

إن كل شيء يستخدم لإشباع حاجات الإنسان يسمى «مالاً» وهذا المال قد يكون عينيا ويسمى «سلعة»، كما قد يكون عبارة عن مجهودات عضلية أو ذهنية يبذلها الآخرون لمصلحتنا وهي التي تسمى «بالخدمة».

والمال قد يكون مالا إستهلاكياً كالغذاء والشراب، وهذا لا يمكن استخدامه إلا مرة واحدة يفني بعدها المال، وقد يكون مالا استعماليا أي يمكن استخدامه أكثر من مرة مثل أدوات الحلاقة وأكواب المياه والشاي والأواني والأدوات الكهربائية والمنازل والآلات والعدد وغيرها.

كما يفرق بين المال الاستهلاكي المتكرر الاستعمال وبين المال الإنتاجي، فكلاهما يستخدم أكثر من مرة دون أن يطرأ على أيهما تغير ملحوظ في شكله أو جوهره في المدى القصير، ولكنهما يختلفان في أن الأول يستخدم لأغراض الاستهلاك، أما الثاني فيستخدم لأغراض الإنتاج، أي انتاج سلعة أو خدمة أخرى استهلاكية أو إنتاجية.

ويفرق أيضا بين الخدمات الشخصية، والتي تكون فيها شخصية من يؤدي الخدمة محل إعتبار كالطبيب والمحاسب والمحامي، وبين الخدمات العينية والتي يعتمد فيها الشخص في الحصول على خدمته على شيء معين وليس على شخص، كخدمة السكن وبين الخدمات التي تعتمد في تقديمها على الأشخاص والأشياء معاً، وهذا هو حال معظم الخدمات ومثالها الاتصالات والمواصلات، فخدمة الانتقال مثلا يحتاج فيها الفرد إلى خدمة السائق والسيارة معاً.

وهكذا يمكن القول بأن كل نشاط إقتصادي يبذله الانسان إنما يكون بغرض اشباع الحاجات الإنسانية المختلفة، وأن الأموال التي تستخدم لإشباع الحاجة الإنسانية بطريقة مباشرة تسمى أموال استهلاكية، وهذه قد تفنى بمجرد استعمالها مثل الخبز وغيره من الطعام وقد تكون سلعاً استعمالية يمكن استخدامها أكثر من مرة في اغراض الإستهلاك.

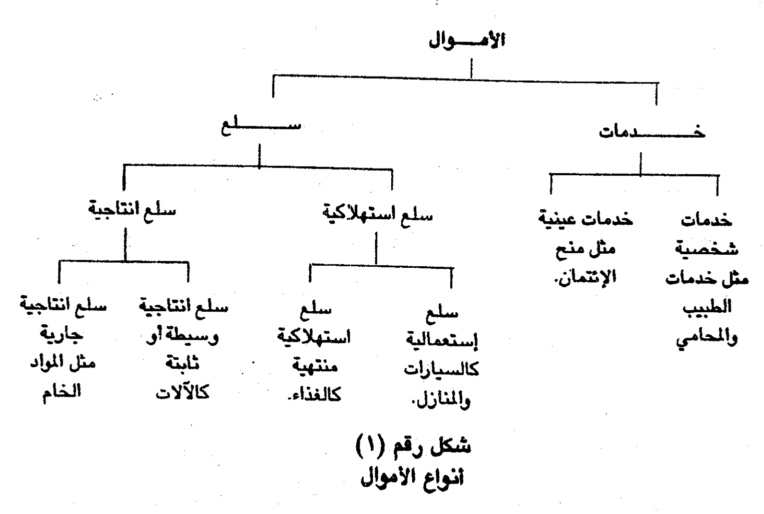
وتسمى السلع الإستهلاكية بالمنتجات النهائية وهي تتخذ الشكل الذي يحتاجه الأفراد ويرغبون فعلاً في الانتفاع به مثل الخبز والملابس والأجهزة الكهربائية والسيارات وغيرها.

و«أموال الإنتاج» قد تفني بمجرد استعمالها لأول مرة مثل المواد الخام والوقود والطاقة، وهذه تسمى «بأموال الانتاج الجارية»، وقد تستخدم لأكثر من مرة في الإنتاج دون أن يحدث تغيير جوهري في طبيعتها أو شكلها ومثالها العدد والآلات، وهذه تسمى «بالسلع الرأسمالية أو الوسيطة» أو «أموال الانتاج الثابتة»، والأفراد لا يحتاجونها لذاتها مثل «أموال الإستهلاك»، ولكن لأنها تساعدهم في إنتاج السلع والخدمات الأخرى.

والمال الواحد قد يكون إنتاجياً واستهلاكياً في نفس الوقت، وللتفرقة فإننا نعتمد في ذلك على طريقة الإستعمال أو الإستخدام. فالسيارة مثلا قد تكون مالاً استهلاكياً إذا استخدمها الشخص لأغراضه الخاصة في التنقل والنزهة، كما قد

تكون مالا إنتاجياً إذا استخدمت في نقل العمالة من وإلى مقر العمل أو الشركة(١).

ويبين الشكل التالي الأنواع المختلفة للأموال : (٢)



شكل رقم (١)
أنواع الأموال

وهناك مبدأ عام يسود معظم الأموال، سواء كانت استهلاكية أم انتاجية وهو مبدأ الندرة، بمعنى أنها ليست كافية لإشباع كل حاجات ورغبات جميع أفراد المجتمع، ولذلك فإنها تسمى «أموال اقتصادية»، بمعنى أنه يجب أن نقتصد في استهلاكها وفي استعمالها حتى تكون كافية لاشباع معظم حاجات معظم أفراد المجتمع. ويتميز الطلب على الأموال الإقتصادية بأنه يزيد عن عرضها في وقت من الأوقات.

---

(١) راجع : د. أحمد جامع، المرجع السابق، ص ٢٦؛
Dr. Kurt Gönner und andere, Allgemeine Wirtschaftslehre, Bad Hamburg vor der Hohe, Deutschland, 1986, S. 17.

(٢) أنظر :
Derselbe, S. 18.

والنوع الآخر من الأموال يسمى «الأموال الحرة»، وهي التي توجد في الطبيعة بدون حدود، وعرضها أكثر من الطلب عليها، والإنسان لا يقتصد في استخدامها، ولكنها تلبي كل حاجات جميع الأفراد في أي وقت من الأوقات، والمثل النموذجي لها «الهواء» و«أشعة الشمس». ورغم أن المياه موجودة بكميات وفيرة في الطبيعة إلا أنها ليست كافية لإشباع حاجات كل الأفراد، وما المجاعات التي تحدث بسبب الجفاف في افريقيا إلا نتيجة لندرة هذه السلعة الهامة الغالية، كذلك قد يصدق ذلك بالنسبة للهواء إذا تعرض الإنسان لحادث إختناق في أحد المصاعد أو في أي مكان مغلق، فهنا يكون الهواء بالنسبة له من أندر وأغلى ما يمكن.

ويطلق على الأموال الإقتصادية الاستهلاكية والإنتاجية التي تكون لدى الفرد في وقت ما ثروة فردية أما التي تكون لدى المجتمع فتسمى ثروة قومية. ولا تدخل الخدمات أيا كان نوعها في مفهوم الثروة(١).

٢ - مبدأ الاقتصاد :

قبل أن يقوم الفرد بزراعة شجرة من البرتقال في منزله أو في مكان ما، فإنه يفكر جيداً في عدة أمور، ما هي أفضل أنواع الأشجار التي تناسب المكان، وما هي امكانية زراعة نوع آخر من الأشجار في حالة عدم امكانية زراعة هذا النوع لأي سبب من الأسباب، وما هو مقدار الحفر الواجب القيام به لزراعة الشجرة، وما هو الوقت الواجب انتظاره لحين طرح الثمار والحصول على العائد دون بذل مزيد من المجهود؟

وفقا لمبدأ الرشد والعقلانية فإنه من المفروض أن يسعى الفرد وهو يستعمل كمية محددة من النفقة تحقيق أقصى عائد ممكن، أو يسعى إلى تحقيق هدف معين باستخدام أقل كمية ممكنة من النفقة، وهذا المبدأ ينطبق بصفة عامة

---

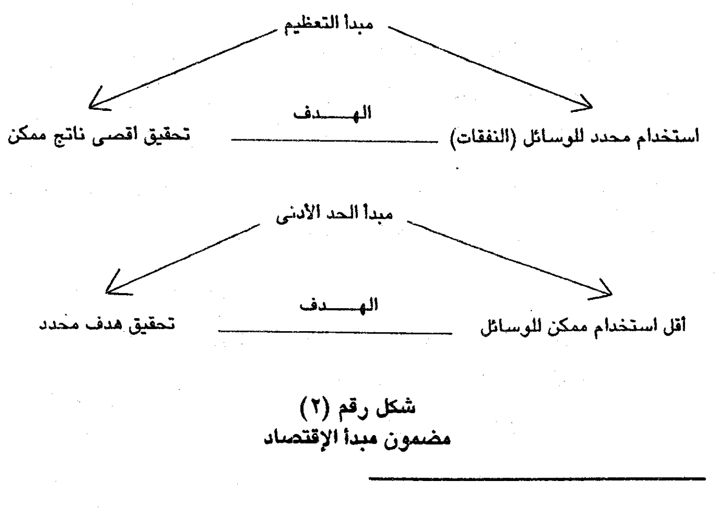
(١) د. أحمد جامع، المرجع السابق، ص ٢٧.

بالنسبة لجميع التصرفات الإقتصادية التي تقوم على أساس إخراج نفقة معينة لتحقيق هدف معين، وقد يتخذ شكل الحد الأعلى أو الأقصى، أو شكل الحد الأدنى وفقا للكمية المتاحة من وسائل الإنفاق أو وفقا للهدف المراد تحقيقه.

فنفرض أن أحد المشروعات لديه مخزون محدد من المادة الخام، وأنه طلبت منه كميات كبيرة من منتجات المشروع، فإنه سوف يحاول باستخدام هذه الكمية القليلة من المادة الخام إنتاج أكبر كمية ممكنة من هذا المنتج (مبدأ التعظيم أو الحد الأعلى).

أما اذا لم يكن في مقدوره سوى تصريف كمية محددة من هذا المنتج، فإنه سوف يحاول إستخدام أقل كمية ممكنة من المادة الخام في الإنتاج (مبدأ الحد الأدنى).

ويمكن التعبير عن طرفي المبدأ الإقتصادي وفقا للشكل التالي(١).



شكل رقم (٢)
مضمون مبدأ الإقتصاد

---

(١) راجــــع :

Dr. Kurt Gönner und andere, op. cit., S. 19.

ونظراً لأن المـوارد الطبيعيـة محدودة، والحـاجـات الإنسـانيـة متنـوعـة ومتزايدة وغير محدودة، وأن الموارد المتاحة تتميز بـالنـدرة، بمعنى عـدم قـدرة الإنسان على استخدامها في اشباع كل حاجاته المختلفة، فإن هذه العلاقة أجبرت البشر على الإقتصاد، بمعنى استخدام الأموال والموارد المتـاحـة بطـريقـة معينـة بهدف الوصول إلى أقصى اشباع ممكن من الحاجات الإنسانية.

ومبدأ الإقتصاد يجب تطبيقه سواء فيما يتعلق بإنتاج الأموال أو توزيعها أو استعمالها واستهلاكها، وبهذه الكيفية فإن مبدأ الإقتصـاد يعتبر مبـدأ يجب العمل بمقتضاه في جميع التنظيمات والمؤسسات الفردية والجماعية، وبـالنسبـة لمختلف الإجراءات من أجل اشباع الحاجات وذلك من خلال خطة كاملـة لإنتـاج وتوزيع وإستعمال الأموال.

٣- العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك :

سبق أن عرفنا أن المشروعات والأفراد والـدولـة تمثـل أطـرافـاً للنشـاط الإقتصادي في المجتمع.

وتتولى المشروعات إنتاج السلع والخدمات وهي في سبيل ذلك تقوم بشراء وتخزين وبيع الأموال المختلفة بالمعنى السابق بيانه.

أما الأفراد فـإنهم يحصلـون على الـدخـول مقـابـل العمـل المقـدم منهم للمشروعات أو في شكـل فـوائد على رؤوس الأمـوال المملـوكـة لهم. ويستخـدم الأفراد دخولهم في الاستهلاك والإدخار أو في منح الإئتمان.

أما الدولة فإنها تظهـر كمشتري أو كمستهلك، أو كمنتـج لبعض السلـع والخدمات التي يحتاجها جميع الأفراد فهي تقوم باشبـاع الحـاجـات الجماعيـة للأفراد.

وعن طريق عمليـات التصـديـر والإستيراد يتم ربط الإقتصـاد الـداخلي بالاقتصاد الخارجي.

وهذه العمليات المتنوعة والمتعددة تتم ملايين المرات يومياً، وهي تمثل بصفة عامة قسما من العمليات الإقتصادية المعقدة التي يقوم بها اطراف النشاط الإقتصادي يومياً وتشتمل على الإنتاج والتوزيع والإستهلاك.

ومن الصعب جداً السيطرة على كل هذه العمليات وتحريكها بل وفهمها، وهذا ما دعا «آدم سميث»(١) للقول بأن هناك «يدا خفية» هي التي تحرك الإقتصاد، ويقصد بذلك اقتصاد السوق الرأسمالي المطبق حالياً في العديد من دول العالم شرقاً وغرباً(٢).

---

(١) يعتبر «آدم سميث (١٧٢٤ ـ ١٧٩٠) هو المؤسس الحقيقي للمدرسة الكلاسيكية (أي التقليدية) في الشئون الإقتصادية، وهو مفكر انجليزي ولد في اسكتلندا، ودرس الفلسفة، وقام بالقاء محاضرات في أدنبره باسكتلندا عن الاقتصاد والسياسة والأدب الإنجليزي، ومن أهم مؤلفاته الإقتصادية التي اعطته هذه المكانة بين علماء الإقتصاد «ثروة الأمم» الذي نشر عام ١٧٧٦، وهو من المؤمنين بالحرية الإقتصادية والتجارية (د. راشد البراوي، تطور الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، من ص ٧٨ ـ ٩٧؛ د. باهر محمد عتلم، المرجع السابق، ص ٤٣ ـ ٥٥).

(٢) راجع د. راشد البراوي، تطور الفكر الإقتصادي، المرجع السابق، ص ٨٢.

الفصل الثانى

المشكلة الإقتصادية

سبق أن عرفنا علم الإقتصاد بانه العلم الذي يبحث في المشكلة الإقتصادية من حيث أسباب وجودها، ووسائل علاجها، كما ذكرنا أن أساس هذه المشكلة أمرين هما التعدد المستمر والمتنوع للحاجات الإنسانية، والندرة النسبية للموارد اللازمة لاشباع هذه الحاجات الإنسانية. وسوف نقوم بشرح هذين العنصرين فيما يلي :

أولاً : التعدد المستمر والمتنوع للحاجات الإنسانية :

الحاجة هي كل ما يشعر به الإنسان من نقص مادي أو معنوي، وبالتالي فان الحاجات الإنسانية متعددة ومتنوعة كالحاجة الى الطعام والملبس والمسكن والانتقال والنزهة وغيرها. والحاجة الإنسانية متعددة ومتنوعة، فكلما اشبع الإنسان حاجة معينة ظهرت له حاجات أخرى فيعمل على اشباعها دائما.

والحاجة الإنسانية ليست ثابتة، فهي تتغير من مكان إلى مكان آخر، ومن وقت إلى آخر. فالحاجة التي يشعر بها شخص يقيم في المدينة تختلف عن حاجة الشخص الذي يعيش في القرية، وتلك التي يشعر بها الشخص الأوروبي تختلف عن تلك التي يشعر بها الإنسان الشرقي أو العربي. فالحاجات الإنسانية تخضع في تعددها وتنوعها للفوارق الإجتماعية والحضارية التي تشكل المجتمع أو البيئة التي يعيش فيها الإنسان.

---

(١) أنظر :

Dr. Kurt Gönner und andere, op. cit., S. 15 ff.

ويلاحظ أن الحاجات الإنسانية تتزايدوتتطور كلما تطور الإنسان ووصل إلى مراحل متقدمة من المدنية، فتظهر حاجات جديدة يسعى الإنسان دائما إلى إشباعها، وقد ساعد على ظهور وانتشار هذه الحاجات الجديدة وسائل النشر الحديثة كالإذاعة والسينما والتلفزيون، ووسائل الإتصالات المتطورة كالسيارات والطائرات، فما من سلعة جديدة تظهر في مكان ما من العالم حتى تتهافت رغبات الأفراد في اقتنائها والاستمتاع بها في أماكن أخرى متعددة.

وتؤثر عناصر التركيب السكاني في مدى تنوع وتعدد الحاجات، فحاجات الأطفال تختلف عن حاجات الشباب والشيوخ، وحاجات الرجال تختلف عن حاجات النساء وهكذا.

وقد تكون الحاجة اقتصادية إذا كان اشباعها يتحقق باستخدام الأموال الإقتصادية، ومثالها معظم الأموال الموجودة في الطبيعة كالطعام والملابس والمسكن، وقد تكون الحاجة حرة أو غير اقتصادية اذا استخدم الإنسان في اشباعها الأموال الحرة، وهذه توجد بوفرة في الطبيعة، ويستخدمها الإنسان كما يشار دون أن يقتصد في استعمالها، ومثالها الشمس والهواء وفي بعض الأحيان الماء، كما سبق القول. وقريب من ذلك أيضا قد توصف الحاجة بانها ليست ذات مدلول اقتصادي، كالحاجة إلى الراحة، واستنشاق الهواء العليل، والحاجة إلى الضحك، وكلها حاجات لا يتكلف الإنسان في سبيل اشباعها دفع مقابل مباشر.

وقد تكون الحاجة فردية أو خاصة أي يشعر بها فرد بمفرده، ومعظم الحاجات الإنسانية تتميز بهذا الوصف، وقد تكون الحاجة جماعية أو عامة يشعر بها أفراد المجتمع كله كالحاجة إلى الأمن والأمان الإقتصادي والاجتماعي والسياسي(١).

---

(١) أنظر :

Grill. Reip, Allgemeine Wirtschaftslehre, Bad Hamburg, Deutschland, 1986, S. 9.

وقد تكون الحاجة حاضرة كالحاجة الى الطعام والمسكن، وقد تكون مستقبلة كأن يعمد الإنسان الى ادخار بعض الأموال من أجل اشباع حاجة مستقبلة كالحاجة إلى ركوب سيارة خاصة. وهناك أيضا الحاجة الضرورية كالحاجة إلى الغذاء والملبس والمسكن والحاجة الثقافية كالحاجة إلى السفر والسياحة، والحاجة الكمالية كالحاجة إلى تملك أكثر من سيارة للنزهة والتسلية. ويلاحظ أن هذا التقسيم الأخير لا ينطبق بالنسبة لجميع الأفراد، فهو ليس تقسيما مطلقاً، ولكنه تقسيم نسبي، فما يعتبر ضروريا من الحاجات بالنسبة لشخص معين قد يعد كماليا بالنسبة لشخص آخر(١). فقد يفضل شخص ما السفر والسياحة على إنفاق المزيد من دخله على الطعام والمسكن والملبس، كما أن الدعاية والإعلام قد يعمق من شدة رغبة الأفراد في اقتناء سلع معينة، ويجعل حاجتهم اليها حاجة ضرورية ويصدق ذلك بصفة خاصة بالنسبة للأطفال، مثال ذلك حاجة الأطفال إلى تناول الطعام في المطاعم المعروفة مثل «كنتاكي» و«ومبي» وتفضيلهم على الطعام بالمنزل.

ويلاحظ أنه لا يوجد فاصل بين أنواع الحاجات الإنسانية المختلفة. فقد تكون الحاجة الواحدة اقتصادية وفردية وجماعية وحاضرة ومستقبلة في نفس الوقت، ومثالها الواضح الحاجة الى الطعام والمسكن أو الملبس وغير ذلك من الحاجات الإنسانية المتعددة والمتنوعة.

وتتميز الحاجات الإنسانية بأنها تكون قابلة للإشباع، وأن حدة الحاجة الإنسانية تتناقص كلما زاد الإنسان من درجة اشباعه لها. وان الحاجة الإنسانية تتلاشى في وقت معين باستهلاك عدد معين من وحدات السلعة اللازمة لاشباع هذه الحاجة، كما تتميز الحاجة الإنسانية ثانيا بانها نسبية، أي أنها تختلف من شخص إلى آخر، ومن مجتمع إلى آخر ومن وقت إلى آخر، وذلك

---

(١) أنظـر :

Grill. Reip., op. cit, S. 10.

على التفصيل السابق ايضاحه. وأخيراً تتميز الحاجة الإنسانية بانها لا نهائية. أي أنها متعددة، ومتزايدة، وتتطور بتطور الظروف والازمان، فحاجات الأفراد قديما كانت أقل من حاجاتهم في العصر الحديث، وما ذلك الا نتيجة للاختراعات العلمية والفنية المتطورة، والزيادة المضطردة في اعداد السكان في كل مكان بالعالم.

ثانياً : الندرة النسبية للموارد :

١ ـ المقصود بالندرة النسبية :

يقصد بالموارد هنا تلك الموارد الإقتصادية أو عوامل الانتاج التي تكون متاحة للمجتمع في وقت من الأوقات وهي قوة العمل والأرض ورأس المال، والتي تستخدم في انتاج السلع والخدمات التي يحتاجها أفراد هذا المجتمع.

وتتميز هذه الموارد بأنها ليست كافية في جميع المجتمعات(١). والقول بأن الموارد تكون كافية من عدمه يتوقف على أمرين :

الأول : عدد الوحدات المتاحة من كل مورد من هذه الموارد، مثال ذلك عدد الرجال أو النساء القادرين على العمل والراغبين فيه، مساحة الأرض، الآلات والمنشآت والأبنية... الخ.

الثاني : قدرة وكفاءة الوحدة المتاحة من مورد معين على انتاج السلع والخدمات. أي ما هو عدد وحدات السلعة أو الخدمة التي يمكن لوحدة واحدة من المورد المتاح انتاجه في وقت معين(٢).

---

(١) راجع :

Grill, Reip, op. cit., P. 13.

(٢) راجع :

Decker Franz, Problemorientierte Wirtscaftslehre, Darmstadt, 1978, S. 46.

٢ ـ العوامل المؤثرة في الطاقة الإنتاجية للدولة :

وتعتمد الطاقة الإنتاجية لأي دولة من الدول على مدى كفاءة أو انتاجية الموارد المتاحة لها، وعلى الكمية المتاحة منها. وتختلف المجتمعات بعضها عن بعض اختلافاً كبيرا في هذين الأمرين. وعلى سبيل المثال فان قوة العمل في دولة من الدول تتحدد بنسبة العدد الكلي للسكان القادرين على العمل والراغبين فيه، كما أن انتاجية العمل تتوقف على المهارة التي يمكن اكتسابها عن طريق التدريب والخبرة والتعليم، مثال آخر فان دور الأرض في العملية الانتاجية يتوقف على مساحتها وعلى خصوبتها أي كفاءتها الانتاجية وهذه الأخيرة تتوقف على جغرافية وجيولوجية هذه الأرض، وتعتبر الأرض من الناحية العملية من أهم الموارد الطبيعية المتاحة والتي تعتبر عنصراً رئيسياً أو أصيلاً في الإنتاج.

أما بالنسبة للسلع الرأسمالية، مثل الآلات والمباني وغيرها من السلع التي من صنع الإنسان فانها تعتبر المخرجات لعملية التراكم الذي يمتد إلى العديد من السنوات الماضية. هذا التراكم يستلزم أن تكون بعض الموارد الاقتصادية المتاحة في وقت ما من الممكن استخدامها في انتاج هذه السلع الرأسمالية. ومعنى ذلك انه يجب الا تستخدم جميع الموارد المتاحة في انتاج السلع الإستهلاكية فقط. وتتوقف كفاءة وانتاجية السلع الرأسمالية على حالة الفن الإنتاجي والتكنولوجيا السائدة وقت انتاج هذه السلع.

الخلاصة أن كمية السلع والخدمات التي يمكن لدولة ما انتاجها في وقت معين تتوقف على حجم قوة العمل وكفاءتها، ومساحة الأرض وانتاجيتها التي تحدد مقدار ونوعية الموارد الطبيعية الناتجة عنها، وكمية وكفاءة السلع الرأسمالية التي تكون تحت تصرف هذه الدولة في ذلك الوقت.

٣ ـ الحد الأقصى للانتاجية :

وإذا كان عدد السكان في تزايد مستمر، وكانت هناك موارد طبيعية أخرى غير معلومة يتم اكتشافها، وحدوث تراكم لسلع رأسمالية جديدة، وزيادة

مهارات وقدرات العاملين نتيجة للتعليم والتدريب، إلا أنه في أي وقت من الأوقات يوجد حد أقصى لكمية السلع والخدمات التي يمكن انتاجها باستخدام هذه الموارد الإنتاجية المتاحة. ولا يسعى المجتمع إلى الوصول إلى هذا الحد الأقصى من الانتاج اذا كانت كمية المنتجات تزيد عن تلك الكمية التي تحتاجها الدولة في وقت من الأوقات. إلا انه يلاحظ أن الكمية المنتجة من السلع والخدمات تكون عادة أقل من الكمية التي تحتاجها الدولة بصفة عامة، ومن هنا تثور المشكلة الإقتصادية بالنسبة لكل فرد في المجتمع، مشكلة التوفيق بين زيادة عدد الحاجات التي يشعر بها عن عدد وحدات السلع المختلفة المتاحة لاشباع هذه الحاجات. واستثناء من ذلك فقد توجد فئة معينة من الأفراد مثل بعض الأثرياء، أو بعض الأفراد الذين يروا أن الرغبة الإنسانية يجب أن تكون محدودة بدرجة شديدة، لا تظهر بالنسبة لهم المشكلة الإقتصادية، حيث يمكنهم الحصول على جميع السلع التي يحتاجون اليها. أما بالنسبة لجميع الأفراد بصفة عامة فان حالة الرفاهية أو القناعة اللانهائية هذه لايمكن الجزم بتوافرها، حتى بالنسبة لاغنى دول العالم، أو تلك الدول الفقيرة التي تكون حاجاتها الكلية متواضعة ومحدودة، فلا يمكن التنبؤ بوجود وفرة نسبية من السلع لديها.

مما تقدم نخلص إلى القول أن السلع والخدمات المختلفة تتميز بندرتها لعدم وجود الموارد الإقتصادية التي تكفي لانتاج هذه السلع والخدمات اللازمة لاشباع كافة الحاجات الإنسانية. ويترتب على ذلك وجوب أن يكون لدى الأفراد نظام معين يمكنهم من خلاله أن يقرروا بالتعاون فيما بينهم أيا من السلع والخدمات يجب انتاجها باستخدام الموارد الإقتصادية المتاحة لهم في أي وقت من الأوقات، وهذا يتعلق بكيفية حل المشكلة الاقتصادية.

ثالثاً : حل المشكلة الإقتصادية :

سبق أن ذكرنا أنه يجب أن يتوافر للافراد نظام معين يمكن من خلاله اتخاذ اللازم نحو حل المشكلة الإقتصادية، مشكلة اختيار وانتاج انواع معينة من

السلع التي يحتاجها الأفراد في وقت من الأوقات. وتعنى كلمة نظام هنا نفس المعنى المقصود بها في جميع العلوم الإنسانية الأخرى. وهكذا يمكننا التحدث عن النظام السياسي بما يشتمل عليه من الأحزاب السياسية، والبرلمان، والحكومة أو مجلس الوزراء وغيرها. هذه المؤسسات الدستورية تمثل الوسائل التي يقرر أفراد المجتمع من خلالها شكل المجتمع الذي يرغبون في العيش في داخله، وانواع القواعد القانونية التي تحكم علاقاتهم الإجتماعية.

ويتميز أي نظام اجتماعي بسمتين اساسيتين : الأولى : هي الوسائل التي بمقتضاها يمكن الوصول إلى القرارات، والثانية : هي المؤسسات التي يمكن للأفراد من خلالها التعاون في اتخاذ وممارسة هذه القرارات. وتتجلى وظيفة النظام الإقتصادي والمؤسسات التي يعمل هذا النظام من خلالها في صنع القرارات المتعلقة بالإنتاج وذلك باستخدام وسائل معينة تختلف من نظام اقتصادي إلى نظام اقتصادي آخر.

وتعتبر عملية شراء وبيع الموارد الإقتصادية والسلع مقابل النقود وسيلة يمكن لأفراد المجتمع من خلالها أن يقرروا ويختاروا أنواع وكميات السلع التي يقومون بانتاجها باستخدام مواردهم الانتاجية المتاحة لهم. ويعرف هذا النوع من النظام الاقتصادي والمتبع في كثير من دول العالم بنظام اقتصاد السوق والاثمان. فمن خلال هذا النوع من اقتصاد السوق يتم اتخاذ ثلاثة أنواع من القرارات التي تكون لازمة جميعها لحل المشكلة الاقتصادية، وهي قرارات الانتاج، وقرارات متعلقة بطرق الانتاج، ثم قرارات التوزيع :

١ - قرارات الإنتاج :

نظراً لأن الموارد الإنتاجية محدودة سواء من ناحية الكمية أو من ناحية الكفاءة الإنتاجية، لذلك يجب على المجتمع أن يقرر أيا من السلع التي يحتاج إلى إنتاجها. وهذا يعني أيضا وفي نفس الوقت أن يقرر أيا من السلع التي لا يقوم بانتاجها، ولو بصفة مؤقتة، إلى أن تحدث زيادة في موارده الإنتاجية.

هذا القرار المتعلق باقتناء أو التغاضي عن اقتناء سلع معينة له جانب كمي وجانب نوعي على السواء. فالتكنولوجيا الحديثة جعلت في الإمكان انتاج مئات الآلاف من السلع المختلفة وعلى المجتمع أن يفاضل فيما بينها للقيام بانتاج سلعة أو سلع معينة، مثال ذلك أن يقرر المجتمع أفضلية انشاء المستشفيات والمؤسسات التعليمية بدلا من أماكن اللهو والتسلية(١).

وإذا كانت الدولة فقيرة في موارد اقتصادية معينة، أو خالية تماما من هذه الموارد، فان السلع التي تدخل هذه الموارد في انتاجها ستكون قليلة أو منعدمة، ويعد ذلك قرارا قائما على اعتبارات نوعية. أما بالنسبة للسلع التي يقرر المجتمع انتاجها، فان قرارات الانتاج تقوم على اعتبارات كمية. أي أن المجتمع يقرر العدد المعين من وحدات هذه السلعة التي سبق أن وافق على انتاجها لتوافر عوامل الإنتاج المستخدمة في انتاجها، وفي الحدود التي تسمح بها الكميات المتاحة للمجتمع من هذه العوامل.

فقرارات الإنتاج التي يتم اتخاذها من خلال نظام اقتصادي معين تكون لها بالضرورة طبيعة كمية. وتكون قدرة المجتمع على اتخاذ هذه القرارات محدودة، فنظراً لمحدودية الموارد المتاحة فان قرار المجتمع بزيادة الانتاج من منتج ما في وقت من الأوقات معناه في نفس الوقت انقاص الإنتاج من منتج آخر. وحتى قرارات الإنتاج المتعلقة بتحديد نوع السلعة تكون في نفس الوقت ذات مغزى كمي، فالقرار الصادر بتفضيل انشاء المستشفيات على أماكن اللهو انما يحدد في نفس الوقت كم عدد المستشفيات التي يمكن انشاؤها.

إن وظيفة ودور النظام الاقتصادي أيا كان شكل هذا النظام في أي مجتمع من المجتمعات هو أن يحدد بدقة كمية ونوع السلع الرأسمالية أو الاستهلاكية التي يمكن انتاجها باستخدام الموارد الإنتاجية المتاحة.

---

(١) قارن :

Paul A. Samuelson, Economics, An Introductory Analysis, 4 ed. London, 1958, p. 18.

٢ ـ طرق الإنتـــاج :

أ ـ المقصود بطرق الإنتاج :

سبق أن رأينا أن الكميات التي يقرر المجتمع انتاجها من سلعة معينة إنما تتوقف على القدر المتاح من الموارد الإقتصادية في وقت من الأوقات. كما تتوقف أيضاً على الطرق المستخدمة في استغلال هذه الموارد، أي على طرق الانتاج.

ومن المعروف أن معظم السلع يمكن انتاجها بوسـائل متعـددة. فسلعـة مثل سلعة السيارات يمكن انتاجها وفقا لخط انتاج مكثف لرأس المال، أي يكون دور قوة العمل في انتاجها قليل بالنسبة لدور رأس المال، وقد يحدث العكس إذا كانت طريقة الانتاج مكثفة لقوة العمل، فيكون دور رأس المـال في الإنتـاج أقـل نسبيا من دور قوة العمل. والفرق بين هـاتين الطـريقتين من طـرق الإنتاج إنما يتوقف على النسبة التي يتم بمقتضاها المزج بين عنصري العمل ورأس المـال في الإنتاج، وهذا يعني أنه يوجد عدد ليس بالقليل من طـرق الإنتـاج وتختلف كـل طريقة عن الأخرى باختلاف نسبة عنصر العمل إلى رأس المـال (الآلات) في كـل منها.

ب ـ اختيار الطريقة المثلى في الإنتاج :

على المشروع أن يختار طريقة الإنتاج التي تتفق مع ظروفه الإقتصـاديـة المتاحة. وبصفة عامة فان الطريقة التي يمكن ان يتبعها المشروع في الإنتـاج انما تتوقف على النسب التي يتم بها التأليف بين قوة العمـل، ورأس المـال، والمـوارد الطبيعية المتاحة.

وعلى المجتمع أن يقرر من خلال النظام الإقتصادي السائد أيا من طريقة أو طرق الإنتاج التي يقوم باستخدامها في انتاج كل سلعة من السلـع التي سبق أن قرر القيام بانتاجها، وهذه تعتبر الوظيفـة الثـانيـة التي يقـوم بهـا النظـام الإقتصادي الذي يطبقه المجتمع في فترة من الفترات.

غير أنه يلاحظ أن هاتين الوظيفتين (اختيار انتاج سلع معينة وتحديد طريقة الانتاج) اللتين يقوم بها النظام الاقتصادي في المجتمع متداخلتان. فالكمية المنتجة من سلعة من السلع لا تتوقف فقط على نوع وكمية العمل، ورأس المال، والموارد الطبيعية، وإنما تتوقف ايضا على الطرق (النسب)، التي يتم بمقتضاها التأليف بين هذه العوامل المختلفة. وباسلوب آخر، فان هذا يعني أن انتاجية وكفاءة عوامل الإنتاج المختلفة إنما ترتبط في جزء كبير منها بالنسبة المعينة التي يتم بمقتضاها التأليف بين هذه العوامل المختلفة، والنتيجة المنطقية التي تترتب على ذلك، أن المجتمع سوف لا يستطيع أن يقرر نوع وكمية السلع التي يرغب في انتاجها، دون أن يقرر في نفس الوقت الطريقة التي يجب أن تستخدم في انتاج هذه السلعة.

جـ - أهمية اختيار الطريقة المثلى في الإنتاج :

وتعتبر هذه النقطة على درجة عالية من الأهمية بالنسبة لسير النظام الإقتصادي في المجتمع. فمادام المجتمع لا تتوافر لديه جميع السلع والخدمات التي يحتاجها في كل وقت، فيجب عليه أن يحاول انتاج اكبر كمية من هذه السلع، وذلك باستخدام موارده الإنتاجية المحدودة والمتاحة له في وقت من الأوقات عن طريق اختيار طريقة الإنتاج التي تمكنه من تحقيق هذا الهدف أو أن يقترب من تحقيقه، وهذا يتطلب منه أن يستخدم عوامل الإنتاج المتاحة بقدر كبير من الوعي، ووفقا لاكثر نسب التأليف بين هذه العوامل كفاية، ويعد هذا تطبيق «لمبدأ الاقتصاد» السابق الإشارة إليه.

د - مشكلة تخصيص الموارد :

كما تواجه المجتمع مشكلة تخصيص موارده لانتاج سلع معينة دون الأخرى، ولحل هذه المشكلة يجب مراعاة امرين : الأول : ان كل عامل من عوامل الانتاج (العامل أو الآلة مثلا) من الممكن أن يكون قادراً على أداء وظائف متنوعة، أي المساهمة في انتاج سلع متنوعة. والأمر الثاني : أن العامل أو الآلة

تكون له كفاءة معينة تختلف باختلاف كل وظيفة من هـذه الـوظـائف وتكـون درجة مهارة العامل مثـلا في أداء وظيفـة مـا أعلى من غيره من العمال وفي أداء وظيفة أخرى أقل من غيره من هؤلاء العمال. ومن الواضح أن هذا الفرق يكون نسبيا اذا قارناه بأي من الوظائف التي يجب على العامل القيام بها. لـذلك يجب أن يكون النظام الاقتصادي متضمنا للوسائل التي بمقتضـاهـا يمكن مقـارنـة درجات المهارة لانواع العمل المختلفة، أو الطاقة الإنتاجية لعوامل الإنتاج الاخرى المختلفة.

غير أنـه يـلاحظ أن هـذه الـوسـائل التي يجب ان يتضمنهـا النظـام الإقتصـادي ليست كـافيـة في ذاتها لكي تبين أيـا من الـوظـائف التي يجب ان يؤديها عامل معين من عوامل الإنتاج، وتلك التي يجب ألا يؤديها، وانما تتحـدد هذه الوظائف وفقا لحاجة المجتمع الماسة من سلعة معينـة، وعـدم حـاجتـه إلى سلعة أخرى، فعلى سبيل المثال، قد تكون لدى العامل درجة عالية من المهارة في انتاج بعض السلع التي يكون المجتمع في حاجة ضئيلـة اليهـا، فهـذا النـوع من المهارة لا يكون نادراً إذا قورن بحاجة المجتمع الضئيلـة من السلـع التي يتطلب انتاجها هذا النوع العالي من المهارة الإنسانية. ومن ناحيـة أخـرى فقـد تكـون حاجة المجتمع كبيرة جدا لنوع آخر من السلـع التي تتطلب في انتـاجهـا درجـة منخفضة أو درجة متواضعة من المهـارة الإنسـانيـة، ففي هـذه الحـالـة يمكن وصف هذه المهارة المتواضعة بأنها نادرة نسبيا، وذلك بالمقارنـة بـالعـدد الكبير من السلع التي تدخل هذه المهارة في انتاجها، ويكون المجتمـع في حـاجـة كبيرة اليها. نتيجة لذلك فانه لكي يمكن سد حاجة المجتمع من معظم السلع والخدمات وجب عليه أن يقوم بانتاج السلعة الثـانيـة وليست الأولى، وبـذلك فـإن مهـارة العامل وحدها لا تكفي لتحديد ما يمكن أن يقـوم بـه من وظـائف في المجتمـع، وإنما يجب النظر أولا وأخيراً إلى حاجة المجتمـع لهذه المهـارة من خـلال مـدى حاجته للسلع التي تدخل هذه المهـارة في إنتـاجهـا، وبمعنى آخـر فـإن النـدرة النسبية لعامل ما من عوامل الإنتاج تتـوقف على مـدى حـاجـة المجتمـع للسلـع والخدمات التي يدخل هذا العامل في إنتاجها، وليس على درجة المهارة أو الكفاءة التي يتمتع بها عامل الإنتاج.

وهكذا فان تحديد درجة الندرة المرتبطة بكل نوع من أنواع عوامل الإنتاج تتيح لنا الفرصة لاختيار التخصيص المناسب لهذه العوامل لانتاج السلع المختلفة.

وتختلف الندرة من عامل إلى آخر من عوامل الانتاج. ولذلك يجب أن يتضمن النظام الإقتصادي طرق ووسائل تقدير كل من الانتاجية، وكذلك الندرة النسبية لكل عامل من عوامل الانتاج، فوظيفة النظام الاقتصادي ليست فقط الوقوف على الندرة الإجمالية أو المطلقة لعناصر الإنتاج، ولكن أيضا التعرف على الندرة النسبية الخاصة بكل عامل من هذه العوامل على حدة، وبالنسبة لانتاج مختلف السلع والخدمات التي يمكن أن يدخل هذا العامل في انتاجها. ويمكن توضيح ذلك إذا قارنا الموارد الانتاجية التي تتمتع بها دولتين من الدول، فمصر مثلا تعتبر بلداً مزدحماً بالسكان أكثر من السودان، وهذا يعني أن نسبة العمل للأرض مرتفعة في مصر، ولذلك يجب عليها ان تبذل عناية خاصة في استغلالها لمواردها النادرة نسبيا من الأرض. ونفس الشيء يجب أن تفعله السودان في استغلالها لقوة العمل، فالنظام الاقتصادي في مصر يجب أن يتبنى طرق الانتاج المكثفة للعمل، أي التي تستخدم العمل بنسبة اكبر من الأرض (الزراعة الرأسية)، بينما في السودان يجب تشجيع وسائل الإنتاج التي تعتمد على الأرض بنسبة أكبر من قوة العمل (الزراعة الأفقية).

هذه هي بعض أسباب المشكلة المعقدة المتعلقة بعملية تخصيص الموارد، فمهمة النظام الاقتصادي ليست فقط اختيار انتاج انواع وكميات سلع معينة باستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، ولكن ايضا اختيار طرق الانتاج المناسبة التي تتيح للمجتمع الحصول على معظم السلع التي يحتاجها بقدر الإمكان، مع الوضع في الاعتبار عملية تخصيص الموارد وفقا للندرة النسبية لكل مورد من هذه الموارد الإنتاجية.

٣ ـ قرارات التوزيع :

عملية التوزيع هي الوظيفة الثالثة التي يقوم بها النظام الاقتصادي والتي تدخل في نطاق حل المشكلة الاقتصادية. وتتخذ عملية التوزيع شكلين يمكن التمييز بينهما :

الأول : هو تحديد النصيب النسبي لكل فرد أو جماعة في اجمالي الناتج الكلي للمجتمع.

والثاني : تحديد نوع وكمية السلع التي تُكَوِّن كل نصيب من هذه الأنصبة. ويكون التمييز بين هذين الأمرين أو هاتين الوظيفتين على جانب كبير من الأهمية في حالة اعطاء الأفراد والمشروعات حرية اختيار انواع وكميات السلع التي يمكنهم الحصول عليها في شكل أنصبة. فهذا يعني أن النظام الإقتصادي يقوم في هذه الحالة بتحديد مقادير الأنصبة، ثم يترك للأفراد والمشروعات حرية اختيار نوع وكمية السلع التي تمثل نصيبهم في الناتج الكلي.

ولكي يتيسر للنظام الاقتصادي القيام بوظيفة التوزيع يتعين توافر مجموعة من المبادىء التي يمكن استخدامها في تحديد مقادير الانصبة، مثل مبدأ لكل بحسب عمله أو بحسب ما يملك المطبق في النظام الرأسمالي، ومبدأ لكل بحسب عمله المطبق في النظام الإشتراكي.

من ناحية أخرى يجب أيضا توافر بعض الوسائل التي تضمن أن قرارات الإنتاج تكون موجهة عن طريق تفضيلات الأفراد وإختياراتهم. فيجب أن تكون السلع المنتجة هي تلك التي يكون الأفراد في حاجة اليها. وفوق ذلك يجب أن يكون اجمالي الناتج من السلع والخدمات التي تعبر عن تفضيلات واختيارات الأفراد مساويا لما يمكن انتاجه باستخدام الموارد المتاحة للجماعة. ويستوجب ذلك أيضا أن تكون قرارات الإنتاج مطابقة لقرارات التوزيع.

لذلك يمكن القول بأن الوظيفة الثالثة للنظام الاقتصادي وهي وظيفة التوزيع ليست منفصلة عن الوظيفتين الأولى والثانية، فالوظائف الثلاث مرتبطة

ومتداخلة فيما بينها، وهذا يعني أن حل المشكلة الاقتصادية في أي مجتمع من المجتمعات توجب على النظام الإقتصادي السائد في هذا المجتمع القيام بثلاث وظائف في آن واحد، وهي تحديد نوع وكميات السلع التي يجب انتاجها، وطرق الإنتاج اللازمة لانتاج هذه السلع، ثم توزيع الناتج من المخرجات بين أفراد الجماعة.

وفي النظام الرأسمالي يتولى جهاز الاثمان القيام بهذه الوظائف مجتمعة، أما في النظام الاشتراكي فان جهاز التخطيط يقوم بهذه المهام الثلاث. ولكن كيف يقوم الثمن الرأسمالي، أو جهاز التخطيط الاشتراكي بهذه الوظائف؟ هذا ما سنتناوله بالتفصيل فيما بعد عند شرحنا لطريقة عمل النظم الاقتصادية المعاصرة في الباب الثالث(١).

---

(١) راجع :

Pauel Samuelson, Op. cit., P. 56.

الفصل الثالث

أهمية علم الإقتصـــاد

لماذا ندرس الإقتصاد، وعلم الإقتصاد، هـل مبـادىء علم الإقتصـاد التي أدرسها في السنة الأولى بكلية الشرطة أو الحقوق كافية لتفهم الأحوال والمشاكـل الإقتصادية في المجتمع الداخلي والمجتمع الدولي، وما معنى المشكلة الإقتصاديـة، وأين دور عالم الإقتصاد في هذا العالم المليء بالمشكلات التي تزداد تعقيداً يومـا بعد يوم، وهل يحتاج الأمر الى رجـل اقتصـاد أم رجـل إدارة أم سيـاسي بـارع يخرج المجتمع متقدما كان أم نامياً من مشاكله الإقتصـاديـة، ولمـاذا يطلق على دولة مـا أنهـا متقـدمـة وأخـرى نـاميـة أم متخلفـة، ومـا معنى المصطلحـات الإقتصادية التي تطالعنا بها الصحف وأجهزة الإعلام يوميا كالتضخم والركود والإنكماش والكساد والبطالة والدخل القومي والناتج القومي الصـافي والإجمالي، وميزان المدفوعات وميزانية الـدولـة وسعـر الصرف وسـوق الصرف وتعـويم العملة وسلة العملات، ومـا سبب ثبـات الأسعـار في مجتمـع مـا وارتفـاعهـا الجنوني في مجتمع آخر وما هو الإقتصاد المفتوح والإقتصاد المغلق، والإقتصـاد الرأسمالي والإقتصـاد الإشتراكي، والإقتصـاد المختلط، ومـاذا قـدم لنـا علماء الإقتصاد الغربيون من أفكار لحل مشاكلنا الإقتصاديـة، وهـل هنـاك اقتصـاد إسلامي، وما هي سماته وخصـائصـه ومـا هي الأسـواق ومـا هـو المقصـود بالإقتصاد العالمي، والإقتصاد المحلي، كل هذه الأسئلة وغيرها تحتاج لإجـابـات وتحديدات يقدمها لنا علماء الإقتصاد، ومن هنا تبدو أهمية علم الإقتصاد، فهو العلم الذي يهتم بالإجابة على كل هذه التساؤلات وغيرها.

يقول «ليونارد سلك» أن الكثير من الأفراد لديهم مشاعر قوية عن هذه المسائل، لكنهم لا يعرفون على وجه التحديد أين توجد مصالحهم الخاصة أو المصالح الإجتماعية بالنسبة لهذه المسائل، وأن علم الإقتصاد يستطيع أن يساعدهم على التفكير بطريقة أكثر وضوحاً بشأن هذه الموضوعات وغيرها، لأنه يقدم منهجاً أو طريقة خاصة للتفكير فيها، وهذه الطريقة أو المنهج يتكون من ستة عناصر رئيسية هي:(١)

١ - يجب أن نحدد المشكلة أو الموضوع بدقة وعناية، وأن نجمع البيانات المتعلقة بأي منهما.

٢ - يجب أن نحدد الأغراض والأهداف التي نريد تحقيقها.

٣ - أن نضع قائمة بالوسائل البديلة لاحراز أو لتحقيق الأهداف.

٤ - أن نحدد المفاهيم الإقتصادية اللازمة لتفهم المشكلة محل البحث وأن نحلل البدائل في ضوء تلك المفاهيم.

٥ - نختار البديل الذي يبدو لنا أنه أفضل حل للمشكلة، ونتصرف، أي نصدر قراراتنا الإقتصادية على ضوء ذلك.

٦ - يجب أن نتحقق عما اذا كان البديل (حل المشكلة) الذي تم اختياره يعمل جيداً.

ونبين فيما يلي تلك الخطوات المقترحة في «منهج حل المشكلة»:

أولاً : تحديد المشكلة بعناية وتجميع البيانات المتعلقة بها :

فلنفترض مشكلة اقتصادية بسيطة، كعدم قدرة سوبر ماركت «الكرامة» على تحقيق أرباح كافية، وتدرس الإدارة الموضوع وتصدر قراراً بتخفيض

---

(١) ليونارد سلك، المرجع السابق، ص ١٦٧ ومابعدها.

النفقات عن طريق تخفيض نفقات تغليف مشتروات المستهلكين وذلك باستخدام نوعية خفيفة من الورق واستخدام أكياس مختلفة الحجم لتتناسب مع المشتروات الكبيرة أو الصغيرة بحسب الأحوال.

ورغم هذا الإجراء، يستمر تدهور مستوى الأرباح، والسبب في ذلك أن الأفراد ينصرفون عن الشراء من سوبر ماركت «الكرامة»، حيث لا زال في امكانهم الشراء من أماكن مجاورة تعبىء لهم البضاعة أو المشتروات في أكياس أمتن وأكبر يستطيعون استخدامها في حمل أشياء أخرى وفي التخلص من بقايا الأطعمة والنفايات.

لذلك فان إدارة سوبر ماركت «الكرامة» لم تضع يدها على المشكلة الحقيقية لانخفاض أرباحها، فهي ليست مشكلة تكلفة الأغلفة والأكياس، ولكن مشكلة نوعية السلعة وقوة جذب السوبر ماركت لزبائنه(١)، فحل المشكلة بطريقة خاطئة قد يسبب المزيد من الخسائر الإقتصادية.

ثانياً : تحديد الأهداف والأغراض التي تريد تحقيقها :

فيجب على الإنسان أن يحدد أهدافه بدقة، وأن يحدد ما يريد من أي عمل أو خطوة يخطوها، فالطالب الذي يحصل على الثانوية العامة مثلا يجب أن يحدد أهدافه بدقة بعد حصوله على هذه الشهادة، هل يعمل مباشرة بمجرد حصوله عليها، وما هو نوع العمل الذي سيؤديه والدخل الذي سيحققه ومدى استمرارية أو انقطاع هذا الدخل، وكفايته لتكوين أسرة في المستقبل، أم يفضل استكمال دراسته ويلتحق بكلية الشرطة حتى يضمن حصوله على عمل مرموق في المستقبل ودخل معقول ومستمر ويكفي لتأمين مستقبله وأحلامه في تكوين أسرة سعيدة واستقرار وظيفي واجتماعي بين أقرانه.

لكن يجب أن تكون الأهداف واضحة ومفهومة وبعيدة عن الأوهام مثل

---

(١) قارن ليونارد سلك، المرجع السابق، ص ١٦٩.

وهم المال. فإذا كان لـديك قطعـة أرض، أو منـزلاً، وقمت ببيعـه وحصلت على مقابل نقدي وأعطيت المبلغ لاحدى شركات توظيف الأموال مثل شركة «الريـان» بهدف الحصول على المزيد من الأرباح والفوائد المرتفعة الـوهميـة، فـانك تكـون أخطأت الهدف بسبب «وهم المال».

أيضا فالدولة التي تقترض قرضا معينا، يجب أن تحدد بدقـة الهدف من هذا القرض والحلول التي يمكن أن تتبعهـا للـوصـول إلى هـذا الهدف ووضـع البدائل المختلفة لهذه الحلول، فان لم تفعل كان القرض خسارة عليها.

فالشخص الطبيعي أو المعنـوي هـو وحـده الـذي يعـرف مـاذا يـريـد، ويستطيع أن يضع الأولويات أو البدائل بين أهدافه المتنوعة. فـالاقتصـاد ليس نظاما يقوم بفرض أو تحديد أهداف بعينها للأفراد والجماعـات ولكنـه وسيلـة لتوضيح الأهداف، وكشف التناقض فيما بينها، والبحث عن الوسائل المـلاءمـة بين الأهداف المختلفة، ومسـاعـدة الأفـراد على الاختيـار بين الطـرق والأهـداف البديلة حتى يمكن تحقيقها(١).

ثالثاً : وضع قائمة بالوسائل البديلة اللازمة لتحقيق الأهداف :

يجب أن تضع مجموعة من الحلول البديلـة، وأن يتم تقييم كـل حـل من هذه الحلول في ضوء الأسئلة التالية :

- ماذا تستطيع أن تعمل؟ وما هي الضوابط التي تقيد حريتك في العمل؟
- كم معك من المال؟ وما مقدار ما تستطيع اقتراضه؟
- من الذي تستطيع أن تطلب منه المساعدة؟ وكيف؟
- ما هي الموارد التي تملكها لتعزيز أو تقييد وسائلك البديلة؟

---

(١) ليونارد سلك، المرجع السابق، ص ١٧١.

- ما هي التضحيات التي يتضمنها اختيار الحلول المختلفة من جانبك، وما هي المخاطر التي تتحملها إذا اخترت حلا بدلا من آخر؟

- ما هي مكاسب وأرباح نجاحك؟

- ما هي تكلفة فشلك؟

وحتى يمكن الإجابة على هذه الأسئلة بدقة ووضوح فانه يجب أن توفر جميع الحقائق المرتبطة بكل بديل من البدائل.

رابعاً : تحديد المفاهيم الإقتصادية اللازمة لفهم المشكلة محل البحث، وتحليل البدائل في ضوء تلك المفاهيم :

تبدو أهمية ما تعلمه المرء في الإقتصاد من قدرته على التفاعل مع الأحداث وتطبيق مناهج البحث بالنسبة للمشكلة التي يواجهها. هذا التفاعل يتم عن طريق تطبيق مفهوم التبعية المتبادلة، أو بمعنى آخر القدرة على التنبؤ بالأحداث استنادا الى تطبيق المفاهيم الإقتصادية التي تعلمها الفرد.

ومفهوم التبعية المتبادلة أساسه الترابط أو التشابك بين العلاقات. فالإنسان كما نعلم لا يعيش بمفرده ولكن ضمن مجموعة من البشر لهم مصالحهم الخاصة والعامة، فاذا أتى المرء بتصرف ما يمس الآخرين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فان هذا التصرف سيواجه بتصرفات مقابلة، وهذه الأخيرة قد تنعكس على فريق ثالث، فتصدر منه ردود أفعال أو تصرفات مقابلة، وهذا هو ما يطلق عليه التبعية أو التتابع المتبادل، فيجب أن يثير مفهوم التبعية أو التتابع المتبادل في نفس المرء تساؤلاً هو «إذا فعلت هذا، مالذي سيفعله (س) من الناس، واذا فعل (س) ذلك، ما الذي سيفعله (ص).. وهكذا»(١).

ويبدو الفرق بين من درس الإقتصاد ومن لم يدرس أنه اذا حدثت واقعة

---

(١) ليونارد سلك، المرجع السابق، ص ١٧٢.

معينة أو تصرف معين في المجتمع فان الشخص العادي قد لايهمه هذا التصرف من بعيد أو قريب، أما دارس الإقتصاد، واستنادا الى ما يتمتع به من تفكير اقتصادي سوف يحلل الواقعة أو التصرف وسوف يتنبأ بالنتائج وردود الفعل التي من الممكن أن تترتب عليه وذلك تطبيقاً لمفهوم التبعية أو التتابع المتبادل، ويمكن أن نسوق المثال الذي أورده «ليونارد سلك» لتوضيح أهمية التفكير الإقتصادي بالنسبة لدراسي الإقتصاد(١).

فقد قرأ أحد الإقتصاديين ويدعى «سالانت» في الصحف ذات صباح ان بوليس واشنطن العاصمة استولى على مخزن كبير للهيروين.. وقال سالانت «السؤال الذي ثار في ذهني: هو ما اذا كان الاستيلاء على كمية كبيرة من الهيروين سيرفع معدل السرقة في واشنطن في الحال بعد هذه الحادثة، وفكرت أنه اذا تضاءلت في الواقع الكمية المعروضة من الهيروين في المدينة، فان السعر سيرتفع، ربما بدرجة عالية.

وسوف تؤدي الزيادة في الأسعار الى الضغط على من يتعاطونه للحصول على أموال لأنهم سيحتاجون الى نقود أكثر لشراء ذات الكمية من الهيروين التي كانوا يشترونها من قبل، وقد يسبب ذلك زيادة كبيرة في معدل السرقات، لأن هذه تعتبر إحدى الأساليب التي يستخدمها المدمنون لتمويل مشتراواتهم من المخدرات».

فأنباء ضبط مخزن الهيروين أقلق بال الاقتصادي «سالانت»، لأن اتجاه أسعار الهيروين الى الارتفاع قد يزد من «عرض» الجريمة، ولذلك يجب على السلطات أن تتدخل بطريقة أو بأخرى، مشروعة طبعاً، لمواجهة هذا الارتفاع في أسعار الهيروين وذلك للوقاية من جرائم السطو والسرقة والإعتداء على الأموال والأشخاص.

---

(١) ليونارد سلك، المرجع السابق، ص ١٧٤.

ومن بين الحلول التي يمكن التوصية بها هو العمل على تقليل الطلب على سلعة الهيروين عن طريق جمع المدمنين بالترغيب أو الترهيب وتوفير السلطات عقار طبي مهدىء لهم حتى ولو كان المخدر نفسه في ظل برنامج طبي يتم الإشراف عليه ويهدف الى العلاج، فتوفير مزيد من المخدرات للمدمنين الذين تم جمعهم بهدف علاجهم عن طريق مصحات الدولة سوف يؤدي الى عدم رفع سعر الهيروين، بل قد يؤدي الى تخفيضه، وأيضا فان علاج المدمنين سوف يؤدي الى خفض الطلب على الهيروين في المدى الطويل، فينخفض سعره، وهذا في حد ذاته اجراء يترتب عليه وقاية المجتمع من بعض جرائم السرقة والعنف خاصة في الدول التي ينتشر فيها مثل هذا النوع من الإجرام كالولايات المتحدة الأمريكية.

وهذا ليس معناه أن الوقاية من بعض جرائم السرقة والعنف تكون عن طريق السماح بعرض المزيد من المخدرات في السوق، فهذا ليس هو المقصود، لأن ذلك يعد اجراء غير مشروع، وحل لمشكلة معينة (السرقة) بمشكلة أخطر منها (المخدرات)، لكن المقصود هو اتخاذ اجراءات مشروعة يترتب عليها تخفيض الطلب على المخدرات ، كما سبق بيانه .

مثال آخر يمكننا أن نسوقه ويبين لنا أهمية دراسة الاقتصاد بالنسبة لرجل الأمن بصفة خاصة ، كما فى المثال السابق ، فاذا كنت أحد مسئولى الأمن فى مطار من المطارات ، وقرأت فى الصحيفة مثلا، أو علمت من القادمين أو المغادرين أن أسعار الذهب فى الهند أو باكستان زادت بدرجة كبيرة عنها فى مصر أو العكس ، النتيجة التى ستتوقع حدوثها بناء على تفكيرك الاقتصادى هو نشاط عمليات تهريب الذهب من مصر إلى الهند أو باكستان أو العكس ، وذلك للاستفادة من فروق الأسعار ، وهذا سيتطلب منك التدقيق بشدة على القادمين أو المغادرين في رحلات الهند وباكستان خاصة المشتبه فيهم لضبط الذهب المراد تهريبه .

أيضا فان ضبط كميات كبيرة من الدولارات أو الجنيهات المزيفة تثير سؤالا

في ذهن الإقتصادي وهو ما اذا كان هذا الضبط سوف يؤدي الى زيادة ترويج المخدرات، ففي أغلب الأحيان تستخدم النقود المزيفة في شراء المخدرات، وضبط كمية كبيرة من هذه النقود معناه نقص في كمية النقود المعروضة وبالتالي نقص الطلب على المخدرات من قبل بعض المتاجرين فيها، وهذا سوف يؤدي الى تخفيض ثمنها وهذا يعطي للموزعين سهولة في توزيعها وترويجها، ولحل هذه المشكلة فان رجل الأمن يجب أن يكثف مروراته في الأماكن التي يتجمع فيها الشباب، وقرناء السوء، والعاطلين عن العمل وغير ذلك من الأماكن التي تعتبر بيئة صالحة لترويج المخدرات، وذلك بمجرد علمه بنبأ ضبط هذه الكميات الكبيرة من النقود المزيفة.

وأيا كانت المشكلة التي تسعى لحلها، فان عليك متى بدأت تفكر بطريقة الاقتصادي أن تسأل نفسك: «ما الذي يحدث فيما بعد، وفيما بعد» لذلك فان حل المشكلة يحتاج الى نظام كلي تعتمد عناصره على بعضها البعض، وليس مجرد رؤية أو قرار وحيد لحل مشكلة من المشاكل المتعاقبة والمتتابعة.

والجدير بالذكر أن قدرة الشخص على تحديد المفاهيم الإقتصادية اللازمة لفهم المشاكل المختلفة، وتحليل البدائل اللازمة لحل المشكلة في ضوء تلك المفاهيم يعكس مدى ما تعلمه من علم الإقتصاد، ولا يكفي لأي شخص أن يتعلم الاقتصاد، ولكن يجب أن يدرب نفسه على أن يكون تفكيره اقتصادياً بالنسبة للمشاكل التي يواجهها أو التي تدور من حوله حتى تكون الحلول التي يقترحها لحل هذه المشاكل حلولا دقيقة وحاسمة وغير قاصرة بقدر الإمكان.

خامساً : اختيار البديل الذي يتضح أنه أفضل حل للمشكلة والتصرف على ضوئه :

هناك من المشاكل التي تثور على مستوى الشخص، وأخرى تثور على مستوى المجتمع ككل، والأولى تتطلب اتخاذ قرار شخصي لحلها، أما الثانية فانها تحتاج الى قرار سياسي أي من السلطات المسئولة.

وأيا كان نوع المشكلة أو حجمها فانه قد يظهر أمام صاحب الشأن أكثر من حل لمواجهتها، ويتعين عليه اختيار البديل الأفضل لحل هذه المشكلة.

فبالنسبة لمشكلة فردية مثلا كمشكلة الزواج، فالشاب اذا صادفته مشاكل اقتصادية سببها ارتفاع تكاليف الزواج يكون أمامه مجموعة من البدائل، إما أن يقلع عن الزواج لحين تحسن أحواله الإقتصادية، وهذه قد لا تتحسن ويكبر في العمر وقد لا يتزوج نهائياً، وإما أن يتزوج من أجنبية، وإما أن يتزوج من بلده بواحدة غير متكافئة معه، كأن تكون أكبر منه سنا، أو ليست على درجة معقولة من الجمال، لأن اختياره وانتقائه للزوجة التي تتوافر فيها الصفات المطلوبة من حيث المكانة الاجتماعية والثقافية والجمال يحتاج الى تكاليف مرتفعة لا يقدر عليها.

واختياره أحداً من الحلول السابقة سوف تترتب عليه آثار اجتماعية واقتصادية ونفسية وبيئية.. الخ، وعليه أن يوازن بين جميع هذه الآثار ويختار **الحل الذى يحقق أكبر نفع وأقل ضرر له وللمجتمع.**

وعلى المستوى القومي هناك العديد من المشاكل التي تحتاج الى الدراسة والبحث لاتخاذ قرار سليم بشأن اختيار أفضل البديل لحلها ومثلها مشكلة الامن والإستقرار الاقتصادي، ومشاكل الصحة، والتعليم، والاسكان، والغذاء وغيرها من المشكلات المتعددة والمتنوعة. والغالب أن يكون للقرار الصادر بحل أية مشكلة من هذه المشاكل أبعاد اقتصادية بجانب الابعاد الاجتماعية والسياسية.

والمهم في هذا الموضوع هو ضرورة أن نتجنب أن يكون قرارانا خاطئاً بأي شكل من الأشكال.

سادساً : التحقق من أن اختيار الحل كان سليمًا وصحيحاً :

على الرغم من أن المرء يكون متأثراً في قراراته التي يتخذها لحل المشاكل المختلفة بمؤثرات عاطفية واجتماعية ونفسية، لكن يجب عليه التوصل الى قرارات ذات أفضل منهج، عن طريق التفكير الموضوعي المنظم الشامل.

فإذا اتخذ قراراً وكان مستندا على أسس موضوعية، فعليه أن يراقب نتائج هذا القرار في حل المشكلة، أي يجب أن يتحقق من أن الخطة التي وضعها لحل المشكلة خطة ناجحة وسليمة، ويمكنه اللجوء الى المنهج العلمي القائم على الملاحظة والقياس والتفسير وذلك للتحقق من نجاح خطته بناء على ما اتخذه من قرارات، وليس رغما عن هذه القرارات، أو بسبب أحداث جديدة لم تكن متوقعة.

أما اذا لم تنجح الخطة في حل المشكلة، فيكون هناك خطأ ما قد وقع، وبالتالي يتعين التعرف على هذا الخطأ حتى يمكن تلافيه اذا لم تكن الخطة قد نفذت بكاملها، أو فيما يمكن وضعه من خطط قادمة لمواجهة مشكلات أخرى في المستقبل، فيجب أن يتعلم الإنسان من أخطائه، لأن الأخطاء جزء من العملية التعليمية(١).

إن أهم ما يقدمه علم الإقتصاد لدارسيه هو تعليمهم المنهج العلمي في حل مشكلاتهم، وفي أية قضايا في مختلف المجالات. وهذا المنهج العلمي يحرر الشخص ولا يقيده بحدود معينة في حل المشكلة، بل انه يدعوه ويفرض عليه أن يفكر خارج نطاق الإطار المعتاد للمشكلة ـ إنه يعلمه حرية التفكير، لكن يمنعه من التفكير غير المعقول، ومن الخضوع للروتين، كما يعلمه القدرة على تقييم الحلول البديلة التي يقوم عليها هذا العلم بأكمله(٢).

---

(١) ليونارد سلك، الرجع السابق، ص ١٧٨.

(٢) نفس المرجع السابق.

الفصل الرابع

طرق البحث في علم الإقتصاد

هناك طريقتان يستخدمهما الباحث في علم الاقتصاد من أجل التوصل الى القوانين والمبادىء الإقتصادية التي تحكم العلاقات الاقتصادية بين مختلف أطراف النشاط الاقتصادي في المجتمع، هاتان الطريقتان هما طريقة الاستنباط، وطريقة الاستقراء وتعرفان بمنهج التجريب العلمي(١).

وهذا يتطلب منا دراسة هاتين الطريقتين، ثم اللغة الاقتصادية، والقوانين الاقتصادية ثم أطراف النشاط الاقتصادي وأنواع التحليل الإقتصادي وأخيراً التوازن الاقتصادي.

أولاً : طريقة الاستنباط :

وهذه الطريقة هي المستخدمة في الرياضيات وتقوم على افتراض مجموعة من الافتراضات ثم تحليلها وفقا للتفكير العقلي من أجل التوصل الى النتائج المنطقية التي يمكن أن تترتب عليها، فهذه النتائج يتم التوصل اليها بناء على تفكير عقلي ومنطقي دون اللجوء الى عمل مقارنات مع الواقع الخارجي أو دون اجراء تجارب مادية أو علمية، لذلك فان هذه الطريقة تطبق في علوم المنطق أيضاً.

---

(١) د. محمد محروس اسماعيل وآخرون، المرجع السابق، ص ١٧ ؛ د. أحمد جامع، المرجع السابق، ص ١٥.

وتطبق هذه الطريقة باستخدام فكرة النماذج الإقتصادية، ويقصد بالنماذج الاقتصادية ذلك التركيب الافتراضي الذي ينشئه الباحث والذي يتكون من مجموعة من العوامل والعلاقات التي تعتبر هامة بالنسبة للظاهرة محل البحث، فالنموذج يعد بذلك وسيلة لتبسيط العالم الحقيقي وليس وصفه وصفا دقيقاً(١).

ولاستخلاص أي مبدأ عن طريق بناء النماذج الاقتصادية لابد من اتباع ثلاث خطوات على الأقل هي تحديد المشكلة - اختيار الفروض الخاصة بها - استخلاص النتائج التي تترتب منطقياً على هذه الفروض.

مثال ذلك مشكلة تحديد الثمن في ظل سوق المنافسة الكاملة يتطلب منا بناء نموذج لسوق المنافسة الكاملة، فهذا النموذج يقوم على مجموعة من الفروض هي تعدد البائعين وتعدد المشترين، وتجانس السلعة، والعلم الكامل أو التام بأحوال السوق، وسعى المستهلك إلى تعظيم اشباعه لدخله المحدود وسعى المنتج أو البائع إلى تعظيم أرباحه، وباستخدام التحليل المنطقي لهذه الافتراضات يمكن استنباط أو استنتاج النتائج المترتبة منطقياً على هذه الفروض ومنها كيفية تحديد الثمن في هذا النوع من الأسواق.

وللحصول على نتائج مقبولة من فكرة النماذج الاقتصادية فان ذلك يستلزم توافر مجموعة من الشروط هي(٢):

أ - سلامة طريقة التفكير العقلي أو المنطقي.

ب - صحة المقدمات أو الفروض الأصلية.

جـ - التوافق بين الفروض التي بنى عليها النموذج وبين الظروف الاقتصادية السائدة.

---

(١) د. أحمد جامع، المرجع السابق، ص ١٦.

(٢) قارن د. أحمد جامع، المرجع السابق، ص ١٧.

د ـ اتباع الانسان نفسه للمنطق العقلي في تصرفاته الواقعية، أي يجب أن يكون رشيداً.

وواضح أن الشرط الأول فقط يكون قابلا للتحقيق بناء على ما حدث من تقدم علمي في مجالات البحث الاقتصادي جعل من الممكن تجنب الأخطاء التي قد تحدث في طريقة التفكير، أما بالنسبة للشروط الباقية فانها تمثل صعوبات حقيقية في بناء النموذج وتجعل المبادىء المستخلصة منه ليست متطابقة تماما مع الواقع في كثير من الأحيان.

وبجانب أسلوب بناء النماذج المتبع في الطريقة الاستنباطية، يوجد أسلوب آخر يندرج تحت هذه الطريقة مؤداه دراسة العلاقة بين متغيرين مع افتراض بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة على حالها أثناء فترة التحليل. مثال ذلك دراسة العلاقة بين ثمن السلعة وبين الكمية المطلوبة منها بافتراض بقاء العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر في هذه العلاقة باقية على حالها، ومثال هذه العوامل الأخرى دخل المستهلك وذوقه وأثمان السلع الأخرى وغيرها.

ثانياً : الطريقة الاستقرائية :

وتسمى أيضا بالطريقة الاستدلالية، وفيها يعتمد الباحث في استخلاص المبادىء والنتائج على الوقائع التاريخية والبيانات الاحصائية وليس على التفكير العقلي المنطقي المجرد، فهي طريقة عملية ترتبط بالحياة الواقعية أي بما يشاهده المرء في الواقع.

وتفيدنا الطريقة الاستقرائية في التعرف على العديد من المبادىء والعلاقات الاقتصادية مثل العلاقة بين التغير في ثمن السلعة أو الخدمة وبين التغير في الكمية المعروضة أو المطلوبة منها، والعلاقة بين دخل المستهلك وبين الكمية المطلوبة، والعلاقة بين حجم الإنتاج وبين النفقة بناء على المشاهد في الحياة الواقعية.

والباحث الاقتصادي يستخدم الطريقتين معا، الاستنباطية والاستقرائية في البحث والتحليل، فهما طريقتان متكاملتان، فالنتائج التي يتم التوصل اليها باستخدام الطريقة الاستنباطية يمكن التحقق من صحتها في الحياة الواقعية وذلك باستخدام الطريقة الاستقرائية. من ناحية أخرى فان الطريقة الاستنباطية تفيدنا في التعرف على أسباب العلاقة بين المتغيرات التي نشاهدها في الحياة الواقعية وطبيعة هذه العلاقة، كمعرفة سبب العلاقة بين ثمن السلعة وبين الكمية المطلوبة منها، وهل هي علاقة طردية أم عكسية، ولماذا.

ثالثاً : لغة الاقتصاد :

يلجأ كتاب الاقتصاد إلى استخدام الأسلوب النظري المبسط، والأسلوب الرياضي والأسلوب الفني أي المفاهيم الاقتصادية في عرض أفكارهم الإقتصادية بكل هذه الأساليب أو بأحدها على الأقل.

مثال ذلك العلاقة بين الطلب على السلعة وبين ثمنها، أي دالة الطلب للثمن. فيمكن التعبير عن هذه العلاقة نظرياً أي باستخدام الألفاظ العربية بالقول أن العلاقة بين الطلب على السلعة وبين ثمنها هي علاقة عكسية بحسب الأصل، فاذا انخفض الثمن زادت الكمية المطلوبة، وإذا ارتفع الثمن انخفضت الكمية المطلوبة، بشرط بقاء العوامل الأخرى ثابتة على حالها. كما يمكن التعبير عن هذه العلاقة رياضيا كالآتي :

ط ن = د (ث ن)

ل = ل°
ث ن ... ث ن ـ ١ = ث ن° ... ث° ن ـ ١
ق = ق°

حيث تعبر (ن) عن السلعة، وتعبر (ط) عن الطلب عليها، (ث) عن ثمنها، و(ل) عن دخل المستهلك، (ث ن .... ث ن ـ ١) عن أثمان السلع المرتبطة و (ق) عن ذوق المستهلك، و(د) عن كلمة الدالة، أي عن العلاقة الدالية. وتقرأ هذه المعادلة كالآتي: (ان الطلب على السلعة (ن) دالة لثمنها بشرط بقاء العوامل

الأخرى وهي دخل المستهلك وذوق المستهلك وأثمان السلع المرتبطة ثـابتـة على حالها بدون تغيير، وتدل علامة السكون (٥) الموضوعة فوق الحـرف على هـذا الثبات.

وقد يأخذ التعبير الرياضي الشكل الحسابي، أي صـورة أرقـام تـوضـح الظاهرة أو العلاقة محل البحث، وفي مثالنا الراهن يعبر عن العلاقة الـداليـة بين الطلب والثمن حسابياً في صورة جدول يطلق عليه «جدول الطلب».

كما قد يأخذ التعبير الرياضي الشكل الهندسي وهـو عبـارة عن منحنيـات تدل على العلاقة الـداليـة بين المتغيرات المختلفـة، مثـال ذلك مـا يسمى بمنحنى الطلب الذي يوضح العلاقة بين الطلب والثمن في مثالنا السابق.

وهكذا فان استخدام الرياضيات كاحدى اللغات التي تعرض بها الأفكـار الأقتصادية قد يتخذ شكل المعادلات الجبرية أو الحسابية أو الرسوم الهندسية.

ومما يجدر التنوية اليه في هذا الشأن أنه يتعين على الإقتصادي أن يلجـأ إلى استخدام الرياضيات لتوضيـح الأفكـار الاقتصـاديـة وتسهيـل فهمهـا على القارىء، لا لتعقيدها، فالمشاهد حاليـا وكما يقـول كـاتب الاقتصـاد الامـريكي «ليونارد سلك» بحق، أنه بالاضافة الى «افتقارها من ناحيـة الحجيـة والجـرس الصوتي، فان للرياضيات سوأتها الكبرى كلغة غير مفهومة عنـد معظم عـامـة الشعب، بل وغير مفهومة لمعظم الاقتصاديين عند أعلى مستوياتها، وقـد تـرغم الرياضيات الكاتب على التورط في مستوى عـال من التجـريـد حتى أنـه يفقـد الصلة مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي»(١).

واللغـة الثـالثـة لـلاقتصـاد هي اللغـة الفنيـة التي تقـوم على استخـدام المصطلحات الفنية التي تحتاج الى الدراسة والتخصص الى فهمها، فلا يستطيـع عامة القراء معرفة المقصود منها دون شرحها لهم، مثال ذلك التعبير عن العلاقة بين الطلب والثمن في مثالنا السابق بـاصطـلاح «دالـة الطلب للثمن»، ومن هـذه

---

(١) ليونارد سلك، المرجع السابق، ص ٤٠.

التعبيرات الاقتصادية أيضاً دالة الاستهلاك، والميل الحدى للاستهلاك، ودالة الانتاج وأثر المضاعف، وغير ذلك من المصطلحات الفنية التي يفهمها الاقتصاديون ويعرفون معناها، وفي حقيقة الأمر فانها قد تكون أصعب من الرياضيات بالنسبة للعامة من الناس.

نخلص مما تقدم إلى القول بأن أسهل لغة لعرض الأفكار الاقتصادية هي اللغة العادية أو الأسلوب النظري، فهي تمتاز بالبساطة وسهولة توصيل المعلومات للقارىء أو المستمع، كما أنها تمتاز بالدقة والوضوح وبالتالي القدرة على الاقناع لانها تكون أداة طيعة في يد الكاتب لعرض القضايا الاقتصادية في ظل التأثيرات الاجتماعية والنفسية، فيكون حكمه واقعياً بالنسبة لهذه القضايا وهو ما يصعب تحقيقه باستخدام اللغة الفنية والرياضية.

ورغم ذلك فانها تحتاج إلى مزيد من الوقت والجهد والتفكير والمساحة أكثر من الأسلوبين الآخرين وهذا ما سبق أن رأيناه عند التعبير عن العلاقة بين الطلب والثمن، كما أنها لا تسعف الكاتب ولا تغنيه عن استخدام المصطلحات الاقتصادية الفنية التي تسهل عليه عرض ما يريده من أفكار ومعلومات.

رابعاً : القوانين الاقتصادية :

عبارة عن المبادىء والتعميمات والنظريات التي تحكم العلاقات الاقتصادية والتي يتم التوصل اليها باستخدام طريقتي الاستنباط والاستقراء. وهذه القوانين ليست قوانيناً مطلقة مثل القوانين الطبيعية كقوانين الذرة أو قانون الجاذبية، ولكنها قوانين اجتماعية لأنها تحكم السلوك الانساني المرتبط بممارسته للنشاط الاقتصادي وهو سلوك قابل للتغير والتنوع باستمرار ولا يسير على وتيرة واحدة إلى الأبد، فهو يختلف من مكان لآخر ومن زمان إلى آخر.

مثال ذلك أن «قانون الطلب» يعني أنه إذا انخفض ثمن السلعة زادت الكمية المطلوبة منها، فهذا القانون ليس مطلقاً، فهناك من المستهلكين الذين لا

يزيدون من طلبهم رغم انخفاض ثمن السلعة كما لو لم يكن لديهم دخل كاف لزيادة مشتراوتهم، أو قد يكون لديهم كميات كافية من السلعة التي إنخفض ثمنها، بل قد يقلل البعض من شراء السلعة التي انخفض ثمنها انتظاراً وأملا في حدوث انخفاضات متتالية متوقع حدوثها في ثمن هذه السلعة، لكن بغض النظر عن هذه الاستثناءات وغيرها، فإن هذا القانون قد يكون صحيحاً بالنسبة لمجموعة المستهلكين بصفة عامة(١).

خامساً : أطراف النشاط الاقتصادي :

يقوم النشاط الاقتصادي في مجتمع من المجتمعات على ثلاثة أطراف هم الأفراد والمشروعات والدولة.

والأفراد يدخلون طرفاً في النشاط الاقتصادي بصفتين، الأولى باعتبارهم ملاكا لعوامل الانتاج المختلفة، أي باعتبارهم عمالاً أو ملاكاً لرأس المال والموارد الطبيعية، وفي هذه الحالة فانهم يعرضون ما يملكون من عوامل الانتاج في السوق مقابل حصولهم على دخول نقدية.

الصفة الثانية التي يأخذها الأفراد في العلاقات الاقتصادية هي باعتبارهم مستهلكين، وفي هذه الحالة فانهم يظهرون في هذه العلاقات باعتبارهم طالبي السلع الاستهلاكية من المنتجين مقابل دفع النقود.

أما المشروعات، فيقصد بها المشروعات الانتاجية، وهذه تكون لها أيضا صفتان في العلاقات الاقتصادية، الأولى باعتبارها طالبة لعوامل الانتاج من مالكيها من الأفراد مقابل دفع النقود، والثانية باعتبارها منتجة وعارضة للسلع النهائية والسلع الوسيطة والخدمات على الأفراد المستهلكين مقابل الحصول على النقود. والمشروعات المنتجة قد تتكون من فرد واحد وفي هذه الحالة يسمى المشروع بالمشروع الفردي، وقد تتكون من أكثر من فرد، وهذه قد تسمى

---

(١) أنظر د. أحمد جامع، المرجع السابق، ص ٢٠.

بالشركة أو المصنع أو المؤسسة أو الهيئة أو الجمعية وغيرها، وفيها يتولى الإنتاج أكثر من شخص واحد.

أما الدولة فقد تكون مستهلكة، وهي تماثل الأفراد في هذا الصدد، وقد تكون منتجة مثل المشروعات، وقد ازداد الدور الأخير للدولة في كافة المجتمعات في العصر الحديث حيث تقيم العديد من المشروعات الصناعية والزراعية ومشروعات تقديم الخدمات كالتعليم والصحة اضافة الى وظائفها التقليدية في الدفاع والأمن الداخلي واقامة العدل. أيضا فان الدولة تقوم بمهمة الرقابة والتنظيم عن طريق ما تصدره من تشريعات لحماية حقوق الطبقات العاملة ومحاربة الاحتكارات. كما تتولى على عاقتها مهمة المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي باستخدام موازنتها العامة، وهو ما يطلق عليه السياسة المالية والنقدية.

ويلاحظ أن دور الدولة في الحياة الاقتصادية يختلف بحسب المذهب الاقتصادي الذي تعتنقه الدولة، فيقل هذا الدور نسبيا في المجتمعات الرأسمالية عنه في المجتمعات الإشتراكية والشيوعية، وان كانت التغيرات الأخيرة في الدول الشيوعية في روسيا وألمانيا الشرقية ورومانيا وبلغاريا ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا يظهر منها اقتراب هذه الدول من الأخذ بالمبادىء الديمقراطية والتخلي عن المركزية السياسية والاقتصادية مما يشير الى توقع زيادة دور القطاع الخاص مقابل تقلص دور الدولة في الحياة الإقتصادية للأفراد في هذه المجتمعات.

سادساً : أنواع التحليل الإقتصادي :

لدرسة المشكلة الاقتصادية يميز الاقتصاديون بين مستويين من التحليل الاقتصادي. الأول يعرف بالتحليل الاقتصادي الجزئي Micro - Economics ويختص بدراسة مشكلة الوحدة الإقتصادية بمفردها وبمعزل عن غيرها من الوحدات الأخرى، فالوحدة الاقتصادية الفردية مثل المستهلك الفرد أو المنتج

الفرد تعتبر جزءاً صغيراً من جميع أو كل الوحدات الاقتصادية في المجتمع مثل مجموع المستهلكين أو مجموع المنتجين، ومن هنا كانت تسميته بالتحليل الاقتصادي الجزئي، ويختص هذا التحليل بدراسة سلوك المستهلك الفرد في سعيه الدائم نحو اشباع حاجاته المتعددة باستخدام موارده المحدودة، ودراسة سلوك المنتج الفرد الذي يهدف الى الحصول على أقصى ربح يمكن الحصول عليه من العملية الانتاجية التي يقوم بها.

أما الثاني فهو التحليل الإقتصادي الكلي Macro-Economics ويقوم على دراسة سلوك الوحدات الاقتصادية ككل أي سلوك مجموع المستهلكين ومجموع المنتجين فيما يتعلق بالاستهلاك والانتاج والاستثمار العام على مستوى الاقتصاد ككل، وبإختصار فإن هذا التحليل ينصرف إلى الإقتصاد القومي في مجموعه أو ككل ومن هناك كانت تسميته بالتحليل الكلي(١). ويهدف التحليل الكلي إلى بيان كيفية حل المشكلة الاقتصادية على المستوى القومي بأكمله، فهو يبين كيفية حصول المجتمع على أكبر قدر من الدخل من موارده المحدودة وذلك عن طريق تشغيل كل هذه الموارد تشغيلا كاملاً، ومن هنا فهو يهتم بمشكلة مستوى الدخل القومي والعمالة في الإقتصاد القومي، فالتحليل الكلي يقوم بدراسة العوامل التي تؤثر في تحديد حجم الدخل القومي أو الناتج القومي من أجل الوصول إلى مستوى من الدخل القومي يضمن تشغيل أو توظيف جميع الموارد المتاحة للمجتمع تشغيلاً كاملاً(٢).

وتبدو أهمية استخدام نوعي التحليل أن بعض مفاهيم التحليل الكلي قد لا تصلح للتحليل الجزئي، أو العكس، أن بعض مفاهيم التحليل الجزئي لا تصلح للتحليل الكلي.

---

(١) أنظـر : د. أحمد جامع، المرجع السابق، ص ٢١، ٢٢.

(٢) أنظـر :

R. G. D. Allen, Macro-Economic Theory, ELBS, England, 1979, P. 12.

وعلى سبيل المثال فإن الإدخار قد يكون مرغوباً فيه إلى حد كبير على مستوى الفرد أو العائلة، لكنه ليس كذلك بصفة دائمة على مستوى المجتمع ككل، فزيادة الادخار الكلي ونقص الاستهلاك قد يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي ونقص الطلب الكلي، وتعريض المجتمع إلى حالة كساد وإفلاس مشروعات وبطالة القوى العاملة وإصابة الإقتصاد القومي بالتوقف والشلل، كالذي حدث أثناء أزمة الكساد العالمي الكبير عام ١٩٢٩(١).

أيضا فإن ما يحقق المصلحة الاقتصادية للفرد قد لا يحقق مصلحة الإقتصاد القومي ككل، بل قد يؤدي إلى الأضرار بالاقتصاد القومي. فعندما يرفع أحد المصارف سعر الفائدة لجذب مزيد من المودعين وزيادة الرصيد لديه قد يعود بالضرر على الاقتصاد القومي إذا قامت جميع المصارف برفع سعر الفائدة بدون دراسة مسبقة، فإن ذلك سوف يؤدي إلى إنهيار في أسعار الأوراق المالية وأصابة العديد من المشروعات والشركات والأفراد بخسائر فادحة كما حدث في الإنهيار الكبير لاسعار الأسهم والسندات في بورصة «وول ستريت» في شهر اكتوبر ١٩٨٧.

بالمثل فإن قيام أحد التجار أو المنتجين برفع سعر السلعة المنتجة أو المباعة يعود عليه بالفائدة، لكن قيام جميع المنتجين والبائعين برفع الأسعار سوف يؤدي إلى حدوث التضخم وهو وضع تكون آثاره سيئة على الإقتصاد القومي ككل.

خلاصة ما تقدم يمكن القول بأن الإقتصاد الجزئي له تحليلاته ومفاهيمه التي قد تنطبق أولا تنطبق بالنسبة للإقتصاد الكلي، أيضا فإن التحليل الاقتصادي الكلي له مفاهيمه ووسائله التي قد تنطبق أو لا تنطبق، بالنسبة للتحليل الإقتصادي الجزئي، فكلا نوعي التحليل له استعمالاته

---

(١) راجع : د. أحمد جامع، المرجع السابق، ص ٢٣.

وتطبيقاته الخاصة كما سبق أن رأينا، وهما مكملان لبعضيهما وليسا متعارضين.

سابعاً : التوازن الإقتصادي :

يعرف التوازن الإقتصادي بأنه حالة يصل إليها الفرد أو الجماعة من الاستقرار الاقتصادي بحيث لا توجد أية أسباب تدعو إلى الخروج على هذا الاستقرار الذي تم التوصل اليه(١).

وهناك توازن اقتصادي جزئي، وهو الذي يتحقق على مستوى الفرد أو الوحدة أو المشروع الفردي سواء باعتباره منتجاً أو موزعاً أو مستلكهاً. ويتحقق التوازن عند وصول المستهلك إلى حالة توازن تسمى بتوازن المستهلك، والمنتج وتسمى بتوازن المنتج أو توازن المشروع أو توازن الفرع الإنتاجي، وتوازن السوق، ويتحقق عندما يسود في السوق ما يسمى بثمن التوازن.

وهناك التوازن الإقتصادي الكلي، وهو الذي يتحقق على مستوى الإقتصاد ككل، وهو حالة تهدف الدولة من خلال سياستها واجراءاتها المالية والنقدية والاقتصادية الوصول اليها. فهذه الإجراءات يجب أن تساهم في تحقيق استقرار لمستوى الأسعار السائدة في الدولة، والوصول إلى مستوى عال من العمالة أو التشغيل، وتحقيق التوازن الإقتصادي الخارجي في ظل معدل نمو اقتصادي مناسب ومتزايد باستمرار.

ويلاحظ أن التوازن الإقتصادي عبارة عن حالة مؤقتة يمكن أن يصل إليها الفرد أو المجتمع ككل في لحظة من اللحظات، فلا يمكن تحقيقه بصفة دائمة، ويصدق ذلك خاصة بالنسبة للتوازن الإقتصادي الكلي، فبعض الإجراءات السابق الإشارة إليها يمكن أن تؤدي الى تحقق بعض الأهداف التي تتعارض مع بعضها البعض، فقد يتعارض مثلا هدف ثبات مستوى الأسعار مع الهدف

---

(١) قارن د. أحمد جامع، المرجع السابق، ص ٢٤.

في المحافظة على مستوى العمالة الكاملة، وتحقيق النمو الإقتصادي مع ثبات مستوى الأسعار، وتحقيق العمالة الكاملة والنمو الإقتصادي ورفع مستوى معيشة الأفراد يمكن أن تؤدي جميعها إلى تحفيز الواردات مما يتعارض مع متطلبات تسوية ميزان المدفوعات ويعرض القيمة الخارجية لعملة الدولة لخطر التقلب وعدم إستقرار قيمتها داخلياً وخارجياً.

ولذلك يمكن القول أن التوازن الإقتصادي الكلي هو توازن نسبي تسعى الدولة من خلال اجراءاتها الإقتصادية إلى تحقيق أكبر قدر منه بحسب الظروف وحاجات أفراد المجتمع.

الفصل الخامس

علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

أولاً : علم الإقتصاد علم اجتماعي :

يعتبر علم الاقتصاد علما اجتماعياً، لأنه يهتم بجانب معين من السلوك الإنساني، وهو الجانب المتعلق بانتاج وتوزيع الأموال والعلاقات التي تنشأ ما بين أفراد المجتمع بمناسبة ذلك، ولذلك فانه يصعب الفصل بينه وبين العلوم الأخرى التي تقوم بدراسة الإنسان مثل علم الاجتماع والاخلاق والدين والسياسة والسكان والتاريخ، لأن موضوعها واحد وهو دراسة سلوك الانسان في المجتمع، بالإضافة الى ذلك فان علم الإقتصاد له علاقة ببعض العلوم المادية مثل الإحصاء والرياضة والتكنولوجيا والجغرافيا وغيرها.

ثانياً : علاقة علم الإقتصاد بالعلوم الطبيعية :

ويفترق علم الإقتصاد عن العلوم الطبيعية في أن هذه الأخيرة تخضع لنظم منهجية مغلقة، فيستطيع عالم الطبيعية مثلا وهو يبحث ظاهرة معينة أن يستبعد المضايقات الخارجية، كالحروب أو الاضطرابات الداخلية، أما عالم الاقتصاد فانه لايستطيع أن يستبعد أي شيء يؤثر في سير النظام الاقتصادي، فهذا النظام مفتوح ولا يمكن اغلاقه، فهو يتأثر بالأوضاع السياسية والتكنولوجية والاجتماعية والنفسية بل والتقلبات الجوية(١).

---

(١) ليونارد سلك : الاقتصاد للجميع، ترجمة، د. سميرة بحر، القاهرة، ١٩٨٣، ص ١٨.

والواقع أن هذا الخلاف بين علم الاقتصاد وعلم الطبيعية إنما يرجع إلى اختلاف موضوع كل منهما، فعلم الاقتصاد يدرس سلوك الإنسان كمنتج أو موزع أو مستهلك أو مدخر أو مستثمر، والتصرفات الانسانية إنما تخضع وتتغير وتتحدد بالعديد من العوامل النفسية والإجتماعية والتكنولوجية وغيرها، ومن هنا تبدو صعوبة البحث في علم الإقتصاد وصعوبة البحث أمام عالم الإقتصاد، فهو لا يستطيع أن يتنبأ أو يتوقع التصرفات الاقتصادية لأفراد المجتمع كلهم أو بعض منهم على نحو دقيق، هذا بعكس عالم الطبيعة الذي يتعامل مع المادة الصماء التي لا حس ولا شعور لها ولا ارادة ولا تفكير، ولذلك فان دراساته وتحليلاته وتوقعاته وتنبوءاته تكون دقيقة وصحيحة بنسبة قد تصل مائة في المائة. وهذا لا ينفي عن الاقتصاد صفة العلم، لكنه علم اجتماعي إنساني.

ثالثاً : علاقة الاقتصاد بالقانون :

وللاقتصاد علاقة بالقانون، وهناك تأثير متبادل بينهما، فالقانون يعتبر اطار يتم في داخله النشاط الاقتصادي، فعقود الملكية وعقود المبادلة مثلا إنما هي تنظيمات قانونية لوقائع اقتصادية مختلفة. من جهة اخرى نجد أن القانون يتطور ويتشكل تبعاً للحالة الإقتصادية السائدة في المجتمع، فهو يعكس المذهب الذي تعتنقه دولة من الدول، لذلك فان التنظيم القانوني في دولة رأسمالية مثل **الولايات المتحدة الأمريكية يختلف اختلافاً كبيراً عنه فى دولة كانت اشتراكية مثل الاتحاد السوفيتى والصين ، وما ذلك إلا نتيجة اختلاف الايديولوجية السائدة فى كلتا الدولتين (١).**

---

(١) قبل تفكك الاتحاد السوفييت في نهاية عام ١٩٩١ كانت هذه الدولة تمثل نموذجاً للدول الاشتراكية وكانت المقارنة تتم بينها وبين أمريكا باعتبارها نموذجاً للدول الرأسمالية. أما بعد تفكك وانهيار الاتحاد السوفييتي السابق، فإن الصين تمثل الآن نموذجاً للدول الاشتراكية، ولكنه نموذج قد يكون هو الآخر مؤقتاً، حيث بدأت هذه الدولة تتحول شيئا فشيئا إلى آليات اقتصاد السوق اعتبارا من حكم الرئيس الحالي «دينغ زيا وبنج» عام ١٩٧٧.

رابعاً : علاقة الاقتصاد بالاخلاق :

أما علاقة الاقتصاد بالاخلاق فان علم الاقتصاد ليس بالعلم الاخلاقي، أو المنافي للاخلاق، بل لا صلة له بالاخلاق. والسبب في ذلك أن علم الاقتصاد تقتصر مهمته على ملاحظة الوقائع وتفسيرها للتوصل الى استنباط القوانين الاقتصادية مثل قوانين العرض والطلب، فهو يبحث فيما هو كائن، وليس فيما يجب أن يكون، أما علم الاخلاق فانه يبحث فيما يجب أن يكون فهو علم مثالي يتضمن الالتزام بعمل شيء أو الامتناع عن عمل شيء قبل الغير.

فالاقتصاد يهتم بكل شيء نافع للإنسان، ويقصد بالنفع، هنا صلاحية الشيء لاشباع حاجة انسانية معينة، فقد يكون هذا الشيء ضاراً بالصحة كالخمور، إلا أنه يكون محلا للتحليل الاقتصادي، إذا كانت تتوافر بالنسبة له صفة الندرة النسبية، وهكذا فانه يمكن القول بأن الاقتصاد لا صلة له بالاخلاق(١).

خامساً : علاقة علم الإقتصاد بعلم السكان :

أيضا هناك صلة قوية بين علم الاقتصاد وعلم دراسة السكان المسمى (بالديموجرافيا)، فعلم دراسة السكان يهتم بحالة السكان وحركتهم من الناحية الكمية أو العددية وأيضا من الناحية الكيفية، أي حالة الأفراد من الناحية الجسمانية والذهنية والفكرية وطبائعهم واخلاقهم، وللاحصاء دور كبير في الدراسات المتعلقة بالسكان.

فالإنسان هو محور النشاط الاقتصادي، لأنه يمثل العامل، والمنتج والمستهلك وكلما كانت القوى العاملة والمنتجة في المجتمع كافية كمياً ونوعياً، كما هو الحال في المجتمع الياباني حالياً، كلما كان الإقتصاد متقدما، ويحدث العكس في مجتمعات الدول النامية، فالعنصر البشري يمثل في عصرنا الحالي أساس التقدم الإقتصادي ومن هنا تبدو أهمية دراسة هذا العنصر بالنسبة لعلم الإقتصاد.

---

(١) د. أحمد جامع : مبادىء الاقتصاد، المرجع السابق، ص ١٢.

وترتبط هجرة وانتقال السكان من مكان إلى آخر بالعوامل الاقتصادية، كما أن الزيادة الهائلة في أعداد السكان والتي لا يقابلها زيادة متناسبة في الانتاج سوف تؤدي إلى آثار اقتصادية واجتماعية سيئة، وقد كانت هذه هي النظرة التشاؤمية التي نظر بها القس والمفكر الإنجليزي «مالتس ١٧٦٦ ـ ١٨٣٤» إلى العلاقة غير المتوازنة بين النمو السكاني الذي يزيد طبقاً لمتوالية هندسية، وبين الزيادة المقابلة في الإنتاج والموارد الانتاجية وتتم وفقا لمتوالية حسابية، ومن هنا دعى الى الحد من تكاثر السكان خوفا من الفقر والبؤس وصراع الأجيال وغيرها من المشاكل الأمنية والاجتماعية والسياسية التي ستترتب على ذلك في المستقبل(١).

---

(١) مالتس (١٧٦٦ ـ ١٨٣٤) هو توماس روبرت مالتس، ولد لأسرة موسرة من الطبقة الوسطى في بريطانيا، وفي عام ١٧٩٨ ألف كتابا تضمن نظرة تشاؤمية عن الزيادة المستمرة في عدد السكان، ولم يضع اسمه على الكتاب، وبعد خمس سنوات أصدر طبعة ثانية، وادخل عليه تعديلات كثيرة، ووضع اسمه عليه، ومالتس درس اللا هوت بكلية يسوع بكامبريدج، وإنتخب زميلاً بها في عام ١٧٩٣، وبعد ذلك بأربع سنوات التحق بخدمة الكنيسة، وفي عام ١٨٠٥ عين أستاذاً للتاريخ والاقتصاد السياسي في كلية هيلبيري التابعة لشركة الهند الشرقية. وقد أحدث كتابه المذكور والذي كان يحمل اسم «مقال عن السكان» رد فعل تشاؤمي لدى الجميع في هذا الوقت، وأهم ما جاء به أن السكان يميلون إلى التضاعف مرة كل ٢٥ سنة، أما الأرض فإنه لا يمكن مضاعفتها بنفس الطريقة، فهي بخلاف الإنسان والحيوان لا تتوالد، فالعلاقة بين الزيادة في الانسان والزيادة في انتاجية الأرض ليست متوازية، وأنه يجب وقف الزيادة السكانية لتتناسب مع الزيادة في إنتاجية الأرض، ورأى أن التطور الطبيعي لهذه العلاقة سوف يحقق التوازن. فالزيادة الهائلة في الجنس البشري سوف تؤدي الى حدوث مجاعات ونقص في الغذاء وانتشار الحروب والأمراض والأوبئة والطاعون والكوارث وهذه سوف تهلك عشرات الآلاف من السكان وبضربة واحدة سيهبط عدد السكان إلى مستوى الغذاء، وسمى هذه العوامل بالموانع الإيجابية لزيادة السكان، واضاف ان هناك موانع واقية عبارة عن تدابير تتخذ للحد من التناسل مثل عدم الإتصال الجنسي بين الزوجين والعزوبة وتأخير سن الزواج بسبب الفقر، وإذا فشل الناس في تطبيق الموانع الواقية، فإنهم سيواجهون بالموانع الإيجابية التي ترغمهم على خفض عددهم (راجع في ذلك د. راشد البراوي، تطور الفكر الإقتصادي، المرجع السابق، ص ٩٨ ـ ١٠٧).

سادساً : علاقة الإقتصاد بالسياسة :

السياسة هي إدارة شئون الحكم، والحكومة الغنية ذات الموارد الكافية قادرة على إدارة شئون الدولة وتحقيق رغبات أبنائها واشباع حاجاتهم ومتطلباتهم الأساسية والضرورية بل كلما كانت الحكومة أو الدولة تتمتع بمركز مالي قوي، أي باقتصاد قوي كلما كان تأثيرها كبير في رسم السياسة العالمية. أما الحكومات التي تعاني من ضعف اقتصادي وعجز دائم في ميزانيتها العامة فإنها لا تكون قادرة على إدارة شئونها الداخلية والخارجية، أي رسم سياساتها الداخلية والخارجية، بالكفاءة المطلوبة والمرجوة، والسبب في ذلك أن الايرادات العامة لا تكون كافية لتغطية جميع النفقات العامة اللازمة لانتاج السلع والخدمات العامة التي يستخدمها الأفراد في اشباع حاجاتهم الضرورية والأساسية فيثور الشعور بعدم قدرة الحكومة على حل مشاكل الجماهير، ولذلك يسعى الأفراد في مثل هذه الأحوال الى تغيير أعضاء الحكومة والمطالبة بحكومة جديدة تكون قادرة على حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يعانون منها.

كذلك فإن السياسة لها تأثير كبير على الاقتصاد، فالمذهب السياسي الذي تتبعه الدولة يؤثر في نظامها الاقتصادي، فالمشروعات العامة المنتجة في الدول الاشتراكية أضخم منها بكثير في الدول الرأسمالية، وذلك لأن النوع الأول من الدول يتولى اشباع معظم حاجات الأفراد الخاصة والعامة على السواء بينما تقتصر الدول الرأسمالية عى اشباع الحاجات الجماعية التي لا يسعى الأفراد أو المشروعات الخاصة إلى القيام بعملية اشباعها، بالإضافة الى تدخل الدولة المالي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لحل مشاكل الكساد أو التضخم أو البطالة.

ونتيجة لذلك نجد أن النظام الاقتصادي لدولة من الدول يختلف عنه في دولة أخرى وذلك وفقاً للمذاهب السياسية السائدة في العالم، بل إن هذا النظام يختلف من وقت لآخر في الدولة الواحدة، ففي بعض الأحيان تعتنق الدولة نظاما رأسمالياً، ولذلك يكون نظامها الاقتصادي انعكاساً وتعبيراً عن متطلبات هذا

النظام، فإذا اعتنقت الدولة في وقت لاحق الاشتراكية أدى ذلك إلى تغيير نظامها الاقتصادي حتى يتفق وينسجم مع متطلبات النظام الجديد، فإذا عادت الدولة إلى النظام الرأسمالي فإن ذلك يستتبع العودة إلى النظام الاقتصادي السابق الذي يعبر عن النظام الرأسمالي ويفي بمتطلبات وجوده وإستمراره، وما التغيرات الأخيرة التي حدثت في الإتحاد السوفيتي والدول الإشتراكية في أوروبا الشرقية إلا انعكاس للتأثير المتبادل بين السياسة والاقتصاد.

وهذه التغييرات السياسية والاقتصادية سوف يكون لها تأثير واضح على اقتصاديات هذه الدول ومنها أن الحلول المتوقع لبعض المشروعات الفردية محل بعض المشروعات العامة في إنتاج بعض السلع والخدمات للمواطنين سوف يترتب عليه تخفيض حجم النفقات في الميزانية العامة، لأن نفقات أنتاج هذه السلع والخدمات تعتبر من ضمن البنود التي تظهر في جانب النفقات في الميزانية العامة للدولة، وسوف تزداد مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتحقيق نسبة كبيرة من الناتج القومي.

وهكذا يتضح مدى التداخل والتأثير المتبادل بين الاقتصاد والسياسة، فتحديد النظام الاقتصادي يتوقف على المذهب السياسي السائد، ونجاح الحكومات في سياتها العامة يتوقف على سلامة ونجاح سياستها الاقتصادية.

سابعاً : الاقتصاد الدولي :

يهتم هذا النوع من الإقتصاد بالعلاقات الاقتصادية التي تنشأ فيما بين الدول، وأطراف النشاط الاقتصادي الدولي هم أفراد ومشروعات وحكومات تابعة لدول مختلفة، ويتقابلون في السوق الدولي لتبادل السلع والخدمات فيما بينهم.

ويطلق على واقعة خروج السلعة الوطنية الى السوق العالمي عملية التصدير ودخول السلع الأجنبية إلى الأسواق الداخلية للدولة عملية الاستيراد.

وغالباً ما تستخدم أساليب التحليل الاقتصادي الجزئي لـدراسـة أحـوال السوق الدولي، وينطبق هذا التحليل مثلا بالنسبة لسوق البترول والمـواد الخـام والسلع الزراعية والسلع المصنعة كالسيارات والمنسوجات وأجهزة الكومبيـوتـر، والسبب في ذلك أن أطراف النشاط تابعين لدول مستقلة ذات سيادة، وكل دولـة تعمل على تحقيق أقصى فائدة في السـوق بغض النظـر عن أثـر هـذه النتيجـة بالنسبة للاقتصاد العالمي ككل. فمن الممكن مثلا أن ترفع جميع الـدول أسعـار جميع السلع التي تعرض في السـوق الـدولي، وهنـا يحدث تضخم في الأسعـار العالمية يصعب السيطرة عليه بنفس الطريقة التي تستطيـع بهـا كـل دولـة على حدة السيطرة على التضخم الداخلي بوسـائلهـا الخـاصـة التي تطبقهـا بهـدف السيطرة على الاقتصاد القومي وتوجيهه من أجل ضبطه وتحقيق التوازن الكلي الداخلي.

ونظراً لأن وضع الدولة في السوق الدولي يشبه إلى حد كبير وضـع الفـرد أو المشروع في السوق الـداخلي، بمعنى عـدم قـدرتها بمفـردهـا على التـأثير في الاقتصاد العالمي وتوجيهه بما يخدم ويحقق مصالحها، حتى بالنسبة لأمـريكـا واليابان وأي دولة من الدول الصناعية في دول غرب أوروبا، خاصـة في الـوقت الحاضر، فقد بدأت الدول تظهر في شكل تكتلات اقتصاديـة كبيرة تستطيـع من خلال تجميع مواردها وقواها الإقتصادية التأثير على شروط المبادلات التجاريـة الدولية في السوق العالمي بما يحقق مصلحة جميع أطراف المجموعة أو التكتـل، ومثال ذلك مجموعة السوق الأوروبية المشتركة بين دول غرب أوروبا، والتكتـل الأمريكي المزمع انشاؤه بين أمريكا وكندا واستراليا، وكـذلك تكتـل دول جنـوب شرقي آسيا الذي سوف يضم اليابان والصين وكوريا الجنـوبيـة وسنغـافـورة وتايوان وتايلاند وماليزيا، حتى لقـد اصبـح العصر الحـديث يطلق عليـه بحق عصر التكتلات الإقتصادية.

أيضا هناك تكتلات اقتصادية نوعية تضم مجمـوعـة الـدول التي تنتـج وتصدر مواد استراتيجية كـالنفط، ومثـالها مجمـوعـة الـدول المصـدرة للنفط

والمعروفة باسم «الأوبك»، والمجموعة الأخرى المسماة «بالأوابك»، ومجموعة الدول المستوردة للطاقة وهي التي تتكون من الدول الصناعية حتى تكون قوة إقتصادية قادرة على توجيه سوق النفط العالمي بما يخدم ويحقق مصالحها على حساب مصالح الدول المصدرة، وبدون هذه التكتلات لا تستطيع أي دولة منفصلة من دول المجموعة المصدرة، أو دول المجموعة المستوردة أن تحقق أهدافها وسيطرتها المرجوة على سوق الإنتاج أو التوزيع أو الاستهلاك العالمي.

إن الاقتصاد الدولي يتميز بذاتية خاصة ويثير العديد من المشاكل التي تتطلب تضافر الجهود الدولية لحلها، ومثالها مشاكل اسواق النقد والاوراق المالية والطاقة والمواد الخام والغذاء والسلاح والتكنولوجيا وحرية التجارة وتقييد التجارة ووسائل الدفع والشركات متعددة الجنسية والمديونية الدولية والصراع الاقتصادي بين الشمال الغني والجنوب المدين، والتضخم والكساد العالمي والتلوث البيئي الذي جلبه التقدم الصناعي واستخدام الطاقة النووية.. وكلها وغيرها مشاكل اقتصادية عالمية تسبب في ظهورها عدم وجود سلطة عليا تستطيع تحريك الإقتصاد العالمي وجهة معينة وهو ما تحاول الولايات المتحدة القيام به هذه الأيام، ولكنها ستوجهه بالطبع لما فيه خدمتها وخدمة حلفائها من الدول الصناعية الأخرى.

ولا سبيل أمام الدول العربية حتى تحافظ على اقتصاديات قوية داخلية مستقلة وغير تابعة سوى إقامة تكتل اقتصادي عربي يماثل التكتلات الإقتصادية السابق الإشارة اليها، خاصة وأن المنطقة العربية تملك كل عوامل ومقومات هذا التكتل والتكامل الإقتصادي.

الباب الثاني
عوامـل الإنتـاج

إن من أهم ما يؤثر في الحجم الكلي للإنتاج في دولة من الدول هو مقـدار ونوعية موارده الاقتصادية من الأرض والعمل ورأس المال. وتعرف هذه الموارد الانتاجية بوسائل أو عوامل الإنتاج، وأحيانا تسمى بالمدخلات، ويـلاحظ ان مـا يدخل في عملية الإنتاج هو خدمات عوامل الانتاج وليست هذه العوامل ذاتها(١).

ويقصد بالأرض هنا معناها الواسع، بحيث تشتمل على كل ما هو طبيعي ولا دخل لعمل الانسان فيه، فيقصد بها الأراضي الزراعية والثروات المعدنية مثل الفحم والحديد والبترول وغيرها، والثـروة السمكيـة أي كـل مـا يحصـل عليـه الإنسان من الانهار والبحار والمحيطـات، وطـاقـة الشمس والـريـاح، ومن أهم خدمات الإنتاج التي تقدمها الأرض انها تمدنا بالاماكن التي يمكن مزاولة عملية الانتاج عليها.

أما رأس المال فإنه يشتمل على منشـآت المشروعـات والآلات والسلـع غير تامة الصنع ووسائل النقل المختلفة... الخ. ونحن لا نحتـاج كـل هـذه الأشيـاء لذاتها في عملية الانتاج، ولكن لاستخدامهـا في انتـاج سلـع أخـرى. وإذا كـانت الأرض هي من خلق الله ولا دخل للعمل الإنساني في وجودها، إلا أن رأس المال قد وجد في الحاضر نتيجة عمل انساني سابق. وفي هذا الصدد يقول «مارشال» انه يوجد فقط عاملين من عوامل الإنتاج هما الطبيعة والإنسان(٢).

---

(١) د. أحمد جامع، المرجع السابق، ص ٢٩.

(٢) أنظـر :

J. L. Hanson, A Textbook of Economics, 7 ed. London & Plymouth, 1977, p. 33.

والمقصود بالعمل انه كل مجهود انساني ذهني أو جسماني يبذله الإنسان بقصد الانتاج.

وهذه العوامل الثلاث لازمة وضرورية للإنتاج، حتى بالنسبة للانتاج البدائي الأولى. ففي العصر الحجري قام الإنسان البدائي بصنع آلات بسيطة تساعده في العمل، واذا كانت هناك مثلا بعض النباتات التي تنمو دون تدخل الإنسان فيها، إلا أن عملية جمعها احتاجت لجهود الانسان، كما تطلبت عملية نقلها توافر رأس المال. وحتى بالنسبة للمهن والصناعات الاستخراجية مثل الفلاحة والصيد والتعدين، والتي تعتبر فيها الأرض هي عنصر الإنتاج السائد، فان الأرض لا تعتبر رغم ذلك بديلا كاملا عن العنصرين الآخرين (العمل ورأس المال).

ونتحدث فيما يلي بالتفصيل عن عوامل الإنتاج المختلفة بادئين بالأرض ثم العمل ثم رأس المال، ثم التنظيم باعتباره عاملا مستقلا من عوامل الإنتاج في رأي الكثيرين الآن.

واعتبارا من نهاية القرن العشرين أصبحت المعرفة من أهم العوامل التى يتوقف عليها درجة التقدم السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، لأن توافرها يعتبر شرطا لتحقيق الاستغلال الأمثل لعوامل الانتاج ، بل إن الدول التى تمتلك المعرفة وتستطيع الاستفادة منها ، هى الآن الدول الأقوى فى العالم ، وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم الدول الصناعية الكبرى .

من هنا تبدو أهمية الحديث عن المعرفة باعتبارها أحد ، بل أهم عامل من عوامل الإنتاج فى العالم الآن .

الفصل الأول

الأرض

أولاً : دور الأرض كاحد عوامل الإنتاج :

هل تختلف الأرض عن غيرها من عوامل الإنتاج؟ ان الاقتصاديين التقليديين قسموا عوامل الانتاج الى مجموعات محددة، وعاملوا كلا منها منفصلا ومميزا عن الآخر، وبصفة خاصة فان «ريكاردو» واتباعه اعتبروا أن الأرض تختلف جوهرياً عن غيرها من عوامل الانتاج في أمور ثلاثة(١) :

أ - إن الأرض هبة الطبيعة، فالإنسان لم يفعل شيئا في عملية ايجادها وخلقها، في حين أن رأس المال قد تم تكوينه باستخدام العمل وغيره من عوامل الانتاج الاخرى.

---

(١) يعتبر ريكاردو «١٧٧٢ ـ ١٨٢٣» أعظم ممثلي مدرسة الاقتصادي الكلاسيكي، وحصل على هذه المكانة من خلال الطبعة الثالثة لمؤلفه «مبادىء الاقتصاد السياسي والضرائب» التي صدرت عام ١٨٢١، وبدأ حياته بالعمل سمسارا في بورصة الأوراق المالية، وأهم ما يميز ريكاردو أن الإقتصاديين الذين سبقوه كانوا مشغولين الى حد كبير بموضوع الإنتاج، وكان من رأيهم أن مهمة الإقتصاد السياسي هي البحث في طبيعة الثروة وأسبابها، أما هو فإن ما كان يهمه هو موضوع التوزيع، فقد رأى «أن تعيين القوانين التي تنظم هذا التوزيع هو المشكلة الرئيسية في الإقتصاد السياسي»، وهي التي أسماها البعض نظرية الأجور والارباح والريع وهي تمثل مقابل عوامل الإنتاج الثلاثة (العمل ورأس المال والأرض)، كما أنه عالج نظرية القيمة ونظرية التطور الإقتصادي (راجع في تفصيل ذلك د. راشد البراوي، تطور الفكر الإقتصادي، المرجع السابق، ص ١٠٨ ـ ١١٨؛ د. باهر محمد عتلم تاريخ التحليل الإقتصادي، المرجع السابق، ص ٦٠ ـ ٦٩؛
Eric Roll, A History of Economic Thought, Calcutta, India, 1974, p. 177).

ب ـ إن الأرض محدودة الكمية، حتى في المدى الطويل، وهذا بخلاف عوامل الإنتاج الأخرى(١).

جـ ـ في الصناعات التي يعتمد فيها الانتاج أساسا على الأرض فانه يخضع لقانون الغلة المتناقصة.

إلا أن هذه الفروق التي قال بها ريكاردو وأتباعه محل نظر، ولا يمكن قبولها بسهولة نتيجة للآتي(٢) :

---

(١) تبلغ مساحة الأرض حوالي ٥٧ مليون ميل مربع (دون احتساب منطقة القطب الجنوبي الخالية من السكان وهي غير مملوكة لاي دولة). وأكثر من نصف هذه المساحة مملوكة للإتحاد السوفيتي السابق وكندا والصين وامريكا والبرازيل واستراليا، وباقي دول العالم والتي يبلغ تعدادها حوالي ١٦٥ دولة تقطن النصف الباقي من الأرض، وتعداد دول العالم وكذلك المساحات المخصصة لكل دولة في تغير مستمر، فأحيانا تندمج دول صغيرة في دولة واحدة كبرى ويتم ذلك عادة بالغزو، ومثال ذلك الإتحاد السوفيتي الذي تكون إعتباراً من سنة ١٩١٧، وتوحيد الالمانيتين في نهاية الثمانينات، واحيانا تنقسم دول كبرى أو امبراطوريات إلى دول صغيرة كثيرة ،وحدث ذلك كثيرا في الفترة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية، وآخر دولة انتهى وجودها من العالم سنة ١٩٩١ هي الاتحاد السوفيتي، وتفتتت إلى جمهوريات منفصلة كما كان عليه الحال قبل ١٩١٧. ولازالت النزاعات حول ملكية الأرض والحدود قائمة بين دول عديدة في مناطق مختلفة من العالم مثل الحروب التي كانت قائمة بين ايران والعراق وبين بريطانيا والارجنتين والغزو العراقي لاراضي الكويت عام ١٩٩٠. ومن النزاعات الاقليمية التي لم تحل حتى الآن النزاع بين الدول العربية وبين اسرائيل حول الأرض التي اغتصبتها بعد عدوان عام ١٩٦٧، وبين الاتحاد السوفيتي السابق واليابان وبينه وبين الصين، والصين والهند، والصين وفيتنام، وفيتنام وكمبوديا، والهند وباكستان، وباكستان وافغانستان والبانيا ويوغوسلافيا، والبانيا واليونان، واليونان وتركيا، وقبرص وتركيا، وأسبانيا وبريطانيا، والأرجنيتن وبريطانيا، والأرجنتين وشيلي، وجواتيمالا وبليزي، وبيرو وشيلي وبوليفيا، ونيكاراجوا وكولومبيا، وفنزويلا وجوايانا، وفنزويلا والبرازيل، والمغرب وأسبانيا، والمغرب والجزائر وموريتانيا، وأثيوبيا والصومال بالاضافة إلى النزاعات الحدوية المحتدمة بين معظم الدول الأفريقية (راجع في ذلك والاس ايروين الصغير، المرجع السابق، ص ١٧، ١٨).

(٢) راجع في ذلك :

J. L. Hanson, op. cit., P. 34.

أ - إن القول بأن الأرض هبة الطبيعة ليس لـه مـدلـول اقتصـادي، فعلى سبيل المثال فان الانسان حقا لم يفعل شيئا لايجاد هذا الرصيد من البترول في أماكن معينة من العالم، غير انه طـالمـا أن البترول بـاق في أجـواف الأرض فلن تكون له أية قيمة اقتصادية. فلابد من تدخل الإنسان بمجهوده وأمـوالـه حتى تكون للأرض قيمة اقتصادية. الا انه توجد خصيصـة واحـدة لـلأرض تكـون خارج سيطرة الإنسان، الا وهي موقع الأرض، فالانسـان لا يستطيـع أن يغير مكان وجود الأرض، وهذا الموقع يعتبر خصيصة أساسية للأرض بـاعتبـارهـا أحد عوامل الانتاج.

ب - وإذا كان المشاهد انه لا يمكن زيادة المسـاحـة الكليـة المتـاحـة من الأرض، إلا أنه لا يمكن القول بصفة مطلقة، ان عرض الأرض ثـابت، ولا يمكن زيادته، ففي هولندا على سبيل المثال تم استصلاح اراضي البحر، وفي الـولايـات المتحدة الامريكية فان مشروعات زراعية عظيمة تم انشاؤها مثل سـد بـولـدر (Bolder Dam) ، الذي أدى الى استصلاح مساحات شاسعة من الأرض كـانت كلها صحراء(١).

كما أنه يجوز القول بأن زيادة انتاجية المساحة المزروعة بالغلال نتيجـة للتطور في الفن الانتاجي الزراعي يعـادل تمامـا الـزيـادة النـاتجـة عن ارتفـاع المعروض من الأرض، وهذا يعني أن تحسين خصوبة الأرض (التوسـع الرأسي) يعادل تماما زيادة المعروض منها (التوسع الافقي)، مـع مـلاحظـة ان تحسين خصوبة الأرض يرجع في حقيقة الأمر إلى زيادة الانفاق على الأرض، أي زيـادة رؤوس الأموال، وبذل المزيـد من المجهـود (قـوة العمـل) بـالنسبـة للمسـاحـة المستخدمة من الأرض.

---

(١) أنظـر :

J. L. Hanson, op. cit. p. 34.

بالإضافة إلى ذلك فانه يمكن تصور نقص المعروض من الأرض بفعل العوامل الطبيعية مثل الفياضانات، وتآكل شواطيء الانهار والبحار. وعلى سبيل المثال فان قرى بأكملها اختفت تماما داخل البحار، كما ان كثيرا من الأراضي الخضراء تحولت بفعل عوامل التعرية إلى صحراء جرداء، وهذا ما سوف نراه فيما بعد عند دراسة مستقبل الأرض كعامل من عوامل الإنتاج.

جـ - ولقد ساد الاعتقاد في وقت من الأوقات ان الزراعة تخضع لقانون الغلة المتناقصة بينما تخضع الصناعة لقانون الغلة المتزايدة. إلا أنه من الثابت الآن ان كلا من الزراعة والصناعة تخضع لقانون تزايد أو تناقص الغلة بحسب الظروف المختلفة. ولذلك يمكن أن يقال الآن أن الأرض باعتبارها أحد الموارد الاقتصادية لها خصائصها الذاتية المميزة التي تجعلها شبيهة وليست مختلفة عن غيرها من عوامل الانتاج الأخرى فقانون تناقص أو تزايد الغلة ينطبق عليها مثل غيرها من عوامل الانتاج الأخرى.

ثانياً : مستقبل الأرض كأحد عوامل الإنتاج :

إذا قدر «لريكاردو» أن يعيش في أيامنا هذه لما وصف عرض الأرض بأنه ثابت ومحدود، ففي حقيقة الأمر فان انتاجية الأرض أي عرض الأرض يجب أن يوصف الآن بأنه متناقص ومتدهور، فالتغييرات الحديثة نتيجة التقدم المادي والتجارب النووية والفضائية وزيادة استخدام الوقود وزيادة التلوث البيئي أدت الى نقص المعروض من الأرض الصالحة المنتجة، فقد ازدادت مساحات التصحر في العالم، وانخفضت المساحات المشجرة إما نتيجة تلوث الهواء والأمطار الحاملة للاحماض والتي قضت في المانيا الغربية الآن على نصف ما لديها من مساحات الغابات، وإما بسبب سوء الإدارة المتعلقة بالأراضي، وتوضح أحدث المعلومات الواردة في السجلات الاحصائية المتعلقة بأوروبا - باستثناء الاتحاد السوفيتي السابق أن هناك حوالي ٣١ مليون هكتار من الغابات المتضررة(١).

---

(١) لستر براون وآخرين : أوضاع العالم ١٩٨٨، المرجع السابق، ص ٢٥، ٢٦.

وبصفة عامة فان الفحص الفيزيائي للأرض غير مطمئن ويزداد الأمر ساءاً حيث تختفي كل عام آلاف من الحيوانات والنباتات، وأخذ في التلاشي الغلاف الأوزوني في الأجواء العليا، والذي يقينا من الاشعاع فوق البنفسجي مما ينبىء بكثير من الأمراض خاصة أمراض سرطان الجلد والأمراض العصبية، ودرجة حرارة الأرض ذاتها تميل الى الإرتفاع مما يشكل خطراً على حياة البشر في المستقبل القريب.

ونتيجة لاستمرار التعرية تفقد الأرض تدريجياً قدرتها الطبيعية على الانتاجية ففي الهند مثلا نجد أن ٣٩٪ من أراضيها تتعرض الآن للتعرية.

اضافة إلى ذلك فان الصناعات الكيماوية، ومبيدات الآفات الزراعية والفضلات الصناعية جعلت الكوكب الأرضي أقل انتاجية وعرضت صحة الإنسان للخطر والدمار، فقد أدى التلوث الناتج عن المواد الصناعية الكيماوية في مناطق مختلفة من العالم مثل منطقة قناة الحب (Love Canal) في أمريكا، ومنطقة سيفيسو (Seveso) في ايطاليا الى الرحيل عنها، مما خلق نوعا جديدا من اللاجئين هم «لاجئي التلوث البيئى»، وفي البرازيل حيث تتجمع كميات هائلة من الفضلات الصناعية على الشاطىء الجنوبي، بلغ التلوث حدا يهدد الحياة، وهناك مدينة ايطالية هي مدينة كوباتاو (Cubatao) تسمى «بوادي الموت» بسبب ما أصابها من تلوث كيميائي(١).

وفي أوروبا الشرقية توجد بعض المناطق تعتبر من أكبر التجمعات المركزة للفضلات الصناعية، ففي بولندا أدى التلوث الكيماوي إلى جعل ربع التربة غير صالحة لانتاج الغذاء، ولم يعد سوى ١٪ من المياه صالحة للشرب، وأصبح من المتوقع أن يصاب ١٣ مليون نسمة من سكان البلاد البالغ ٤٠ مليوناً بمرض واحد على الأقل نتيجة تلوث البيئة، مثل أمراض الجهاز التنفسي، والسرطان،

---

(١) جون ل. سايتز : السياسات التنموية، مقدمة حول القضايا والمسائل العالمية، ترجمة سمير حمارنة، الأردن، ١٩٩٠، ص ١٤٧ وما بعدها.

وأمراض الجلد والأمراض العصبية، وكما لاحظ أحد العلماء الفرنسيين فان الدمار الناجم عن تلوث البيئة في فرنسا أصبح من ملامح الحياة اليومية(١).

ومن الأخطار التي تهدد الكوكب الأرضي والحياة البشرية الاتساع المستمر في طبقة الأوزون نتيجة استخدام مواد الفلوروهيدروكربونات في الصناعة، ومن الدول التي ستتأثر بشكل مباشر بالاشعاع فوق البنفسجي المتزايد كل من الأرجنتين وشيلي اذا ما أخذت فتحة الأوزون في الإتساع فوق منطقة القطب الشمالي(٢).

ومن المعالم الأساسية للأرض حاليا الزيادة المستمرة في كمية ثاني أوكسيد الكربون والغازات الضارة الأخرى التي تنبعث من البيوت الزجاجية لتملأ الجو، فمنذ عام ١٩٥٨ سجلت قياسات دقيقة تبين أن تركيز ثاني أكسيد الكربون يزداد باستمرار كل عام، وهذه الزيادة مصحوبة بالزيادة في كميات الغازات الأخرى تعمل على تسخين ورفع درجة حرارة الأرض بسرعة أكثر مما كان متوقعاً مما ينبىء بزيادة التصحر ونقص المساحات الخضراء في العالم، وهذا يدل على أن عرض الأرض في ظل هذه الظروف لا يمكن وصفه بانه عرض ثابت ومحدود، بل إنه عرض متناقص ومتدهور(٣).

ويوضح الجدول التالي التغيرات في حالة الأرض الفيزيائية التي حدثت في نهاية الثمانينات من هذا القرن(٤):

---

(١) أوضاع العالم سنة ١٩٨٨، المرجع السابق، ص ٢٨ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٠؛ يحيى أحمد كوسا : تقارير [illegible]ية، عمان ١٩٩١، ص ٣٩.

(٣) قارن جون ل. سايتز، المرجع السابق، ص ١٤٤.

(٤) المصدر : كتاب أوضاع العالم سنة ١٩٨٨، مرجع سابق، ص ٢٦، ٢٧.

جدول رقم (١) التغيرات في حالة الأرض الفيزيائية

المؤشر	القراءة
الغطاء الحرجي	غابات استوائية آخذة في الانحسار بمعدل ١١ مليون هكتار سنوياً، ٣١ مليون هيكتار في الدول الصناعية أصابها الضرر بسبب تلوث الهواء والامطار الحاملة للأحماض.
التربة السطحية للأراضي الزراعية	ما تقدر مساحته بـ ٢٦ مليون هيكتار من الأرض تفقد سنوياً
المنطقة الصحراوية	حوالي ستة ملايين هيكتار من الصحراء الجديدة تتكون سنويا بسبب سوء الإدارة المتعلقة بالأراضي.
البحيرات	آلاف البحيرات في البلدان الصناعية في الشمال في عداد الموت بيولوجياً وهناك آلاف أخرى في طريقها إلى نفس المصير.
المياه النقية	كمية المياه الجوفية تتناقص في أجزاء من افريقيا والصين والهند وأمريكا الشمالية في حين أن الطلب على المياه يزيد عن معدلات استخراجه من الطبقات الصخرية المائية.
تنوع الكائنات الحية	فناء بالجملة للكائنات الحية من النبات والحيوان يقدر الآن بحوالي بضعة آلاف كل سنة؛ ويمكن أن يختفي ١/٥ أنواع الكائنات الحية على مدار العشرين سنة القادمة.
نوعية المياه الجوفية	حوالي ٥٠ نوعاً من المبيدات (للذباب والطحالب والجرذان الخ) تعمل على تلويث المياه الجوفية في ٢٣ ولاية بأمريكا، وهناك حوالي ٢٥٠٠ موقع لتجمع الفضلات السامة تحتاج إلى تنظيف. مدى التلوث بالمواد السامة غير معروف على نطاق عالمي.

المناخ	يتوقع أن ترتفع درجة الحرارة الدنيا ما بين ١,٥ ـ ٤,٥ درجة مئوية من الآن حتى عام ٢٠٥٠.
مستوى سطح البحر	ينتظر أن يرتفع منسوب المياه في البحر إلى ما بين ١,٤ متر (٤,٧ بوصة) و٣,٢ متر (٧,١ بوصة) مع حلول عام ٢١٠٠ م
طبقة الأوزون في الأجواء العليا	تنبىء الفتحة المتسعة الموجودة في غلاف الأوزون فوق منطقة القطب الشمالي ببدء عملية استنفاذ تدريجي على نطاق كوني.

ويتضح مما سبق أن مستقبل الأرض كأحد عوامل الانتاج أصبح في خطر داهم بفعل ما يسمى بالتقدم العلمي الهائل وسباق التسلح والحروب والتجارب والمفاعلات النووية واستخدام المواد الكيماوية ومخلفاتها السامة والتغيرات الكيماوية في المجال الجوي وتلوث الهواء والأمطار الحمضية، ونفاذ الأوزون وتكاثر غازات البيوت الزجاجية وارتفاع درجة حرارة الأرض مما أدى إلى القضاء على الغابات والكثير من المساحات الخضراء، وزيادة التصحر، وتلوث التربة والغذاء، فأنهك عافية الأرض وأثر في كفاءتها الماضية كأهم عامل من عوامل الإنتاج(١).

(١) جون ل. سايتز، المرجع السابق، ص ١١٤، ١١٥، ١٢٠ ومابعدها؛ والاس ايروين الصغير، المرجع السابق، ص ٢٨٨.

الفصل الثاني

العمـــــــل

يعتبر العمل في رأي الكثيرمن الكتاب أهم عامل من عوامـل الإنتـاج. ومن المؤكد فان العمل يعتبر أساسي ولا غنى عنـه بـالنسبـة لجميـع اشكـال وأنـواع الانتاج. ولكن وفقا للشروط الحديثة للانتاج فانه يعتبر مثل باقي عوامل الإنتاج الأخرى.

ويختلف عنصر العمل عن عنصري الأرض ورأس المال في أنـه يقـوم على أساس العنصر البشري، ولذلك يجب مراعاة الإعتبارات الاخلاقية والإنسانية عند التعامل مع هذا العنصر. كما يختلف عنهما في أنه لا يعتبر فقط مجرد عنصر من عناصر الانتاج، بل إنه يمثل الهدف (الإنسان) الذي من أجله تتم عملية الانتاج.

أولاً : عرض العمل :

إن اصطلاح عرض العمل يحمل في طيه شيء من الغموض، فقد يقصد به العدد الإجمالي للاشخاص (رجال ـ سيدات ـ اطفال) الـذين هم في سن العمـل (ما بين ١٥ ـ ٥٩ عاماً). وقد يقصد بعرض العمل خدمـة العمـل وليس عنصر العمل ذاته، فخدمة العمل هي التي تدخـل في عمليـة الإنتـاج، وهـذا هـو المعنى الأكثر قبولا للعمل.

ويتوقف عرض العمل في دولة من الدول على ثلاثة عوامل هي :

١ ـ العدد الكلي للسكان.

٢ ـ نسبة عدد السكان القادرين على العمل بالمقارنة بالعدد الكلي للسكان.

٣ ـ عدد ساعات العمل التي يؤديها العامل بالفعل خلال العام.

ونتحدث عن كل عامل من هذه العوامل ببعض التفصيل فيما يلي :

١ ـ العدد الكلي للسكان :

مما لا شك فيه أنه كلما زاد عدد السكان في دولة من الدول كلما زادت قوة العمل بها، فقوة العمل في الصين مثلا تزيد عن قوة العمل في أي دولة عربية بل في جميع الدول العربية لعدة مرات.

لكن يلاحظ أن الزيادة المستمرة في عدد السكان الناتجة عن التقدم التكنولوجي وتعاظم وتراكم الثروات وعن الانخفاض السريع في معدل الوفيات بالمقارنة بالزيادة المضطردة في معدل المواليد تعتبر أمراً له مساوئه، فالسكان الأكثر عددا يلوثون الأرض بمعدلات متزايدة ويسببون نضوبا في مواردها، وفي نفس الوقت يموت الفقراء، (في افريقيا وآسيا) جوعا مع محاولة الأغنياء في أوروبا وأمريكا واليابان أن يكونوا أكثر ثراء(١).

ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة فان عدد سكان العالم الذي بلغ ثلاثة بلايين نسمة عام ١٩٦٠ قد زاد الى خمسة بلايين في عام ١٩٨٧، وسوف يصل إلى سبعة بلايين مع نهاية هذا القرن(٢).

ووفقا لتقارير معهد المراقبة الدولي على التقدم نحو مجتمع قابل للبقاء عن اتجاهات الخصوبةالعالمية نجد أن معدلات الخصوبة الكلية في العالم الصناعي، مع بعض الاستثناءات وصلت الى مستوى الاحلال أو دون ذلك.

---

(١) قارن ليونارد سلك، المرجع السابق، ص ١٨٧.

(٢) المرجع السابق، ص ١٨٨؛ أوضاع العالم سنة ١٩٨٨، مرجع سابق، ص ٣٢٣.

ويقصد بمعدل الخصوبة الكلية اتجاهات الانجاب بصفة عامة، وهو عبارة عن متوسط عدد الأطفال الذين تنجبهم المرأة حسب مستويات الخصوبة السائدة.

ويقصد بمستوى خصوبة الاحلال ذلك المستوى الذي تتساوى عنده المواليد والوفيات(١).

وإذا وصلت دولة ما إلى مستوى خصوبة الاحلال بانجاب ٢,١ طفل لكل امرأة فان حجم السكان في هذه الدولة يكون مستقراً.

وقد وصلت معدلات الخصوبة في فرنسا وانجلترا وامريكا الى ١,٨ طفل لكل امرأة وفي الدانمرك وايطاليا والمانيا الغربية إلى أقل من ١,٥ طفل لكل امرأة، ولذلك فان معدل الخصوبة في مثل هذه الدول يكون أقل من معدل الاحلال، وهذا معناه زيادة معدل الوفيات عن معدل المواليد مما يتوقع معه نقص العدد الكلي للسكان في المستقبل اذا استمرت هذه النسب على ما هي عليه في هذه الدول. فمن المتوقع مثلاً أن يصل سكان بريطانيا الى مستوى مستقر (مستوى معدل الاحلال ٢,١ طفل لكل امرأة) عند ٥٩ مليون نسمة، وهو حوالي ٥٪ زيادة عن عدد سكانها الحالي(٢).

ومن المتوقع ان يتناقص باستمرار عدد سكان الاقتصاديات الصيناعة، ففي عام ١٩٨٠ كان عدد سكان أوروبا مساويا لعدد سكان افريقيا، فقد وصل كل منهما إلى ١١٪ من المجموع العالمي، وحسب تقدير البنك الدولي سيكون عدد سكان افريقيا في عام ٢١٠٠ أي بعد خمسة أجيال من الآن ٢٦٪ من عدد سكان العالم وهو ما يعادل خسمة أضعاف سكان أوروبا الذين سيصل عددهم ٥٪ فقط من سكان العالم، ومن المنتظر ألا يزيد عدد سكان أوروبا اطلاقاً بعد

(١) أوضاع العالم سنة ١٩٨٨، المرجع السابق، ص ٢٣٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٣٦.

عام ٢٠٠٠، فالأزواج الاوروبيون ينجبون الآن عددا من الأطفال لا يكاد يكفي لاستمرار العائلة(١).

أما في الدول النامية فان معدل الخصوبة بها يزيد عن ٣,٥ طفل لكل امرأة، وكان هذا المعدل يزيد عن ذلك حتى بداية الستينات. أما منذ عام ١٩٦٠ فقد اتبعت العديد منها برامجا لتخفيض معدل الخصوبة حتى وصلت للمستوى المشار اليه. مثال ذلك فقد انخفضت مستويات الخصوبة في عدد من دول شرق آسيا وكوبا بمقدار ٧٥٪، وفي تركيا ومصر وتونس بمقدار يتراوح ما بين ٤٠ ـ ٢٠٪، وخفضت الصين خصوبتها بمقدار ٥٦٪، وتشيلي وكولومبيا وكوستاريكا بمقدار ٥٠٪ ومن بين الدول التي وصلت الى مستوى معدل الإحلال كوبا وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان، ولذلك فقد حققت جميعها انجازات اقتصادية واضحة.

ويوضح الجدول التالي معدل الخصوبة الكلية، وانخفاض الخصوبة في عدد عشرين دولة من دول العالم خلال الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٨٧.

(١) راجع : إفيريت هاجن:المرجع السابق، ص ٤١٢، ويرى أحد الكتاب أنه على الرغم من انخفاض معدل النمو السكاني في الدول الصناعية، إلا أن العبء الذي تتحمله الأرض نتيجة الزيادة في سكان الدول الصناعية اكبر بكثير مما تتحمله نتيجة الزيادة في سكان الدول النامية، فعلى سبيل المثال فإن مولد طفل في حي أمريكي موسر يضع عبئاً على البيئة الكوكبية أثقل مما يضعه إثنا عشر طفلا يولدون في قرية مكسيكية أو نيجيرية أو في الأحياء الفقيرة في آسيا أو أفريقيا. (والاس ايروين الصغير، المرجع السابق، ص ٢٩١).

جدول رقم (٢)

انخفاض الخصوبة في دول مختارة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٧(١)

البلد	معدل الخصوبة الكلية (متوسط عدد الأطفال لكل أمرأة)		التغير
	١٩٦٠	١٩٨٧	
سنغافورة	٦,٣	١,٦	ـ ٧٥
تايوان	٦,٥	١,٨	ـ ٧٢
كوريا الجنوبية	٦,٠	٢,١	ـ ٦٥
كوبا	٤,٧	١,٨	ـ ٦٢
الصين	٥,٥	٢,٤	ـ ٥٦
تشيلي	٥,٣	٢,٤	ـ ٥٥
كولومبيا	٦,٨	٣,١	ـ ٥٤
كوستاريكا	٧,٤	٣,٥	ـ ٥٣
تايلاند	٦,٦	٣,٥	ـ ٤٧
المكسيك	٧,٢	٤,٠	ـ ٤٤
البرازيل	٦,٢	٣,٥	ـ ٤٤
ماليزيا	٦,٩	٣,٩	ـ ٤٣
أندونيسيا	٥,٦	٣,٣	ـ ٤١
تركيا	٦,٨	٤,٠	ـ ٤١
تونس	٧,٣	٤,٥	ـ ٣٨
سيريلانكا	٥,٩	٣,٧	ـ ٣٧
الهند	٦,٢	٤,٣	ـ ٣١
الفلبين	٦,٦	٤,٧	ـ ٢٩
بيرو	٦,٦	٤,٨	ـ ٢٧
مصر	٦,٧	٥,٣	ـ ٢١

(١) المصدر : أوضاع العالم سنة ١٩٨٨، المرجع السابق، ص ٢٣٧.

كما يوضح الجدول التالي بيان بالدول ذات الخصوبة المرتفعة(١).

جدول رقم (٣)
الدول ذات الخصوبة المرتفعة، ١٩٨٧

الدولـــــة	معدل الخصوبة الكلية (متوسط عدد الأطفال لكل امرأة)	معدل النمو السكاني (بالمئة)
كينيا	٨,٠	٣,٩
أفغانستان	٧,٦	٢,٦
الأردن	٧,٤	٣,٧
تنزانيا	٧,١	٣,٥
زامبيا	٧,٠	٣,٥
—	—	—
السعودية	٦,٩	٣,١
أثيوبيا	٦,٧	٢,٣
السنغال	٦,٧	٢,٨
نيجيريا	٦,٦	٢,٨
باكستان	٦,٦	٢,٩
—	—	—
السودان	٦,٥	٢,٨
زمبابوي	٦,٥	٣,٥
ايران	٦,٣	٣,٢
بنغلاديش	٦,٢	٢,٧
زائير	٦,١	٣,١

(١) المصدر : أوضاع العالم سنة ١٩٨٨، المرجع السابق، ص ٣٢٩.

وأعلى معدلات الخصوبة ـ أكثر من ٦ أطفال لكل امرأة ـ نجده في افريقيا والشرق الأوسط، فهي في الأردن ٧,٤ طفل لكل امرأة، وفي السعودية ٦,٩ وباكستان ٦,٦ والسودان ٦,٥. ويلاحظ أن اعداد السكان في هذه الدول سوف تتضاعف خلال فترة قصيرة، فمثلا سوف يتضاعف عدد سكان باكستان في الثلاثين سنة القادمة من ١٥٠ مليون إلى أكثر من ٢٤٠ مليون، ونيجيريا من ١٠٩ مليون الى ٢٧٤ مليون، وبنجلاديش من ١٠٤ مليون إلى ٢٠٠ مليون(١).

يتضح لنا من الاحصاءات السكانية المذهلة السابقة، خاصة في الدول النامية، أن معظم هذه الدول مقبلة على فقر شديد. ومشاكل اقتصادية بالغة التعقيد، ولا يمكن حل مشكلات مئات الملايين من البشر الذين يعيشون حالياً وفي المستقبل في هذا الفقر الأليم إلا عن طريق إعادة توزيع الدخل العالمي الموجود، وتخفيض معدل الزيادة السكانية، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ومما يزيد من تعقد هذه المشكلة أنه لا يمكن تصور حدوث نمو اقتصادي في جميع دول العالم في وقت واحد، وذلك بسبب النضوب المتزايد لموارد الإنتاج الناتج عن التبديد المستمر لهذه الموارد بسبب العمليات الصناعية التقليدية التي تهدف إلى احداث زيادة كمية في انتاج رأس المال العيني الذي يتخذ شكل مصانع ومعادن وسلاح ومولدات ومفاعلات نووية وشاحنات وقاطرات وطائرات، دون التفكير في نوعية الانتاج، وهو ما يسمى بالانتاج الكيفي الذي يهدف إلى المحافظة على انسان عالمي خال من الاشعاعات والتلوثات والأمراض المستعصية والخطيرة العضوية منها والنفسية، انسان طبيعي كما خلقه الله تعالى(٢).

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٨٨.

(٢) فرانسوا بيرو : الاقتصاد والمجتمع، ترجمة د. كمال غالي، دمشق، ١٩٨٢، ص ١٧٧.

فتحقيق هذا النمو الاقتصادي التقليدي بمعرفة أمم معينة مثل دول أوروبا الغربية السبعة وأمريكا واليابان لا يكون إلا عن طريق افقار أمم أخرى في الدول المسماة بمعرفة الأوروبيين بدول العالم الثالث، أي على حساب النمو الإقتصادي في هذه الدول، وهذا ينبىء بأن الصراعات في العالم ستزداد حدتها وضراوتها(١).

ومما يزيد من تعقد هذه المشكلة أيضا في دول العالم الثالث أن النمو السكاني في هذه الدول والذي فاق ٩٠ مليون نسمة سنويا، (في حين أن الزيادة السكانية في الدول الصناعية قد اقتربت من الصفر)، يكون مصحوبا بالتآكل في الأرض التي تسيطر عليها هذه الدول، فطلبات السكان في هذه الدول تفوق بكثير انتاجية الأرض من الغابات والمراعي والأراضي الزراعية مما قد يؤدي إلى التدهور والانهيار في تلك الدول اذا استمرت هذه العلاقة المعكوسة بين زيادة السكان وبين انتاجية الأرض على ما هي عليه(٢).

٢ ـ عدد السكان القادرين على العمل :

إن قوة العمل في دولة من الدول لا تقاس بالعدد أو الحجم الكلي للسكان ولكن تقاس بنسبة عدد السكان القادرين على العمل بالمقارنة بالعدد الكلي للسكان.

---

(١) قارن : ليونارد سلك، المرجع السابق، ص ١٨٩.

(٢) هناك عدم تناسب بين عدد السكان وبين مساحة الدولة في العديد من دول العالم، فالهند الأصغر مساحة من كندا يبلغ عدد سكانها ٢٧ مرة ضعف سكان كندا. وهناك تفاوت أيضا في الإنتاج، فيبلغ انتاج امريكا والاتحاد السوفيتي السابق واليابان والمانيا الغربية أكثر من نصف الإنتاج العالمي في حين أن الصين التي يبلغ عدد سكانها تسع مرات سكان اليابان يبلغ إنتاجها أقل من نصف انتاج اليابان، وتنتج الهند أقل من انتاج استراليا على الرغم من ان عدد سكانها يزيد ٤٧ مرة عن عدد سكان استراليا (راجع والاس إيروين الصغير: المرجع السابق ص ١٦).

وتتوقف نسبة عدد السكان القادرين على العمل على عدة عوامل أهمها :

أ ـ مستوى الحضارة والمدنية التي وصلت اليها الدولة، ويعد هذا العامل من العوامل الايجابية بالنسبة لحجم قوة العمل.

ب ـ مدى التطور الصناعي بها، فكلما تطورت الدولة صناعياً كلما ازداد حجم القوى العاملة بها.

جـ ـ شكل التنظيم الاجتماعي، حيث تزداد قوة العمل في الدول التي تمارس فيها المرأة جميع أعمال الرجال، ولقد أدى تغير المفاهيم الاجتماعية في العالم في أوائل القرن العشرين، وقيام النساء المتزوجات وغير المتزوجات بالعمل إلى زيادة ملحوظة وكبيرة في عرض العمل. وفي بعض الأحيان كانت النسوة غير المتزوجات من الطبقات المتوسطة يؤدين بعض الأعمال المدفوعة الأجر، أما السيدات المتزوجات فانهن لم يضطررن إلى العمل إلا في حالة ضعف الموارد المالية للزوج. ولقد تغيرت كل هذه الأمور نتيجة الحربين العالميتين الأولى والثانية، فعلى سبيل المثال نجد أن نسبة مساهمة النساء في قوة العمل في الولايات المتحدة تتزايد ففي عام ١٩٦٥ كان تعداد المرأة العاملة يمثل ٣٩٪ من عدد النساء وفي عام ١٩٧٩ أصبحت هذه النسبة ٥١٪ من عدد النساء في سن العمل(١).

د ـ أعمار السكان، فقوة العمل في دولة ما تتحدد بعدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ ـ ٥٩ عاماً، أي الذين هم في سن العمل.

هـ ـ اتجاه معدل المواليد إلى الإرتفاع، وهذا العامل يكون تأثيره سلبي على حجم قوة العمل.

---

(١) أنظـر :

John R. Moroney, Income Inequality, Liberary of Congress, U.S.A. 1979, p. 136; J. R. Hicks, The Social Framework, An Introduction to Economics, 4 ed., Delhi, 1972, P. 72.

و ـ الزيادة في فترة الحياة المتوقعة للأفراد (أكبر من ٥٩ عـامـاً). وهـذه أيضا يكون تأثيرها سلبي على حجم قوة العمل.

ز ـ الهجرة، وهذه يكون تأثيرها سلبياً إذا كان المهاجرون من الدولة ممن هم في سن العمل، وفي نفس الوقت يمثل هؤلاء المهـاجـرون عنصراً ايجابيـاً في حجم قوة العمل بالنسبة للدولة التي يتم الهجرة اليها.

ولقد استفادت دول كثيرة، خاصة الجديدة منهـا كـالـولايـات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا من عامل الهجرة، فمثلا تجد أن الهجرة إلى الـولايـات المتحدة الامريكية التي استمرت قرنين من الزمان نتج عنها ما يلي :

(١) القوة البشرية العقلية والجسدية اللازمة لغزو قارة وتحويل أمـريكـا من مستعمرة انجليزية إلى دولة عظمى.

(٢) ثروة من المواهب الفكرية والعملية والفنية، وهـي منحة لا تقـدر بثمن يقدمها العالم إلى امريكا.

(٣) تعزيز الفكرة التي قامت على أساسها هذه الدولة وهي ان «الجميـع قد خلقوا متساويين» ولهم حقوق متساوية بغض النظر عن الجهة التي انحدروا منها.

(٤) روابط الود والثقافة الأبدية مع «البلد القديم» خاصة بريطانيـا والتي تحدث ضغطاً على واشنطن لتأييد أمم وشعوب ومواقف بعينها، حتى ولو كـان ذلك على حساب المصالح الأمريكية(١).

إلا أن هناك عيوباً كثيرة تنتج عن الهجرة أهمها عدم التجانس أو الترابط الثقافي والإجتماعي بين أفراد المجتمع حتى على المدى الطويـل، وظهـور مشكلـة الاقليات بـل والتفـرقـة العنصريـة كـالتي يعـاني منهـا الـزنـوج حتى الآن في امريكا(٢).

---

(١) المراجع : والاس ايروين الصغير، المرجع السابق، ص ٦٢، ٦٣.

(٢) المرجع السابق ص ٦٣.

ح - طول الفترة التي يقضيها الأفـراد في التعليم والتـدريب، فكلما طـالت هذه الفترة كلما إنخفض حجم العمل بالدولة، والعكس صحيح، ورغم ذلك فـان تعليم وتدريب العامل يعتبر من العوامـل الإيجابيـة التي يجب أن نـأخـذهـا في الحسبان عند الحكم على مدى التحسن الذي يحدث في نوعية العمل(١).

٣ - عدد ساعات العمل التي يؤديها العامل بالفعل خلال العام :

أدى التطـور في الظـروف الإجتماعيـة في الـدول الى احـداث تغييرات في ظروف العمل. فقد تم تخفيض عدد أيام العمل الأسبوعي، وعدد ساعات العمل اليومي، ودفع اجر العامل اثناء الأجازات. ففي دولة مثـل انجلترا ومـع بـدايـة الثورة الصناعية، كان عدد ساعـات العمـل في الصنـاعـة مسـاويـة لمثيلتهـا في الزراعة، وتحددت بالفترة التي يستمر فيها ضوء النهاء. واقتصرت الاجازات على عطلة نهايـة الاسبـوع وبعض الأعيـاد الاجتماعيـة العـامـة. ونتيجـة للتغيرات الاجتماعية اصبح معظم العاملين يعملون خمسة أيام فقط أسبوعيا، بواقع ثمان ساعات فقط يومياً، مع اجازة سنوية مدفوعة الأجر بالكامل وتزيد على ثـلاثـة أسابيع(٢).

وإذا كانت هناك زيادة مفرطة في عدد ساعات العمل التي يلتـزم الأفـراد بادائها، فان تخفيضها قد يؤدي إلى زيادة كمية العمل المبـذول، ولكن استمـرار تخفيض ساعات العمل بعد مرحلة معينة يؤدي الى انقاص قوة العمـل. على أنـه كلما نقصت ساعات العمل الأسبوعي، كلما كانت الفرصـة مـواتيـة لـمزيـد من العمل الإضافي بنسبة مرتفعة الأجر(٣).

وتحتاج الدول النامية إلى الحد الأقصى من مجهودات جميع ابنائها وذلك

---

(١) انظـــر : John R. Moroney, op. cit. p. 128, 136.

(٢) انظـــر : J. L. Hanson, op. cit., P. 39.

(٣) أنظـــر : J. R. Hicks, op. cit., pp. 86.

لتحقيق معدلات التنمية الاقتصادية التي تجعلها قادرة على المحافظة على بقائها ووجودها والتخلص من أغلال وقيود المديونية الدولية التي تفرضها عليها الدول الصناعية الكبرى لكي تظل سوقا دائما لتصريف منتجاتها الاستهلاكية ومصدراً للمواد الخام والطاقة التي تحتاجها مصانعها.

ثانياً : كفاءة العمل (انتاجية العمل) :

سبق أن أوضحنا ان قوة العمل في المجتمع تتناقص نتيجة عاملين هما طول المدة التي يقضيها الأفراد في التعليم، ونقص عدد ساعات العمل الأسبوعي، إلا أنه يمكن تعويض هذا النقص إلي حد ما عن طريق رفع كفاءة أو انتاجية العمل.

والمقصود برفع انتاجية العمل هو القدرة - قدرة وحدة العمل - على تحقيق ناتج أكبر في نفس الوقت أو في وقت أقل دون حدوث أي نقص في نوعية العمل، وهذا ما يسمى برفع معدل انتاجية العامل، وتتوقف انتاجية قوة العمل في دولة من الدول على مجموعة من العوامل يمكن اجمالها فيما يلي :

١ - مناخ العمل :

يعتبر عاملا مؤثراً بدرجة كبيرة في الرغبة في العمل، فدرجات الحرارة الشديدة مثلا، أو الرطوبة العالية تحول دون التركيز في العمل، وبالتالي ضعف انتاجيته(١).

٢ - الحالة الصحية للعامل :

إن كفاءة العامل ترتبط تماما بحالته الصحية. وتتوقف الحالة الصحية للعامل على ما يحصل عليه من كفاية في الغذاء والملبس والمسكن. ولا تقتصر الفائدة التي تعود من تمتع العامل بحالة صحية جيدة على توفير الوقت الفاقد

---

(١) راجع : J. R. Hicks, op. cit., p. 88.

بسبب المرض، بل إن الحالة الصحية الجيدة تؤدي إلى تحسين كفاءة العامل الكلية، بالاضافة الى ذلك فان تكاليف الخدمة الصحية سوف تكون متوازنة الى حد ما مع الزيادة في الإنتاج الناتجة عن تمتع العامل بصحة جيدة.

٣ ـ محيط العمل :

إن الشروط العامة الواجب توافرها في محيط العمل ، والظروف المحيطة بالعمل تؤثر في انتاجية العامل، لقد نص في العديد من اللوائح الداخلية للمصانع على حدود دنيا من الظروف المحيطة يتعين توافرها، مثل تهوية المكان، وعدم الازدحام، وعدم اكتظاظ المكان بالعمال والعدد والآلات. ويولى مفتشى الشئون الإجتماعية والمشروعات هذه الأمور أهمية خاصة.

وإلى جانب الاهتمام بأمور التهوية والتدفئة والإضاءة والهدوء، وتقسيم أوقات الراحة، ومنح فترة لتناول الأفطار، وتقديم وجبات الطعام للعاملين، وعمليات التسلية والنزهة، وهي جميعها أمور تقلل من ارهاق العامل، وتؤدي إلى رفع انتاجيته وبالتالي زيادة الانتاج، هناك أيضا العلاقات الإنسانية كالمجاملات في المناسبات السعيدة كالزواج أو الانجاب، أو في حالات الشدة كالمرض، فهي جميعها تضفي على محيط العمل جوا من الحب والدفء وتجعل العمال يشعرون انهم في اسرة واحدة مما يعود بالأثر الطيب على الإنتاج والإنتاجية.

٤ ـ التعليم والتدريب :

ويمكن التمييز بين ثلاثة أشكال للتعليم، التعليم العام والتعليم الفني، والتدريب من خلال الصناعة. وبالنسبة للمستوى العالي من التعليم فانه يعتبر ضروريا للتنمية الفكرية وتوفير أساس علمي يمكن أن يكون قاعدة للتدريب المهني الأكثر تخصصا. والتعليم العام يكون في الكثير من الدول الزاميا حتى مستوى معني، مثل مستوى التعليم الابتدائي أو الاعدادي. أما التعليم الفني، فهو تعليم تخصصي، ويسمى أيضا بالتعليم المهني، وهو تعليم تطبيقي يرتبط

بممارسة المهن الأساسية مثل التعليم الفني الصناعي والزراعي والتجاري. أما التدريب اثناء العمل، فان كل مشروع يعمل على تدريب العاملين فيه على ممارسة الأعمال التي يحتاجها المشروع في عملية الإنتاج، مثل تدريب العمال على استخدام الآلات الجديدة والآلات الحديثة المتطورة، ويلاحظ ان العلاقة تكون طردية بين مستوى التعليم والتدريب وبين كفاءة وانتاجية العمل(١).

٥ ـ كفاءة عوامل الإنتاج الأخرى :

إن كفاءة وانتاجية العمل سوف ترتفع نتيجة تحسن نوعية عوامل الإنتاج الأخرى التي يشاركها العمل في عملية الإنتاج، فكلما زادت خصوبة الأرض مثلا، كلما زاد معدل انتاجية العامل بشرط بقاء العوامل الأخرى ثابتة على حالها. وبالمثل كلما زادت كمية رأس المال المستخدم وتحسنت نوعيته، كلما زادت انتاجية العمل، وبالتالي فان الكفاءة الإنتاجية للمنظمة تتوقف على قدرتها على استغلال عوامل الانتاج المتاحة لها أفضل استغلال ممكن. فتقسيم العمل مثلا يؤدي إلى زيادة انتاجية العمل، لأنه كلما زادت درجة التخصص، كلما زادت الحاجة الى استخدام طرق الإنتاج التي تعتمد على تكثيف رأس المال، مما يؤدي في النهاية إلى رفع معدل انتاجية العامل.

٦ ـ العمل المنتج :

ناقش كثير من الاقتصاديين مسألة العمل المنتج وغير المنتج، فيرى الطبيعيون «الفزيوكرات» ان العمل الزراعي هو وحده الذي يعد منتجاً، أما العمل الصناعي والعمل التجاري فانه عمل عقيم(٢). ويرى آدم سميث أن

(١) راجع : J. R. Hicks, op. cit., pp. 88.

(٢) الطبيعيون او الفزيوكرات، مدرسة نشأت في فرنسا في القرن الثامن عشر وقبل الثورة الفرنسية بوقت غير طويل، وتعتبر أول مدرسة حديثة في الفكر الإقتصادي، وأساس فلسفتهم هو «النظام الطبيعي»، ومعناها أن المجتمع البشري تحكمه قوانين طبيعية لا يمكن أن تغيرها القوانين الوضعية التي يسنها السياسيون، وكان أهم مبدأ =

العمل الذي يخلق الأموال المادية هو الذي يعد منتجا، فالعمل الخالق للمنفعة وللخدمات والعمل العائلي لا يعتبر في رأيه منتجا(١)، ووفقا للنظرية الاقتصادية الحديثة فان العمل سواء كان خالقا للأموال المادية أو المنافع أي الخدمات يعتبر منتجاً(٢). ففي دولة مثل مصر نجد أن أكثر من ٥٠٪ من قوة العمل تستخدم في التجارة أو الخدمات المباشرة والباقي يستخدم في الزراعة والصناعة. كما يلاحظ ان عملية الانتاج لا تكون كاملة الا بوصول السلعة للمستهلك، ولذلك يمكن اعتبار ان توزيع السلع يمثل المرحلة النهائية في الإنتاج. وفوق ذلك فانه يدخل في مفهوم الإنتاج عملية انتاج جميع الخدمات، وبالتالي فان تقسيم العمل الى منتج وغير منتج يعتبر عقيمًا وغير منضبط. ان العمل الوحيد الذي يعد غير منتج هو العمل الضال الذي تكون فيه المجهودات ضائعة في انتاج شيء لا يصلح لتحقيق الهدف الذي من أجله تمت عملية الانتاج.

ثالثاً : تقسيم العمل :

لو إفترضنا إمكانية انتاج سيارة ركوب خاصة باستعمال العمل اليدوي كالمستخدم في الورش والكراجات، فإن انتاج السيارة سيستغرق عاما كاملاً إذا قام بالانتاج عدد مائة عامل.

وبمقارنة هذه الحقيقة بالإنتاج الفعلي لإحدى شركات انتاج السيارات مثل شركة «ديملر بنز» التي انتجت عام ١٩٨٢ ٤٥٠٠٠٠ سيارة مرسيدس ركوب خاصة، فإن هذا الإنتاج سيحتاج الى قوة عمل لا تقل عن ٤٥ مليون شخص،

= اقتصادي إعتنقته ونادت به هذه المدرسة هو مبدأ الحرية الإقتصادية «دعه يعمل، دعه يمر» فالعالم يسير طبيعيا من تلقاء ذاته (راجع في تفصيل مذهب الطبيعيين، د. راشد البراوى، تاريخ الفكر الإقتصادي، المرجع السابق، ص ٦٣ ـ ٧٧، د. باهر محمد عتلم، المرجع السابق، ص ٢٤ ـ ٤١).

(١) راجع في التعريف «بآدم سميث» ما سبق، ص ٥٨ بالهامش.

(٢) أنظر : د. أحمد جامع، المرجع السابق، ص ٣١.

فإذا علمنا أن عدد العاملين في هذه الشركة في ألمانيا لا يزيد عن ١٩٠,٠٠٠ عامل فقط تتولى انتاج الكمية المذكورة من سيارات الركوب الخاصة بالاضافة الى الباصات والشاحنات، فكيف يمكن لهذه القوة من العمل التي تصل قيمتها ١/٣٠٠٠ من القوة المقدرة لإنتاج هذا العدد من السيارات يدوياً، أن تحقق هذه النتائج المثيرة(١).

إن السبب في ذلك يرجع أساساً الى تقسيم العمل، ونظراً لأهمية هذا الموضوع فاننا سنعرضه بشيء من التفصيل ونتناول فيه بالشرح أشكال تقسيم العمل، وشروطه، والإنتاج وتقسيم العمل، وعيوب تقسيم العمل وذلك فيما يلي :

١ ـ أشكال تقسيم العمل :

اتخذ تقسيم العمل منذ ظهوره حتى الآن عدة أشكال أهمها:

أ ـ تجزئة النشاط الإنتاجي :

إن تقسيم العمل عملية قديمة، قامت في العصور الأولى للبشرية على أساس العمر والجنس، فاختص الرجال باقامة الأكواخ وانتاج الاسلحة وصيد الحيوانات والأسماك، بينما اختصت النسوة وكبار السن من الرجال بجمع العشب والتقاط الثمار، واعداد الطعام وحياكة الملابس للاسرة.

ب ـ التخصص المهني أو الحرفي :

ومع استقرار الناس في القرى والمدن بعد اكتشاف الزراعة والإلتفاف حول مصادر المياه، نشأ ما يسمى بالتقسيم المهني للعمل، وظهرت المهن والحرف اليدوية كالحدادة والنجارة، وباستمرار تقسيم هذه الحرف الأساسية ظهرت حرف أخرى متفرعة عنها وهكذا، فمن الحدادة مثلا ظهرت مهنة صناعة

---

(١) راجع : Dr. Kurt Göner und andere, op. cit., S. 31. f.

الأواني والآلات اليدوية وغيرها، وكان الحرفيون يستخدمون جزءاً صغيراً من الناتج للإستهلاك الشخصي، وكانوا يدبرون بأنفسهم المواد الخام اللازمة الحرفة التي يقومون بمزاولتها، ولذلك فإنهم قاموا بمبادلة ما ينتجونه من السلع المصنعة بالمادة الخام من الأشخاص الذين تخصصوا في إنتاجها.

وقد تعددت هذه المهن، وظهرت الطوائف في العصور الوسطى، وعكست هذه الطوائف مدى التخصص المهني الذي ساد في ذلك الوقت، فوجدت طوائف الصاغة والترزية والحلاقين والحدادين، والخبازين، والطباخين، والشوائين وغيرهم، وتكونت كل طائفة من مجموعة من المعلمين وعمال المياومة والصبيان تحت التمرين، وكان كل معلم يعمل لديه مجموعة من العريفين والصبيان، الذين كانوا يرقون الى درجة المعلم فيما بعد وتحت شروط معينة(١).

فالتخصص المهني يعتبر مرحلة متقدمة من أشكال تقسيم العمل تلت مرحلة تجزئة النشاط الإنتاجي التي تمثل ادنى درجة من درجات التقسيم التي تولى الشخص فيها القيام بنشاط انتاجي معين بأكمله، كالزراعة أو الصناعة أو الرعي وغيرها من الفروع الإنتاجية الأخرى(٢).

جـ ـ التقسيم الفني للعمل :

تعد هذه المرحلة أرقى مراحل تقسيم العمل من الناحية الفنية، وهو يرتبط بالثورة الصناعية في انجلترا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، على الرغم من أنه وجد قبل ذلك بفترة طويلة. فوفقا لنظام الصناعة المنزلية كان التاجر صاحب العمل يمول الانتاج الذي كان يتم في منزل العامل، ويقوم فيه العامل بمفرده بتولي جميع مراحل انتاج السلعة. أما في نظام المصانع اليدوية

---

(١) أنظـر :

Paul Binder, Die Wietschaft, materielle Grundlage unserer Existenz, Stuttgart, 1972, S. 55 - 64.

(٢) أنظـر : د. أحمد جامع، المرجع السابق، ص ٣٢.

الذي تلي نظام الصناعة المنزلية فقد تم تجميع عـدد كبير من العمال والآلات في مكان واحد، وتخصص كل عامل أو مجموعة من العمال في انتاج جزء معين من السلعة، وبذلك ظهر موضوع التقسيم الفني للعمل، على الرغم من أن كل عملية من عمليات انتاج السلعة الواحدة كانت تتم بطريقة يدويـة، وظهـرت اخيراً أعلى درجات التقسيم الفني للعمل مع نشوء نظام المشروع الصناعي أو المصنع الذي استخدم الآلية كأساس للفن الانتاجي، وفيه تخصص العـامـل في انتـاج جـزء بسيط من السلعة مستخدما في ذلك الآلية التي سادت عملية الإنتاج.

د ـ التخصص الاقليمي :

حدث تطور في تقسيم العمل، إلا أنه لا يعتبر تطوراً فنيـاً بقـدر مـا يعتبر تطوراً مكانياً لتقسيم العمل، فقد تركزت صنـاعـات معينـة في منـاطق معينـة، ويوجد أمثلة لذلك في بلاد عديدة، ففي بريطانيا مثلا تـركـزت صنـاعـة الآلات الحادة في شيفلد، وصناعة المنسوجات القطنية في لانكشير، وصناعة الصوف في غرب يوركشير، وفي مصر تركزت صناعـة الغـزل والنسيـج بـالمحلـة الكبرى، وصناعة الحديد والصلب بحلوان، وأساس هذا التقسيم هو اقتراب مناطق معينة من الموارد الإنتاجية، فتنشأ الصناعات التي تحتاج هـذه المـوارد حـول المنـاطق القريبة من مصادر الإنتاج.

هـ ـ التخصص الدولي في العمل :

يعتبر التقسيم الدولي للعمل هو المرحلة الأخيرة من مراحل تقسيم العمل. وقد حدث هذا التقسيم نتيجة تمتع دولة معينة بميزة نسبية مقـارنـة في إنتـاج سلعة معينة بالنسبة للدول الأخرى. فعلى سبيل المثال كان معظم انتـاج العـالم من القطن يتم تصنيعه منذ مائة وخمسين عاما في جنـوب لانكشير ببريطـانيـا. وعلة ذلك ان هذه السلعة كان يتم انتاجها بارخص ما يمكن في هذه المنطقة عن أي مكان في العالم. وهناك أنواع من التخصص الدولي ترجع بصفـة أصليـة الى اختلاف المناخ والخصائص الجيولوجية للارض مثل التخصص في انتـاج المـواد

الخام (كالمعادن والبترول). وعلى الرغم من أن بعض الدول تضع عوائق في سبيل التطور الكامل للتقسيم الدولي للعمل فان التخصص في جميع مراحله قد تضمن تبادلا واعتماداً على الآخرين في بعض الأمور. فالتقسيم الدولي للعمل ساق الى الوجود عالما متداخلاً ومترابطاً.

ومن أهم أسباب قيام التقسيم الدولي للعمل، نذكر ما يلي :

(١) إن هناك بعض السلع التي يجب استيرداها من الخارج لعدم توافرها داخل الدولة أو لوجود ندرة كبيرة فيها بالداخل كالبترول والمطاط والمعادن والشاي والبن وغيرها.

(٢) إن السلع والبضائع الأجنبية بعد إضافة مصاريف الشحن والتأمين والجمارك إلى أثمانها تكون أرخص من مثيلاتها المنتجة في الداخل، مثل الأجهزة الكهربائية اليابانية والملابس الأوروبية وغيرها.

(٣) قد تكون السلع الأجنبية رغم ارتفاع ثمنها إلا أنها تتمتع بمواصفات عالية من الدقة والكفاءة فتفضل علي غيرها من السلع الأجنبية الأخرى أو السلع الوطنية ومثالها العدد والآلات الالمانية الصنع.

(٤) تمتع دولة أو دول معينة بميزة نسبية مقارنة في إنتاج سلعة أو سلع معينة بالنسبة لدولة أو دول أخرى(١).

وما سهل من قيام التقسيم الدولي للعمل ظهور النقود كوسيط في المبادلات وامكانية تحويل عملات الدول في سوق الصرف الاجنبي، كذلك فإن تطور وسائل النقل والمواصلات والإتصالات والتحويلات المصرفية سهل نقل المواد الخام والسلع والبضائع والخدمات والأموال فيما بين الدول مما ضيق المسافات والحدود بين دول العالم وأوجد عالما يسوده تقسيم سياسي

---

(١) راجع د. أحمد جامع : العلاقات الإقتصادية الدولية، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٩ ص ١٨ ومابعدها.

واقتصادي للعمـل وللـدور الـذي تؤديـه كـل دولـة من دول العـالم في مجال العلاقات الإقتصادية الدولية(١).

وهكذا فان تقسيم العمل قد بدأ بتـوزيـع العمـل بين أعضـاء الأسرة، ثم اتسع مداه بعد ذلك نتيجة نمو المدن، فأخذ شكل التخصص في الأعمال الفردية. وبنشوء نظام المصنع ترتب عليه تقسيم انتاج السلعة الى عدة عمليات منفصلـة وتخصص كل عامل بانتاج عملية أو أكثر من هذه العمليات دون غيرها، وامتـد هذا التقسيم الفني للعمل من المشروع الواحد إلى أن شمـل صنـاعـة بـأكملهـا، فتركزت صناعة معينـة في منـاطق معينـة دون غيرهـا، وفي هـذه المنطقـة فـان المشروع بأكمله يتخصص في انتاج عملية واحدة من عمليات انتاج السلعة، مثـل تخصص مشروع معين في انتـاج قطـع غيـار سيـارة من السيـارات. ولقـد تم تأسيس التجارة الخارجية وفقا لمبدأ تقسيم العمل الدولي. فمن الناحية الاقليمية فان تقسيم العمل امتد من الأسرة إلى المدينة، ثم من المدينـة إلى الـدولـة، ثم إلى العالم بأسره(٢).

٢ ـ شروط تقسيم العمل :

لتحقيق تقسيم العمل لابد من توافر شرطين هما: (أ) وجود رأس المال، حيث أن تقسيم العمل يتطلب تشغيل العديد من العمال، وكذلك استخدام الآليـة في الإنتاج وهذا يستوجب توافـر رأس المـال لـدفـع أجـور العمال وشراء الآلات اللازمة للانتاج، (ب) توافر الأسواق اللازمة لتصريف الإنتاج، لأن تقسيم العمل يترتب عليه زيادة الانتـاج زيـادة كبيرة ممـا يستلـزم وجـود أسـواق داخليـة وخارجية لمبادلة وبيع هذا القدر الهائل من السلع التي ساهم تقسيم العمـل في زيادتها زيادة كبيرة، والقول بغير ذلك قد يؤدي الى الكساد وتعرض المشروعات للتوقف عن العمل والعاملين بها للبطالة.(٣)

---

(١) انظر القسم الثاني من هذا المؤلف، ص ٢٧٣ وما بعدها.

(٢) أنظـر : Dr. Kurt Dönner und andere, op. cit., S. 34 ff.

(٣) د. راشد البراوي : تطور الفكر الإقتصادي، المرجع السابق، ص ٨٥، ٨٦.

ويعتبر توافر الأسواق بمثابة عصب أو شريان الحياة للنظام الرأسمالي، فلو تصورنا مثلا دولة رأسمالية عملاقة اقتصاديا وهي اليابان لم تجد سوقا كافية لتصريف منتجاتها الهائلة الكمية من السيارات وقطع الغيار، وهي صناعة واحدة من مئات الصناعات اليابانية التي تغزو الأسواق العالمية بصفة عامة والأسواق العربية بصفة خاصة، النتيجة المترتبة على ذلك كما ذكرنا هو تراكم السلع اليابانية في اليابان وحدوث الكساد ثم البطالة ثم العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي قد تزيد عن تلك المشاكل التي تعاني منها احدى دول العالم الثالث(١). اننا كمستهلكون وكمصدر للمواد الأولية نعتبر سبباً رئيسياً في قوة ونماء الدول الصناعية، لأننا سوق لتصريف منتاجاتهم التي ينتجونها بأسعار منخفضة ويبيعونها لنا بأسعار باهظة تزيد عشرات المرات عن سعر تكلفة الإنتاج، فتزيد أرباحهم ويستخدمون جزءاً بسيطاً منها في الحصول على أهم عوامل الإنتاج من مواد خام وبترول من أرضنا لتصنيعها في شكل سلع نهائية يعاد تصديرها للسوق الشرقية بأعلى الأسعار، وهكذا تتم عملية الاستغلال(٢).

٣ ـ الإنتاج وتقسيم العمل :

إن أهم نتيجة تحققت عن تقسيم العمل هي زيادة الإنتاج زيادة هائلة

---

(١) إن اليابان من أكثر الدول الصناعية التي يصعب أن تحتمل العيش دون الإعتماد على وجود تجارة تصدير كبرى، فممتلكاتهم الزراعية غاية في الصغر، كما أنها فقيرة في المواد الأولية وفي الأراضي الصالحة للزراعة، ولذلك اتسمت الحركة الصناعية اليابانية بالقوة والعنفوان في جميع مراحلها، وذلك من أجل زيادة الموارد اليابانية الشحيحة لتموين شعب ياباني يتزايد عدده باضطراد (راجع في ذلك ج. د. هـ كول : المدخل إلى التاريخ الإقتصادي، ترجمة سمير عبده، بيروت بدون تاريخ نشر، ص ١٢٦؛ والاس ايروين الصغير، المرجع السابق، ص ٥٦ وما بعدها).

(٢) أنظر :

V. V. Rymalov : The World Capitalist Economy, Moscow, 1982, PP. 17.

وبصفة خاصة بعد الثورة الصناعية التي حدثت في إنجلترا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وترتب عليها تطبيق التقسيم الفني للعمل بصورة متطورة ومتزايدة. واذا كانت زيادة الإنتاج نتيجة ترتبت على تقسيم العمل، فإنها تعتبر في نفس الوقت هدفاً وسبباً من أسباب تطبيقه.

ولقد تأثر آدم سميث بشدة بزيادة الإنتاج المترتب على تقسيم العمل وخصص الأجزاء الثلاثة من كتابه «ثروة الأمم» (Wealth of Nation) لمناقشة هذا الموضوع. ولتوضيح كيفية زيادة الإنتاج نتيجة تقسيم العمل ساق آدم سميث مثله الشهير «صناعة الدبابيس». ففي ذلك الوقت كانت صناعة الدبوس تتم على ١٨ مرحلة. فاذا قام عامل بمفرده بممارسة هذه العمليات جميعها فانه سوف ينتج يوميا ما لا يزيد عن عشرين دبوساً. وقام آدم سميث بزيارة أحد الورش الصغيرة التي تضم عشرة عمال تخصصت في انتاج هذه السلعة، وعلى الرغم من تخصص كل عامل منهم في أكثر من عملية من الثماني عشرة اللازمة لانتاج الدبوس، فقد تمكنت هذه الورشة من انتاج ٤٨٠٠٠ دبوس بواقع ٤٨٠٠ دبوس للعامل الواحد يومياً، بالمقابلة للعشرين دبوساً التي ينتجها العامل في حالة عدم تقسيم العمل(١).

ويمكن سياق مثل آخر يتعلق بتصنيع موتور السيارة، ففي وقت من الأوقات كان موتور السيارة يقوم بانتاجه باكمله عامل واحد، ومن أجل السرعة في الإنتاج قسم «هنري فورد» عملية انتاجه الى ٤٨ عملية منفصلة تخصص في كل منها عامل معين، ونتيجة لذلك زاد معدل انتاجية العامل بمقدار ثلاثة أضعاف(٢).

ولكن يجب أن نلاحظ أن هذه الزيادة الهائلة في الإنتاج خلال القرنين

---

(١) أنظر : د. أحمد جامع : مبادىء الإقتصاد، المرجع السابق، ص ٣٢؛ د. راشد البراوي، تطور الفكر الإقتصادي، المرجع السابق، ص ٨٤، ٨٥.

(٢) أنظر : J. L. Hanson, Op. cit., P. 27 - 29.

الماضيين لا ترجع وحدها إلى تقسيم العمل، فالسبب الأهم لذلك هي الاختراعات الفنية الجديدة للعديد من الآلات، أي الزيادة في استخدام رأس المال، وبطبيعة الأمر فان تقسيم العمل هو الذي مكن من استخدام الآلية على نطاق واسع في الإنتاج.

أ ـ أسباب زيادة الإنتاج في حالة تقسيم العمل :

ولكن كيف أدى تقسيم العمل إلى زيادة الإنتاج؟ هناك أربعة نتائج ترتبت على تقسيم العمل نعرضها فيما يلي لما لها من أثر إيجابي في زيادة الإنتاج(١) :

(١) زيادة مهارة العامل :

ينتج عن تقسيم العمل زيادة مهارة العاملين، فعن طريق تقسيم العمل الى مجموعة من العمليات المبسطة، وتخصص العامل بعملية واحدة منها طيلة حياته تحدث بالضرورة زيادة كبيرة في مهارة العامل، فالتدريب يؤدي إلى الاتقان والتكرار الدائم للعمل يجعل أداءه آلياً، غير أنه يجب ملاحظة ان هذا النوع من المهارة قد انخفض الى حد كبير نتيجة استخدام الآلية المتقدمة جدا في الإنتاج.

(٢) توفير الوقت :

ينتج عن تقسيم العمل توفير الوقت الذي يفقده العامل في الانتقال من عملية إلى أخرى من عمليات انتاج السلعة، أو في الانتقال من عمل معين إلى عمل آخر مختلف عن الأول. وتخصص العامل في عملية واحدة يجعله ينجز مقدارا أكبر من الإنتاج لأنه لا يضيع وقته في الإنتقال من عملية إلى أخرى، بالإضافة

---

(١) قارن د. أحمد جامع، المرجع السابق، ص ٣٣ وما بعدها؛ د. راشد البراوي، المرجع السابق، ص ٨٥.

إلى ذلك فان التدريب على انتاج جزء بسيط من السلعة يتطلب وقتاً أقل بكثير من التدريب على ممارسة حرفة بأكملها.

(٣) تشغيل المتخصصين :

إن أداء العمل بكل تفاصيله وجزئياته يتطلب انجاز الكثير من العمليات المنفصلة التي تحتاج كل منها إلى مهارة خاصة، والتخصص يمكن العامل من ممارسة العمل الذي يتمتع بكفاءة كبيرة في أدائه، ولذلك تلجأ المشروعات الى تشغيل المتخصصين الذين يتمتعون بمهارة عالية، وسرعة في انجاز عملهم، مما يؤدي في النهاية الى زيادة الانتاج.

(٤) التمكين من استخدام الآلية :

عندما أوضح آدم سميث مزايا تقسيم العمل فقد فكر في ذلك مستقلا عن استخدام الآلية. وقد اضيفت الآلية فيما بعد كأحد المزايا التي نتجت عن تقسيم العمل، عندما أدى تقسيم العمل إلى جعل كل عملية من عمليات انتاج السلعة تتم على نسق مضطرد ورتابة متواترة مما اوحى باستخدام الآلية في الانتاج لتقوم الآلة بنفس العمل الروتيني الذي يقوم به العامل. وعلى الرغم من ان تقسيم العمل بدون استخدام القوى المحركة كان ممكناً، إلا أن التخصص في الصناعة تم عن طريق الآلية، وجعل من تقسيم العمل أمراً ضرورياً وذلك من أجل الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير الناتج عن استخدام الآلية في عملية الانتاج.

ب ـ عيوب تقسيم العمل :

إن الزيادة في الإنتاج التي تترتب على تقسيم العمل تتحقق فقط على حساب عوامل اخرى، فتقسيم العمل نتجت عنه كذلك مشاكل معينة أهمها(١):

---

(٢) أنظر : J. L. Hanson, Op. cit., P. 29 - 30.

(١) الملل والضيق :

فالتخصص الدقيق في العمل معناه أن كل عامل يؤدي عملية صغيرة لعدة مرات كثيرة اثناء العمل اليومي، ولذلك فان هذا العمل يكون مملا ويسبب الضيق للعامل ويضعف قدرته على التفكير، وفي بعض الأحيان فان الأفراد الذين احسن تدريبهم وتعليمهم من المحتمل أن يكونوا معرضين لأن يصبحوا مثل هؤلاء العمال الذين يؤدون الأعمال الملة الرتيبة. ولقد تم بحث بعض الحالات التي نقل فيها مجموعة من العمال الذين يؤدون اعمالا روتينية الى بعض الأعمال التي تحتاج إلى تجديد وتركيز وخلال اسبوع طلبوا اعادتهم الى عملهم الروتيني القديم.

(٢) انحدار المهنة :

يقال أيضا إن استخدام الآلية يفقد العامل مهارته ويجعله مجرد موجه للآلة. وعلى الرغم من أن ذلك يمثل الحقيقة إلى حد بعيد، إلا أن الحقيقة أيضا ان العمل اذا تم اداؤه بالكامل يدوياً فان جزءاً كبيراً منه يكون شاقا ومجهداً، ويكون ايضا روتينيا، مثل أعمال النجارة اليدوية وغيرها من الأعمال المماثلة. ومن ناحية اخرى فان العناية ببعض الآلات الحديثة يتطلب درجة معتبرة من المهارة والذكاء، وعلى الرغم من أن نوعية هذا العمل لا تصل إلى درجة المهارة العالية التي يتمتع بها صاحب الحرفة أو المهنة، إلا أنها بصفة عامة تصل إلى مرتبة أعلى من الأعمال اليدوية التي لا تحتاج إلى مهارة عالية(١).

(٣) التعرض لمخاطر البطالة :

إن تقسيم العمل يؤدي إلى زيادة تعقيد الإنتاج. كما أنه يدفع العامل بدرجة أو بأخرى إلى التخصص الزائد في العمل. وكلما زادت درجة المهارة المتطلبة لشغل وظيفة ما، أي كلما زاد التخصص في العمل، كلما زادت درجة

---

(١) راجع : ج. د. هـ كول: المرجع السابق ص ١٥٨.

الصعوبة في قدرة العامل على التنقل من عمل إلى آخر. بالإضـافـة الى ذلك فـان تقسيم العمل يتطلب التعاون بين الأفراد في عمليـة الانتـاج، وهـذا الاعتماد على الآخرين يزيد من مخاطر البطالة وفقا للظروف الحديثـة لـلانتـاج الكبير، حيث يتم انتاج السلع بصفة عامة وفقا للطلب المتوقع بدلا من الانتاج طبقاً لـلأوامـر المباشرة التي كانت تصدر من صاحب العمل إلى الحرفيين المستقلين في العصور الوسطى، فإذا انخفض الطلب على منتجات المشروع مثـلا واضطـر إلى انقـاص الانتاج، فـان ذلك يتم عن طـريق فصـل نسبـة معينـة من العـاملين وبـالتـالي تعرضهم للبطالة(١).

(١) ج. د. هـ. كول، المرجع السابق، ص ١٦٠ وما بعدها.

الفصل الثالث

رأس المـــال

أولاً : تعريف رأس المال :

يعتبر رأس المال من وجهة النظر الاقتصادية أحد عوامل الانتـاج، أو كما عرفه آدم سميث بانه الثروة التي تستخدم لانتاج المزيد من الثروة، والقول بأن رأس المال يقصد به الثروة يؤدي الى اللبس والغموض، فالثـروة تعـرف بـأنهـا الرصيد السعلي الذي يملكه الشخص في وقت من الأوقـات، ويحصـل منـه على منفعة معينة وله قيمة نقديـة، وذات عـرض محدود ويمكن انتقـال ملكيتـه من شخص إلى آخر.

وإذا كان رأس المال هو أحد عوامل الانتاج فـانـه بهـذه الصفـة يجب ان ينظر إليه باعتباره نوعا خاصا من أنواع الثروة التي تستخدم في الحصـول على الإنتاج، ذلك لان جميع اشكال رأس المال تعد بمثابة ثروة ولكن جميـع أشكـال الثروة لا ينظر اليها على أنها رأس مال، فاللوحات الاثرية مثلا تعد بمثابة ثروة وان لم يمكن تقدير بعضها بالنقود، إلا أنه لا يمكن اعتبارها بمثابـة رأس المـال الذي يعد أحد عوامل الانتاج.

وهناك أنواع معينةمن السلع التي لاخـلاف على أنهـا تـدخـل في مفهـوم الثروة، إلا أنه لا يمكن اعتبارها بصفة مطلقة بمثابة رأس مال، ومثالها صفقات السلع الإستهلاكية والسلع الاستهلاكية المعمرة، والسلع الحربية، ونعرض كـل منها فيما يلي :

١ ـ صفقات السلع الإستهلاكية :

تعتبر صفقات السلع الإستهلاكية التي يعقدها أصحاب الصناعة أو السماسرة أو البائعين في بعض الأحيان بمثابة رأس مال وتسمى رأس المال العامل. ويمكن تأسيس ذلك على عاملين: الأول : ان هذا يتفق مع الأصول المحاسبية، لانه في عرض الميزانية، تقيد قيمة الأرصدة غير المبيعة في جانب أصول المشروع، والثاني : انه بالنسبة للاقتصادي فان عملية الإنتاج لا تعتبر نهائية إلا إذا تم تسليم السلع إلى الأفراد الذين يرغبون في الانتفاع منها مباشرة، وكذا فان البيع بالجملة وتوزيع بائع التجزئة يعدان المرحلة النهائية في عملية الانتاج، وبتعريف السلع التي لم تصل الى هذه المرحلة النهائية (إلى يد المستهلك) فانها قد تعد سلعاً إنتاجية. ولتجنب اللبس والغموض فانه من الأفضل تحديد رأس المال من الناحية الاقتصادية على أنه يشتمل على السلع الإنتاجية بالمعنى السابق الإشارة اليه، وبحيث لا يشمل الارصدة غير المباعة من السلع الاستهلاكية(١).

٢ ـ السلع الإستهلاكية المعمرة :

في كثير من الأحيان توجد بعض السلع الإستهلاكية التي تشابه بشدة السلع الرأسمالية، لأن اصحابها يحصلون على خدماتها لفترة تزيد عن المدة المعتبرة أو المدة المقدرة لاستهلاكها، وبالتالي فان خاصية التحمل أو المتانة لا تعد ميزة تنفرد بها السلع الرأسمالية وحدها، ويدخل في نطاق مثل هذه السلع المنازل، والسلع الإستهلاكية المعمرة. ففي حالة تملك الشخص مجموعة من المنازل التي يقوم بتأجيرها والحصول على ريعها، فانه ما من شك في اعتبارها رأس مال. ولكن ما القول بالنسبة للمسكن الذي يقطنه المالك نفسه؟ ولحل هذه الصعوبة يجب اعتبار هذه المنازل بمثابة رأس مال شخصي أو اجتماعي وليس

---

(١) انظر : J. R. Hicks, Op. cit., P. 103.

رأس مال اقتصادي. غير أن هذا التقسيم يرتبط أساسا بشكل الملكية أكثـر من ارتباطه بوظيفة رأس المال.

٣ ـ السلع الحربية :

مثل هذه السلع لا يمكن اعتبارها سلعا انتاجية وإنما هي أقـرب للسلـع الإستهلاكية، وإن كـانت تشبـه السلـع الـرأسماليـة من جهـة معينـة، ذلك ان انتاجها يؤدي إلى سحب عوامل الانتاج من انتاج السلع الإنتـاجيـة، إلا أنـه من المؤكد انها لا تستخدم في انتاج السلع الأخرى.

ثانياً : رأس المال والدخل والنقود :

١ ـ رأس المال يولد الدخل :

يوجد شكل آخر لرأس المال، وهو الذي يولد الدخل. وفي حقيقة الأمر فان هذه الخاصية تميز جميع أشكال الملكية. والدخل هـو عبـارة عن الـزيـادة التي تضاف إلى أصول الثروة الموجودة فعلا لدى الممول.

وقد عرف آدم سميث رأس المال بانه ذلك الجزء من الأصول التي يملكها الممول والتي من المتوقع أن يحصل منها على دخل معين، أما مارشال فقد جعل تعريفه لرأس المال أكثر تحديدا وضبطاً، حيث أخـرج الأرض من مفهـوم رأس المال الذي يدر دخلاً، فرأس المال عنده هو أحد عوامل الإنتاج، وهو يعتبر أصلاً هاماً من الأصول التي يتوقف عليها حجم انتاج الدولة(١).

ولا يستخدم رأس المال بذاته في عملية الإنتاج، بـل إن مـا يستخـدم هي خدمة رأس المال. ويحصل صاحب رأس المال على مقابل استخدامـه في الانتـاج ممن قاموا باستخدامه، فمالك الاسهم في شركات المسـاهمة يحصـل على نصيب في الأرباح في شكل التوزيعات، وربما يقـال أن الأسـهم تـدر دخـلاً، إلا أن هـذا

---

(١) انظـر : J. L. Hanson, Op. cit., P. 56.

الدخل قد تم اكتسابه عن طريق الأصول الحقيقية، ألا وهي السلع الرأسمالية التي تعتبر الأسهم ممثلة لها.

خلاصة ما تقدم يمكن القول بأن رأس المال هو نوع من الأصول السلعية التي توجد في فترة معينة، أما الدخل فانه يمثل اضافة الى هذه الأصول السلعية في أي وقت من الأوقات.

٢ ـ النقود كرأسمال :

تعتبر النقود أساسا أداة للمبادلات، ولا تعتبر بمثابة رأس مال الا اذا كانت تمثل طلبا على السلع الإنتاجية. وحتى في الاقتصاديات الحديثة فان المجتمع ككل لا يمكنه اعتبار النقود بديلا عن الثروة وعن رأس المال. إن زيادة كمية النقود التي تؤدي ولو بقدر ضئيل جداً الى جعل المجتمع أكثر ثراء عما قبل، اذا لم تكن هناك زيادة مقابلة في كمية السلع والخدمات، فقيمة النقود سوف تنخفض بسبب زيادة كميتها، اي أن الاسعار سوف ترتفع. وهكذا فان الكميات المتزايدة من النقود لا يمكنها شراء أكثر من الكمية التي كان يمكن شراؤها قبل حدوث هذه الزيادة(١).

غير أن النقود داخل مجتمع ما يمكن استبدالها بسلع رأسمالية أو غيرها من السلع والخدمات. ويمكن للفرد ان يعتبر النقود التي يمتلكها بمثابة ثروة، ولهذا السبب فان المحاسب أو رجل الاعمال ينظر الى النقود باعتبارها رأسمال. وعند سحب كمية من أصول المشروع، فانه يتم تقديرها في صورة نقود. وعندما يتم تأسيس شركة جديدة، فان رأس المال الذي تطلبه يتحدد بمبلغ معين من النقود. وعندما يدخر الأفراد يدخرون نقوداً، وعندما يستثمرون أموالهم في شراء اسهم فانهم يدفعون المقابل نقوداً، غير ان الشركة عندما تطلب

---

(١) أنظر : Pauel Samuelson, op. cit., p. 48.

النقود فيكون ذلك فقط لأنه يمكن تحويلها الى سلع رأسمالية، ومباني صناعية، وآلات ومواد خام أو خلافه.

وفي اللغة الدارجة يعرف الاستثمار عادة بأنه عمل أو اجراء نقدي، أما بالنسبة للاقتصادي فانه يعني الانتاج الفعلي للسلع الرأسمالية، وإذا كانت العديد من الاستثمارات التي يقوم بها كثير من الأفراد تتخذ شكل شراء أسهم شركات، فإن الأسهم في حد ذاتها لا يمكن اعتبارها بمثابة رأس مال، ولكنها تمثل فقط سند أو صك ملكية في رأس المال.

ثالثاً : التقسيمات المختلفة لرأس المال :

يتم تقسيم رأس المال الى تقسيمات مختلفة بحسب المدة أو الغرض أو الشكل القانوني :

١ ـ من حيث المدة يقسم رأس المال الى ثابت ومتداول :

(أ) رأس المال الثابت :

ويقصد برأس المال الثابت تلك المواد التي تستخدم في الإنتاج أكثر من مرة وبصورة متكررة، ولا تفني بمجرد استخدامها كما لا يتغير شكل هذه المواد نتيجة استخدامها في الانتاج، ومثالها المباني والعدد والآلات.

ونظراً لأن رأس المال الثابت تتناقص قيمته باستمرار استخدامه في عملية الانتاج لذلك لابد من تجديده حتى لا يفاجأ المشروع بفناء أصوله الانتاجية في نهاية فترة محددة يطلق عليها العمر الافتراضي لهذه الأصول الانتاجية.

واستهلاك الأصل الانتاجي نتيجة استخدامه في الانتاج يطلق عليه الهلاك المادي للأصل الإنتاجي، وهذا بخلاف ما يسمى بالهلاك أو الاستهلاك الاقتصادي أو الفني أو القدم الناتج عن توالي الاختراعات الجديدة التي تؤدي الى ظهور آلات حديثة ومتطورة ذات كفاءة انتاجية عالية تفوق بكثير الآلات السابقة التي لم تستهلك ماديا ولكنها تعتبر قديمة بالمقارنة بالآلات الحديثة.

ويتم احلال الآلات الجديدة محل الآلات التي استهلكت مادياً أو إقتصادياً عن طريق حساب يطلق عليه «حساب استهلاك الأصول الانتاجية»، ووفقا لهذا الحساب يتم تقسيم تكلفة الحصول على الأصل الانتاجي على عدد سنوات العمر الافتراضي لهذا الأصل فنحصل بذلك على قسط سنوي يسمى «بقسط الاستهلاك»، ومن خلال تجميع كل أقساط الاستهلاك خلال الفترة المحددة يتكون في نهاية هذه الفترة مبلغ نقدي معين يتم استخدامه في شراء الأصل الانتاجي الجديد وإحلاله محل الأصل القديم(١).

مثال ذلك إذا كانت تكلفة الحصول على الأصل الانتاجي الجديد ٢٠,٠٠٠ دولار مثلا، وكان العمر الافتراضي للأصل الانتاجي المستخدم عشر سنوات، فأن قسط الاستهلاك يعادل ٢٠,٠٠٠ ÷ ١٠ سنوات = ٢٠٠٠ دولار يتم خصمها سنويا واضافتها الى حساب استهلاك هذا الأصل الانتاجي، فيتكون لدينا في نهاية العشر سنوات المقرر استهلاك هذا الأصل مادياً بعدها مبلغ ٢٠,٠٠٠ دولار يتم استخدامها في شراء أصل انتاجي جديد، وهكذا يمكن أن يستمر الانتاج دون توقف بسبب هلاك الأصول الانتاجية نتيجة الاستعمال أو القدم.

(ب) رأس المال المتداول :

وهو الذي يستخدم في الانتاج مرة واحدة مثل المواد الخام والوقود ويترتب على استخدامه تغير في شكله وطبيعته لأنه يدخل في تركيب السلعة المنتجة، ويطلق عليه كذلك رأس المال الجاري، ومن أمثلته أيضا المخزون السلعي والنقود.

ويلاحظ أن رأس المال المتداول يتمتع بدرجة من السيولة أكبر من رأس المال الثابت، وأن قيمته تدخل بأكملها في نفقة انتاج السلع المنتجة، أما رأس المال الثابت فلا يدخل في نفقة انتاج السلعة إلا ذلك الجزء من الهلاك الذي يتعرض

---

(١) أنظــر : J. R. Hicks, Op. cit., PP. 95.

له رأس المال نتيجة استخدامه في انتاج هذه السلعة، وتتحدد هذه القيمة بمقدار قسط الاستهلاك السنوي الذي يضاف على نفقة انتاج السلع التي تم انتاجها خلال العام باستخدام الآلة التي يتم خصم الأقساط بالنسبة لها، وسوف يرتفع ثمن السلعة بمقدار الناتج عن قسمة قسط الاستهلاك السنوي على عدد السلع التي تم انتاجها خلال العام.

٢ ـ من حيث الشكل القانوني :

يتم تقسيم رأس المال من هذه الناحية الى عدة أشكال ومنها :

(أ) رأس المال القيمي :

وهو عبارة عن مجموعة الحقوق التي للشخص على بعض القيم والأوراق التي تدر عليه دخلا دون قيامه بعمل حال من أجل ذلك كالأسهم والسندات(١).

(ب) رأس المال العيني :

وهو عبارة عن رأس المال الثابت ورأس المال المتداول، أي رأس المال الفني الذي نهتم به باعتباره أحد عوامل الانتاج.

(جـ) رأس المال الاجتماعي :

وهو عبارة عن رؤوس الأموال المملوكة ملكية جماعية لأفراد المجتمع مثل الطرق والسدود والموانىء والجسور، وهذه يستفيد منها أفراد المجتمع ككل وتخدم جميع المنتجين وجميع الصناعات والمشروعات، وتتكفل الدولة بتوفيرها لأفرادها لعدم إقبال القطاع الخاص على ادارة المشروعات التي توفرها لأنها تشبع حاجات اجتماعية يصعب تحصيل مقابلها من المستفيدين منها، مثل

---

(١) د. أحمد جامع، مبادىء الإقتصاد، المرجع السابع، ص ٣٨.

السير على الطرق المضاءة، أو لانها تحتاج لنفقات باهظة لا يكون في مقدور القطاع الخاص تدبيرها، كنفقات اقامة السدود والخزانات وشق الترع والمصارف.

(د) رأس المال الخاص :

وهو المملوك للأفراد ملكية خاصة، وقد يكون ثابتاً أو متداولا، قيميا أو عينيا، أو أي شكل آخر من أشكال رأس المال وذلك بخلاف رأس المال الاجتماعي بطبيعة الحال.

(هـ) رأس المال النقدي : عبارة عن النقود المصرفية المختلفة.

(و) رأس المال المالي :

عبارة عن الأسهم التي تمثل نصيب المساهم في ملكية رأس مال الشركة المساهمة.

٣ ـ من حيث الغرض الذي يستخدم فيه رأس المال :

يقسم رأس المال من هذه الناحية إلى رأسمال صناعي، وزراعي، وتجاري.

(أ) رأس المال الصناعي :

وهو الذي يستخدم في العمليات الصناعية كالمواد الخام والعدد والآلات والمنشآت.

(ب) رأس المال الزراعي :

وهو الذي يستخدم في الأغراض الزراعية كمشروعات الري والصرف، والأدوات الزراعية والبذور والسماد والماشية والمحاصيل... الخ.

(جـ) رأس المال التجاري :

وهو الذي يستخدمه التجار في عملياتهم التجارية كالمباني والمنشآت التي يزاولون فيها التجارة وكذلك السلع بأنواعها المختلفة، والأجهزة والآلات

والوسائل التي تستخدمها المشروعات التي تقدم الخدمات كالمصارف وشركات التأمين ومشروعات النقل البري والبحري والجوي وغيرها، وبصفة عامة يقصد به جميع الأموال التي يتم توظيفها في العمليات التجارية.

رابعاً : رأس المال وعوامل الإنتاج الأخرى :

رأس المال لذلك لابد من انتاجه، وبعض عوامل الانتاج مثل الأرض والعمل، وبعض أنواع رأس المال نفسه يتم التأليف بينها بواسطة المنظم من أجل انتاج رأس المال. وفي العصور البدائية فان الانسان قد خطى أول خطواته للامام عندما صمم لنفسه أول آلة بسيطة من الحجارة القوية، وبالتالي يكون قد زود نفسه بنوع من رأس المال البدائي، وهكذا تم الخلط بين الأرض (المادة الخام)، والعمل، لانتاج عامل الانتاج الثالث وهو (رأس المال). ومنذ انتاج هذا النوع البسيط من رأس المال بدأ انتاج انواع معقدة وذات كفاءة عالية من رؤوس الأموال تدريجياً.

ووفقا لكارل ماركس صاحب كتاب «رأس المال» فان رأس المال ليس له قيمة في ذاته، بل انه يعتبر مخزنا لعنصر العمل الذي بذل في الماضي، فبينما تعتبر الأرض هبة من الطبيعة بدون مقابل، وبالتالي فان ملكيتها لا يمكن ان تخول أي شخص الحصول على دخلها، ولانه لم يعترف بالمنظم باعتباره عاملا مستقلا من عوامل الانتاج، فقد اعتبر ماركس انه لا يوجد في حقيقة الأمر سوى عامل واحد من عوامل الانتاج هو العمل الذي يستحق المكافأة أو المقابل.

ومع ذلك فان تراكم الاشكال الحديثة لرأس المال تتطلب استخدام بعض عوامل الانتاج الاخرى بخلاف العمل وذلك لانتاج السلع الرأسمالية، وهذه العوامل كان يمكن أن تستخدم في انتاج السلع الاستهلاكية، وهكذا فان تراكم رأس المال يشتمل على التضحية، أي التضحية باشباع الحاجة الحاضرة من أجل القدرة على اشباع حاجات أكثر في المستقبل. وعن طريق زيادة الرصيد من السلع الرأسمالية فان الدولة تستطيع زيادة حجم انتاجها وبالتالي القدرة على رفع مستوى معيشة أفرادها.

الفصل الرابع

التنظـــــيم

أولاً : التنظيم كاحد عوامل الإنتاج :

هل يوجد هناك ثلاثة عوامل انتاج أم أكثر ؟

لقد افترضنا فيما سبق ان عـوامـل الانتـاج ثـلاثـة، هي الأرض والعمـل ورأس المال، وهذا التقسيم كان يمثل آراء الاقتصاديين في أوائل القرن التـاسـع عشر والتي لازالت حتى الآن تمثل في حقيقة الأمر آراء الكثيرين منهم، ومـع ذلك فقد اعتقـد «مـارشـال» أن التنظيم يستحق في بعض الأحيـان أن يعتبر عـامـلا منفصلا من عوامل الانتاج، ومنذ ذلك الحين فان كثيراً من الاقتصـاديين اعتبروا ان المنظم يُـعَدُّ عاملاً مستقلا من عوامل الإنتاج(١).

أمـا هؤلاء الـذين لم يفـرقـوا بين العمـل وبين التنظيم فـانهم يفضلـون الحديث عن العمل الإنساني بصفة عامة، ويؤسسون ذلك على أن التنظيم ما هو الا نوع من العمل الذي يتطلب مجهوداً أكثر ممـا تتطلبـه الأنـواع الأخـرى من العمل، الفرق الوحيد الذي جعلوه بين المدير وبين الأعمال الأخرى الاقل درجـة، هو أن المدير أساسا يكون مرتبطا بالمنظمـة ويخصص لها معظم وقتـه في حين أن المنظمة لا تتطلب في نهاية الأمر من العـامـل إلا أن يؤدي عملـه خـلال وقت عمله العادي، وهذا يمثل جزءاً بسيطاً من وقت العامل.

---

(١) أنظـر : J. L. Hanson, Op. cit., P. 49.

غير أن التنظيم الذي يتولاه المنظم، لا يتميز فقط بانه يتم في مجال واسع، بل انه يختلف ايضا في نوعه عن العمل الذي يقوم به العامل. فالمنظم لا يكون مسئولا فقط عن اتخاذ القرار المتعلق باختيار طريقة معينة من طرق الانتاج، بل مسئول أيضا عن تنظيم عمل الآخرين. فيجب عليه اتخاذ العديد من القرارات الهامة، مثل ما الذي يتم انتاجه، وكم عدد المنتج، ومن المقبول جداً أن تكون الوظيفة الأساسية للمنظم هو أنه الشخص الذي يتحمل مخاطر الانتاج ونتائجه غير المؤكدة.

بالإضافة إلى ما تقدم فان العمل والأرض ورأس المال لن تكون لهم أهمية اقتصادية طالما لم يتم التنظيم والتنسيق بينها من أجل الانتاج، وهي جميعها تمثل بالنسبة للمنظم مجرد كميات من الموارد الانتاجية، فكيف يتم تشغيلها وما هي حجم الكمية التي ستستخدم من كل منها في عملية الانتاج، كلها أمور يجب أن تتقرر بواسطة المنظم وليس بواسطة مالكي عوامل الانتاج أنفسهم(١).

فالأرض والعمل ورأس المال يمكن اعتبارها عوامل خاملة، أما التنظيم فانه يعتبر العامل الايجابي القادر على تشغيل غيره من عوامل الانتاج، ولذلك فان وظيفته تكون مختلفة، وسواء اعتبرنا المنظم كعامل منفصل أو مستقل من عوامل الانتاج أو لم نعتبره، فان دور المنظم يعتبر حيويا بالنسبة للانتاج(٢).

ثانياً : وظائف المنظم :

١ ـ تحمل المخاطر :

هناك العديد من المخاطر التي يجب مواجهتها في العمل، بعضها مثل

---

(١) راجع: د. احمد جامع، مبادىء الاقتصاد، المرجع السابق، ص ٤٢.

(٢) راجع في أهمية دور المنظم في إنشاء المشروعات الصغيرة الكفيلة بحل مشكلة البطالة في الدول المتقدمة والدول النامية على السواء، بيتر دروكر: التجديد والمقاولة، ممارسات ومبادىء، ترجمة د. حسين عبدالفتاح، عمان ١٩٨٨، ص ١١ وما بعدها.

الحريق، ومخاطر نقل البضائع والسرقة وغيرها وهذه يمكن التأمين ضدها لأن الاحصاءات التي تمكن شركات التأمين من حساب كافة الاحتمالات الخاصة بها متوافرة.

وبالإضافة إلى التأمين، يوجد عدد من الوسائل التي بواسطتها يمكن تقليل المخاطر، فالتغطية على سبيل المثال تعتبر نوعا من التأمين ضد تقلبات الاسعار، فالاحصاءات المستمدة من واقع السوق تمد المنظم بمعلومات غاية في الدقة، وبالتالي فانها تقلل من المخاطر التي يمكن ان يتحملها في حالة وقوعها.

وفي حين يتم تقليل المخاطر بهذه الطريقة، فان مخاطر الدور التنظيمي الخالص للمنظم لا يمكن التأمين ضدها، لان احتمالات وقوعها لا يمكن التنبؤ بها وحسابها بدقة وسهولة، هذا النوع من المخاطر يطلق عليها المخاطر غير المؤكدة، وهي مخاطر الدور التنظيمي للمنظم.

وفي النظم الاقتصادية الرأسمالية فان المنتجين لا ينتجون السلع طبقا للأوامر المباشرة، فالانتاج يتم وفقا لتوقعات الطلب، فاذا علمنا أن الطرق الحديثة للانتاج اصبحت معقدة جدا لدرجة أن الوقت الذي ينقضي ما بين اتخاذ القرارات المتعلقة بالانتاج والتوزيع اصبحت طويلة بدرجة ملحوظة، لذلك فانه كلما طالت هذه الفترة كلما زادت امكانية حدوث تغير في طلب المستهلكين، مما يؤدي الى صعوبة توقع الطلب المستقبلي. وهذا يمثل نوع من تحمل التبعة غير المؤكدة التي تلقى على عاتق المنظمين. لذلك فانه يقال أن أكثر الحقائق الأساسية المرتبطة بالتنظيم هي كيفية مواجهة عدم التوقع، ومن هنا فان أهمية المنظم قد تزايدت بتزايد التعقيدات والمخاطر التي تواجه عملية الإنتاج.

٢ ـ مباشرة الادارة :

إن الوظيفة الادارية للمنظم تتضمن مسئوليته عن القرارات الكبيرة المتعلقة بسياسة المنظمة، والقدرة على ضمان تنفيذ هذه القرارات، وفي الشركات الكبيرة في العصر الحديث، يوجد درجات مختلفة للادارة، كما توجد بعض

الوظائف التنظيمية التي يتم اسنادها الى مجموعة من المديـرين الـذين يمـدون المنظمة بخدمة عملهم تماما مثل باقي العمال الـذين يمارسـون الاعمال الفنيـة. ولهذا فانه من المهم جدا أن يكون المنظم قادرا على فهم العاملين معه وان يكـون قادرا على وضع العامل في مكانه المناسب وذلك افضل من ان تتوافر لدى المنظم معلومات الخبرة الفنية.

فالمنظم يكون قادراً على الخيار ما بين تشغيل الكثير من عامل انتاج معين أو من عامل آخر، كالكثير من رأس المال، والقليل من العمل أو العكس، ولكن اذا كان من الواجب عليه القيام بالانتاج الاكثر كفاءة، فانه يجب عليه أن يؤلف مـا بين العوامل المتوافرة لديه وفقا لنسبة التاليف المثلى بقدر الامكان، وعلى ذلك فان التنسيق ما بين السلع التي يتاح للأفراد استهلاكها يعتمد على القرارات المرتبطة والمتصلة للمنظم، وهذه تعتبر عملية صعبة ومعقـدة ولا يجيـدهـا الا القليلـون، ولذلك فان الرجال الذين يتمتعون بقدرة كبيرة على التنظيم يمثلون فئة قليلة في المجتمع.

وفي حالة الانتاج الصغير الذي يقوم به الحرفيـون، فـان وظيفـة التنظيم يمكن بسهولة ممارستها وتحديدها، لان عـاملي الانتـاج العمـل والتنظيم يقـوم بهما شخص واحد في الغالب هو المالك.

أما في الشركات المحدودة وغيرها من المشروعات المماثلة فانـه من الصعب تحديد الوظيفة التنظيمية بدقة، كما هو الحال بالنسبة للشركات ذات المسئوليـة المحدودة التي يكون من حق كل شريك فيها ممارسة الإدارة أو التنظيم.

ويلاحظ بالنسبة للشركات الكبيرة، مثل الشركات المساهمة، أنه بـالـرغم من أن الإدارة اليوميـة للعمـل والـرقـابـة يقـوم بهـا المنظم أو المـديـر الإداري للمشروع، فان مخاطر الدور التنظيمي لا يتحمل بها المنظم، ولكن يتحمل بها في واقع الأمر حملة الأسهم الذين قد لا يعلمون شيئا عن ادارة وتنظيم الشركة.

الفصل الخامس

المعرفة

تشمل المعرفة العالمية كافة ما أنتجته البشرية من أفكار فى أية بقعة من العالم ، وتم طرحها وعرضها من خلال وسائل الاتصال التكنولوجية الحديثة ، وخاصة من خلال شبكة الإنترنت العالمية .

ولقد أصبح للمعرفة دور خطير اعتباراً من نهاية القرن العشرين حيث يتوقف عليها الآن درجة التقدم السياسى والاقتصادى والاجتماعى الذى يمكن أن يصل إليه أى مجتمع من المجتمعات . ومن هنا فقد اعتبرناها أحد عوامل الإنتاج ، بل إنها تعتبر الآن أهم عامل من عوامل الإنتاج ، لأنه بدونها ، أو لعدم توافر القدر الكافي واللازم منها لا يمكن استغلال عوامل الانتاج الأخرى المتوافرة للمجتمع استغلالا أمثل ، يحقق أهداف المجتمع فى حل مشاكله الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التى يعانى منها فى أى وقت من الأوقات .

وتقاس المعرفة بمدى ما يتوفر للدولة من معلومات ، وتعلم ، وتكيف مع ما يسود العالم من معارف تتميز بتطورها وزيادتها وتنوعها بسرعة لم يسبق لها مثيل فى التاريخ الإنسانى .

ولهذا فان المجتمعات التى ترغب فى التقدم لابد أن تكون قادرة على الحصول على المعرفة وعلى كيفية استخدامها والاستفادة منها .

ولقد ساعدت التكنولوجيا الحديثة وثورة المعلومات على سهولة الوصول إلى المعرفة ، وتقريب المسافات والوصول إلى مصادر المعرفة وإستغلال الرصيد العالمى من المعرفة بسرعة غير مسبوقة وبأرخص التكاليف ، ولهذا فإنها تتخذ أساساً للتفرقة بين الدول المتقدمة وبين الدول النامية ، حيث تتمتع الدول المتقدمة بأنظمة تكنولوجية وإدارية وسياسية وثقافية تمكنها من إنتاج المعرفة ، والوصول إلى المعرفة والاستفادة منها ، سواء فى المجال التقنى ، كالمعرفة فى مجال الصناعة ، أو الزراعة ، أو الصحة ، وغيرها ، أو فى

مجال المعرفة النوعية المتعلقة بجودة المنتج، أو مهارة العامل، أو مصداقية المتعاملين فى اسواق رأس المال وغيرها[1].

أما الدول النامية فإنها تعانى من نقص وسوء المعرفة ، نتيجة ضعف الاستثمارات الحكومية والخاصة فى مجال التعليم طويل الأجل، وعدم القدرة على الانفتاح على العالم، وضعف الاستثمارات الحكومية والخاصة فى مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ولقد أدت هذه العوامل إلى زيادة الفجوة المعرفية بين الدول المتقدمة وبين الدول النامية، وهذا ما جعل الدول المتقدمة تحقق مكاسب ضخمة فى مختلف المجالات، وخاصة فى المجال الاقتصادى، حيث ساعدتها المعرفة المتقدمة على حسن استغلال الموارد الاقتصادية المحلية بل والعالمية، وإنتاج سلع وخدمات ذات جودة عالية، وبأقل التكاليف، والدراسة الدقيقة للأسواق المحلية والعالمية، والإنتاج للسوق وفقاً لرغبات وطلبات المستهلكين الحاليين والمحتملين فى أى مكان فى العالم، وبالتالى غزو الأسواق والسيطرة على التجارة العالمية وتحقيق مكاسب ضخمة ، تمثلت فى الفائض الكبير فى موازين مدفوعاتها، وهو ما تعجز الدول النامية عن تحقيقه لعجزها الشديد فى مجال تكنولوجيا المعرفة والمعلومات والاتصالات والمواصلات.

وهناك تخوف حقيقى على المصالح التجارية للدول النامية إذا لم تلحق بركب التطور التكنولوجى ، لتبادل المعلومات اللازمة لإتمام التجارة والتجارة الإلكترونية، مما قد يؤدى إلى ضعف التجارة وصعوبة ممارسة التجارة الإلكترونية بل واستحالتها، وبالتالى فقدان الدول النامية ميزة عقد المبادلات التجارية بسرعة كبيرة ، وتحقيق مكاسب سريعة تتناسب مع السرعة التى تتم من خلالها صفقات التجارة العالمية.

وهذه الميزة لن تحققها الدول النامية ، إذا لم تسع إلى سد الفجوة المعرفية والنقص فى المعلومات الذى تعانى منه مقارنة بالدول المتقدمة. فينبغى أن يتوافر لها البنية

(١) راجع تقرير عن التنمية فى العالم، البنك الدولى للإنشاء والتعمير، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٩، ص١ ومابعدها.

التكنولوجية والتشريعية اللازمة لإنشاء وممارسة التجارة الإلكترونية، وإلا اتسعت الفجوة التجارية والاقتصادية بينها وبين الدول المتقدمة، الأمر الذى يجعل الدول المتقدمة تستأثر بمزايا التجارة الدولية من خلال التجارة الإلكترونية ، والتى وصل حجمها الآن إلى ما يزيد عن ٦٠ مليار دولار، ومن المتوقع أن تصل إلى ٣٠٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٠م عبر شبكة الإنترنت(١).

إزاء ما تقدم يقع على عاتق الدول النامية ضرورة خلق بنية أساسية للمعرفة ، تتمثل فى رفع مستوى الخدمات الاجتماعية، وأهمها خدمات الصحة والتعليم، والمرافق، والنهوض بالاقتصاد وتنشيطه من خلال تطوير الأسواق، والائتمان، والإسكان والعقارات، وحسن استغلال الموارد، والإيمان بالعلاقة الوثيقة بين المعرفة والتنمية، وهذا يساعد الدول النامية على استخدام قوة المعرفة لمواجهة التحديات الكبيرة التى تواجهها، وأهمها تحدى التخلف والفقر.

وترتيباً على ذلك ، فإن هذا الفصل سوف يتضمن عرضاً للموضوعات التالية :

- تحرير الاقتصاد والتجارة الخارجية ودور التكنولوجيا فى تحقيق التنمية.
- **إدارة المعرفة وأهميتها لتطوير المجتمعات وسوف نخصص لكل موضوع من هذين الموضوعين مبحثاً مستقلاً فيما يلى :**

(١) راجع، ملف علمى حول التجارة الإلكترونية: إعداد مركز القرار للاستشارات، القاهرة ٢٠٠١، ص ٧ .

المبحث الأول

تحرير الاقتصاد والتجارة الخارجية ودور التكنولوجيا في تحقيق التنمية

أولاً تحرير الاقتصاد وأهميته للتنمية:

اتجهت العديد من الدول النامية فى الثمانينات والتسعينيات إلى تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى، وهذه الإصلاحات تعكس مبادئ نجملها فيما يلى:[1]

- الانضباط المالى
- إعادة توجيه الإنفاق العام صوب الاستثمار فى التعليم والصحة والبنية الأساسية.
- الإصلاح الضريبى (توسيع القاعدة الضريبية وخفض الأسعار الحدية للضرائب).
- أسعار فائدة تحددها الأسواق وتكون إيجابية من حيث القيمة الحقيقية (ولكن متعادلة).
- أسعار صرف تنافسية.
- تحرير التجارة (الاستعاضة عن القيود الكمية برسوم جمركية موحدة ومنخفضة).
- الانفتاح على الاستثمار الأجنبى المباشر.
- تفكيك القيود التنظيمية، أى إلغاء القواعد التنظيمية التى تعوق زيادة الدخول أو تقيد المنافسة، إلا بالنسبة لما هو مبرر على أسس تتعلق بالسلامة وحماية البيئة وحماية المستهلكين، والإشراف التحوطى على المؤسسات المالية.
- الضمان القانونى لحقوق الملكية.

---

(١) راجع تقرير عن التنمية فى العالم، ٢٠٠٠/٢٠٠١، مرجع سابق، ص ٢١٢ .

وكان من نتيجة تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى فى الدول النامية أن انخفض متوسط معدل التضخم فى أوائل الثمانينات من ١٥٪ إلى ٧٪ فى عام ١٩٩٧، وزيادة فى حجم التجارة الخارجية، وانخفاض الضرائب الجمركية، وانخفاض معدل العجز فى الموازنة العامة.

ومن أهم الإجراءات التى اعتمدت عليها سياسية الإصلاح الاقتصادى فى الدول النامية، وكانت سبباً فى تحقيق هذه الدول لمعدلات نمو مرتفعة، الإنتاج من أجل الأسواق الخارجية، أى سياسة تشجيع الصادرات، والانفتاح على التجارة الدولية، وتطبيق سياسة نقدية ومالية مناسبة ومنضبطة، وانضباط الأسواق المالية، وانضباط الجهاز المصرفى، هذه الإجراءات من شأنها تحقيق تنمية ونمو طويل الأجل فى الدول التى طبقت هذه الإجراءات، عنها فى الدول النامية التى أهملت فى تطبيقها.

وتساهم مؤسسات السوق فى تعزيز التنمية، حيث تحتل الأسواق مكاناً مركزياً فى حياة النظام الاقتصادى سواء كان رأسمالياً متقدماً أم كان اقتصاداً نامياً، بل إن الأسواق تمثل عصب حياة الاقتصاد الرأسمالى الذى لا يستطيع العيش بدونها.

ولهذا فإن المؤسسات الرأسمالية تعمل دائماً على تنمية الأسواق وتوسيع نطاقها محلياً وعالمياً، حتى تستطيع تصريف الفائض الكبير فى الإنتاج الذى يتميز به الاقتصاد الرأسمالى، لأن عدم تصريف هذا الفائض يؤدى إلى الركود فى الدول الصناعية، وزيادة معدلات البطالة والفقر والمشاكل الاجتماعية والسياسية ، كالتى عانت منها هذه الاقتصاديات فى فترات الركود التى مرت عليها، مثل الركود والكساد العالمى الكبير الذى ضرب الولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة من ١٩٢٩ حتى ١٩٣٦، وأدى إلى انهيار شديد فى الاقتصاد والمجتمع الأمريكى، ولهذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر من أشد دول العالم التى تخشى من الركود والكساد، ولذلك فإنها تعتنق مبدأ حرية التجارة العالمية وتقاوم العوائق والحواجز التى تضعها أية دول فى العالم فى طريق التجارة الأمريكية الخارجية.

أما الدول النامية، فإنها تحتاج أيضاً إلى تنمية أسواقها لتنشيط المبادلات التجارية الداخلية والخارجية، وتحقيق مكاسب للمشاركين فى النشاط الاقتصادى، فترتفع مستويات معيشتهم وتتحقق التنمية الاقتصادية التى تسعى هذه الدول جاهدة للوصول إليها.

والمؤسسات التى تساهم فى تكوين وتطوير السوق، هى مؤسسات متعددة ومتنوعة، كالمؤسسات الإدارية التى تختص بتسجيل الملكية ضماناً لحقوق الملكية، مما يشجع المبادلات العقارية، والمؤسسات القضائية لضمان تنفيذ العقود، ولمواجهة الفساد الذى يعوق المبادلات السليمة بين أطراف النشاط الاقتصادى؛ كذلك فإن إقامة بنية معلوماتية تعتبر عنصراً أساسياً فى تنشيط الأسواق وتشجيع التجارة الإلكترونية، ويقع عبء تطوير الأسواق وتنميتها على عاتق الأطراف الفاعلة المحلية والوطنية والدولية من القطاعين العام والخاص.

وتعمل هذه الأطراف الفاعلة على الاستفادة من المؤسسات القائمة التى تساند السوق، وتجددها، وإضافة مؤسسات حديثة لها، وزيادة قدرات الأسواق عن طريق استخدام تكنولوجيا الاتصالات وتنمية المعلومات، وربط المتعاملين فى الأسواق من خلال شبكات المعلومات والتجارة الدولية.

كذلك فإن تنمية الأسواق، وبالتالى تنمية التجارة والمبادلات التجارية يتطلب تشجيع المنافسة بين أطراف النشاط الاقتصادى، خاصة فى الدول النامية، التى تتسم أسواقها بضعف المنافسة، لأن زيادة المنافسة بين المتعاملين فى الأسواق ترفع من فاعلية المؤسسات القائمة، وتخلق طلباً على مؤسسات، جديدة، وتشجع على إدخال التكنولوجيا فى مجال المبادلات التجارية (التجارة الإلكترونية)، وتوسع نطاق الاختيار أمام المستهلكين والمنتجين وغيرهم من المتعاملين فى الأسواق[1].

---

(١) راجع تقرير التنمية فى العالم لعام ٢٠٠٢، البنك الدولى للإنشاء والتعمير، الناشر مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ٢٠٠٢، ص ٣١٢ .

وعلى سبيل المثال ، فان نصيب الدول النامية فى التجارة العالمية يعتبر ضئيلاً جدا مقـــارنة بالدول المتقدمة التى تملك المعرفة ، فمثلا بالنسبة لمصر وصلت صادراتهـا من السلع والخدمـات فى عـام ١٩٩٨ حوالى ١١ مليار دولار، بينما بلغت وارداتها فى نفس العام حوالى ٢٢ مليار دولار ، وبالتالي فان حجم وارداتها وصادراتها من السلع والخدمات وصل حوالى ٣٣ مليار دولار، محققة عجزاً فى ميزانها التجارى بلغ حوالى ١١ مليار دولار فى هذا العام .

وبمقارنة وضع التجارة الخارجية فى مصر مع دول متقدمة مثل ألمانيا ، نجد أن حجم صادرات وواردات ألمانيا فى عام ١٩٩٨ بلغ حوالى ١,٣ ترليون دولار، وبذلك يصل حجم التجارة الخارجية لألمانيا حوالى ٣٦٩ ضعف حجم تجارة مصر الخارجية ، وهذا يوضح مدى ضآلة مساهمة مصر فى التجارة العالمية ، ناهيك عن العجز الذى تعانى منه مصر فى ميزانها التجارى نتيجة أن حجم وارداتها من السلع والخدمات بلغ حوالى ضعف حجم صادراتها عام ١٩٩٨ .

وفى رأينا أن مشكلة ضعف مساهمة مصر فى التجارة الخارجية ومشكلة عجز ميزانها التجارى ترجع فى جانب كبير منها إلى فجوة المعرفة ونقص المعلومات الذى يعانى منه المجتمع المصرى مقارنة بالدول المتقدمة .

ثانياً : أهمية تطبيق تكنولوجيا المعلومات فى النفاذ للأسواق العالمية :

تمثل تكنولوجيا المعلومات شرطاً لازماً لنجاح التجارة الخارجية وخاصة بالنسبة للدول النامية ، لأنها تساعدها على النفاذ إلى أسواق الدول الغنية، كما أنها تساعد على توصيل أصوات الدول الفقيرة إلى الدول الغنية ، خاصة فى المناقشات العالمية فى الندوات والمؤتمرات الدولية .

ومن أجل مساعدة الدول النامية على النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة، فقد تم إنشاء شبكة عالمية للدول النامية هى شبكة هوم نت (Home net) فى منتصف التسعينات بواسطة النقابات والمنظمات الأهلية والمنظمات غير الحكومية التى تعمل مع العمال من منازلهم ، وكان هدف هذه الشبكة هو تحقيق الاعتراف الرسمى بحقوق العمال من منازلهم ، والتي تنص عليها منظمة العمل الدولية ، وكذلك توضيح صورة الاقتصاد غير الرسمى وجعله مرئياً .

وقام بانشاء هذه الشبكة مجموعة من الباحثين فى جامعة هارفارد ، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائى للمرأة ، والهدف منها أيضاً إزالة الحواجز التجارية التى تحول دون نفاذ منتجات الدول النامية إلى أسواق الدول الغنية[1] .

---

(١) راجع : تقرير عن التنمية فى العالم ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، الناشر مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ٢٠٠١ ، ص ١٧٨ .

ثالثا : الأثار الإيجابية لشبكة الإنترنت بالنسبة للإنتاج والتسويق

تتوافر على شبكة الإنترنت مجموعة كبيرة من الموضوعات وبأشكال متنوعة مثل محتويات المكتبات العامة ومعلومات عن السلع والخدمات والأنشطة الفنية كالموسيقى والأفلام والمسلسلات، والإحصاءات الرسمية عن السكان والموارد والصادرات والواردات ومستويات المعيشة والدخول ، وغيرها من البيانات والمعلومات.

ومن أهم الفوائد التى يمكن تحقيقها من خلال شبكة الإنترنت، هى الحصول على خدمات التسوق، حيث يستطيع الشخص البيع والشراء من أى مكان فى العالم، وأن يحصل على حاجته من السلع والخدمات المنتجة أو التى يتم تسويقها فى أى مكان من العالم أيضاً .

على أنه يجب ألا نتصور أن الفرد يستطيع الحصول على أية معلومات معروضة على الإنترنت، حيث لا يحصل الفرد إلا على المعلومات التى يسمح الآخرون بتوفيرها له، أما المعلومات والبيانات غير المسموح بها فيتم وضعها خلف جدار يطلق عليه جدار النار "Fire Wall".

ورغم هذا فإن هذا الجدار لا يحقق الأمان الكامل للمعلومات، حيث يمكن اختراقها، إلا إذا قام مستخدم الشبكة بامتلاك شبكتين من الحواسب مستقلتين عن بعضهما، الأولى متصلة بالإنترنت ، وهذه يمكن اختراقها، والثانية داخلية غير متصلة بالإنترنت، ويصعب اختراقها.

ولهذا فإن شبكة الإنترنت تتضمن مجموعة من المزايا، ومجموعة من السلبيات **بالنسبة للانتاج والتسويق وهو ما نوضحه فيما يلى :**

- فتح أفاق هائلة للتسوق والدعاية.

- توفير وقت ومجهود المشاركين فى التجارة العالمية، لأن قدرتها أسرع على إرسال واستلام المعلومات.

- خفض تكلفة الاتصالات وتبادل المعلومات.

- **تدعيم الاتصالات الهاتفية والبريدية والتي تسهل الانتاج والتجارة العالمية (البريد الإلكترونى) فقدرتها فائقة على استعمال البريد الإلكترونى.**

- إجراء المعاملات عن بعد ، وهو ما يوفر فى تكاليف الانتقال والمعاينة ويؤدى إلى تخفيض أثمان المنتجات وزيادة حجم المبادلات التجارية

- **تبادل الخبرات التجارية والاستعانة بالمشورة الفنية لحل مشاكل الانتاج والتسويق**

- توفير معلومات مفصلة عن المنتجات، وإجراء المبادلات التجارية (البيع والشراء) على مدار ٢٤ ساعة بوسيلة متنوعة ومثيرة تجذب المزيد من المتعاملين وتثير اهتمام المتعاملين المحتملين.

- تساعد الإنترنت الشركات التجارية على دراسة حالة السوق ، من خلال الدعاية التجارية عن المنتجات عبر الشبكة، ومن خلال طلبات الشراء الواردة على هذه المنتجات من كافة أنحاء العالم.

- تستطيع الشركات الصغيرة الوصول إلى الأسواق الدولية عبر الإنترنت ، ويتيح لها ذلك منافسة الشركات الكبيرة بأقل جهد ووقت وتكاليف.

- أن تحديث المعلومات على الشبكة يضمن استمرار زيارة المواقع من المستخدمين وبالتالى تنشيط التبادل التجارى الدولى .

- تساعد على بناء علاقات قوية ودائمة بين الشركات المنتجة ، وبين جمهور المستهلكين من مستخدمى الشبكة، مما يضمن للشركات حصص أو حد أدنى للتوزيع والتسويق(١).

---

(١) راجع بوب نورتون وكاتى سميث: التجارة على الإنترنت، ترجمة مركز التعريب والبرمجة، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان ، ١٩٩٧، ص ٨١ - ٨٤ .

رابعاً : الآثار السلبية لشبكة الإنترنت بالنسبة للانتاج والتسويق

هناك مجموعة من السلبيات الناتجة عن ممارسة التجارة عبر الإنترنت تتمثل أهمها فيما يلى:

- إن التجارة الإلكترونية تحتاج إلى بنية معلوماتية مكلفة، وهذه تحمل فى طياتها مخاطر للشركات التجارية عندما تستثمر أموالها فى شراء تجهيزات وبرمجيات حاسوبية مكلفة، وعدم وجود ضمان بوجود جمهور على الإنترنت لاستقبال ترويجها لسلعها ومنتجاتها.
- عدم اعتبار وإهمال طلبات المتعاملين المعروضة على الإنترنت، وبالتالى ضياع وقت ومجهود المتعاملين مع الشركة، حيث لا يوجد إلزام على الشركات العارضة بالرد على طلبات الشراء أو البيع المقدمة عبر الشبكة .
- إزعاج المتعاملين بمعلومات كثيرة قد لا تثير اهتمامهم.
- إجهاد حواسب وتجهيزات المتعاملين باستعمال غير ملائم أو غير مدروس للتكنولوجيا المتوفرة، نتيجة عدم إتقان التعامل مع التكنولوجيا الحديثة.
- أن المعلومات المثيرة عن المنتجات عبر الشبكة، قد تضلل المتعاملين وتدفعهم إلى إصدار أحكام خاطئة عن قيمة هذه المنتجات، وهو ما يمكن تلافيه عن طريق المعاينة الواقعية للمنتجات ومشاهدتها، بل وتجربتها قبل الشراء.
- قد تعجز الشبكة عن توفير معلومات إضافية مرغوبة عن المنتجات، مما يقلل من الطلب عليها، فمهما كان الشكل المعروض للمنتج عبر الإنترنت، فإنه لا يماثل الشكل الواقعى أو الحقيقى للسلعة.
- تعرض المعلومات لخطر القرصنة أو إفشاء أسرار الشركات المنتجة، مما قد يضعف قدرتها على المنافسة والاستمرار فى السوق.

- قد تتضمن الشبكة معلومات غير مشروعة أو غير قانونية تضر بأخلاقيات مستخدمى الشبكة .

- أن المعلومات التى يتم بثها على الشبكة قابلة للتغيير الدائم، مما يؤدى إلى عدم استقرار الطلب أو العرض على المنتجات محل التبادل التجارى.

- أن حقوق الملكية الفكرية، مثل الملكية الثقافية وحقوق النشر، تكون معرضة للإعتداء عليها من خلال التجارة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت، فقد يقوم البعض بنسخ الوثائق أو الصور أو التصميم أو الملكيات الثقافية المعروضة لأغراض الدعاية، رغم عدم مشروعية هذا النسخ.

- أن التجارة عبر الإنترنت لا تحترم الحدود الجغرافية الوطنية أو القوانين الداخلية، ويشمل ذلك قوانين الضرائب الجمركية وقوانين حماية الآداب والصحة العامة وغيرها.

- التحميل الزائد للمعلومات التجارية وغير التجارية على الإنترنت، مما يؤدى إلى صعوبة التسوق عبر شبكة الإنترنت.

- تساعد الإنترنت على التجارة الإلكترونية فى المواد المحظورة، كالمخدرات، والأسلحة المحظورة، والأعضاء البشرية، والتجارة فى النقود المزيفة، والسلع المغشوشة من خلال تعمد استغلال تشابه أسماء وعلامات الشركات والمؤسسات، كما تساعد على ممارسة ألعاب القمار، والمبادلات المالية غير المشروعة على الأسهم والسندات، وغيرها.

- تساعد الإنترنت على ممارسة السرقات عن بعد، كالتحويل غير المشروع للأرصدة البنكية باستخدام بطاقات الائتمان المسروقة أو المزورة، وكذلك النصب الدولى، خاصة من خلال تعمد الاستفادة من المعلومات التى يتم بثها على الشبكة.

- أن التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت تتم لصالح قلة نسبية من المنتجين والمستهلكين ، وهم الذين لديهم السهولة في الوصول إلي المعلومات ، فالمستهلكين والمنتجين الفقراء أو غير المتعلمين ، وهم كثيرون ، يصعب عليهم الانضمام كأطراف فى التجارة الإلكترونية بصورة مباشرة .

- تعرض شبكة الإنترنت للإعتداء الفيروسى، وهو ما يضر بشدة بالمعلومات المخزنة على الحواسيب المستخدمة فى المؤسسات والشركات كالبنوك والشركات التجارية، والحواسيب الشخصية.

المبحث الثانى

إدارة وتقاسم المعرفة وأهميتها للاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج

أولاً: إدارة المعرفة وأهميتها فى تحقيق التنمية:

تعتبر عملية نقل المعرفة أمراً صعباً بطبيعته، لأن المعرفة توصف بأنها "لصيقة" وتميل للبقاء فى أذهان الناس، ومن أجل إخراج المعرفة من أذهان الناس، لجأت المجتمعات إلى وسائل عديدة، منها المناقشات، والمناظرات والاجتماعات، والمشاورات، والحلقات النقاشية، والمؤتمرات، ومن خلال هذه الأساليب تمكن البشر من تبادل المعارف الموجودة فى الأذهان، أى تقاسمها، والاستفادة منها.

ولقد تطورت وسائل تبادل وتقاسم المعرفة عن طريق ثورة التكنولوجيا، وخاصة تكنولوجيا المعلومات الجديدة، فنتيجة لانخفاض تكاليف الاتصالات والحاسبات الآلية، والنمو المتزايد لشبكة المعلومات الدولية، وسهولة الدخول عليها، أمكن للمؤسسات والمنظمات المحلية والعالمية أن تحصل على ما تحتاجه من خبرات وتمويل ومواد خام وقوة العمل والاستشارات من أى مصدر فى العالم، ولهذا تستطيع الآن تلك المنظمات والمؤسسات المحلية أن تصبح دولية من ناحية ما تحصل عليه من العالم، أو من ناحية ما تنتجه وتصدره إلى العالم، وبهذا يتسع نشاط هذه المنظمات، والمؤسسات، وتزداد مشاركتها فى تحقيق التنمية فى المجتمعات التى تباشر فيها نشاطها، خاصة فى الدول الأم، مما يساهم بدوره فى تنمية الدولة وفى تقدمها وحل مشكلات مواطنيها.

وفى مجال التنمية الاقتصادية، عقد مؤتمر "المعرفة العلمية" عام ١٩٩٧ فى كندا، وشارك فى عقده الحكومة الكندية والبنك الدولى، وشارك فيه أكثر من ١٧٠٠ مشترك، شملت العديد من المنظمات الإنمائية ثنائية ومتعددة الأطراف، ومنظمات غير حكومية، والقطاع الخاص، لمناقشة قضايا تقاسم المعرفة، والمشاركة فيها وتكنولوجيا المعلومات

الجديدة، وأهميتها لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد في مختلف بقاع الأرض، وبما يحقق أقصى فائدة، وأقصى تنمية للمجتمعات أطراف المعرفة التى يتم تبادلها وتقاسمها.

كما درس المؤتمر الفرص الجديدة للشراكة والحوار التى تخلقها ثورة المعلومات، والتحديات المتعلقة بالإنصاف، وطرق النفاذ للأسواق، وكيف يمكن للمعلومات والمعرفة أن تخدم ما يسمى بالتمكين الاقتصادى والاجتماعى، وكيف تستطيع المجتمعات أن تواجه هذه التحديات الجديدة، كما وضع المؤتمر ملامح "لمقاهى الاتصال الفضائى (مقاهى الإنترنت)[1]، نظام الفيديو كونفرانس"، الذى يعقد مع مواقع فى كافة أنحاء العالم للترويج عن خدمة أو سلعة أو منتج معين، أو بحث مشكلة معينة، أو خدمات إخبارية أو ائتمانية لمختلف أبناء العالم.

كما أقر المؤتمر إنشاء موقع على شبكة الإنترنت تحت مسمى "شراكة المعرفة العالمية" تنشر فيه المعلومات باللغات الإنجليزية والفرنسية والأسبانية، وهذا الموقع يعد مركزاً لحوار متنام ودائم ومصدراً للمعلومات المتعلقة بأدوات المعرفة والشراكات وأفضل الممارسات، كما يعتبر منتدى من أجل "مؤتمر فعلى للمعرفة العالمية" له صفة الاستمرار، ويعمل هذا المؤتمر المباشر على الجمع بين منظمات ومؤسسات وأفراد ملتزمين بكفالة أن يكون أبناء الدول النامية مشاركين كاملين فى كل منافع عصر المعلومات، وفى بناء وإدارة وتقاسم المعرفة، من أجل تنمية منصفة ومستديمة [2].

ويسعى نظام "إدارة المعرفة" التابع للبنك الدولى، والذى بدأ فى أكتوبر ١٩٩٦، إلى جعل البنك "غرفة للمقاصة "للمعارف المتعلقة بالتنمية، وليس مجرد مصرف مشترك لحفظ المعلومات، وبحلول عام ٢٠٠٠ أصبح من الميسر على العملاء والشركاء وأصحاب

(١) راجع تقرير التنمية فى العالم لعام ١٩٩٨- ١٩٩٩، مرجع سابق ص ١٣٩.

(٢) المرجع السابق، ص ١٣٩.

المصلحة فى كافة أنحاء العالم أن يجدوا سبيلاً للوصول إلى الدراية الفنية المتوافرة لدى البنك، وذلك من خلال ما يلى[1]:-

- بناء مجتمعات الممارسة المعرفية لتكون قادرة على الاستفادة من النظام.
- تنمية قواعد المعرفة المباشرة.
- إنشاء مكاتب للاستعلامات والخدمات الاستشارية.
- وضع دليل عن الخبرات.
- إتاحة الإحصاءات الرئيسية.
- توفير سبل الوصول إلى معلومات عن الصفقات.
- توفير مجال عن الاتصالات والمحادثات المهنية.
- إنشاء سبل اتصالات خارجية، وسبل للاتصالات بالعملاء والشركاء وأصحاب المصلحة .

وعلى مستوى المنظمات الفردية، تبرز أهمية تقاسم المعرفة، خاصة فى مجال المعرفة الفنية، عندما تكون قيمة هذه المعرفة أو الدراية الفنية مرتفعة، وعندما تكون المنشأة لها فروع متعددة فى مناطق جغرافية مختلفة [٢].

ومن الأمثلة الدالة على أهمية تقاسم المعرفة، والاستفادة من المعرفة القائمة، أن إحدى شركات الخدمات المالية، وتدعى شركة "Skandia AFS" ومقرها "استوكهولم"، استخدمت رصيد المعرفة فى دعم عملية توسع عالمى لأنشطتها المالية بداية من عام ١٩٩١ .

---

(١) المرجع السابق صـ ١٤٠

(٢) راجع تقرير التنمية فى العالم لعام ١٩٩٨- ١٩٩٩، مرجع سابق صـ ١٣٨ .

وفى سبيل إنشاء كل منشأة جديدة لها، فإنها كانت تستخدم الموارد الإدارية لوحدة أعمال قائمة وقوية فى البلد المضيف، وقد ساعدت إعادة استخدام المعارف القائمة على تقليل أزمنة الإنجاز، وتكاليف البداية، وزيادة الإنتاجية، والجودة، وساعدها ذلك على إقامة منشأتين جديدتين كل عام بدلاً من منشأة واحدة، حيث انخفض زمن الإنجاز إلى سبعة أشهر[١].

وتتواصل الجهود الدولية والمحلية التى تبذلها المنظمات الحكومية وغير الحكومية لتقاسم المعارف تحت مسميات مختلفة من أمثلتها: إدارة المعرفة، وتقاسم المعرفة، وإدارة رأس المال الفكرى، وإدارة الأصول الفكرية.

ومن أهم العناصر اللازمة لإدارة المعرفة وتقاسمها هى استحداث نظم "systems" تساعد على ذلك، وقد بدأت العديد من الشركات العالمية والمؤسسات الدولية فى إنشاء هذه النظم من أجل عملياتها، فقد أنشأت نظماً لإدارة المعرفة وتقاسمها، ويشجعها ويساعدها على ذلك الإنجازات الهائلة التى تحققت فى مجال الحاسبات الآلية والإتصالات.

وهذه النظم التى استحدثتها المؤسسات والمنظمات، تتيح لها الاستجابة بشكل أسرع لاحتياجات العملاء، وأن تقدم لهم خدمات ومنتجات على أعلى نوعية ممكنة وبأنسب الأسعار العالمية المعروضة.

وتساعد هذه النظم المتعاملين معها على تجنب نهج "البحث عن إبرة فى كومة من القش"، حيث تحدد لهم مواصفات الخدمة أو السلعة التى يرغبون فى الحصول عليها، وكيفية الحصول، وأرخص وأفضل الأساليب لتوصيلها لهم فى أماكنهم "خدمة التوصيل إلى منزل العميل".

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٣٨ .

ثانياً : دور الحكومة فى إدارة المعرفة :

يقع على عاتق الحكومات فى الدول النامية العمل على تضييق فجوة المعرفة بينها وبين الدول المتقدمة، لأن مشاكل المعرفة تؤدى إلى إضعاف الأسواق وتراجع دور التبادل التجارى الداخلى والخارجى فى تنشيط التنمية، أيضاً فإنها تعرقل الإجراءات الحكومية الرامية إلى النهوض بالمجتمع فى جميع المجالات.

وفى هذا الصدد ينبغى على الحكومات أن تركز على النهوض بالأعباء والخدمات التى لا يقبل القطاع الخاص على القيام بها، وهى الخدمات والسلع العامة ذات الآثار الجانبية العالية، كخدمات التعليم الشامل، والصحة، والبيئة، وقواعد المعلومات.

وتستطيع الحكومات تحقيق هذا الهدف من خلال زيادة النمو الاقتصادى بها، من أجل زيادة الدخول، وتحسين البيئة وتحسين نوعية الحياة، كذلك ينبغى على حكومات الدول النامية أن تتصدى لعلاج أوجه قصور المعلومات، وذلك بهدف مشاركة الأفراد فى الاقتصاد وتحسين حياتهم، مثال ذلك توفير معلومات عن الجدارة الائتمانية للمقترضين مما يسهل على البنوك البت السريع فى طلبات الائتمان، ويعجل من القدرة على إقامة المشروعات ومباشرة النشاط الاقتصادى، ويحول دون منح القروض للمتعثرين أو النصابين أو من يتلاعبون بأموال البنوك ، كما يمكن أن توفر المعلومات بيانات عن نوعية السلع فى السوق مما يساهم فى تحسين أداء المؤسسات السوقية وغير السوقية ويحقق الشفافية للمعلومات التجارية، التى تتم عبر شبكات المعلومات المحلية والعالمية، وهى ما يطلق عليها التجارة الإلكترونية [1].

كما ينبغى على حكومات الدول النامية، لمواجهة مشكلة الفجوة فى المعرفة وفى المعلومات، أن تقوم بصنع سياسات وسد الفجوات المستمرة فى المعرفة وقصور المعلومات.

وبناء على ما تقدم فإن حكومات الدول النامية فى مواجهتها لمشكلة فجوة المعرفة وقصور المعلومات عليها اتباع ما يلى:[2] .

---

(١) راجع تقرير التنمية فى العالم لعام ١٩٩٨، ١٩٩٩، مرجع سابق ص ١٤٤ .

(٢) نفس المرجع السابق .

١- وضع استراتيجية وطنية لتضييق فجوات المعرفة:

تقوم هذه الاستراتيجية على ضرورة بذل مجهودات قوية للحصول على المعرفة وتطويعها، واستغلالها بفاعلية، وينبغى أن تركز هذه المجهودات على السياسات الثلاثة التالية :

أ) سياسات تعزز الحصول على المعرفة .

ب) سياسات تعزز قدرات الدولة على التعلم .

ج) سياسات تحسن من فاعلية الاتصالات وتقلل من تكاليفها.

أ- السياسات التى تعزز الحصول على المعرفة:

وتقوم هذه السياسات على الاستفادة من المعرفة العالمية، وخلق المعرفة المحلية، ولتحقيق هذا الهدف ينبغى على الدول النامية القيام بالإجراءات التالية:[١]

(١) إيجاد طرق حديثة ومتميزة لإنتاج السلع والخدمات من خلال التجارة، ويمكنها ذلك عن طريق تحويل هيكل تجارتها الداخلية والخارجية، بدرجة متزايدة، من إنتاج السلع الأساسية والسلع البسيطة التصنيع إلى منتجات كثيفة المعرفة، مثل برامج الكمبيوتر التى قطعت فيها دولة مثل الهند شوطاً بعيداً وأدت إلى تحسين هيكل تجارتها الخارجية وزيادة حصيلة الصادرات وتحقيق فائض فى ميزان مدفوعاتها الخارجى.

(٢) جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التى تعمل فى مجال تقنية المعلومات وإقامة مشروعات محلية مشتركة معها، وتشجيع المنتجين المحليين على الاستفادة من خبراتها فى مجال المعرفة والمعلومات.

(٣) أن تحصل على المعرفة الفنية المسجلة من خلال تراخيص التكنولوجيا.

(٤) سن القوانين وإنشاء المؤسسات اللازمة لحماية حقوق الملكية الفكرية، بهدف تشجيع المشروعات المحلية والعالمية المتخصصة فى إنتاج وتقديم المعرفة، للعمل فى أرضها.

(١) راجع تقرير التنمية فى العالم لعام ١٩٩٨، ١٩٩٩، مرجع سابق صـ ١٤٥ .

(٥) تحفيز مواطنيها الذين درسوا وعملوا بالخارج للعودة إلى الوطن، للاستفادة من علمهم، بدلاً من عملهم فى الخارج ومساهمتهم بذلك فى زيادة فجوة المعرفة بين وطنهم الأم وبين الدول الأجنبية المتقدمة التى يعملون بها.

(٦) تعزيز أنشطة البحث والتطوير وجعلها أكثر استجابة للسوق ، فمن الملاحظ أن معظم أنشطة البحث والتطوير فى الدول النامية تتسم بالنظرية، ويتم وضعها فى الأدراج ولا تستفيد منها الدولة رغم النفقات الباهظة التى تنفق عليها. وهذا يحمل الدولة بخسائر مضاعفة فى الوقت الذى بذل فى إعداد هذه البحوث والموارد التى ضاعت فى تمويلها، ولمواجهة هذه المشكلة، لابد من التنسيق والتفاعل بين الجامعات ومراكز البحث العلمى، وبين المشروعات الإنتاجية، لتطوير المنتجات وتجويدها وفقاً للمواصفات العالمية، وبذلك تكون الأنشطة البحثية أكثر استجابة لمتطلبات السوق.

(٧) بناء صلات قوية مع الأسواق العالمية، والاعتماد على تدفق التكنولوجيا إلى هذه الأسواق، وبذلك يستطيع المصدرون الحصول على كثير من المعرفة والمعلومات التكنولوجية من المشترين والموردين، ويحصل المستوردون على المعرفة المتجسدة فى السلع والخدمات التى قاموا باستيرادها، كما تساعد هذه الصلات على الحصول على معايير ومقاييس واختبارات ونظم جديدة بمراقبة الجودة، مما يتيح للمنتجات والخدمات المحلية القدرة على المنافسة فى الأسواق العالمية.

ب- السياسات التى تعزز قدرات الدول على التعلم:

إن وضع استراتيجية وطنية لتضييق فجوات المعرفة وسد النقص فى المعلومات، تحتاج إلى تطبيق سياسات تعزز من قدرات أبناء الدولة على التعلم واستخدام المعرفة.

ولتحقيق هذا الهدف يمكن اتباع الإجراءات التالية:

(١) لا مركزية التعليم، وذلك من أجل تحسين نوعية التعليم ووسائل توصيله، لأن

اللامركزية تتيح الفرصة والسرعة فى تطوير التعليم إلى من لديهم أكثر المعلومات عن الحاجات التعليمية، وكيفية تلبيتها، أى للطلاب والآباء والمدرسين، والقائمين على إدارة المدارس فى القرى والمدن والمحافظات، وهذا ما تفتقده الإدارة المركزية للتعليم، حيث لا يكون لدى القائمين بالعاصمة القدرة على التعرف المباشر على مشكلات التعليم وكيفية حل هذه المشكلات اعتماداً على الإمكانيات المحلية المتاحة [1].

(٢) تقديم الدعم والمساندة إلى التعليم الأعلى، وبخاصة فى مجال العلوم والهندسة، وذلك من أجل تحسين المهارات التقنية لدى خريجى الكليات والمعاهد العليا، وينبغى التركيز على إعداد المهندسين والعلماء القادرين على استيعاب التكنولوجيا المتقدمة وتطويعها وجعلها أكثر فاعلية، ولهذا يجب تقديم الدعم والمساعدة الفنية والمادية للمنشآت التعليمية التى تتخصص فى هذه المجالات ، نظراً لفائدتها الكبيرة فى استيعاب المعرفة التكنولوجيا المتقدمة وتطويعها وجعلها أكثر فاعلية، واستيعاب المعرفة الأجنبية وإنتاج معرفة محلية تؤدى إلى نقص فجوة المعرفة التى تعانى منها الدول النامية.

ولا يهم فى هذا المجال زيادة أعداد خريجى الهندسة والعلوم والرياضيات بقدر التركيز على نوعية الخريجين، والاستفادة من البحوث والتعليم الفنى فى سد النقص فى المعرفة وفى المعلومات.

(٣) استخدام تكنولوجيا التعليم الجديدة لتحسين نوعية التعليم وتوسيع سبل الحصول عليه، ويمكن الاستفادة فى هذا الصدد من تكنولوجيا التعليم عن بعد، وهو ما فعلته الصين بالنسبة لخريجى الهندسة والتكنولوجيا، وعددهم ٩٢ ألف طالب سنوياً، حيث يتم تدريبهم ورفع مستواهم التعليمى من خلال هذا الأسلوب الذى يتيح الحصول على المعرفة العالمية (من الجامعات الأجنبية)، أو المحلية (من الجامعات المحلية) بأقل جهد وأقل تكلفة.

(١) راجع تقرير التنمية فى العالم لعام ١٩٩٨- ١٩٩٩، مرجع سابق صـ ١٤٧ .

ومن أهم البرامج العالمية التى تفيد فى أسلوب التعليم عن بعد ، هى تلك التى تركز مباشرة على كل المعلومات التى توضح أسباب فشل الأسواق ، أو التى تعالج المشكلات المتعلقة بالتجارة والتوزيع (٢) .

ج- سياسة تحسين فعالية الاتصالات وتقليل تكلفتها:

تسمح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة للمجتمعات الحالية بتقاسم المعرفة بتكاليف رخيصة ومنها المجتمعات النامية، حيث تساعدها على الارتقاء بنظمها التعليمية وتحسين رسم السياسات وتنفيذها وتحسين ممارسة نشاط الأعمال.

وتحتاج الدول النامية لتحقيق هذه الأهداف إلى تضمين استراتيجيتها الإنمائية إجراءات لتضييق فجوات المعرفة، بأن تجعل من الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات اتجاهاً رئيسياً فى هذه الاستراتيجية وهو ما فعلته ماليزيا، وذلك من خلال ما يلى:

(١) وضع تنظيم ملائم يكفل المنافسة والتنافس لإطلاق العنان للمبادرات الخاصة، لتوفير البنية القوية للاتصالات الأساسية، وما تقدمه من خدمات الاتصالات السريعة، التى تضمن عقد الصفقات والمبادلات وتبادل الخبرات وتوفير التمويل المحلى والأجنبى للمشروعات وتوسيع نطاق الأسواق وتطوير هيكل التجارة المحلية والخارجية للدولة بما يتفق مع المتطلبات العالمية، من خلال تحسين نوعية المنتجات للحصول على أفضل عوامل الإنتاج المعروضة فى المناطق المختلفة من العالم فى أقل وقت وبأقل تكاليف، والتوسع فى استخدام التكنولوجيا الجديدة المعروضة فى السوق العالمى[1].

(٢) مد خدمات الإتصالات إلى المناطق النائية بالدولة، والمناطق الفقيرة، عن طريق المشاركة بين القطاع الخاص الوطنى والأجنبى، والمساندة الحكومية لمشروعات الإتصالات فى هذه المناطق، مثل مشروعات الهواتف الفضائية، والحاسبات الآلية، ومقاهى الإنترنت.

---

(١) راجع تقرير التنمية فى العالم لعام ١٩٩٨- ١٩٩٩، مرجع سابق ص ١٤٨ .

وقد أجريت بعض الدراسات عن معدلات استخدام التكنولوجيا والاتصالات والمعلومات والعلماء في دول العالم المتقدم والنامي اتضح منها تواضع نصيب الفرد في دولة نامية مثل مصر مقارناً بنصيب الفرد في الدول المتقدمة مثل أمريكا واليابان وألمانيا وسنغافورة ، من الصحف اليومية ، وأجهزة المذياع ، وأجهزة التليفزيون ، والتليفون العادى ، والتليفون المحمول والكمبيوتر،واستخدام الإنترنت ، وهى كلها وسائل للحصول على المعرفة والمعلومات محلياً وعالمياً . كذلك النقص النسبى فى عدد العلماء والمهندسين فى مجال البحث والتطوير في مصر مقارنة بالدول المتقدمة المذكورة ، وهو ما يدل علي تواضع قدرة الدول النامية علي استيعاب المعرفة العالمية أو المشاركة فى إنتاجها ، ويؤكد هذا الضعف أيضاً إنخفاض أعداد الطلبات المقدمة للحصول على براءات اختراع مقارنة بالدول المتقدمة ، وهذا يفسر سبب الفجوة فى المعرفة ونقص المعلومات فى مصر ويتطلب من الحكومة ضرورة تبنى استراتيجية وطنية لتضييق فجوة المعرفة بينها وبين الدول المتقدمة وسد النقص في المعلومات.(١)

٢- معالجة مشاكل المعلومات من أجل تعزيز الأسواق:

يحتاج بناء وتطبيق استراتيجية وطنية لتضييق فجوات المعرفة، أن تتبنى الحكومة سياسات تضمن تحسين تدفق المعلومات فى المجتمع، بحيث تجعل اقتصاد السوق يعمل بطريقة أفضل، وهذه السياسات تقوم على الاعتبارات التالية :

أ - توفير المعلومات الخاصة بالتحقق من الجودة:

وتبدو أهمية توفير هذه المعلومات فى تعزيز وتدعيم الأسواق، حيث يستطيع المشترى اقتناء أفضل السلع والخدمات بأقل الأسعار، فيقبل على الشراء ويزداد الطلب الكلى وتنشط الأسواق وتقوى .

و يمكن توفير المعلومات اللازمة لتدعيم الأسواق من خلال الإجراءات التالية(٢):

(١) أن يتم تحديد معايير لتحديد جودة المنتجات لكى تكفل هذه المعايير مثلاً جودة الغذاء، وترويج الصادرات.

---

(١) راجع تقرير التنمية فى العالم ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، مرجع سابق ، ص ٣١٠ - ٣١١

(٢) راجع تقرير التنمية فى العالم لعام ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ ، مرجع سابق ص ١٤٩ .

(٢) أن تتيح المعلومات وتضع المعايير لتعليم المشاركين فى الأسواق عناصر الجودة وكيفية التحقق منها.

(٣) وضع معايير للمحاسبة يستطيع المستثمرون استخدامها لتقييم أصول الشركات المساهمة، وبالتالى تقرير المشاركة فى سوق رأس المال وتوظيف أموالهم فى هذه السوق التى يعتمد عليها المجتمع فى تمويل رؤوس الأموال طويلة الأجل.

(٤) تحديد اشتراطات الشفافية والإفصاح للبنوك والشركات، وذلك من أجل تقوية سوق رأس المال قصير الأجل، وجعله مصدراً دائماً لتمويل التجارة، وتمويل العمليات الجارية فى الصناعة والزراعة والعقارات.

(٥) خلق آليات للكشف عن المعلومات ذاتياً، ووضع نظام لتحفيز الأفراد والمشروعات للإفصاح عما لديهم من معلومات، حتى يمكن تقاسمها والاستفادة منها.

(٦) التزام المؤسسات العامة بالإفصاح والشفافية عما لديها من معلومات تتعلق بنشاطها، لأن إخفاء المعلومات يؤدى إلى ارتشاء الموظفين العموميين، وإضعاف الإدارة الحكومية، كما أن إخفاء الأخطاء يؤدى إلى عدم الجدارة، ويحد من قدرة المواطنين على رقابة الحكومة، والمجالس النيابية، ورجال القضاء والعدالة الجنائية، مما يخل بأداء المؤسسات العامة وقدرتها على تحقيق الصالح العام.

وهذا الوضع يضر بالمناخ العام للاستثمارات وممارسة الأعمال، وممارسة الديمقراطية والحياة السياسية، والشعور بالانتماء، مما يضر بشدة بالتنمية الاقتصادية بالدولة.

ب- توفير الحماية التشريعية والتنفيذية للصفقات السوقية:

إن بناء استراتيجية لتنمية المعارف الوطنية تستوجب إلزام الشركات والأفراد بما وعدوا به، ويمكن ذلك عن طريق ما يلى:

(١) **استخدام نظام قانونى وقضائى قوى**، وضمان تنفيذ القانون والأحكام القضائية خاصة من جهة المؤسسات والسلطات الحكومية، وهذا يضمن النجاح للإصلاح

الاقتصادى، ويدعم التعامل وعمليات المبادلة فى الأسواق، كما أن الإفصاح عن المعلومات يقلل من اللجوء إلى المحاكم، لأنه يحمى المواطنين والعاملين فى الأسواق من الوقوع فى التدليس، أو التعرض للإفلاس، ويساعد على تنفيذ العقود، وتقييم البنوك وشفافية التعامل معها.

(٢) خلق الحوافز لتقليل اللجوء إلى المحاكم:

(٣) استكشاف بدائل مبتكرة لعلاج مشكلات المعلومات :

وجميع هذه الإجراءات تساهم فى تدعيم الأسواق وتساعد على عقد الصفقات بين المتعاملين، فينساب النشاط الاقتصادى فى سهولة ويسر، وينمو النشاط التجارى ويعود بالفائدة على جميع أطراف العلاقات التعاقدية والاقتصادية فى السوق المحلى والعالمى.

جـ - كفالة تدفق المعلومات بين أفراد ومؤسسات المجتمع:

يحتاج تدعيم الأسواق إلى كفالة تدفق المعلومات بين أفراد ومؤسسات المجتمع، وهذا يؤدى إلى النهوض بالأسواق، وإلى تدفق التجارة وزيادة معدلاتها، بما يعود بالفائدة على جميع أطراف النشاط الاقتصادى.

ويمكن تحقيق تدفق المعلومات فى الاتجاهين وذلك من خلال ما يلى:-

(١) إعطاء الأفراد وسيلة للتعبير عن أنفسهم، وخاصة من خلال فرص تعليم أفضل، وتوفير وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية لهم.

(٢) اكتساب المعرفة بأحوال المواطنين من المواطنين أنفسهم.

(٣) العمل من خلال القنوات المحلية (اللامركزية)، واكتساب ثقة المواطنين لدفعهم إلى الإفصاح عما بهم من معلومات ومعارف.

(٤) توفير المعرفة للأفراد بصورة تتفق مع مستويات معيشتهم . وهذا يعنى تخفيض تكاليف الحصول على المعرفة.

ثالثاً : الاعتراف باستمرار فجوات المعرفة ومشاكل المعلومات :

إن بناء استراتيجية وطنية لتضييق فجوة المعرفة وعلاج نقص المعرفة تتطلب مراعاة ما يلى[1]:

١- إن بناء السياسات يمكن أن يتحقق فى ظل وجود فجوات فى المعرفة.

٢- وفى هذه الحالة فإن الحكومة تطبق التجربة، وتواجه الخطأ الناتج عن فجوة المعرفة، وذلك باستخدام الوسائل التى تملكها لإعادة تصحيح الأخطاء من أجل إنجاز النتائج الاجتماعية المرجوة.

٣- أن تقوم الحكومة بصنع السياسات رغم القصور المستمر فى المعلومات.

٤- وهنا يتعين على الحكومة أن تعمل دائماً على سد فجوات المعرفة، وتصحيح النتائج المترتبة على السياسات القائمة على المعلومات الناقصة، فالسياسة التجارية الخارجية التى تقوم على النفاذ إلى الأسواق الأجنبية ، يجب أن تضع فى اعتبارها ظروف العرض والطلب فى الأسواق العالمية، وأن يكون لديها معرفة ومعلومات عن هذه الأسواق، ويترتب على نقص هذه المعلومات، كتلك المتعلقة بأذواق المستهلكين، عدم القدرة على تصريف المنتج المحلى فى السوق العالمى، وهنا يتعين تصحيح المعلومات ، وبناء السياسة التجارية الخارجية فى ضوء المعلومات والمعارف الجديدة التى تم الحصول عليها.

٥- وكذلك فإن الاقتصاد العالمى الجديد يحتاج إلى رصد دقيق للقطاع المالى العالمى، أى لأسواق رأس المال طويلة الأجل (البورصات المالية)، وسوق رأس المال قصير الأجل (المؤسسات المصرفية) التى تمنح الائتمانات قصيرة الأجل، وسوق الصرف الأجنبى، لأن عدم الشفافية فى هذه الأسواق يترتب عليه وقوع كوارث كتلك التى حدثت فى أسواق المال فى دول جنوب شرق آسيا فى نوفمبر عام ١٩٩٨[2].

(١) راجع تقرير التنمية فى العالم لعام ١٩٩٨- ١٩٩٩، مرجع سابق ص ١٥٤ .

(٢) راجع تقرير التنمية فى العالم لعام ١٩٩٨- ١٩٩٩، مرجع سابق ص ١٥٦.

يتضح لنا مما تقدم أن البلدان التى ستتقدم وتتفوق فى مجال التنمية الشاملة، بما فيها التنمية الاقتصادية، هى التى تتقن الحصول على المعرفة، والتى تزداد قدرتها على استيعابها، وتحسن من أساليب الاتصال أمام جميع المواطنين. أيضاً فإنها تلك البلدان التى تستطيع التغلب على قصور المعلومات، وتحسين فعالية الأسواق. فالبلدان المتقدمة هى البلدان التى تستطيع توسيع قوة المعرفة لديها، فى مختلف المجالات ومختلف الأمكنة، وهو ما يساعدها على النفاذ إلى الأسواق وتحقيق مكاسب عالمية تعود على مواطنيها بالفائدة وتساهم فى رفع مستوى معيشتهم وتضمن لهم التنمية المستدامة فى جميع المجالات.

خاتمة :

يتضح لنا مما تقدم أنه لكى تستفيد الدولة من المعرفة باعتبارها أهم عوامل الإنتاج لتحقيق التنمية ، فانه يتعين الإسراع بتبنى الحكومة استراتيجية وطنية لتضييق فجوة المعرفة والنقص فى المعلومات عن طريق :

١- تطبيق سياسات تعزز الحصول على المعرفة مثل سياسة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مجال تقنية المعلومات.

٢- النهوض بنظام التعليم لتخريج علماء ومهندسين فى مجال البحث والتطوير يكونوا قادرين على استيعاب المعرفة وعلى إنتاجها. وفى هذا الصدد يتعين تشجيع التعليم الخاص الجامعى فى هذه المجالات ، وإزالة القيود التى تحول دون انطلاقه .

٣- تطبيق سياسات تحسن من فاعلية الاتصالات وتقلل من تكاليفها.

٤- التوسع فى استخدام البريد الإلكترونى.

٥- الاعتياد على استخدام الإنترنت بحيث تصبح جزءاً من حياتنا اليومية.

٦- الترويج الإعلامى للتجارة عبر الإنترنت

٧- سن التشريعات الجنائية والإدارية والمدنية لتنظيم وحماية التجارة الإلكترونية من خلال شبكة الإنترنت والحاسبات الآلية .

القسم الثاني

التنمية الاقتصادية

مقـــدمـــة

أهمية دراسة التنمية الاقتصادية :

ينقسم العـالم من حولنـا إلى دول غنية ودول فقيرة، وسبب ثـراء الدول الغنيـة قد يـرجع إلى أنها دول صناعيـة وصلت إلى درجات عـالية من التطـور والنمو الاقتصـادي مثل الولايات المتحدة واليـابان ودول أوروبا الغربيـة، وقد يرجع إلى مـا تتمتع به من ثروات طبيعيـة مثل غالبية الدول النفطيـة. وبطبيعة الحال فإن الـدول التي تتمتع بثـروات طبيعيـة وفي نفس الـوقت تكـون دولاً متطورة تكون من باب أولى دولاً غنية ومثالها الولايات المتحدة الأمريكية.

وتقسيم الدول إلى غنية وفقيرة لا يقابل تقسيمها إلى دول متطورة ودول غير متطـورة، فهنـاك كثير من الـدول الغنية خـاصـة تلك التي تملك الثـروات الطبيعية كـالثروات النفطية غير متطورة صنـاعياً، حقيقة أن العديـد منها حقق تقـدمـاً ملحـوظـاً في مجال البنيـة الأسـاسيـة والصحـة والتعليم وغيرهـا من الخدمات، إلا أنها لم تصل بعـد إلى مستوى إنتاج السلع الـرأسمالية والإعتماد على الذات، فهي تعتمـد أساساً على وسـائل الإنتاج التي تستوردهـا من الدول المتطورة صنـاعياً وذلك لاستخدامهـا في تطوير خـدماتها ومنتجاتها الـزراعية وإنتاج بعض سلع الاستهلاك البسيطة(١).

---

(١) وجدت تعريفـات عديدة للدول غير المتطـورة، منها الدول المتخلفة، والـدول المتأخرة، أو الناميـة أو دول العالم الثـالث أو الدول الفقيرة، واعتمـد البعض في استخدامـه لوصف معين من هذه الأوصاف على تأثيرات إجتماعية وثقافيـة وإقتصادية وغيرها. وسوف لا نقف كثيراً أمام هذه الأوصاف والقوالب النظـرية، وكما أشرنا في المتن فإن المشكلة التي نواجههـا هي قضية الاعتماد على الـذات وهي التي تصدت لها الدول المتقـدمة صنـاعياً والتي تحاول الـدول التي نفضل تسميتهـا بـالـدول غير المتطـورة أن تجد لها حـلاً. =

فالدول المتطورة في مفهومنا تعني الدول التي تعتمد على الذات وتوجه عوامل الإنتاج الوجهة السليمة التي يترتب عليها خلق وسائل وطرق إنتاج متطورة ذات إنتاجية عالية لإنتاج معظم السلع والخدمات التي يحتاج إليها أفراد المجتمع(١).

أما الدول غير المتطورة، والشائع تسميتها بالدول المتخلفة أو الدول النامية فهي دول تعتمد في معظم شئون حياتها على الدول الأخرى رغم ما قد تتمتع به بعضها من ثروات طبيعية ضخمة، فسمة التخلف تظهر في عدم

= وسبب اختيارنا لهذه التسمية أنها تقابل تسمية الدول بالدول المتطورة، بالإضافة إلى أنها لا تتضمن إعتداء على بعض الدول بوصفها بالتخلف أو التأخر، ذلك الوصف الذي نرى أنه مفروض على معظمها نتيجة أن الدول الصناعية المتقدمة تعمل بكل الوسائل على عدم وصول الدول الأخرى إلى مرحلة التقدم لأن ذلك يضر بمصالحها التي تتطلب جعل الدول غير المتطورة سوقاً دائماً لتصريف منتجاتها الصناعية ذات الأثمان المرتفعة، ومصدراً لما تحتاجه من طاقة ومواد خام بأسعار منخفضة، فيزداد دخول دول المجموعة الأولى ويزداد تقدمها، وتقل دخول دول المجموعة الثانية ويزداد تخلفها وتبعيتها فلا تستطيع أن تعتمد على نفسها في حل جميع مشكلاتها (قارن د. عمرو محي الدين: التخلف والتنمية، بيروت بدون سنة نشر، ص ٢٩ وما بعدها). كما تم التوصل في الأمم المتحدة إلى معيار لتحديد الدول النامية أطلق عليه «معيار الترشيح الذاتي»، وبمقتضاه تحدد الدولة بنفسها الطائفة من الدول التي ترغب هي وفق ظروفها في الدخول فيها، فيكفي أن تعلن الدولة بأنها دولة نامية حتى تعامل على هذا الأساس في المعاملات الاقتصادية الدولية. وقد حدا هذا المعيار ببعض الدول أن تصنف نفسها بأنها من مجموعة العالم الثالث وهي التي كانت تابعة للكتلة الشيوعية قبل انهيار هذه الكتلة في عام ١٩٩١ مثل رومانيا وبلغاريا حتى تحظى بالرعاية الدولية للدول النامية، ورفضت دول السوق الأوروبية المشتركة التسليم بوصف كل من أسبانيا والبرتغال وتركيا وفورموزا وكوبا ورومانيا بأنها دول نامية على الرغم من أن هذه الدول وصفت نفسها بهذا الوصف أملاً في الحصول على مساعدة دول المجموعة وفق البرنامج الذي أعلنته هذه الدول عام ١٩٧٦ لمساعدة الدول النامية (راجع في ذلك د. إبراهيم محمد يوسف الفار: دور التمويل الخارجي في تنمية اقتصاديات البلاد النامية، مع دراسة تطبيقية خاصة بجمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٨).

(٢) قارن د. رمزي زكي: حوار حول الديون والاستقلال، مع دراسة عن الوضع الراهن لمديونية مصر، القاهرة ١٩٨٦، ص ٢٦.

قدرتها على إستغلال هذه الثروات الاستغلال الأمثل بطريقة وأسلوب مماثل لما يتم في الدول المتطورة.

ولا مجال أمام الدولة غير المتطورة إلا سلـوك طريق التنمية الاقتصادية الذي يقودها إلى عتبة التقدم، فالتنمية الاقتصادية إذا تمت بالصورة وبالطريقة السليمـة والصحيحة مـن شأنها تحويل الدولـة المتخلفـة أو النـامية إلى دولـة متقدمـة قادرة على الاعتماد على ذاتها في استغلال مـواردها المختلفـة، من قوى بشرية وطبيعيـة ورءوس أموال، الاستغـلال الأمثل لإنتاج معظم حـاجاتها من سلع وخدمات.

من هنـا تبـدو أهميـة دراسة التنميـة الاقتصـاديـة، خـاصة بـالنسبـة للمجتمعات التي يصفها العالم بأنها مجتمعات متخلفة أو مجتمعات نامية، ومن ضمنهـا المجتمعات العـربية والإسـلامية، فمن أهم أسـاليب وطرق التنميـة أن يعرف كل فرد في المجتمع موقعه في الحيـاة وبالمشكلة التي يعاني منها مجتمعه وهي مشكلة التخلف من حيث معناها وأسبـابها ووسائل علاجها، لأن من أهم عنـاصر التنميـة في رأينا أنها سلـوك إجتماعي مكتسب يُعَلِّمـه المجتمع (الأسرة والدولة) لأفـراده ويذلل أمامهم جميع الصعاب التـي تحول دون غرسه فيهم، ويساعدهم ويرشدهم إلى الطريق السليم الذي يجب عليهم أن يسلكوه من أجل تحقيق هدفه وهو الاعتماد على الذات.

فالهدف معلوم وواضح، إلا أن الطريق المؤدي إلى هذا الهدف هو المجهول الذي يجب على الدول النامية البحث عنـه والسير فيه، وهذا معناه أن على الدول الناميـة أن تدرك وتعي ما يجب عليها أن تفعلـه في حدود ما يتوافـر لديها من عوامل الإنتاج من أجل تحقيق التنمية.

وهكذا فإن دراسة التنمية يجب أن تسير أيضـاً في هذا الإطار لكي تكون دراسة مفيدة ومجدية تـؤتي ثمارها، فهي دراسة تهدف إلى تشخيص الداء من خلال أعـراضه الظاهـرة والباطنة وإقنـاع المريض بجدوي الدواء الـذي يصفه المتخصصـون في أمور التنمية لمرضاهم من الدول النامية.

بناء على ما تقدم فإن إطار دراسة التنمية سوف يشتمل على الموضوعات التالية :

— مفهوم التخلف والتنمية.

— عوائق التنمية.

— أسباب التخلف.

— الطريق إلى التنمية.

— تجارب التنمية في بعض الدول المختارة.

وسوف نخصص لكل موضوع منها باباً مستقلاً فيما يلي.

باب تمهيدي

مفهوم التخلف والتنمية

أولاً : مفهوم التخلف :

اختلف الفكر الإقتصادي في بيان معنى أو مفهوم التخلف الذي تنعت به مجموعة الدولة النامية.

ففي بادئ الأمر أطلق البعض تسمية الدول المتأخرة "Bacward Countries" على مجموعة الدول التي لم تصل إلى مستوى مرتفع من التقدم الفني والإقتصادي، بينما عرفها آخرون بأنها الدول التي تسودها المستويات المنخفضة من التقدم الإقتصادي والتكنولوجي بحيث يترتب على ذلك شيوع الفقر بين سكانها(١).

إلا أن هذا الاصطلاح لم يكن مقبولاً لدى الكثيرين، ولم يوضح الأبعاد الحقيقية لمشكلة التخلف، ولذلك استبدل باصطلاح جديد هو الدول المتخلفة "Underdeveloped Countries" .

وساد هذا التعريف الكتابات الإقتصادية لمدة طويلة، وعُرِفَت الدول المتخلفة بأنها الدول التي ينخفض فيها مستوى الدخل الحقيقي للفرد إنخفاضاً كبيراً عن مثيله في الدول المتقدمة بسبب وجود موارد متاحة غير مستغلة

(١) د. عمرو محي الدين، المرجع السابق، ص ٣٠.

استغلالاً تاماً ومثالياً في هـذه الدول(١). فهي بذلك تعتبر دولاً «ناقصة النمو»، ولعل هذا الوصف الأخير يكون أكثر قبولاً لـوصف حالة هذا النوع من الدول، فـالتنمية فيهـا ليست كاملـة كما هو الحال في الـدول المتقدمـة، ولكنها تنميـة ناقصة، ولهذا تكون مهمة التنمية الكـاملة تحقيق الاستغلال الكامل لموارد هذه الدول وبـالتالي رفع متـوسط الدخـل الفردي بها لتحـويلها من دول «نـاقصة النمو» إلى «دول متقدمة»(٢).

ونظـراً لأن كلمـة «التخلف» تعني الـركود المستمـر، وهـو أمـر لا يتفق وحقيقـة المجتمعـات، وحتى لا يختلط معنى الـركـود بـالتخلف، فإن البعض استخدم اصطـلاحاً جديـداً هو «الدول النـامية»، الذي يعبر عن أن هـذه الدول مهما كان تخلفهـا إلا أنها تقوم بمجهـود إنمائي، وأصبح هذا الاصطـلاح أكثر

---

(١) د. محمد زكي شـافعي: التنمية الاقتصـادية، الكتاب الأول، معهـد البحوث والـدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٦، ص ١١ وما بعدها.

(٢) لم يقبل بعض الكتـاب وصف الـدول المتخلفـة بهذه الصفـة فقط «التخلف» لأنها وفقـاً لرأيهم تنصب على عـدم استغلال الموارد استغلالاً أمثـل، فهي صفة ذات مدلـول مادي فقط، أما هذه الـدول فإنها تعاني أيضاً من عدم قدرة القوى البشريـة السائدة فيها على استغلال الموارد المادية استغلالاً منتجاً، فهي قوى بشرية متـأخرة، ولذلك أضافوا كلمة التأخر إلى التخلف، وأسموا هذه الدول «بالدول المتخلفة المتأخرة»، راجع د. عمرو محي الدين، المرجـع السابق ص ٣٠، ٣١. ونحن من جـانبنا نرى أن صفـة «التخلف» تكفي، لأنها تشتمل في معناهـا على «التأخر» أيضـاً، بل إن معنـى التخلف أشد وطأة من معنى التأخر، فعند وصف دولة معينـة بأنها تخلفت عن ركب الحضـارة، وهو المعنى المقصود من كلمة التخلف، فإن هذا التخلف يحمل في طياته أنها تخلفت وانتهى الأمر، أي تبقى في مكانها متخلفة عن الركب، أما وصف دولة بأنها متأخرة، يمكن أن يعني أن هذه الدولة تسير في ركب الحضـارة، ولكنها متـأخرة في هـذا الـركب، وأنها لو بـذلت مجهـوداً في الاتجاه الصحيح الذي يسير فيـه الركب فإنها لن تبقى في مكانها متأخرة، بل قـد تتقدم وتشارك الـدول المتقدمـة في مسيرتها، أما التخلف فيعني أنها تخلفت عـن مسيرة الدول المتقدمـة. وإذا كان التخلف لـه معنى يختلف عن التأخـر، فإنه أولى أن نصف دولـة ما بأنها متخلفة، ودولـة أخرى بأنها متأخرة وذلك إذا أردنـا أن نبين أن الدولة الثـانية في وضع تنموي أفضل من الدولـة الأولى، أما إضافة صفة التأخـر إلى التخلف فإنه يكون، وفقاً للتحليل السابق، غير ذي مغزى.

شيوعاً من اصطلاح الدول المتخلفة أو المتأخرة لأنه أكثر قبولاً لدى مثل هذه الأنواع من الدول التي أصبحت دولاً مستقلة ذات سيادة يكون من حقها الاعتراض وعدم قبول المسميات التي لا تتفق تماماً وحقيقة أوضاعها كإصطلاح الدول المتخلفة والمتأخرة(١).

إلا أن اصطلاح «الدول النامية» لم يسلم هو الآخر من النقد، فقد رأى البعض أنه ينطبق على الدول المتقدمة أيضاً، لأنها تقوم هي الأخرى بعمليات تنمية، وهذا يتطلب أن تقسم دول العالم إلى «دول نامية متقدمة» و«دول نامية متخلفة»، فإزدادت المسألة تعقيداً، مما حدا بالبعض عدم إختيار أية تسمية من هذا النوع وسمي النوع الأخير من الدول بدول العالم الثالث، فهذا الاصطلاح يندرج تحته جميع الدول التي تعاني من مشاكل التخلف، أياً كان حجم هذه المشاكل أو حجم درجة التخلف أو التأخر الذي تعاني منه(٢).

ومنعاً من الدخول في التفصيلات والمناقشات الكلامية، وتغليب رأي على رأي، ونظراً لأن مسألة التخلف أو النمو هي مسألة نسبية ترتبط بعوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية ونفسية تختلف من وقت إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر، فإننا نرى أن أي اصطلاح من المصطلحات السابقة يمكن إستخدامه ما دام أنه يعبر عن حالة دولة أو دول معينة تتقارب وتتشابه مع بعضها البعض من حيث التطور والتقدم أو عدم التطور وعدم التقدم، وفي هذا الصدد فإن المصطلح الذي يمكن أن يعبر عن حالة مجموعة من الدول التي تتشابه في ظروفها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية مع بعضها البعض الآخر، هو في رأينا مصطلح دول متطورة، ودول غير متطورة(٣).

والدول المتطورة هي التي حدثت بها ثورات أي تغييرات جذرية في مجال

---

(١) د. عمرو محي الدين، المرجع السابق، ص ٣١.

(٢) نفس المرجع السابق.

(٣) قارن د. إبراهيم الفار، المرجع السابق، ص ١٥.

التكنولوجيا والإقتصاد والثقافة والظروف الإجتماعية جعلتها تعتمد على ذاتها في معظم الشئون الحياتية(١).

أما الدول غير المتطورة فهي التي لم تحدث فيها هذه التغييرات الشاملة، وإن حدثت بعض التغييرات في مجال دون آخر كالمجال الإجتماعي أو الثقافي، وبالتالي لم يتحقق لها الاعتماد على الذات.

ولعل هذا الرأي الذي نقول به يتفق مع الرأي الذي يصف البلد بالتخلف إذا كانت مواردها الطبيعية غير مستقلة أو غير مستخدمة استخداماً كفء وفقاً للفن الإنتاجي الحديث، وأيضاً الرأي القائل بأن البلد يعتبر متخلفاً إذا كانت نسبة رأس المال إلى عناصر الإنتاج الأخرى فيه منخفضة(٢). فالدول المتطورة هي تلك التي تتميز باستخدامها للفن الإنتاجي الحديث وفيها تكون نسبة رأس المال إلى عناصر الإنتاج الأخرى مرتفعة.

ويلاحظ أننا فضلنا استخدام مصطلح دول متطورة وغير متطورة، ولم نستخدم مصطلح دول متقدمة وغير متقدمة، لأن التقدم يعني الأفضلية والأسبقية، أما التطور فإنه يعني مجرد التغيير سواء إلى الأفضل أو إلى الأسوأ، فالعديد من الدول المتقدمة صناعياً هي في نفس الوقت دول متخلفة اجتماعياً تتزايد فيها معدلات الجريمة وخاصة القتل والسرقة والسكر والمخدرات والإنتحار وتجارة الرقيق الأبيض والفجور والإنحلال الأسرى وانعدام القيم الروحية انعداماً قد يكون تاماً بحيث أصبحت فيها الجوانب الروحية والعقائدية مجرد سقطة من سقطات الماضي البعيد ومدعاة للسخرية من أولئك

---

(١) قارن : د. يوسف عبد الله صايغ : مقررات التنمية الاقتصادية العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، ص ٢٧.

(٢) د. محمد زكي شافعي: مفهوم التخلف الإقتصادي في الفكر الإقتصادي المعاصر، مقالة بمجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، يونيو ١٩٦٢، ص ٢٨٣.

الذين يحاولون التمسك بها أو مجرد الحديث عنها[1] .

في حين نجد أن العديد من الدول غير المتطورة هي دول متقدمة اجتماعياً، أهم ما فيها التماسك الأسري والصلات الإجتماعية الوطيدة بين أفراد المجتمع والتي تظهر في مناسبات المجاملات والأفراح والأحزان والتعاطف واحترام المرأة وعدم إستخدامها كسلعة للإتجار والربح، ويصدق ذلك بصفة خاصة على المجتمعات الإسلامية.

مما تقدم فإننا نرى عدم استخدام مصطلحات التخلف أو التأخر أو

---

(١) ولم تقتصر آثار التدمير الذي جلبه التقدم الصناعي في الدول الصناعية على العلاقات الاجتماعية والروحية، بل والأخطر من ذلك امتد إلى تدمير البيئة وتلوثها بصورة لم يشهدها العالم من قبل.

وهذا التفكك الاجتماعي والروحي، وظهور علاقات اجتماعية شاذة، وكذلك الإنهيار البيئي أدى إلى ظهور أمراض جديدة تنبىء بقرب أفول القوة المادية لهذه المجتمعات، حيث تصيب هذه الأمراض مصدر القوة فيها وفي أي مجتمع من المجتمعات وهو العنصر البشري، فازدادت أمراض الضغط والقلب والسرطانات، وظهرت أمراض جديدة كمرض نقص المناعة المكتسبة المعروف بمرض «الايدز» والذي أدى إلى زيادة في التفكك الاجتماعي والأسرى لخوف كل شخص من إنشاء علاقة أو اتصال بشخص آخر قد يكون نتيجتها تكلفة لحياته في حالة إصابته بهذا المرض الخبيث.

ولقد أصبح الهم الأول للفرد في الدول الصناعية المسماة بالدول المتقدمة هو إشباع حاجته المادية باستخدام السلع الاستهلاكية، لأن ذلك يمثل كل سعادته الدنيوية لعدم إيمانه بالآخرة، وأمام هذه الرغبة فإن الفرد هناك مستعد لتدمير كل شيء، ولهذا انتشرت المخدرات، وتفككت الأسرة، ولم تعد أسرة نووية ممتدة للدولة، كما فشل نظام الزواج ووجد مكانه ما يسمى بنظام التعايش، وأصبح هناك ترشيد لكل شيء حتى العلاقات الإنسانية، والتحكم العقلي فيها يجعل من الجنون التورط في علاقة زوجية مدى الحياة، فأصبحت العلاقة تعاقدية يومية جوهرها أن يقوم الإنسان صباحاً ليعيد تقييم من يعيش معه، والآخر يفعل نفس الشيء، ويقرر استمرار العلاقة، أو إنهاءها، لأن العلاقة تخضع لنظام المكسب والخسارة (من حديث للدكتور عبد الوهاب المسيري، منشور بجريدة الخليج، العدد ٤٦٨٥، في ٦/٣/١٩٩٢، ص ١٢؛ راجع في ذلك أيضاً لوثر س. لودتك، بناء أمريكا، المجتمع وثقافة الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة إيمان أنور ملحس، عمان ١٩٨٩، ص ١٥٥ وما بعدها.

التقدم على إطلاقها، ولكن يجب تحديدها بما يتفق والواقع الحالي الذي تعيشه دول العالم المختلفة في العصر الحديث، ونقصد بهذا التحديد أن نضع في اعتبارنا الحالة التكنولوجية والثقافية والإقتصادية والإجتماعية لدولة من الدول، والمصطلح الأقرب إلى تحقيق هذا الغرض هو الذي فضلناه فيما سبق، **وهو الذي يصف الدولة بأنها متطورة، أو غير متطورة، فنقول «دولة متطورة» ونعني به مجموعة دول الشمال التي تضم الدول الغربية الصناعية وأمريكا واليابان، و«دولة غير متطورة»، ونعني بها إحدى الدول الأخرى بخلاف ما ذكر والمسماة بدول الجنوب(١).**

---

(١) يستخدم البعض اصطلاح «الأقل تطوراً» للإشارة إلى الأمة الفقيرة نسبياً والتي تكون زراعتها وثرواتها المعدنية هي العامل المسيطر في الإقتصاد، بينما يلعب التصنيع والخدمات دوراً ثانوياً. ويعيش حوالي ثلاث أرباع سكان العالم في أمم كهذه، وتسمى أيضاً «النامية». وبما أن معظم هذه الأمم موجودة في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، فإنه يشار إليها أحياناً «بدول الجنوب»، أما الدول الصناعية الرأسمالية فإنها تسمى «بالدول المتطورة»، ومعظمها يقع في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، ولذلك تسمى «بدول الشمال» وتشمل الدول الأغنى لأوروبا الغربية وشمال أمريكا وآسيا (ألبرت فيشلو وآخرين: الأمم الغنية والأمم الفقيرة في اقتصاد العالم، ترجمة ميشيل تكلا، القاهرة ١٩٨٣، ص ٧).

كما يستخدم اصطلاح «العالم الثالث» للإشارة إلى الشعوب الفقيرة مثل معظم دول أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، أما «العالم الأول» فيشير إلى الدول الصناعية، و«العالم الثاني» يشير إلى الدول التي كانت شيوعية وخاصة الاتحاد السوفيتي السابق، وظهر اصطلاح جديد هو «العالم الرابع» ليشير إلى ذلك الجزء من العالم الثالث، خاصة في إفريقيا، والذي يتسم بالفقر المدقع والفرص القليلة النادرة ليصبح بلداً صناعياً (راجع جون ل. سايتز: السياسات التنموية، مقدمة حول القضايا والمسائل العالمية، ترجمة سمير حمارنة، الاردن، ١٩٩٠، ص ١١، ١٢ هامش (١)، (٢)).

هذا ولقد صدر القرار رقم ٢٧٢٤ من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٥/١٠/١٩٧٠ ونص على ضرورة تحديد ما يعد من الدول النامية أكثر تخلفاً، واعتمد هذا القرار على ثلاثة معايير لتصنيف هذه الدول إلى طوائف فرعية. وهذه المعايير هي:

— المعيار الأول : معيار الدخل الفردي الإجمالي، هل يزيد عن ١٠٠دولار أوأقل في العام.

— المعيار الثاني : معيار نسبة التصنيع في الناتج القومي الإجمالي، هل تساوي١٠ ٪ أو أقل.

=

وحتى إذا استخدمنا لفظ «التخلف» فإننا سنقصد به عدم التطور في المجالات المشار إليها، ولفظ التقدم فيقصد به الدول المتطورة والتي يشيع وصفها في الوقت الحاضر بالدول الصناعية المتقدمة.

وهناك البعض الذي يربط بين التقدم وبين التصنيع، فيعني بالدولة المتقدمة أو المتطورة الدول الصناعية، أما الدول غير المتطورة فيقصد بها الدول غير الصناعية، وقد شاع هذا الربط في خلال أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات من هذا القرن(١).

إلا أن الواجب يقتضى منا عدم أخذ هذا التعميم على إطلاقة من حيث الربط بين التخلف وبين عدم التصنيع لأن الربط على إطلاقه قد يفهم منه أن أية دولة صناعية لابد وأن تكون متقدمة وأية دولة غير صناعية، كدولة زراعية مثلاً لابد وأن تكون متخلفة، فهذا الربط مبني على الغالب وعلى المشاهد في عالمنا الحديث. فهناك من الدول الزراعية التي تصنف في عداد الدول المتقدمة مثل هولندا والدانمرك ولم تحقق في الصناعة ما حققته في الزراعة التي تعتبر سبباً في زيادة متوسط الدخل الفردي بها، وهناك من الدول الصناعية مثل البرازيل لا تعد من الدول المتقدمة، لأن التصنيع فيها تبعي مستورد من الخارج سواء فيما يتعلق بالتمويل أو التكنولوجيا، فهو ليس تصنيعاً وطنياً كالذي

= — المعيار الثالث : معيار نسبة القادرين على القراءة والكتابة من بين من يزيد سنهم عن ١٥ سنة هل تساوي ٢٠٪ أو أقل.

وفي المؤتمر الثالث للأمم المتحدة للتجارة والتنمية أضيف إلى هذه المعايير معياران آخران، الأول هو الظروف الجغرافية غير المواتية للدولة (مثل الدول المحصورة والدول التي يتكون إقليمها من جزيرة)، والثاني خاص بالدول التي لحقها ضرر بالغ بسبب الأزمات الاقتصادية أو بسبب الكوارث الطبيعية. راجع: د. محمد سعيد الدقاق: نحو قانون دولي للتنمية، المجلة المصرية للقانون الدولي، الجمعية المصرية للقانون الدولي، القاهرة، المجلد الرابع والثلاثون، ١٩٧٨، ص٨٢.

(١) راجع د. يوسف عبد الله صايغ، مقررات التنمية الاقتصادية العربية، المرجع السابق، ص٨١٩

تطبقه الدول المتقدمة مثل اليابان، والـدول في طريق التقدم مثل كوريا الجنوبية وهونج كونج وسنغافورة(١).

فمسألة التقـدم والتخلف مسألة نسبية تخضـع في قياسهـا وحسابها إلى عوامل متعددة إقتصادية وسياسية واجتماعية وأخلاقية وثقافية، والاعتماد على العامل الإقتصادي وحده، واعتبار التصنيـع مؤشراً لهذا العامل قد يكون تعبيراً عن الـواقع العـالمي في تقسيم الـدول إلى متقـدمـة ومتخلفـة، إلا أنـه يتجـاهل التغييرات الأخـرى غير الإقتصـاديـة المصاحبـة لعمليـة التنميـة وهي التغيرات الثقافيـة والإجتماعية والسيـاسية، فهـو بذلك يكـون قد خلط بين النمـو الذي يتحقق نتيجة التطور الإقتصادي وخاصة في المجال الصناعي وبين التنمية التي تتحقق نتيجة التطور الإجتماعي والثقافي والسيـاسي بجانب التطور الإقتصـادي، فالتنمية تعبير ومصطلح أوسع مضموناً ومعنى من تعبير النمو(٢).

ثانياً : مفهوم التنمية الإقتصادية :

سبق أن رأينا أن التنميـة الإقتصاديـة تعني تلك التغيرات التي تحدث في المجالات الثقافية والإجتماعية والسياسيـة والتكولوجية وكذلك في البنى والقوة الفاعلة وينتج عنها تحقق النمو الإقتصادي للمجتمع(٣).

وفي هـذا الصـــدد يعـرف النمـو الإقتصـادي بأنه الزيـادة المستمرة في دخـــل الفـــرد، وبالتـالي فإن النمـــو الإقتصـادي يعتبر نتيجة مترتبـة على

---

(١) راجع في ذلك د. محمـد الجوهـري وآخرين: تنميـة العـالم الثالـث، الأبعاد الاجتماعيـة والاقتصادية، القاهرة ١٩٨٤، ص ٢١١ وما بعدهـا؛ د. يوسف عبد الله صايغ، مقررات التنمية الاقتصادية العربية، المرجع السابق، ص ١٤.

(٢) راجع جـون ل. سايتز، المرجع السـابق، ص ١١٧؛ د. يوسـف عبد الله صـايغ، المرجع السابق، ص ١٣.

(٣) د. يوسف عبد الله صايغ، المرجع السابق، ص ١٣؛ شوقي أحمد دنيا: الإسلام والتنمية الاقتصادية، دراسة مقارنة، القاهرة ١٩٧٩، ص٢٤.

التغيرات الإقتصادية التي نتجت عن عملية التنمية(١).

وأساس التنمية الإقتصادية هو الاعتماد على الذات، فلا يمكن أن تتحقق التنمية إذا اعتمدت الدولة على استيراد كامل للتكنولوجيا وأدوات الإنتاج، فالقدرة على صناعة وتطوير السلع الإنتاجية تعتبر الطريق الرئيسي نحو التنمية الإقتصادية الحقيقية(٢).

وهذا يعني أن الإقتصاد الذي لا يتحول ذاتياً وبإضطراد لإنتاج أنواع مختلفة من السلع الإنتاجية لا يمكن أن ينمو مهما كانت أنواع التكنولوجيا التي قامت الدولة باستيرادها وإستغلالها، أي أن العبرة في التنمية الإقتصادية أن تتم تلك التنمية بأيدي أفراد المجتمع وأن تجتهد العقول الوطنية للإبداع والإبتكار في إنتاج سلع إنتاجية وطنية لا تكون غريبة عن هؤلاء الأفراد.

وهذا الأساس لا يعني في رأينا أن تبدأ التنمية من الصفر، بل إن الدولة تستطيع الإستفادة من التكنولوجيا المتطورة التي توصلت إليها غيرها من الدول المتقدمة، بشرط أن تعمل على توطين هذه التكنولوجيا وجعلها تكنولوجيا محلية، حتى لا يكون إعتمادها في التنمية على تكنولوجيا أجنبية تكون مجهولة كلياً أو جزئياً بالنسبة لأبنائها.

---

(١) قارن : د. إفريت هاجن : إقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري، مركز الكتاب الأردني، ١٩٨٨، ص ٢٤؛ د. إبراهيم الفار، المرجع السابق، ص ٧؛ وراجع في الحوارات الكبرى للتنمية في العالم العربي مؤلف الدكتور محمود عبد الفضيل: الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٥، ص ٥٤ وما بعدها.

(٢) قارن ناثان روزنبرج، ل. و. بيردزل: الغرب وأسباب ثرائه، التحول الاقتصادي في العالم الصناعي، ترجمة صليب بطرس، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٤٠٠، حيث ورد به «وواقع الأمر أن معظم بلاد العالم الثالث لديها احتمالات ضخمة للغاية للنمو من خلال هذه الطرق (الطرق الرأسمالية)، قبل أن تبدأ مواصلة السعي نحو حدود المعرفة التكنولوجية، غير أن ترتيبات مؤسسية لا تتلاءم مع الابتكار سوف تعترض سبيل تحقيق نمو جديد، إن عاجلاً وإن آجلاً»؛ د. يوسف عبد الله صايغ، مقررات التنمية الاقتصادية العربية، المرجع السابق، ص١٧.

وتبـدو خطورة النقـل المطلق للتكنولـوجيـا المسـتوردة في تبعية التنميـة الإقتصادية تبعية كاملة للخارج مما يعـرضـها للتوقف أو التقهقر والتباطؤ عند حدوث مشاكل سياسية أو إجتماعيـة بين الدولة وبين الخارج الذي تعتمد عليه كلياً في إستيراد السلع الإنتاجية المتطورة اللازمة لتحقيق التنمية(١).

ولذلك فإن الصناعـات التجميعية التي تتم في العديد من الـدول الناقصة النمو، كتجميع السيارات والأجهـزة الكهربائية وغيرهـا من السلع الاستهلاكية لن تفي بعملية التنمية الإقتصاديـة، وبمعنى آخر فإن شراء التطور الإقتصادي لن يحقق التنميـة الإقتصاديـة التي يجب أن تعتمد أسـاسـاً على مـا يحدث من تغييرات إقتصادية داخلية.

واستناداً إلى هـذا المفهوم فإن التنميـة لا تعني إيجاد مجموعـة مثلى من عوامل الإنتاج، كـاستيراد الأيدي العاملة المدربة ذات الكفاءة الإنتـاجية العالية، ورأس المال المتطور في شكل التكنـولوجيا الحديثة المستخـدمة بالدول المتقـدمة ومـوارد طبيعيـة ذات نـوعيـة عـاليــة بهدف إنتـاج أنـواع معينـة من السلع والخدمات، ولكنهـا تعني في رأينـا الاستخدام الأمثل لعنـاصر الإنتاج المملـوكة فعلاً للمجتمع في لحظـة معينة، فهـذه العناصر قد تكـون متناثـرة أو داخلة في نشاطات متعددة أو مستخدمة استخداماً سيئاً، وتعمل التنمية على حسن توجيه إستغلال هـذه العناصر بصورة تـؤدي إلى حل المشكلة الإقتصاديـة التي عاني منها المجتمع.

أيضاً فـإن التنمية لا تعني إتبـاع أسلوب الحيـاة الغربيـة في الاستهلاك دون الإنتـاج. فإستهـلاك واستعمال أحـدث السلـع الاستهـلاكيـة الأوروبيـة والأمريكيـة واليابـانية من أثـاث ووسائل مـواصلات وملابـس وغذاء وتعليم وصحة لا يـدل على حدوث تنمية إقتصـادية بالمعنـى السابق إيراده. فـالتنمية

---

(١) حاجات الإنسان الأسـاسية في الوطن العربي، برنامج الأمم المتحـدة للبيئة، ترجمة عبد السلام رضوان، إصدارات المجلس الوطن للفنون والثقافة والآداب، الكويت، ١٩٩٠، ص ٤٥٦، ٤٥٧.

الحقيقيـة هي التي تكون ذات طـابع إنتاجي يتضمن تغييراً جـذرياً في أسلـوب الإنتاج يكفل للـدولة إنتاج غـالبية ما تحتاجـه من السلع الإستهلاكية في كـافة المجـالات وليس إستيرادهـا من الدول الصنـاعيـة، أي أنها تتطلب الاعتماد على الذات وليس على الغير.

فالتنميـة يجب أن تعمل وتحقق إجتيـاز كافـة معوقات النمـو وعلى دفع الإقتصـاد القومي نحـو التقدم عن طـريق إيجاد وخلق قوى نمـو ذاتي داخل المجتمع، أي تجعل المجتمع يعتمـد على ذاتـه(١)، وتؤدي إلى دخـول المجتمع في مرحلة النمو الإقتصادي السريع، أي تحقيق زيـادة سريعة وتراكمية ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن(٢).

فعن طريق التنمية الإقتصاديـة يزداد رصيد المجتمع من رءوس الأموال المنتجـة، ويتطور مستـوى الفن الإنتاجي المستخـدم في الإنتاج، ويقل مستـوى البطـالـة ويتخلص المجتمع من التبعيـــة الاقتصـاديـة للخـارج، وغير ذلك من التغيرات الإيجابية المصاحبة لعملية التنمية.

إضافة إلى ما تقدم فإن التنميـة الإقتصادية يجب أن تتناول عملية إعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات الفقيرة، فإذا زاد الناتج القومي الإجمالي في دولة من الدول ولم يستفد الفقـراء من هذه الزيادة فإنه يقال إن نمـواً إقتصادياً قد حدث وليس تنمية إقتصادية(٣).

ثالثاً : أسباب التخلف وعوائق التنمية :

عرفنـا فيما سبق مفهوم التخلف ومفهـوم التنمية، ويثـور التساؤل الآن لماذا تكون بعض الدول متخلفة والأخرى متطورة، وما هي الأسباب التي جعلت

---

(١) قارن د. عمرو محي الدين، المرجع السابق، ص ٢١٢.

(٢) د. محمد زكي شافعي، التنمية الإقتصادية، الكتاب الأول، مرجع سابق، ص ٧٠.

(٣) إفيريت هاجن، المرجع السـابق، ص ٤٦١؛ د. يوسف عبد الله الصـايغ، مقررات التنمية الإقتصادية العربية، مرجع سابق، ص ١٥؛ شوقي أحمد دنيا، المرجع السابق، ص ٢٦.

دولة مـا متخلفة وحالـت أو تحول دون وصولها إلى مصاف الـدول المتطورة، وتبدو أهمية إجابة هذا السؤال في أن التعرف على هذه الأسباب معناه تشخيص الأمراض التي تعاني منها مجموعة الدول المسماة بالمتخلفة أو الناقصة النمو أو غير المتطـورة وبـالتـالي يمكن إقتراح ووضع العـلاج الـذي يخفف حـدة هـذه الأمراض أو يشفي الدولة منها.

ونفـرق هنا بين أسبـاب التخلف، وهي العوامل التي تتسبب مبـاشرة في وقـوع الـدول غير المتطـورة في دائرة التخلـف ونقصـد بها الفقـر والخضـوع للاستغلال الدولي، وهـذه نجدها أسباباً مشتركة في معظم الـدول النامية، وهي التي تفسر لنا وجود التخلف.

وهناك عـوائق التنمية وهي عبـارة عن الحواجز والعقبـات التي تقف في طريق الدول النامية وتحول دون نموها وتقدمها(١).

وعوائق التنمية عديدة ومتنوعة، ولكنها ليست مشتركة بين جميع الدول النـامية، بمعنى أننـا قد نجـد بعضـها في دول معينـة، وبعضـها الآخـر في دول أخرى، ومثـالها نقص الموارد الطبيعية، ونقص الـدخول وعدم تنـويع مصادر الدخل، وضعف مستوى الإدخار وإنخفاض مستوى التجارة الخارجية وضعف الإدارة الحكومية وعدم كفاءتها، والتخلف التكنولوجي، والبطالة، ونقص القوى العاملة المدربة، وغيرها من العوائق التي سنعرضـها تفصيلاً فيما بعد(٢).

وممـا يلاحظ في هـذا الشأن أن هنـاك بعض الأسباب تعتبر في حقيقتهـا نتيجة للتخلف أكثر من كونها سبباً له، وخاصة عائق الفقر وانخفاض متوسط

(١) راجع إفيريت هاجن، المرجع السابق ص ٤٩ وما بعدها، وفي هذا المؤلف إستخدم الكاتب عبارة عوائق النمو؛ د. عمرو محي الدين، المرجـع السابق، ص ٥٣ وما بعدها، ونجد في هذا المؤلف إستخدام لمصطلح خصائص التخلف التي تمثل عائقاً للنمو والتقدم، جون ل. سايتز، المرجع السابق، ص ١٧ وفيه استخدم المؤلف اصطلاح «أسباب التخلف».

(٢) راجع عبد الوهاب إبراهيم : معوقات التنمية في العالم الثالث، مع دراسة للحالة المصرية، رؤية من وجهة نظر علم الاجتماع، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٨٥، ص ٢٩، ٣٠.

الـدخل الفـردي، ورغم ذلك فإننـا سنعتبرهـا، بسبب وجـودهـا الفعلي، سببـاً للتخلف، بغض النظر عن العوامل المختلفة التي نتج عنهـا وجود هذه الأسباب. وكما سنرى فإننا نعتبرها نتيجـة وسبباً للتخلف في آن واحد، دون الخوض في تفسير أيها كان أسبق في الوجود من الآخر، فلا يهمنا مثلاً الإجابة على تساؤل هل الفقر كسبب للتخلـف كان سابقـاً للفقر كنتيجـة للتخلف أم أن العكس هو الصحيح، فـالمهم أن الفقر مـوجـود في الدول نـاقصة التطـور ويعتبر في نفس الوقت سبباً في تخلفها.

وسوف نخصص لـدراسة كل من عـوائق التنمية وأسباب التخلف بـاباً مستقلاً فيما يلي.

الباب الأول
عوائق التنمية

من أهم عوائق التنمية التي نجدها كلها أو بعضها في الدول النامية ما يلي :

— عدم تنويع مصادر الدخل.

— الدخول المنخفضة.

— نقص وسوء استغلال الموارد الطبيعية.

— الإنفجار السكاني.

— إنخفاض معدل التراكم الرأسمالي.

— صعوبة الاستثمار ومخاطرة.

— التخلف التكنولوجي.

— التخلف الاجتماعي والثقافي والإداري.

وسوف نخصص لدراسة كل عائق من هذه العوائق فصلاً مستقلاً فيما يلي :

الفصل الأول

عدم تنويع مصادر الدخل

لوحظ في الدول الأقل تطوراً بصفة عامة أنها تكون غير قادرة على تنويع مصادر الدخل، فهي تعتمد أساساً على مصدر واحد أو إثنين في تحقيق معظم الدخل القومي، فقد تكون دولة نفطية تعيش أساساً على حصيلة بيع خامات النفط للدول الأجنبية، وقد تكون الزراعة أو السياحة أو التجارة أو الخدمات هي المصدر الأساسي للدخول بها(١).

وهذا ليس معناه أن هذه الدول لا يوجد بها سوى مصدر أو مصدرين للدخول، فقد يمارس أبناؤها جميع الأنشطة الإقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة بما فيها التجارة الخارجية القائمة على تصدير الثروات النفطية والمعدنية، ولكن المقصود من هذا العائق أن النسبة العظمى من الدخل القومي تأتي من مصدر معين من مصادر الدخل، أما المصادر الأخرى فإن مساهمتها تكون ثانوية في تحقيق الدخل القومي.

ولذلك نجد أن هذه الدول تعتمد دائماً على الخارج في إشباع النقص الواضح في السلع والخدمات المستمدة من هذه المصادر الثانوية. ويلاحظ بصفة عامة أن هذا النوع من الدول يعتمد على الخارج في الحصول على ما يحتاجه من

---

(١) د. محمد عبد المنعم عفر : إقتصاديات الوطن العربي بين التنمية والتكامل، جدة، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٠، ص ٦٤؛ والاس إيروين الصغير: أضواء على السياسة الأمريكية في العالم، ترجمة نور الدين الزراري ونور الدين خليل، القاهرة ١٩٨٦، ص ١٦٨.

السلع الاستهلاكية المصنعة، ونسبة كبيرة من السلع الغذائية، فالجهاز الصناعي بها يكون متخلفاً، وينعكس ذلك أيضاً على الإنتاجية الزراعية التي تكون منخفضة نتيجة الإعتماد على طرق بدائية غير متطورة في المجال الزراعي وعدم قدرتها على استخدام الميكنة الزراعية التي غالباً لا تكون متوافرة، وإذا توافرت فإن الكوادر الزراعية لا تكون قادرة على استغلال واستعمال الآلات الزراعية استغلالاً أمثل وذلك بسبب عدم وجود المهارة اللازمة لتشغيل هذه الآلات من الأيدي العاملة الزراعية.

وما دامت الدولة تكون مضطرة إلى التعامل مع الخارج فإنها لابد أن ترضخ لنوع من الشروط المجحفة في التبادل الدولي في مجال العلاقات الإقتصادية الدولية، فتدفع معظم ما تحققه من دخول من المصدر الواحد الذي يتوافر لديها مقابل حصولها من الخارج على ما تحتاجه من السلع والخدمات الضرورية، فيقل ما يتبقى من الدخول في يد الأفراد، ولذلك تقل مدخراتهم ويؤثر هذا بالسلب على معدل الاستثمار، فينخفض التراكم الرأسمالي اللازم والضروري لتحقيق التنمية.

واعتماد الدولة على سلعة أو سلعتين كسلعة زراعية كالقطن أو مادة خام كالنفط باعتبارها المكون الرئيسي لصادراتها والمصدر الأساسي للدخل من تجارتها الخارجية يجعل مواردها عرضة للتقلبات المستمرة بالزيادة أو النقصان تبعاً للتقلبات التي تحدث في السوق العالمي بالنسبة لطلب أو عرض السلعة(١).

فالطلب على المواد الخام يتكون من طلب الدول الصناعية المتقدمة التي تشتري هذه المواد وتستخدمها في الصناعة وبالتالي فإن انكماش أو ركود النشاط الإقتصادي في هذه الدول لابد أن يؤثر سلبياً على حجم الطلب على

---

(١) د. إبراهيم الفار، المرجع السابق، ص ٣٢، ٣٣؛ برنارند د. نوزيتر: العراك الدولي لتحقيق المزيد من المكاسب، مصارعة دول العالم الثالث للدول الغنية، ترجمة د. فهمي العابودي، الأردن، ١٩٨٩، ص ١٩٧.

المواد الأولية، فتقل حصيلة الدول النامية من صادراتها من هذه المواد، ويحدث العكس في حالة زيادة التشغيل والإنتاجية في الدول المتقدمة فيزيد الطلب على المواد الأولية التي تصدرها الدول النامية، ولهذا فإن الدول النامية تكون في حالة تبعية للدول المتقدمة ومن ثم فإن الأزمات الإقتصادية التي تتعرض لها الدول المتقدمة تنتقل إلى الدول النامية من خلال الطلب على المواد الأولية.

إضافة إلى ذلك فإن سوق المواد الأولية خاصة النفط يتأثر كثيراً نتيجة أحداث وعوامل غير إقتصادية وخاصة الأزمات السياسية الداخلية كحدوث تغييرات في أنظمة الحكم أو أزمات دولية كالحروب مثل حرب كوريا، وحرب أكتوبر سنة ٧٣ وحرب العراق وإيران وإحتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠.

وبجانب تأثر السوق بقوى الطلب، فإنها تتأثر أيضاً نتيجة التغير في عرض المواد الأولية والسلع الزراعية. ويلاحظ أن عرض هذه الأنواع من السلع يتميز بعدم المرونة، أي أن إستجابة العرض للتغيرات التي تطرأ على أسعار هذه السلع في السوق العالمي تكون إستجابة ضئيلة، فإذا حدث إنخفاض في الأسعار فإن الدولة المنتجة يصعب عليها تخفيض الكمية المزروعة أو المنتجة من المواد الأولية، بل إنها قد تلجأ إلى زيادة الكمية المعروضة بهدف تحقيق نفس الإيرادات التي كانت تحققها قبل انخفاض الأسعار وسوف يؤدي ذلك إلى حدوث المزيد من الإنخفاض في الأسعار مما يضر بالدول النامية المنتجة ضرراً بليغاً.

ولذلك فإن بعض الدول المنتجة خاصة للسلع الزراعية مثل الكاكاو والبن تلجأ إلى إعدام كميات كبيرة منها حتى يقل المعروض العالمي وتحمي نفسها وإيراداتها من أزمات الإنخفاضات المتتالية في الأسعار.

أيضاً فإن عدم الإتفاق بين منتجي المواد الخام والحاصلات الزراعية من دول العالم الثالث، بل وتنافسهم في السوق العالمي كالتنافس بين الهند

وسيريلانكا وكينيا حول إنتاج وعرض الشاي جعل من الصعب وضع سقف أدنى وسقف أعلى للأسعار(١).

وهكذا فإن المشاهد في الدول النامية ذات السلعة الواحدة أو السلعتين هو تقلب حصيلة الصادرات بها تبعاً لأحوال السوق العالمية، وهذا التقلب يؤثر على مستوى الدخول المتحققة وبالتالي مستوى العمالة ومستوى الاستثمار فتنخفض هذه المستويات بإنخفاض الحصيلة وتزداد بزيادتها مما يؤثر على إستمرار عملية التنمية واستقرارها(٢).

فإذا أضفنا إلى ذلك أن النصيب النسبي لصادرات الدول النامية فيما عدا البترول يتناقص باستمرار لأسباب متعددة منها أن التقدم التكنولوجي أدى إلى إختراع آلات تحقق وفورات في استخدام المواد الأولية، لأنها تحتاج إلى استخدام كميات أقل من المواد الأولية لإنتاج كميات مماثلة أو تزيد عن تلك التي كانت تستخدم سابقاً قبل ظهور هذه المخترعات الجديدة، وأيضاً إنتاج مواد صناعية كالمطاط الصناعي والمنسوجات الصناعية (النايلون) التي قللت من استخدام المواد الأولية الطبيعية، علاوة على ذلك لجوء العديد من الدول الصناعية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة من السلع الغذائية والمواد الأولية التي كانت تستوردها فيما قبل، كل هذه الأمور تقلل من النصيب النسبي لصادرات الدول النامية في التجارة العالمية، وتضعها أمام عائق خطير من عوائق التنمية وهو النقص المستمر في حصيلة الصادرات وبالتالي في دخلها القومي.

---

(١) حاولت الدول النامية عقد مؤتمرات دورية يجمع دول الشمال الغني بدول الجنوب الفقير لوضع حد أدنى وحد أعلى لأسعار المواد الأولية والحاصلات الزراعية التي تنتجها وتصدرها دول العالم الثالث، وكان أول هذه المؤتمرات هو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي عرف بمؤتمر الأونكتاد (UNCTAD) والذي عقد عام ١٩٦٤ في جنيف، وحولت الدول نفسها في هذا المؤتمر إلى لجنة دائمة عرفت بمجموعة الـ (٧٧)، ويعتبر دورها ثانوي حتى الآن في هذا المجال (راجع برنارند د. نوزيتر، المرجع السابق، ص ٥٩ وما بعدها، ص ١٩٩).

(٢) المرجع السابق، ص ١٩٧.

ومن الملاحظ أيضـاً أن التجارة الخارجيـة قد تطـورت في الآونة الأخيرة لغير صالح الـدول النامية، فقد حـدث تدهور في معدل التبـادل التجاري للدول المتخلفة في مواجهة الدول المتقدمة، وبصرف النظر عن نوع السلعة، فهذا ينطبق أيضاً بالنسبة لسلعة البترول. فرغم أن التضخم يزداد باستمرار في جميع دول العالم، إلا أن معـدل الزيـادة في أسعار المنتجات الصنـاعية التي تنتجهـا الدول الصنـاعية المتقـدمـة يرتفع كثيراً عـن معدل الـزيـادة في أسعار المنتجـات التي تصدرها الـدول النامية، وهذا معناه اضطـرار الدول النامية إلى مبـادلة كميات كبيرة من صادراتها من المواد الأولية أكثـر عن ذي قبل في سبيل الحصول على نفس الكمية أو كمية أقل من السلع الصناعية التي تنتجها الدول المتقدمة، وهذا معناه تسوىء شروط التبادل التجاري الدولي بالنسبة للدول النامية(١).

هذا وقـد ترتب على إندمـاج الدول النـامية في السوق الـرأسمالي العالمي، وتخصصها في إنتاج سلعة واحدة أو سلعتين، إتجاه مواردها الداخلية نحو هذا النشـاط مع إهمال إنتاج السلع الأخرى التي يحتـاجها المجتمع، ونتـج عن ذلك ما يلي :

(أ) اختلال هيكل الصادرات نتيجة عدم التوازن في الهيكل الإنتاجي.

(ب) تركيز النمو في قطاع التصدير وهو القطاع الإستخراجي أو الزراعي والقطاعـات المرتبطة به، وأدى ذلك إلى تخلـف القطاعات الأخـرى، وهي القطاع الصناعي وقطاع الخدمـات، ولهذا تميز الإقتصاد بوجود قطـاع متقدم وقطاع

---

(١) د. سلوى شعراوي جمعة : مصر والنظام الدولي : سيناريو التسعينات، دراسة منشورة بمجلة السياسة الدولية العدد ١٠١، القاهرة، يوليو ١٩٩٠، ص ٣٤.

بلغت نسبة مساهمة الزراعة في الدول الناميـة منخفضة الدخل بالأسعار الجارية في عام ١٩٧٦ (٣٨٪)، والصناعـة ٢٤٪ والخدمات ٣٨٪ أما في البلاد النـامية متوسطـة الدخل فتسـاهم الزراعـة بنسبة ١٥٪ والصنـاعة ٣٧٪ والخدمـات ٤٨٪، أما بـالنسبة للـدول الصناعية المتقدمة فتساهم الـزراعة بنسبة ٤٪ والصناعة ٣٨٪ والخدمات ٥٨٪ في نفس العام (راجع د. إبراهيم الفار، المرجع السابق، ص ٣٧).

متخلف، أي حدثت ثنائية في الإقتصاد القومي(١).

(جـ) زيادة الطلب على العمالة في القطاع المتقدم وهو القطاع الزراعي والإستخراجي، فزادت الدخول نسبياً للعاملين فيه وشجعهم ذلك على زيادة الإنجاب مما أدى إلى حدوث زيادة في معدل النمو السكاني، وإتجهت الزيادة السكانية إلى القطاع الزراعي والإستخراجي المتقدم فحدث فائض في القوة العاملة وبالتالي البطالة المقنعة فيه.

(د) أدى الإنفجار السكاني، وتقليد أصحاب الدخول المرتفعة المحققة في القطاع الاستخراجي والزراعي للأنماط الاستهلاكية في الدول الأوروبية نقص المدخرات وبالتالي نقص الاستثمار ومعدل التراكم الرأسمالي.

(هـ) التفاوت الكبير في إنتاجية الدول المتطورة، وإنتاجية الدول غير المتطورة، فإختلال الهيكل الإنتاجي للنوع الأخير من الدول أدى إلى عدم استغلال الموارد المتاحة الإستغلال الأمثل مما أدى إلى ضعف الناتج القومي فيها مقارناً بالدول المتطورة التي تتمتع بالتوازن في هياكلها الإنتاجية كالولايات المتحدة واليابان ودول أوروبا الغربية.

ويبدو التفاوت في توزيع الإنتاج واضحاً إذا لاحظنا على سبيل المثال أن حصة الولايات المتحدة من الإنتاج السلعي العالمي في منتصف الثمانينات بلغت نحو ١,٥ مرة حصة جميع البلدان النامية من هذا الإنتاج، وتفوق نصيب جميع البلدان الإشتراكية شاملة الصين والإتحاد السوفيتي السابق.

كما وصلت إنتاجية العمل في البلدان الرأسمالية مجتمعة خلال هذه الفترة حوالي ثمانية أمثال هذه الإنتاجية في البلدان الاشتراكية مجتمعة وثمانية عشر ذات الإنتاجية في مجموعة البلدان النامية(٢).

---

(١) د. عمرو محي الدين، المرجع السابق، ص ٢٠٤ وما بعدها.

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي سنة ١٩٨٩، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالاهرام، القاهرة، ١٩٨٩، ص ١٩٢

وبالنسبة لإنتاجية العمل الصناعي فقد بلغت إنتاجية العمل في الصناعة الأمريكية نحو سبعة أمثال ما يقابلها في الدول النامية ونحو ستة عشر مثل الإنتاج في الصين الاشتراكية، أما إنتاجية العمل الصناعي الياباني فإنها تتفوق على نظيره الأمريكي، وهو ما أعلنه رئيس الوزراء الياباني في أوائل عام ١٩٩٢ وأثار غضب الأوساط الشعبية والرسمية والإعلامية في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما دعى المسئول الياباني للإعتذار عن هذا الإعلان فيما بعد.

وهكذا نجد أن كل عوائق التخلف التي تعاني منها الدول النامية قد ظهرت نتيجة إندماجها كدولة سلعة واحدة أو محصول واحد في السوق الرأسمالي العالمي، فالإختلال في هيكل الصادرات أدى إلى اختلال في الهيكل الإنتاجي الذي تمثل في نمو القطاع الزراعي والقطاع الإستخراجي وتخلف القطاع الصناعي، أي حدوث ثنائية الإقتصاد القومي، وهذا أدى بدوره إلى زيادة الطلب على القوة العاملة في القطاع المتقدم وإرتفاع أجور العاملين فيه، فزاد إنجابهم وحدث الإنفجار السكاني الذي أدى إلى ضعف المدخرات وإنخفاض مستوى التراكم الرأسمالي، فتراجع الإنتاج وحدث تضخم في العمالة وبطالة مقنعة وتخلف في البناء أو الهيكل الإجتماعي، وزيادة تبعية الجنوب المتخلف للشمال والغرب الصناعي المتقدم(١).

---

(١) قارن د. عمرو محي الدين، المرجع السابق، ص ٢٠٦؛ د. محمد عبد المنعم عفر، المرجع السابق، ص ٨ وما بعدها؛ د. سلوى شعراوي جمعة، المرجع السابق، ص ٣٤.

الفصل الثاني

الدخــول المنخفضــة

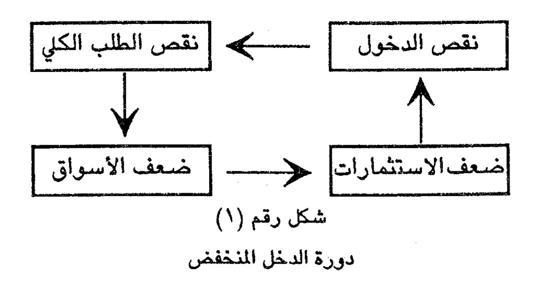
تمثل الدخـول المنخفضة التي يحصل عليهـا أفراد أمـة معينة عـائقاً من عوائق التنمية، حيث يوجه هؤلاء الأفراد معظم هذه الدخول إلى إشباع حاجاتهم الاستهلاكية، فيكون الجزء المتبقي لـلإدخار قليل ولا يفي بمتطلبات الإستثمار وحـاجات التكـوين الـرأسمالي الـذي يعتبر أساسـاً ضروريـاً لإحداث التنميـة المنشودة.

من ناحيـة أخرى فإنه نتيجة لانخفـاض الدخول تكون القـدرة الشرائية للأفراد ضعيفة، وهذا معناه إنخفاض مستوى الطلب الكلي في المجتمع مما يجعل الأسواق فقيرة، وهذا بدوره يضعف الـدافع لدى بعض الرأسماليين الموجودين بـالدولـة نحـو الإستثمار وتكـوين رأس المال، فيفضلون الإستثمار في خـارج الدولة حيث القوة الشرائية المرتفعـة والأسواق الكبيرة المفتوحة مما يضمن لهم الحد المنشود من الأرباح المتوقعة(١).

ويمكن تلخيص ذلك بـالقـول بأن نقص الـدخـــول تضعف الأســواق، وضعف الأسواق يضعف الحافز لـدى المستثمرين على الاستثمار مما يؤدي إلى استمـرار النقص في الدخـول وضعف الأســواق وهكـذا تسير الأمور في حلقـة مفرغـة مكونة بذلـك عائقاً من عوائق التنميـة الإقتصادية، وهـو ما يتضح من الشكل المبسط التالي:

---

(١) أنظر R. Nurkse, Problems of Capital Information in Underdeveloped Countries, Basil Black Well, 1958, pp. 4.



شكل رقم (١)

دورة الدخل المنخفض

إضافة إلى ذلك فإن الدول الأقل تطوراً ذات الدخول المنخفضة تكون غير قادرة على إنشاء البنية الأساسية اللازمة لإقامة الصناعات المتطورة التي تتطلبها عملية التنمية.

غير أن ما تقدم لا يعني أن الدول ذات الدخول المنخفضة وحدها هي دول غير متطورة إقتصادياً، فهذا الوصف الأخير ينطبق على بعض الدول ذات الدخول المرتفعة وهي التي لا توجه فيها هذه الدخول نحو تنمية إقتصادية حقيقية قوامها الإعتماد على الذات. من ناحية أخرى فإن هناك دولاً متقدمة إقتصادياً بدأت عملية التنمية رغم دخولها المنخفضة، واستطاعت عن طريق حسن الإدارة الإقتصادية الرشيدة لموارد المجتمع أن تصل إلى أعلى درجات التقدم الإقتصادي في العالم مثال اليابان(١).

(١) قارن د. عمر محي الدين، المرجع السابق، ص ٣٤، ٣٥، وفي هذا الصدد فإننا نتفق مع سيادته في استبعاده متوسط دخل الفرد كتعريف للتخلف والتقدم، وإبقائه عليه كمؤشر على التقدم أو التخلف، بمعنى أن إرتفاع أو إنخفاض هذا المؤشر يعني ضمنياً تغيراً في مؤشرات أخرى ذات دلالة هامة بالنسبة لقضية التخلف والتنمية مثل عدد الأطباء لكل ألف من السكان، وتوقع الحياة عند الولادة، ونسبة التعليم، ونسبة الدخل المتولد من القطاع غير الزراعي، وحجم الاستثمار لكل عامل صناعي، والطاقة الوقودية للمستهلك والغذاء اليومي للفرد ونصيب الفرد من المنسوجات، وغيرها من الظواهر التي ترتبط بمتوسط الدخل الفردي إرتباط النتيجة بالسبب، أو العكس، وهو الأمر الذي جعل البعض يعتبر أن متوسط الدخل الفردي بمثابة معيار دقيق للتخلف والتقدم (المرجع السابق، ص ٤٤ وما بعدها؛ د. إبراهيم الفار، المرجع السابق، ص ٣١).

فالدخول المنخفضة إذا كانت تمثل عائقاً من عوائق التنمية، إلا أنها ليست عائقاً مستحكماً، فيجب تشجيع الأفراد رغم إنخفاض دخولهم على إدخار ولو جزء يسير من هذه الدخول وتوجيهها للإستثمار مع استخدام وتسخير كافة إمكانات الدولة البشرية كالعمالة الرخيصة المدربة في هذا المجال حتى ولو بدأت التنمية بمعدل نمو طفيف، فالاستمرار في هذه العملية سوف يزيد من معدل النمو إلى الدرجة التي تحقق التنمية والتطور الاقتصادي المنشود.

وتدل الدراسات العديدة التي أجريت في مجالات التنمية أن الدول المتقدمة في العالم وعددها قليل تستأثر بمعظم الدخل العالمي، بينما تحصل الدول النامية وعددها كبير جداً على نسبة قليلة من هذا الدخل.

ففي عام ١٨٥٠ كانت النسبة بين دخول الأفراد في أوروبة الصناعية وبين الدخول في الدول غير الصناعية ٢: ١، وفي عام ١٩٥٠ إرتفعت فجوة الدخل بين الدول الغنية والدول الفقيرة بنسبة ١٠: ١، ومن المتوقع إذا استمرت الظروف الحالية في كلا النوعين من الدول فإن الفجوة في الدخول بين الدول الغنية وبين الدول الفقيرة يمكن أن تصل حتى ٣٠: ١ بنهاية القرن(١).

ومن حيث تمركز معظم الدخول في منطقة معينة من العالم، وهي الجزء الشمالي من الكرة الأرضية، فقد تبين في أعقاب الحرب العالمية الثانية أن ١٣,٥٪ من سكان العالم يحصلون على ٥٦,٤٪ من الدخل العالمي وهم سكان أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وأستراليا... إلخ، وكان ٦٦,٢٪ من سكان العالم يحصلون على ١٣,٥٪ من الدخل العالمي وهم سكان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ووصل متوسط الدخل الفردي في الدول الغنية أكثر من ٢٥ مرة

---

(١) جون ل. سايتن، المرجع السابق، ص ١٣، ١٤؛ في منتصف الثمانينات وصل متوسط دخل الفرد في أمريكا حوالي ٦٠ ضعفاً مثل الصين الاشتراكية والهند النامية (التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٩، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، المرجع السابق، ص ١٩٢).

من متوسط الدخـل الفـردي في الـدول الفقيرة(١).

والشاهـد على ذلك أن نصيب الفرد الواحد من الـدخل الإجمالي في الدول الفقيرة وصل في عـام ١٩٨٣ إلى حـوالي ٢٥٠ دولار سنــويـاً، بينما وصل في البلدان الغربية الرأسمالية إلى ما يزيد عن ١١,٠٠٠ دولار(٢).

وهذا التقـدم في مستويـات المعيشة في الـدول المتقدمة مكنهـا من تحقيق معدلات عـالية من النمو الإقتصـادي، بينما عجزت الـدول المتخلفة عن تحقيق معدلات عـالية من النمـو، مما أدى إلى اتسـاع الهوة في مستويـات المعيشة بين هاتين المجموعتين من الدول.

ومما يساهم في زيادة إتساع هذه الهوة أن معدل النمو السكاني في الدول المتخلفة يقارب ضعف معدله في الدول المتقدمـة وهو ما سوف نراه عند دراسة الانفجار السكاني في الدول المتخلفة كعائق من عوائق التنمية.

وتقسم دول العالم بـالنظر إلى متوسط الدخل الفـردي في العالم إلى دول متقدمة مثل الـولايات المتحدة الأمريكية واليابان ومعظـم دول أوروبا الغربية، وهذه تعرف بدول الدخول العليا، والنوع الثاني دول متوسطة التقدم، وتسمى بـدول العـالم الثـاني، وتعرف بـدول الـدخل المتـوسط، والنـوع الثـالث دول منخفضة الدخل، وتسمى بدول العالم الثالث، وتعرف بدول الدخل المنخفض.

ومن الملاحظ أن مستوى الدخل الفـردي في دول العالم يختلف باختلاف النظم الاقتصادية المطبقة في كل دولة من هـذه الدول، واستناداً إلى هذه الوجهة من النظر فإن دول العالم تنقسم إلى ثلاث مجموعات هي :

---

(١) د. عمرو محي الدين، المرجع السابق، ص ١٥، ١٦؛

Snyder & Slinn, International Law of Development, Great Britain, Worcester, 1987, p.223.

(٢) جون ل. سايتن، المرجع السابق، ص ١٤

١ – **المجموعة الأولى :** اقتصاديات السوق المتقدمة صناعياً، وتمثلها الولايات المتحدة الأمريكية ودول السوق الأوروبية المشتركة، واليابان.

٢ – **المجموعة الثانية :** إقتصاديات التخطيط المركزي: والتي كان يمثلها الإتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية، أما بعد إنهيار النظام الشيوعي نتيجة إنهيار الإتحاد السوفيتي في نهاية عام ١٩٩١ وتبني الجمهوريات السوفيتية التي إستقلت عن الاتحاد السوفيتي المنهار لسياسة إقتصاد السوق الرأسمالي، فإن هذه الإقتصاديات يمثلها الآن الصين وكوبا وكوريا الشمالية.

٣ – **المجموعة الثالثة :** وتسمى بالعالم الثالث، وهذه تشمل الدول متوسطة ومتخلفة النمو، ومعظم هذه الدول لم تنتهج سياسة إقتصادية محددة، وإنما تخبطت في سياسات وإجراءات متقلبة كانت سبباً رئيسياً في حالة التخلف التي تعاني منها الآن.

ويمكننا معرفة سبب هذا التفاوت الكبير في الدخول بين أفراد المجموعات الثلاث السابقة إذا علمنا أن دول المجموعة الأولى رغم أنها تمثل حوالي أقل من ١٨٪ من عدد سكان العالم إلا أنها أنتجت في منتصف الثمانينات ما يزيد عن ٥٧٪ من إجمالي الإنتاج العالمي(١).

وفي حقيقة الأمر، فإن الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من أن عدد سكانها يمثل حوالي ٦٪ من تعداد سكان العالم إلا أنها تساهم بحوالي ٢٧٪ في الإنتاج العالمي.

أما دول المجموعة الثانية، وهي الدول الاشتراكية بما فيها الإتحاد السوفيتي السابق فتصل مساهمتها حوالي ٢٠,٦٪ في الإنتاج العالمي.

ثم تأتي المجموعة الثالثة، وهي الدول النامية والتي يزيد عدد سكانها عن ٥٠٪ من سكان العالم، فقدمت ما لا يزيد عن ١٤,٤٪ من هذا الناتج. فدولة مثل الهند التي يصل عدد سكانها حوالي ٢٠٪ من سكان العالم لا تنتج سوى ٢٪ من الإنتاج العالمي(٢).

---

(١) التقرير الاستراتيجي العربي سنة ١٩٨٩، مرجع سابق، ص ١٩٢.

(٢) المرجع السابق، ص ١٩٢.

غير أن تقسيم دول العالم إلى دول متطورة ودول نامية استناداً إلى معيار مستوى الدخول المحققة قد طرأت عليه بعض التغييرات. فقبل جيل مضى أدى استخدام هذا المعيار إلى تقسيم خمس العالم تقريباً إلى متطور وأربعة أخماس إلى نام لكن منذ مطلع الثمانينات أصبح من الأفضل تصنيف الدول بالنسبة لتصاعد دخولها أو هبوطها وليس على ضوء مستويات الدخول ذاتها. ووفقاً لهذا المعيار الحديث الذي إرتبط بمعدل النمو السكاني، فإن ٥٠٪ من العالم في الدول التي تحقق مستويات منخفضة من النمو السكاني تتطلع إلى مستقبل أفضل، أما النصف الثاني فسوف يعاني من تراجع في النمو بسبب التضخم السكاني الذي سيؤدي إلى هبوط مستوى الدخول وبالتالي التدهور البيئي والتراجع الإقتصادي (١).

---

(١) راجع لستر براون وآخرين، إبعاد علاقة النمو السكاني بمنظومات إستبقاء الحياة، (مجموعة أبحاث أعدها معهد وورلد ووتش)، مراجعة وتحرير د. حسين عبد الفتاح، الأردن، ١٩٨٩، ص ٤٥٧.

الفصل الثالث

نقص أو سوء استغلال الموارد الطبيعية

يقصد بـالموارد الطبيعية كـافة هبـات الخالق سبحانـه وتعالى والتي لم يوجـدها عمل إنساني سابـق ولا حاضر ويستخدمها الإنســان في إنتاج السلع والخدمات التي يحتـاج إليها لإشباع حـاجاته المختلفة، ومثـالها الأرض وما في داخلها من ثـروات معدنيـة كالنفط والفحم والحديد وكـذلك الغابـات ومصائد الأسماك ومساقط المياه وغيرها(١).

ويلاحظ أنه لا يوجد حكم عـام مبسط بالنسبة لدور الموارد الطبيعية في تحقيق التنمية الإقتصادية في الدول الأقل تطوراً. فالحقيقة الرئيسية التي يمكن التأكيد عليها أن هناك تفاوتاً كبيراً في تـوزيع الثروات بين هذه الدول، فبعضـها تمتلك مناجم غنيـة من البوكسيت(٢)، والقصديـر، والنحاس، والتنجستين(٣)، والنترات، والبترول وغيرها، والمشـاهد أن العـديد مـن الدول الغنيـة في ثرواتها الطبيعية قادرة الآن على إستخدام ثـرواتها الطبيعية لتحقيق نمو سريع، وإعادة توزيع ملحوظ في الدخل من الطبقات الغنية إلى الطبقات الفقيرة.

وتمثل منظمـة الأوبيك (OPEC) أي مجمـوعة الـدول المنتجة والمصـدرة للنفط مثلاً ظاهراً لهذا النوع من الدول(٤).

من نـاحيـة أخرى، هنـاك العـديد من الحالات التـي تكون فيهـا الموارد

---

(١) قارن د. أحمد جامع : مبادىء الإقتصاد، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٣٦.

(٢) البوكسيت عبارة عن صخور تستخرج منها مادة الألومونيوم.

(٣) عنصر فلزي يستخدم لتقسية الفولاذ وفي صنع الأسلاك بداخل المصابيح الكهربائية.

(٤) راجع إفيريت هـاجن، المرجع السابق، ص ٦٦؛ شـوقي أحمد دنيا، المرجع السـابق، ص ٣٣ وما بعدها.

الطبيعية مملوكة، أو تحت سيطرة الشركات متعددة الجنسية العملاقة التابعة للدول المتقدمة صناعياً لدرجة أن الفائدة الإقتصادية من هذه الموارد والمصادر يتم تحويل معظمها للخارج، فلا تستفيد منها الدولة المالكة بالدرجة التي تساعدها على تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة.

أما معظم دول العالم الثالث فإن نقص الموارد الطبيعية تمثل عائقاً من عوائق التنمية، حيث أنها تفتقر إلى الثروات المعدنية الطبيعية، وتواجه ندرة في الأراضي الزراعية، ولديها مصادر ضئيلة للطاقة.

إضافة إلى ذلك فإن الأغلبية العظمى من الدول الأقل تطوراً يتركز وجودها في وسط وجنوب أمريكا، وأفريقيا، وشبه القارة الهندية، حيث يسود المناخ الإستوائي، الذي يتميز بالحرارة الشديدة والرطوبة العالية. ومن أهم عيوب هذا المناخ أنه لا يشجع على العمل المنتج، وتنتشر فيه على نطاق واسع الأمراض المستوطنة، والحشرات ناقلة العدوى والأعشاب الضارة والآفات الزراعية التي تضر وتعوق الزراعة.

فالمصادر الطبيعية القليلة تمثل بحق عائقاً هاماً من عوائق النمو. فرأس المال العيني يمكن تراكمه، وقوة العمل يمكن أيضاً تحسينها وذلك من خلال التعليم والتدريب، أما الموارد الطبيعية فإنه من الصعب جداً زيادتها والإكثار منها، ولذلك فإن الدول النامية التي تعاني نقصاً في مواردها الطبيعية ستكون مشكلة التنمية الاقتصادية فيها من المشاكل الصعبة وسيكون من غير الواقعي بالنسبة لها أن تسلك طريقاً إقتصادياً في التنمية كالذي إتبعته أمريكا وكندا والإتحاد السوفيتي السابق مثلاً. فالصناعات الثقيلة وصناعة السيارات وصناعات الألومونيوم المتطورة، وأجهزة الكومبيوتر والأجهزة الحربية المتقدمة، تعتبر من الصناعات التي يصعب على هذه الدول أن تبدأ بها طريق التنمية وعليها أن تبحث عن طريق آخر يتفق ويتناسب مع ما تعانيه من نقص شديد في مواردها الطبيعية(١).

ورغم ذلك، فإن نقص الموارد الطبيعية لم يكن حائلاً دون نمو وتقدم

(١) قارن إفيريت هاجن، المرجع السابق، ص ٦٥.

بعض المجتمعات في الوقت الحاضر، فهناك دول مثل سويسرا واليابان قد حققت مستويات معيشية مرتفعة، على الرغم من عائق الندرة في الموارد الطبيعية الذي واجهها.

فإذا أمكننا القول بأن ندرة الموارد الطبيعية تعتبر عائقاً من عوائق النمو، فإن هـذا القول لا يتصف بـالعمـومية، لأن العـديـد من الـدول حققت تقدمـاً إقتصادياً مذهلاً على الرغم من فقرها في الموارد الطبيعية خاصة اليابان.

ورغم ذلك فإن ظروف الإنتـاج العالمي، والعلاقـات الإقتصادية الـدولية السـائدة حـالياً تجعـل من الصعب على الـدول الناميـة التي تماثل اليـابـان في إفتقارها للموارد الطبيعية، أن تسلك طريق التنمية والتقدم الذي سلكته اليابان، اللهم من حيث إعطاء أهمية واعتماد قـوى على العنصر الطبيعي الذي من المؤكد أنه يتوافر بها، ألا وهو العنصر البشري على ما سنرى فيما بعد.

إلا أن الخطورة الحقيقية التي تواجهها الدول النامية في مواردها الطبيعية هو أن إنتـاجية الأرض البيـولوجيـة تتعرض لـلإنهيار المستمـر بسبب الإدارة وسوء الإستغلال وهو ما سبق أن رأيناه في القسم الأول من هذه الدراسة، ولهذا فإن التنميـة المعتمدة على هذه الموارد الطبيعيـة لن تكـون قادرة على الثبـات والعطاء(١).

فالطلـب المفرط على الموارد الطبيعيـة واستخدام التقنيـة الحديثة لـزيادة إنتاجية الأرض بمعدلات تفـوق قدرتها الطبيعية أدى إلى إنهاك الأرض وتراجع إنتـاجيتها. وعلى سبيل المثـال ففي مصايـد أسماك الأنشوقـة في «بيرو» إرتفع الإنتاج من ٤ ملايين طن عام ١٩٦٠ إلى ٨ ملايين طن في عام ١٩٦٥ ثم إلى ١٣ مليون طن في عـام ١٩٧٠، ثم تناقص الإنتاج بعـد ذلك حتى وصل إلى أقل من مليوني طن سنوياً وظل ثابتاً على ذلك حتى الآن(٢).

---

(١) لستر براون وآخرين : أوضاع العالم ١٩٨٨، تقرير لمعهد المراقبة الدولي على التقدم نحو مجتمع قابل للبقـاء، ترجمة د. فوزي سهاونة وآخـرين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨، ص٢٧١ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٧٢؛ لستر براون وآخرين: أبعاد عـلاقة النمو السكاني بمنظومات استبقاء الحياة، المرجع السابق، ص ٢٤ وما بعدها.

ويصدق هـذا التحليل على إنتاج الحبـوب والماشية في العـالم، حيث أفرط الإنسان في الإنتاج وفي إنهاك الأرض حتى زاد العرض كثيراً عن الطلب، غير أن الأرض والمراعي لن تكون قـادرة على الثبات وإنتاج مثل هـذا العطاء على المدى البعيد مما ينبىء بتوقع حدوث إنخفاض حاد في إنتاج الحبوب والغذاء في العالم في المستقبل(١).

أيضاً فإن التفريط في إستخدام طاقة الوقود المستخرج من الأرض نتيجة الإستخدام المتزايد من ملايين المحركات من السيارات وغيرها من وسائل النقل وآلات المصانع، سوف يعجل بنضوب مصـادر الطاقة(٢). بل إن الإتجاه حالياً إلى التقليل من إستخدامها حتى قبل أن تنضب بسبب مـا تحدثه من تلوث ناتج عن الكربـون والأحماض التي دمرت الغابات ومصـايد الأسماك وأدت إلى رفع درجة حرارة الأرض وما سينتج عنها من زيادة مساحة التصحر في العالم(٣).

خلاصـة ما تقدم فإنـه يمكن القول بأن نقص الموارد الطبيعيـة وتراجع إنتاجية الأرض والتضخـم السكاني في الدول النامية تشكـل خطراً على الجهود الراميـة إلى رفع مستوى المعيشة، فإذا أضفنـا إلى ذلك أعباء الديـون الخارجية والتدهور المستمر في أنظمة حماية البيئـة بسبب عدم كفاية التمويل اللازم، فإن التراجع في مستـوى المعيشة ونقص الـدخول كـانت هي النتيجة الطبيعيـة التي حدثت في بلدان أمريكا اللاتينيـة وأفريقيا، حيث إنخفضت مستويات المعيشة في هذه البلدان إلى مستويات أقل من التي كـانت عليها سنة ١٩٨٠، وهو ما يحول دون تكوين رءوس الأموال اللازمة لإستمرار وثبات عملية التنمية(٤).

---

(١) جون ل. سايتز، المرجع السابق، ص ١٠٨.

(٢) تعمل اليابان حالياً على إستخدام أشعة الشمس في إنتاج الطاقة، فرصدت الحكومة مليار دولار لبرنامج يسمى «بعملية أشعة الشمس» ووظيفته جعل اليابان رائدة في تكنولوجيا الطاقة الشمسية (المرجع السابق، ص ٨٨، ١٠٣).

(٣) المرجع السابق، ص ٩٥ وما بعدها.

(٤) لستر براون وآخرين : أوضاع العالم ١٩٨٨، المرجع السابق، ص ٣٧٤؛ جون ل. سايتز المرجع السابق، ص ٨٥ ـ ٨٧.

الفصل الرابع

الإنفجار السكاني

يعتبر معدل نمو السكان الحالي ليس له مثيل في تاريخ البشرية، ففي حوالي عام ٨٠٠٠ ق.م كان عدد سكان العالم حوالي (٥ مليون) نسمة، وفي عام واحد بعد الميلاد وصل العدد إلى (٢٠٠ مليون) نسمة، وبحلول عام ١٦٥٠ وصل إلى (٥٠٠ مليون) نسمة، وفي عام ١٨٥٠ تضاعف العدد إلى (بليون نسمة) وفي عام ١٩٣٠ أصبح العدد (٢ بليون)، وعام ١٩٦٠ (٣ بليون) وحوالي عام ١٩٧٥ (٤ بليون)، وحوالي عام ١٩٨٧ (٥ بليون)، وهو ما يتضح لنا من الجدول التالي(١).

جدول رقم (٣)

تطور سكان العالم في الفترة ما بين (عام ٨٠٠٠ ق.م - ١٩٨٧م)(٢)

السنة	عدد السكان بالمليون	عدد السنوات اللازمة لحدوث الزيادة	مقدار الزيادة التي حدثت خلال هذه المدة بالمليون
٨٠٠٠ق.م	٥	—	
١ م	٢٠٠	٨٠٠٠	١٩٥
١٦٥٠م	٥٠٠	١٦٥٠	٣٠٠
١٨٥٠م	١٠٠٠	٢٠٠	٥٠٠
١٩٣٠م	٢٠٠٠	٨٠	١٠٠٠
١٩٦٠م	٣٠٠٠	٣٠	١٠٠٠
١٩٧٥م	٤٠٠٠	١٥	١٠٠٠
١٩٨٧م	٥٠٠٠	١٢	١٠٠٠

(١) راجع : جون ل. سايتز، المرجع السابق، ص ٢٩، ٣٠.

(٢) تم اشتقاق وتكوين هذا الجدول من البيانات الواردة في كتاب السياسات التنموية لمؤلفه جون ل. سايتز، المرجع السابق، ص ٣٠.

وهكذا يظهر لنا الجدول السابق الزيادة الرهيبة في أعداد السكان في العالم والسرعة الفائقة التي يتضاعف بها هذا العدد، فزيادة سكان العالم من البليون الأول إلى البليون الثاني استغرق ٨٠ عاماً، ومن الثاني إلى الثالث استغرق ٣٠ عاماً، ومن الثالث إلى الرابع استغرق ١٥ عاماً، ومن الرابع إلى الخامس استغرق ١٢ عاماً، وهكذا نجد أن عدد السنوات التي يتضاعف خلالها سكان العالم تقل باستمرار، وهذا يذكرنا بفرضية «مالتس» الشهيرة بأن الزيادة في عدد سكان العالم يتم وفقاً لمتوالية هندسية، أما إنتاج الغذاء فيتم وفقاً لمتوالية حسابية أياً كانت صحة أو خطأ هذه الفرضية(١).

وقد وصل سكان العالم سنة ٢٠٠٠ إلى حوالى ٦ بليون نسمة ، وهى زيادة مستمرة حتى الآن .

(١) تتنبأ هيئة الأمم المتحدة بأن سكان العالم يمكن أن يصلوا إلى مرحلة الاستقرار متى وصلوا ما بين ٨ ـ ١٤ بليون نسمة وذلك اعتماداً على نجاح الجهود في تنظيم النمو السكاني. وحسب تقديرات الهيئة فإن سكان العالم سنة ٢١٠٠ سيصل إلى ١٠,٢ بليون نسمة، وهذا التنبؤ يرتكز على الإفتراض بأن معدلات نمو السكان العالمي ستستمر في الهبوط الذي بدأ في أواخر الستينيات (جون ل. سايتز، المرجع السابق، ص٥٢).

ويلاحظ أن أكبر نمو فى المستقبل سيكون فى الدول الفقيرة من العالم، فأكثر من ٨٥٪ من نمو السكان من عام ١٩٨٥ حتى عام ٢٠٠٠ موجود فى هذه الدول ، فى حين أن نسبة عدد السكان فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان وأستراليا ونيوزيلنده وصلت ١٣٪ من عدد سكان العالم وهى النسبة التى تتضمن أغنى المناطق فى العالم الآن .

وبسبب الإنفجار السكاني الذي تعاني منه الدول الفقيرة، فإن القوى البشرية في هذه الدول تنتابها مشاكل ثلاث هي:

١ - التضخم السكاني.

٢ - البطالة المقنعة.

٣ - الضعف في مهارة أو كفاءة الأيدي العاملة وسوف نعطي فكرة موجزة عن كل مشكلة من هذه المشاكل فيما يلي:

أولاً التضخم السكاني :

فكما رأينا فإن معظم الدول التي تعاني نقصاً في المصادر الطبيعية ورأس المال لديها فائض نسبي كبير في عدد السكان.

وبمقارنة عدد السكان ومعدل النمو السكاني في الدول المتقدمة والدول غير المتقدمة صناعياً نجد أن معدلات النمو السكاني تتناسب عكسياً مع درجة التقدم.

فعلى المدى الطويل نجد أنه في خلال العقدين السابقين حققت الدول غير المتطورة معدل نمو سكاني يصل في المتوسط إلى ٢,٨ سنوياً، أما في الدول المتقدمة فتصل نسبته إلى ٠,٨ سنوياً(١).

---

(١) جون ل. سايتن، المرجع السابق، ص ٣٢؛ روبرت د. كانتور : السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة أحمد ظاهر، عمان، ١٩٨٩، ص ١٥٣، ٣٥٢.

ونظراً لأن متوسط مستوى المعيشة :

$$\frac{\text{إجمالي المنتج من السلع الإستهلاكية}}{\text{عدد السكان}}$$

فإن مستـوى المعيشة لا يمكن رفعـه إلا عن طـريق زيادة إنتـاج السلع الإستهلاكيـة، خاصـة السلع الغذائيـة، أو عن طريق خفض معدلات الـزيادة في عدد السكان.

غير أن هذه العملية تبدو في الدول ناقصة النمو أكثر تعقيداً من ذلك، لأن أيـة زيادة في إنتـاج السلع الإستهلاكيـة التي تـؤدي إلى رفع مستوى المعيشـة بصفة أساسية سوف تؤدي إلى تحفيـز الزيادة في السكان. وإذا كان حجم هذه الزيادة السكانية كبيراً فإنـه سوف يكون على حساب تحسين مستوى المعيشة، وسـوف يترتب على ذلك إختفاء التحسن الـذي حدث في مستـوى المعيشة مـرة ثـانيـة، ويسمى البعـض هـذه العمليـة «بشرك أو فخ تـوازن المستـوى المنخفض»(١).

ويثور التساؤل، لماذا تكون الزيادة السكانية مصاحبة بل ونتيجة للزيادة في الناتج؟

للإجابة على ذلك يوجد سببان :

السبب الأول : أن معدل الوفيات سـوف ينخفض نتيجة الزيادات الأولى في الإنتاج، فهذه الزيادة في الإنتاج يترتب عليها ما يلي :

(أ) إرتفاع متوسط مستوى إستهلاك الغذاء وبالتالي تقل الوفيات.

(ب) الرعـاية الطبيـة الأسـاسيـة وبـرامج مقـاومة الأمـراض ورفع مستوى الصحة العامة التي غالباً ما تكون مصاحبة للنمو الإقتصادي ومرتبطة

(١) إفيريت هاجن، مرجع سابق، ص ٤٣٢ وما بعدها.

به، وهذه أيضاً سوف تؤدي إلى تقليل الوفيات.

السبب الثاني : أن معدل المواليد سوف يظل مرتفعاً وربما يتزايد، خاصة وأن الرعاية الصحية وبرامج المحافظة على الصحة العامة ومقاومة الأمراض سوف تؤدي إلى خفض معدل الوفيات في الأطفال الرضع.

والفكرة التي تقول بأن الغني يزداد غنى والفقير يزداد أطفالاً تعبر عن الحقيقة المؤلمة في العديد من دول العالم الأقل تطوراً. وبإختصار فإن الزيادة في متوسط مستوى المعيشة سوف تؤدي إلى زيادة سريعة ومفاجئة في السكان، وهذه الزيادة سوف تتوقف فقط عندما يعود متوسط مستوى المعيشة إلى الإنخفاض ثانية إلى ذلك المستوى الذي يعرف «بمجرد البقاء أو الوجود»(١).

وإذا كان النمو السريع في السكان يعتبر سبباً واضحاً من أسباب ركود أو ثبات، بل وأحياناً تراجع الناتج القومي الإجمالي وإلى ثبات أو إلى نمو بطيء في متوسط الدخل الفردي، وبالتالي فلا خلاف في إعتباره عائقاً من عوائق التنمية، فإن هناك أسباباً أخرى يمكن الإستناد إليها في تفسير العلاقة السلبية بين الزيادة في السكان وبين تحقيق التنمية، وأهم هذه الأسباب ما يلي:

١ - إن نظام الأسر الكبيرة الذي لا زال منتشراً خاصة في المناطق الريفية في الدول النامية يتسبب في إضعاف القدرة الإدخارية للأفراد، ومن المعروف أن ضعف الإدخار من شأنه أن يؤدي إلى إعاقة الاقتصاد عن تحقيق التراكم الرأسمالي الذي لا غنى عنه لتحقيق التنمية(٢).

٢ - من ناحية أخرى فإن إرتفاع معدلات المواليد التي تنتج عن زيادة نسبة عدد الأطفال في المجتمع من شأنه إنقاص حجم القوة البشرية القادرة على العمل بالنسبة للمجموع الكلي للسكان مما يساهم بدوره في تعويق التنمية وجعلها تنمية ناقصة(٣).

---

(١) قارن إفيريت هاجن، المرجع السابق، ص ٤٣٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٣٣.

(٣) جون ل. سايتز، المرجع السابق، ص ٣٩.

ولذلك فإن الكثيرين ينصحون بضبط المواليد، باعتبار أن هذا الإجراء يعد من أكثر الإجراءات الفعالة في التغلب على هذا العائق، ومن خلال التطور العلمي والتكنولوجي الذي حدث في العقدين الأخيرين أصبح هذا الحل هاماً وممكناً بدرجة متزايدة، ويبدو أن لدى الصين، التي يبلغ عدد سكانها خمس سكان العالم، واحد من أكثر البرامج فاعلية في هذا المجال، فهي تستهدف الوصول إلى نسبة الصفر في النمو السكاني بحلول عام ٢٠٠٠ من خلال برنامج الأسرة ذات الطفل الواحد(١).

غير أن عوائق ضبط وتحديد النمو السكاني في معظم الدول النامية كبيرة، فإنخفاض معدلات معرفة القراءة والكتابة جعلت من الصعب نشر المعلومات عن كيفية إستخدام موانع الحمل، وفي الريف الزراعي تعتبر الأسر ذات الأحجام الكبيرة هي المصدر الأساسي لقوة العمل، وفي هذه الأسر ينظر البالغون إلى أن إنجاب المزيد من الأطفال يعتبر نوع من النظام الأمني الاجتماعي، فالسائد أنه كلما زاد عدد ما لدى الشخص من الأطفال، كلما زادت إمكانية حصوله على الحماية والرعاية والعناية النسبية عندما يتقدم به العمر(٢).

وأخيراً فإن معظم الدول التي يمكن أن تحقق أكثر المكاسب من خلال تنظيم النسل هي أقل الدول التي ترغب في هذا التنظيم لأسباب دينية وثقافية واجتماعية، وعلى سبيل المثال نجد أن معدلات النمو السكاني في أمريكا اللاتينية والهند وأفريقيا هي من أعلى المعدلات في العالم(٣).

لكن يلاحظ أنه ليست جميع دول العالم غير المتطورة تعاني من التضخم السكاني، فالغالب فقط في معظم الدول النامية أن هناك علاقة بين التضخم

---

(١) دالاس إيروين الصغير، المرجع السابق، ص ٢٩١، ٢٩٢؛ لستر براون وآخرين، أبعاد علاقة النمو السكاني بمنظومات إستبقاء الحياة، المرجع السابق، ص ٤٣.

(٢) جون ل. سايتز، المرجع السابق، ص ٣٨، ٤٧.

(٣) لستر براون وآخرين، أبعاد علاقة النمو السكاني بمنظومات استبقاء الحياة، المرجع السابق، ص ٤٥٩.

السكاني وبين عدم التطور، وهذه العلاقة تتضح وتتحدد في ضوء الاعتبارين التاليين:

١ – إن النمو الكبير والسريع في عدد السكان ربما يمثل عائقاً خاصاً من عوائق التنمية الاقتصادية، وقد ورد في تقرير التنمية في العالم لسنة ١٩٨٤ إن النمو السكاني السريع بمعدلات تتجاوز ٢٪، وهي معدلات شائعة في معظم الدول النامية الآن، يعمل ككابح للتنمية(١).

٢ – إن العديد من دول العالم الثالث تعاني من هذا العائق .

ثانياً : البطالة المقنعة :

نتيجة التضخم السكاني فإن الدول الأقل تطوراً تعاني من مشاكل خطيرة أساسها مشكلة البطالة. وعلى عكس مشكلة البطالة التي تواجهها الدول المتقدمة، فإنها في الدول النامية ليست مشكلة متقلبة ودورية، لأن معظم هذه الدول فقيرة جداً بحيث لا تستطيع إنعاش دورة العمل في قطاع الأعمال خاصة القطاع الصناعي، بل على العكس من ذلك توجد العمالة الزائدة بصفة دائمة وعلى نطاق واسع في القطاع الزراعي(٢).

ويفرق هنا بين العمالة الناقصة وهي العمل بأقل من العمالة الكاملة، وبين البطالة المقنعة وهي العمل بأقل من الطاقة الكاملة. فما السبب في حدوث هذين النوعين من العمالة الناقصة ومن البطالة المقنعة "Disguised Unemployment" في الدول غير المتطورة؟.

إن مهنة الزراعة أو الإستخراج تعتبر هي المهنة السائدة في معظم هذه الدول، ونجد أنها تستوعب حوالي ثلثي أو أربعة أخماس القوة العاملة فيها، ومن الممكن جداً أن يكون أكثر من ٢٥ إلى ٣٠٪ منها بطالة مقنعة، أو بمثابة

---

(١) إفيريت هاجن، مرجع سابق، ص ٤٤٢.

(٢) راجع R. Nurkse, Op. Cit., pp. 33 - 63.

فائض في العمالة يساهم مساهمة ضئيلة وقد لا يساهم إطلاقاً في زيادة الناتج(١). وإستناداً إلى قانون الغلة المتناقصة الذي يظهر تطبيقه وتحدث آثاره أكثر ما تحدث في الزراعة بسبب الثبات النسبي لمساحة الأرض، نجد أن الناتج الحدي لهذه العمالة الزائدة يعادل الصفر، وقد يكون سلبياً أيضاً. وهذا يعني أنه في العديد من الدول الأقل تطوراً يمكن نقل هذه العمالة الزائدة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي، ولن يترتب على ذلك نقص في إنتاج الغذاء، بل إن هذا الناتج سيزداد، وخاصة إذا كان الناتج الحدي لهذه العمالة الزائدة في الزراعة سلبياً(٢).

إلا أنه يلاحظ أن فرصة الزيادة في الناتج التي قد تتحقق نتيجة إعادة تخصيص أو توزيع قوة العمل لم تحدث في معظم هذه الدول، فمن الحقائق المعروفة أن الزيادة السكانية في الريف تنتقل منه إلى الحضر في صورة هجرة أساسية إلى المدن، وهذه العمالة الزائدة التي تنتقل إلى المدن لن يترتب عليها زيادة في الناتج الذي تحققه المدينة لأن ضعف النمو الصناعي بها يعني أن فرص العمالة المتاحة بالمدينة ستكون قليلة نسبياً. وحتى إذا كانت هذه الأعمال متاحة ومتوافرة، فإن العمال الذين ينتقلون من الريف إلى الحضر غالباً ما ينقصهم الحد الأدنى من مستويات التعليم والتدريب التي تؤهلهم لممارسة هذه الأعمال الصناعية بالكفاءة المطلوبة(٣).

أيضاً، فإن البطالة تكون غالباً مرتفعة جداً ومنتشرة في المناطق الفقيرة التي تحيط بالمدن في الدول النامية(٤).

---

(١) يقدر البعض أن نسبة البطالة في الدول النامية بلغت عام ١٩٨٢ (٤٤٨,١ مليون فرد) أو ما يعادل ٥١٪ من عدد السكان، راجع في ذلك، جون إدلمان سبيرو: سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة خالد قاسم، الأردن، ١٩٨٧، ص ١٧٣.

(٢) قارن د. عمر محي الدين، المرجع السابق، ص ٨٢، ٩١ وما بعدها؛ إفيريت هاجن، المرجع السابق، ص ٨٥، ٢٤٨؛ R. Nurkse, Op. Cit., p. 33.

(٣) راجع جون ل. سايتز، المرجع السابق، ص ٢٤.

(٤) في مدينة مثل كلكتا في الهند بلغ عدد سكانها عام ١٩٥٠ (٥ ملايين) نسمة، وكان =

ونتيجة لوجود البطالة في القطاع الزراعي، وندرة فرص العمل في القطاع الصناعي، فإن أعداداً كبيرة من العاطلين تلجأ إلى القطاع الثالث وهو قطاع الخدمات مثل خدم المنازل والباعة الجائلين وعمال المقاهي والمطاعم والحمالين وغيرها من الخدمات التي لا تحتاج إلى تدريب أومهارة خاصة. ولذا يتميز هذا القطاع في الدول المتخلفة بكبر مساحته بالنسبة للقطاع الزراعي أو الصناعي، أي بزيادة عدد المشتغلين فيه وهو ما سبق أن رأيناه.

إلا أنه يجب ملاحظة أن قطاع الخدمات في الدول المتقدمة يتميز أيضاً بكبر مساحته وزيادة عدد المشتغلين فيه، غير أن هناك فرقاً بين قطاع الخدمات في كلا النوعين من الدول، فسبق أن عرفنا أنه في الدول المتخلفة يستوعب في أغلبه الأعداد الفائضة من العاطلين الذين يهجون إلى المدينة بحثاً عن أي عمل، بينما هو في الدول المتقدمة يشتمل في معظمه على المهن التي تحتاج إلى مهارات فنية وإدارية وعلمية عالية، مثل قطاع التأمين والبنوك والنقل والمواصلات والإتصالات وغيرها، وهناك جزء صغير من هذا القطاع في هذه الدول لا يحتاج إلى مثل هذه المهارات والكفاءات عالية المستوى.

ثالثاً : تدني كفاءة قوة العمل (ضعف المهارات) :

على الرغم من الزيادة الهائلة في السكان في معظم الدول الأقل تطوراً، إلا أن هذه الدول تعاني من العجز في العمالة الماهرة ذات الكفاءة والمواصفات العالية. فالدول الفقيرة بكل بساطة لا تكون قادرة على الاستثمار الكافي في مجال تحسين مواصفات القوة البشرية. وهذا معناه أن النفقات على الصحة والتعليم تكون ضئيلة. فإنخفاض المستوى التعليمي، وسوء التغذية Malnutrition ،

= مئات الآلاف من هؤلاء السكان يعيشون في الشوارع، ونتيجة زيادة السكان والهجرة إليها فإن عدد السكان وصل في منتصف الثمانينات إلى (١١ مليون) نسمة، وما يقارب من المليون منهم كانوا يعيشون في الشوارع، وإذا استمر المعدل الحالي في النمو والهجرة فسيصل عدد السكان عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ١٧ مليون نسمة وسيزداد عدد الذين يعيشون في الشوارع بها (أنظر جون ل. سايتز، المرجع السابق، ص ٣٥).

وغياب العناية الصحية المناسبة، والتسهيلات التعليمية غير الكافية، كلها تصيب التنمية الاقتصادية وعملية التصنيع في هذه الدول بالتخلف(١). وبصفة خاصة تعاني الدول النامية من غياب نشاط طبقة المنظمين القادرين على تحمل المخاطر، وتجميع رأس المال، وتوفير المتطلبات التنظيمية الضرورية للنمو الإقتصادي، ويرتبط بذلك بشدة الندرة الكبيرة في العمالة القادرة على تولي الوظائف الإشرافية التي تعتبر الأساس في أي برنامج للتنمية الإقتصادية.

فالوظيفة التنظيمية من أهم الوظائف التي تحتاجها الدول النامية، حيث تتطلب التنمية شخصاً أو منظماً قادراً على التوفيق والتأليف بين جميع من يشتركون في العملية الإنتاجية وتوجيههم الوجهة الصحيحة والسليمة ويحقق أقصى استغلال ممكن لها، مما يتوقع معه تحقق معدلات عالية من الربحية والعائد للمجتمع.

كما تتطلب التنمية أن يكون المنظم قادراً على التعامل مع الجهات الرسمية وفهم الإجراءات الإدارية المعقدة في بعض الدول النامية كالإجراءات الجمركية، وتراخيص الاستيراد والتصدير ولوائح الرقابة على الصرف وغير ذلك من الإجراءات والتنظيمات التي تعد في أغلبها من أهم عوائق التنمية في الدول المتخلفة.

---

(١) د. إبراهيم الفار، المرجع السابق، ص ٤٣ ـ ٤٦.

الفصل الخامس

إنخفاض معدل التراكم الرأسمالي

أولاً : أهمية تكوين رأس المال :

يـرى معظم الإقتصـاديين أن من أهم مشـاكل التنمية الإقتصـاديـة هي عملية تكوين السلع الرأسمالية(١). وهناك العـديد من الأسباب التي تؤكد على أهمية تكوين رأس المال بالنسبة للدول النامية، وأهمها:

١ – أن جميع الـدول الأقل تطـوراً تعاني من العجـز الحيـوي في السلع الرأسمالية، كـالمصانع والمعدات والآلات، والمرافق العامـة وغيرها. ومما لا شك فيه أن قـوة العمل التي تكـون مزودة بمعدات جيـدة سوف تعجل مـن عملية التنمية عن طريق رفع معـدلات الإنتاجية في هذه الدول، وبالتـالي ستساعد على زيادة ورفع متوسط معيشة الفرد بها.

٢ – أن زيادة الرصيد من السلع الرأسمالية يعتبر أمر حاسم وضروري تفرضه الإمكانية المحدودة جداً المتاحة للدول الأقل تطوراً لزيادة معروضها من الأراضي الصالحة للزراعة.

وإذا لم يكن هناك احتمال ولـو قليل لموازنة أثـر قانون تنـاقص الغلة في الـزراعة عن طـريق زيـادة عرض الأرض فإن وجـود رأس المال من الممكن أن يؤدي إلى تحسين عمل هذا القانون، أي «زيادة الغلة» عن طريق المعدات الجيدة

---

(١) راجع في ذلك؛ R. Nurkse, Op. Cit., pp. 91 ؛ شوقي أحمد دنيا، المرجع السابق ص ٣٤ وما بعدها.

التي تساعد على رفع إنتاجية الأيدي العاملة الزراعية المدربة أو عن طريق توفير رأس المال الصناعي الذي يمكن أن يؤدي إلى تحسين مستوى إعادة تخصيص وتوزيع الأيدي العاملة.

٣ - ومن حيث المبدأ فإن طريقة تكوين رأس المال يمكن أن تكون تراكمية، فإذا أدى تكوين رأس المال إلى زيادة الإنتاج بنسبة أكبر من معدل النمو السكاني، فإن المعدل الحدي للإدخار سوف يرتفع، وسوف يسمح ذلك بتحقيق المزيد من التكوين الرأسمالي، وبمعنى آخر فإن التكوين الرأسمالي يمكن أن يغذي نفسه بنفسه.

ثانياً : مصادر تكوين رأس المال :

وفيما يتعلق بمصادر التكوين الرأسمالي، فإن تراكم رأس المال من المتصور أن يتحقق اعتماداً على الموارد المحلية للدول الأقل تطوراً من ناحية، وإعتماداً على التمويل الخارجي الذي يمكن أن تحققه الدولة النامية نتيجة علاقاتها الإقتصادية والسياسية مع الدول المتقدمة والمنظمات المالية الدولية.

وسوف ندرس هاتين الحالتين فيما يلي:

(أ) تكوين رأس المال محلياً :

كيف تستطيع أية دولة سواء أكانت متقدمة أم غير متقدمة أن تخلق رأس المال. إن ذلك يتحقق من خلال عمليتي الإدخار والإستثمار.

فالدولة يجب أن تدخر، أي أن تحد من استهلاكها حتى لا تستخدم كل مواردها الإنتاجية في إنتاج السلع الإستهلاكية فقط، فيجب أن تخصص الدول جزءاً من مواردها المحلية للإنفاق الاستثماري. وهذا يتحقق عن طريق إستخدام هذه الموارد في إنتاج السلع الرأسمالية. غير أن معوقات الإدخار والإستثمار تعتبر كبيرة في الدول ذات الدخول المنخفضة عنها في الدول المتقدمة إقتصادياً.

ومن أهم معوقات الإدخار والإستثمار في الدول المتخلفة هو ضعف

القدرة الإدخارية لهذه الدول. فتشير الإحصاءات التي أجريت في هذا الشأن إلى أن هذه الـدول تستطيع أن تدخر على الأكثـر نسبة لا تزيـد عن ٨٪ من الدخل القومي، في حين أن الـدول المتقدمة تدخـر نسبة ١٨٪ أو أكثر من هـذا الدخل، فنجد أن اليابـان مثلاً حققت خلال العقدين الماضيين معدلات إدخار عـالية جداً تجاوزت ٣٠٪ من الناتج القومي الإجمالي(١).

ويعزى ضعف القدرة الإدخارية للأفراد في الدول النامية إلى ما يأتي:

١ – المجموعات الضخمـة من السكان غير القادرين أو الذيـن لا يرغبون في الإدخار.

٢ – الطبقة الثـرية جداً، وهـذه قادرة على الإدخار ولكنهـا لا تجعل هذه المدخرات متاحة لتكوين السلع الرأسمالية المنتجة.

فمعظم الأفراد يستهلكون كل دخولهم في الحصـول على حاجاتهم المادية والمعنوية الضرورية جـداً، وهذه الدخول تكون منخفضة جـداً بدرجة لا تسمح بـالإدخـار. والأهم من ذلك أن هنـاك شكاً كبيراً في أن الـزيـادة التي يمكن أن تحدث في هذه الدخول يتم توجيهها للإدخار.

فمعظم المحللين يتفقون على أن ميل الأفراد للإستهلاك في هذه الدول، أي رغباتهم في الإنفاق الإستهلاكي، لا تعتمد ولا تتـوقف فقط على ما يحققونه من مستـويات الـدخـول، ولكن أيضـاً على العلاقـة بين دخـولهم وبين مستويـات الدخول التي يحققها أفراد الدول المتقدمة، فأجهزة الإعلام والإتصالات الجيدة، وزيادة التعليم، وزيـادة الحملات السيـاحية المتبادلـة، ووجود بعض القـواعد الحربية الأجنبية في هذه الدول، كل هـذه الأمور وغيرها جعلت الأفراد في الدول غير المتقدمـة يتعرفـون ويتطلعون إلى الأنماط الإستهـلاكية السـائدة في الدول

---

(١) إفيريت هاجن، المرجع السابق، ص ٢٨١، ٢٨٤.

المتقدمة(١). وهذه الأمور تدفعهم إلى محاولة التخلص من الفقر، وتعمق من عدم إقتناعهم بما يحققونه من مستويات المعيشة المنخفضة.

فالحاجات الجديدة، والتطلعات الفوقية تؤدي إلى زيادة ميلهم إلى الإستهلاك، وبالتالي تزداد لهفة الأفراد على الإنفاق الإستهلاكي دون الإدخار بالنسبة لأية زيادة قد تحدث في دخلهم القومي.

غير أن هذا ليس معناه أن معدل الإدخار في الدول غير المتقدمة يساوي صفراً، فقد سبق أن رأينا أن هذا المعدل قد يصل إلى حوالي ٨٪ من مجموع الدخل القومي.

ومصدر هذا الإدخار هو ذلك التفاوت الكبير في توزيع الدخول الذي يميز معظم هذه الدول، فمن الملاحظ أن أفقر وأغنى الأفراد في العالم يوجدون في الدول الأقل تقدماً.

فالقلة القليلة من الفئة المحظوظة ذوات دخول فلكية، وهم ما يسمون أصحاب الدخول الطفيلية الذين يحققون مكاسب كبيرة نتيجة الأزمات الإقتصادية المستمرة التي تعاني منها هذه الدول، وخاصة العاملين في مجال الإستيراد والتصدير، وهؤلاء تكون لديهم قدرة فائقة على الإدخار.

غير أنه من سوء حظ الدول النامية أن هذه الطبقة تنفق جزءاً كبيراً من دخولها غالباً على سلع الرفاهية، كالسياحة الأجنبية، وإقتناء المجوهرات والمعادن النفيسة، أو شراء الأصول العينية كالعقارات والأراضي الزراعية. أما المدخرات النقدية فتأخذ طريقها إلى المؤسسات المالية الأجنبية ظناً منها بوجود الضمان والأمان النسبي، أو من أجل الحصول على العوائد المالية المرتفعة التي توفرها أسواق المال العالمية في الدول المتقدمة(٢).

---

(١) قارن د. عمر محي الدين، المرجع السابق، ص ٧٨، ٧٩.

(٢) ألبرت هيرشمان : إستراتيجية التنمية الإقتصادية، ترجمة د. حسين عمر، القاهرة، ١٩٦٧، ص ١٢؛ د. عمر محي الدين، المرجع السابق، ص ٧٥.

وهـذا معناه، أن هـذه القلة من أصحـاب الدخـول المرتفعة القـادرة على الإدخار لا تكون لديها الرغبة في الإدخار، وإذا تـوافرت لديها هذه الرغبة فإنها لا تـوجـه هـذه المدخرات للـوجهـة التي يمكن مـن خلالها زيـادة إمكـانيـات الإستثمار، كالإيداع النقدي في المؤسسات المالية الوطنية، بل إنها للأسف تتلهف على إيداعهـا في البنوك الأجنبية، على الـرغم من أن هذه البنوك لا تـوفر لها أي نوع من الأمان أو الضمان(١).

وإذا كـانت القـدرة على الإدخـار تعتبر من العـوامل الضروريـة لتحقيق التنميـة، فإن البعض يقلل من أهمية ذلك، فقـد تتحقق التنمية في مجتمع يـزداد فيه الإنفاق المظهري أو الترفي، ولذلك فإنهم يعتبرون أن المدخرات والإستثمارات

---

(١) أثبتت الأحـداث المتـواليـة في الآونـة الأخيرة أن إيـداع أفراد الـدول النـاميـة لأمـوالهم ومـدخراتهم الطـائلـة في البنوك الأجنبيـة بحثاً عن الأمـان أو أسعـار الفائدة المرتفعـة محفوف بـالمخاطـر السياسيـة والإقتصادية على السـواء. فقد قـامت الولايـات المتحدة الأمريكية وهي من أكبر الـدول التي يعتقد الكثيرون أنها مستودعاً آمنـاً لإيداع أموالهم، بتجميد ما لدى بنوكها من ودائع خاصة بـدول أو أفراد أجانب. وهذا ما فعلته بالنسبة لكل من إيـران في أوائل الثمانينـات من هذا القـرن، ومع الكـويت إبـان الغزو العـراقي الغاشم للأراضي الكويتية في ١٩٩٠/٨/٢ ، وتجميد أرصدة مالية ضخمة مملوكة لمواطنين وجماعات عربية وإسلامية عقب أحداث ١١ سبتمبر الارهابية عام ٢٠٠١م إضافة إلى ذلك عمليات الإفلاس المتتالية التى تتعرض لها العديد من البنوك فى الدول الأوروبية نتيجة المضاربات والتقلب فى أسعار صرف العملات وأسعار الأسهم والسندات .

أليس من الأفضل والأربح بعد كل ذلك أن يضع أبناء الدول النامية أموالهم ومدخراتهم أمـام أعينهم وتحت أيديهم وتصرفهم في داخل دولهم والبعـد عن البنوك الأجنبيـة التي تتحكم فيهـا مافيـا المال العالميـة والتي تحركهـا الصهيونيـة الدوليـة، وبهذه الوسيلـة تستطيع الـدول الناميـة المحـافظة على ثـرواتها ومـدخراتها، والأهـم من ذلك إمكانيـة إستخدام هذه الثروات والمدخرات في دفع وإستمرار سير عملية التنمية.

هي أيضا من نتاج التنمية بقدر ما هي من بين أسبابها وعواملها(١).

من جهة أخرى فقد اختلف المهتمون بشئون التنمية في تقييم دور رأس المال بالنسبة للتنمية، وهل يعتبر وحده كافياً لتحقيق التنمية؟.

فالبعض يرى أنه إذا استطاعت الدول النامية الحصول على مقادير كافية من رأس المال سواء بجهود أبنائها أو عن طريق المعونة الأجنبية الخارجية يكون في وسعها تحقيق التنمية(٢).

ولكننا لا نتفق مع هذا الرأي على إطلاقه، لأن العديد من الدول النامية يتوافر لها القدرة على تكوين رأس المال في الوقت الحاضر ورغم ذلك فإنها لم تصبح دولاً متقدمة صناعياً، ومثال ذلك الكثير من الدول النفطية، ولهذا فإننا نتفق مع «هيرشمان» في القول بأن من أقرب أسباب التنمية تحتل القدرات التنظيمية والإدارية الآن وضعاً بارزاً يعادل على الأقل وضع رأس المال(٣).

يضاف إلى ذلك أن الاستثمار في الأفراد باعتبارهم عاملاً هاماً من عوامل الإنتاج، وإدخال التحسينات على الأساليب الفنية في الإنتاج، في حالة عدم القدرة على إحلال سلع رأسمالية جديدة، تعتبر أيضاً من أهم إجراءات ووسائل تحقيق التنمية.

(ب) دور التمويل الخارجي :

يثور التساؤل عما إذا كانت الدول النامية تستطيع من خلال التمويل الخارجي الذي تحصل عليه من الدول المتقدمة والمنظمات الدولية تحقيق مطلبها العادل نحو التنمية وإلى أي مدى يمكن أن يكون هذا التمويل كافياً ومقنعاً.

---

(١) هيرشمان، المرجع السابق، ص ١٢.

(٢) راجع في عرض هذه الآراء، هيرشمان، المرجع السابق، ص ١٠ ـ ١٢.

(٣) المرجع السابق، ص ١٠، وقريب من هذا الرأي أيضاً، راجع د. يوسف عبد الله صايغ، مقررات التنمية الإقتصادية العربية، المرجع السابق، ص ٩٧؛ د. إبراهيم الفار، المرجع السابق، ص ٤٩.

بصفة عـامة فـإن الدول النـامية في علاقتهـا بالـدول المتقدمـة يمكن أن تستفيد مما يلي:

١ – التوسع في حجم التبادل التجاري مع الدول المتقدمة.

٢ – تدفق رءوس الأموال الخاصة من الدول الغنية.

٣ – المساعدات الخارجية التي تأخـذ شكل المنح والقروض من حكومات الدول الغنية والمنظمات الدولية.

وفيما يلي ندرس كل شكل من أشكال المساعدات السابقة:

١ – توسيع التجارة الخارجية :

يرى بعض الكتاب أن من أبسط وأكثر الـوسائل المؤثرة التي عن طريقها تستطيع الدول المتقـدمة مسـاعدة الدول النـامية هـو تخفيف حواجـز التجارة الـدولية في مـواجهة صـادراتها، وبذلك تتمكن هـذه الدول من تحسين دخلهـا القومـي من خلال زيـادة حجم التجارة الدوليـة، وهؤلاء الكتـاب يطلق عليهم «التحرريون»، أي الذين يرون أن حريـة التجارة الدولية من شأنها المساهمة في تقدم وتطوير الدول النامية(١).

ورغم أن هذا التحليل يحمل بعض الحقيقة، فإن تخفيف حواجز التجارة الدوليـة لا يمثل علاجاً ودواء للمشكلة. فحقيقـة أن بعض الدول الناميـة تحتاج فقط إلى أسواق أجنبيـة كبيرة لتصريف ما تنتجه من مـواد خام لتحقيق بعض النمـو، إلا أن المشكلـة بـالنسبة لمعظم الـدول النـاميـة ليس في الحصــول على الأسـواق الأجنبيـة من أجل الاستفـادة من طـاقتهـا الإنتـاجيـة الموجـودة، أو لتصريف ما تنتجه من مواد خام، لكن الأهم من ذلك هو استطاعة الدول النامية إنتـاج سلع تصـديـر حتى تتمكن مـن الحصـول على مـا تحتـاجـه من السلع الرأسمالية والتكنولوجيا المتطورة المتوافرة.

---

(١) جون ل. سايتز، المرجع السابق، ص ٢٤؛ جون إدلمان سبيرو، المرجع السابق، ص١٥٢.

إضافة إلى ذلك فإن الإرتباط الشديد بين الدول النامية والدول المتقدمة في المجال التجاري لا يخلو من بعض المساوىء.

وبصفة خاصة فإن الركود في الدول الصناعية سوف يؤدي إلى حدوث نتائج سيئة بالنسبة لأسعار المواد الخام والأرباح المتحققة من التصدير في الدول النامية. على سبيل المثال، فبين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٤ كان سعر النحاس يتأرجح بين ٠,٥٩٦ دولار و٠,٩٩٨ دولار للرطل، والشاي من ٠,٨٩٩ إلى ١,٧٦٧ دولار للرطل والجوت من ٢٧٨ إلى ٨٦٦ دولاراً للطن، وهكذا فإن الاستقرار والنمو في الدول الصناعية المتقدمة يعتبر أمر هام جداً بالنسبة للتقدم والنمو في الدول النامية وذلك نتيجة علاقة التبعية التي فرضتها الدول الصناعية على الدول النامية المنتجة للمواد الخام وللأسف لا زالت الدول النامية مستسلمة لهذه العلاقة المفروضة عليها(١).

ولقد كانت الدول الصناعية حتى منتصف السبعينات تمنح الدول الأقل تطوراً ميزة الدولة الأولى بالرعاية بالنسبة لصادراتها من المواد الخام وبعض السلع الصناعية الخفيفة، إلا أنه منذ ركود ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥، والركود الطويل الذي بدأ في عام ١٩٧٥ حددت الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الصناعية الزيادات الإضافية في مبيعات الدول النامية لها عن طريق وضع قيود جمركية كتحديد حصص للإستيراد أو الاشتراط على المصدرين أن يقبلوا حدوداً طوعية لصادراتهم لها، ومع ازدياد التنمية الصناعية في بعض الدول النامية خاصة المتوسطة الدخل وهي دول جنوب شرقي آسيا فإن مثل هذه القيود سوف تؤثر بلا شك في معدلات التنمية الاقتصادية بها(٢).

ولمواجهة هذه الصعوبات فإن حركة التجارة البينية للدول المصنعة

---

(١) برنارند د. نوزيتر، المرجع السابق، ص ١٩٩.

(٢) إفيريت هاجن، المرجع السابق، ص ٤٩٦، برنارند د. نوزيتر، المرجع السابق، ص ١٠٦، ١٠٧.

حديثـاً قد زادت خـاصة في فترة الثمانينات، فـالتجارة بين الجنـوب والجنوب كانت ضرورة لابد منها لتقليل الإعتماد على الدول الصناعية، وهذا هو ما فعلته دول جنوب شرقي آسيـا في الهند وسنغافـورة وتايـلاند وتايـوان، وكذلك بين أقطار أمريكا اللاتينية ممـا سيساعدها على الاستمرار في التنمية والاعتماد على الذات(١).

ويعتبر هـذا الطريق هـو الوحيـد الـذي يجب أن تسلكه الـدول العربيـة والإسـلامية، فيجب أن تـزداد وتتطـور علاقـة التجـارة البينية فيما بين هـذه المجموعـة من الدول، حيث من المؤكـد أن هذه العـلاقة ستخلـو من الإستغلال الـذي تتعرض لـه هـذه الدول في عـلاقـاتها التجاريـة غير العـادلة مع الـدول الصنـاعيـة المتقدمـة، لأنها ستكـون عـلاقة بين متسـاوين وليس بين أقـويـاء وضعفاء وهي الطابع الحالي للعلاقات التجـارية بين الدول المتقدمة وبين الدول النامية.

والإتجاه الذي يـرى أن التجارة الـدولية سبب من أسبـاب تخلف الدول النـامية يسمى الاتجاه «البنيـوي»، فوفقـا لأحد أصحـاب النظريـات البنيويـة البارزين، السيـد «جونز مـايردال»، فإن بنية وهيكل السـوق الدولي تعمل على بناء التخلف والتبعيـة في الجنوب، فالتجارة الـدولية بالصـورة الحالية لا تعمل كآلـة للنمو لكنها تـوسع من الفجوة بين الشمال والجنـوب وذلك بسبب هبوط معـدلات التبادل التجـاري لـدول الجنوب. أيضـاً فإن عـدم مرونـة الطلب على صـادرات السلع المصنعـة للـدول النـامية، ووجـود سـوق دولي تنـافسي لهذه المنتجات سـوف يؤدي إلى إنخفـاض أسعار صـادرات دول العالم الثـالث، مما يضر بمصلحة هذه الدول.

وفي الجهة المقابلة فإن الأسواق الإحتكارية لدول الشمال، وإرتفاع الطلب على السلع المصنعة يؤدي إلى إرتفـاع أسعار المنتجات الصناعيـة الخاصة بدول

---

(١) أنظر إفيريت هاجن، المرجع السابق، ص ٤٩٦.

الشمال مما يحقق مصلحتها، حيث سيترتب على ذلك نقل الأموال والمداخيل من الجنوب إلى الشمال(١).

أيضاً ـ وكما سبق أن رأينا ـ فإن التجارة الدولية أدت إلى وجود الإزدواجية في إقتصاديات الدول النامية، فهناك قطاع متقدم وهو الذي يخدم سلع التصدير من المواد الأولية، وباقي القطاعات الأخرى الداخلية تكون متخلفة لأن عوامل الإنتاج لن تتوجه إليها وإنما ستتركز في القطاع المنتج لسلع التصدير.

ومما يساهم في حدة التفاوت بين القطاع التصديري المتطور وبين باقي أجزاء القطاع الداخلي المتخلف، أن الاستثمارات الأجنبية المتدفقة للدول النامية بفعل حرية التجارة الدولية تتجه إلى التركيز على القطاعات التصديرية فتزيد من نموها وتطورها(٢).

٢ – تدفقات رءوس الأموال الأجنبية الخاصة :

إن الحلقة المفرغة للفقر التي تعاني منها الدول النامية تؤكد على أهمية تراكم رأس المال من أجل تحقيق النمو الإقتصادي.

ورأس المال الأجنبي الخاص أو العام من الممكن أن يدعم ويساعد مجهودات الإدخار والإستثمار المبذولة في الدول النامية وأن يؤدي دوراً حيوياً في القضاء على حلقة التخلف، لأنه يوفر لها قدراً من العملات الصعبة التي تعاني من عجز شديد منها، فالاستثمار المباشر الذي تقوم به إحدى الشركات الأجنبية في دولة نامية يساهم في تمويل الواردات بطريقتين، الأولى عندما تشتري هذه الشركة مصنعاً قائماً مثلاً وتدفع قيمته بالعملة الأجنبية للحكومة أو القطاع الخاص، فهذه العملة الأجنبية يستطيع البائع استخدامها في تمويل

(١) جون إدلمان سبيرو، المرجع السابق، ص ١٥٤.

(٢) المرجع السابق، ص ١٥٥.

وارداته من الخارج. أما الثانية فتتحقق عندما تقوم الشركة بإنشاء مشروع جديد، فهي ستوفر النقد الأجنبي اللازم للإنشاء من أموالها الخاصة سواء كانت مكونات المشروع مستوردة من الخارج، أو مشتراه من الداخل، وفي الحالة الأخيرة فإنها ستبيع النقد الأجنبي للمصرف المركزي للحصول على نقد محلي تستخدمه في شراء المستلزمات المحلية، وفي الحالتين يتم توفير النقد الأجنبي لصالح الدولة النامية(١).

لكن هذا يتحقق غالباً فقط عند إنشاء المشروع، أما بعد ممارسته للنشاط فإن العديد من هذه المشروعات تقترض من البنوك المحلية ومن الأسواق المالية المحلية لتمويل النشاط المستمر والدائم للمشروع. إضافة إلى ذلك فإن الشركة الأجنبية لن تقبل العمل في الداخل إلا إذا سمح لها بتحويل أرباحها بالعملة الأجنبية للخارج لمصلحة أصحابها أو لدفع نصيب الشركة الأم، وهذا معناه إستنزاف النقد الأجنبي ونقص المعروض منه. ولذلك فإن القبول والسماح بالإستثمار الأجنبي المباشر يجب أن يتم على أساس الموازنة بين المزايا الإقتصادية المتحققة من إنشاء المشروع وبين الأضرار الناتجة عن تحويل الأرباح للخارج(٢).

ويلاحظ أن تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية لم يبدأ بصورة ملموسة إلا في الستينات، وإزداد في السبعينات عندما بدأت المصارف التجارية العالمية في إقراض هذه الدول التي كانت في أول الأمر قادرة على السداد وكانت هذه القروض تدر أرباحاً كبيرة على المقرضين الذين تنافسوا في تقديم القروض، ووصل هذا التدفق ما بين ٣ ـ ٤ مليار دولار سنوياً اعتباراً من عام ١٩٦٠، وقد إزداد هذا التدفق على نحو مثير خاصة بعد أزمة النفط

---

(١) جون إدلمان سبيرو، المرجع السابق، ص ٢٥٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٥٩؛

Carles Diaz - Alejandro, Trade, Development and the World Economy, Basil Blackwell, Great Britain, pp. 43.

عام ١٩٧٣، فوصل عام ١٩٧٧ إلى ١٦٧ مليار دولار وارتفع عام ١٩٧٩ ليصل إلى ٢٤٩ مليار دولار زادت عام ١٩٨٣ إلى ٣٧١ مليار دولار(١).

على الرغم من ذلك فإن بعض الباحثين في شئون التنمية الإقتصادية وهو «آرثر سميث» قد تجاهل المعونـة الإقتصادية أو الاستثمار من الخارج كدوافع للتنمية في دول العالم الثالث، لأن هذان التدفقان الرأسماليان لم يقدما في العادة أكثر من ٠,٦ إلى ٠,٨٪ من الأمـوال لتكوين رأسمال القطـر في أية مـرحلة من مراحل النمو الإقتصادي في أغلب هـذه الدول(٢). فمعظم التكوين الرأسمالي في أي دولة لا يكون ممكناً إلا بإدخار عائلات ومشروعات وحكومة هذه الدولة.

والتدفقـات الرأسماليـة الأجنبية تتخذ أشكـالاً متعددة، فقـد تتخذ شكل إستثمار مباشر كقيـام مستثمرين أجـانب بإنشاء شركـات ومصانع على أرض الدولة النـامية، وأهم تطبيق لذلك يتمثل في فروع الشركـات متعددة الجنسيات، كما قد يتخـذ التدفق الـرأسمالي شكل قروض طـويلة أو متـوسطة أو قصيرة الأجل تقدمهـا مؤسسات مالية أجنبيـة بفائدة تزيد أو تقل عـن أسعار الفائدة السائد في السوق، وقد يتخذ أيضاً شكل منح لا ترد، وهذه المنح قد تكون نقدية أو عينية كغذاء أو أدوية أو آلات، أو بشرية لتدريب أو تعليم أبناء الدول النامية مجاناً في دولهم أو في الدولة المانحة.

وقد يقدم هذه التدفقات مؤسسـات مالية خاصة أو حكومية أو منظمات دولية أو أفراد أو حكـومات أو شركات أو منظمات خاصـة. وفي جميع الأحوال فإنـه يـؤدي إلى زيـادة الطلب على الموارد المحليـة كما يـوفـر عمـلات أجنبيـة

---

(١) جون إدلمان سبيرو ؛ المرجع السابق، ص ٦٢، ٦٣.

(٢) إفيريت هاجن، المرجع السابق، ص ٢٧٠.

وبـالـرغم من ضعف الإستثمارات الأجنبيـة في دول الجنـوب، إلا أن عـائدات هذه الاستثمارات كانت أعلى بكثير من مثيـلاتها في الدول المتقـدمة، فمثلاً بلغت نسبـة العائد على الإستثمارات الأمريكيـة في دول العالم الثـالث سنة ١٩٨٢ ــ ١٥,٨٪ بالمقـارنة مع ٨,٢٪ عائد من دول الشمال (راجع جون إدلمان سبيرو، المرجع السابق، ص ١٥٧).

تستخدمها الدولة في الحصول على ما تحتاجه من السلع والخدمات المستوردة من الخارج.

ومما قيل عن مزايا الإستثمار الأجنبي المباشر «كالشركات متعددة الجنسيات» أنه يسمح بإدخال رأسمال وتقنيات متطورة للدولة النامية لا تستطيع بمواردها المحدودة أن تقوم بتدبيره، أيضاً يؤدي إلى زيادة الدخول والرواتب بالنسبة لمن يتم تشغيلهم من الوطنيين في هذه المشروعات، كذلك قد تقوم الشركة العاملة بإعادة استثمار أرباحها في الدولة، أيضاً قد تتوفر العملات الأجنبية في الدول نتيجة قيام الشركة بعرض منتجاتها في السوق المحلي فتقل واردات الدولة من المنتجات المماثلة من الخارج، وتتحقق فائدة مزدوجة إذا قامت الشركة بتصدير منتجاتها للخارج، من هذه الفوائد كذلك تدريب العمال الوطنيين على مهارات وتقنية جديدة قد تستخدم في نواحي أخرى من النشاط الإقتصادي(١).

وتؤكد الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسية الضخمة التابعة لها أن تدفق رأس المال الخاص إلى الدول النامية كان من الممكن أن يزيد عن ذلك بكثير جداً، إذا كانت الظروف والأحوال في هذه الدول أكثر ملاءمة وجذباً لها. وهذا معناه، أنه بالإضافة إلى العوائق التي تقف أمام تكوين رأس المال المحلي والتي سبق الإشارة إليها، فهناك أيضاً معوقات خاصة تواجه تدفق رأس المال الأجنبي. فعلى سبيل المثال فإن رأس المال الأجنبي يخضع في الدول النامية غالباً لما يأتي:

(أ) التمييز الضريبي.

(ب) تقييدات وموانع لتحويل الأرباح للخارج.

---

(١) راجع : El. Rahwan Mohamed Hafiz Abdo
Besteurung ausländischer Investitionen und Arbeitnehmer in Ägypten unter Berücksichtigung der Investitionshilfen nach dem deutschen Steuerrecht, Giessen, Deutschland, 1985, S.1.

(جـ) التعليمات واللوائح الحكومية المرهقـة والثقيلة التي تهدده بالتوقف عن العمل.

(د) مخاطر التأميم والمصادرة دون دفع تعويض عادل(١).

غير أن هناك أضراراً تصيب الدول النامية من نشاط المشروعات الأجنبية بها، أهمها أن هـذه الشركات تهدف أساساً إلى تحقيق أربـاح أكثر من تلك التي كانت تحققهـا في الدولة الأم ولذلك فإنها قـد تعمد إلى استغلال الدولـة النامية بـوسائل غير مشروعـة، كإنتـاج منتجـات تقل في مواصفـاتها عن المواصفـات العالمية بهدف تخفيض التكلفة وزيادة الأربـاح، كما أنها تقوم بتحويل أرباحها المحققة في الداخل إلى الدولة الأم وبذلك تحرم الدولة النامية من نسبة معينة من الثـروات والأموال التي تحققت فيهـا، كـذلك تلجأ هـذه الشركات الأجنبيـة إلى وسائل وطرق ملتـوية للتهرب من الضرائب المحلية فتحرم الـدولة المضيفة من جزء من مصدر هام من تمويل الميزانية العامة(٢).

من الانتقادات التـي توجه للشركـات الأجنبية أيضـاً أنها لا توفـر عمالة كالتي توفرها الشركات المحلية، لأنها تستخدم وسائل إنتاج كثيفة رأس المال.

كذلك فإن هذه الشركات لا تكشف عن سر التقنية أو ترخص به مجاناً أو حتى بمقابل للشركات المحلية، لأن هذه التقنية هي سر إنتشارها في العالم(٣).

إضافـة إلى ما تقـدم فإن الشركات الأجنبيـة العاملـة في مجال استخراج الثروات المعدنية لا تقوم بتكريـر ومعالجة هذه المواد الخام في الدول المالكة لها، ولكن تصدرهـا لدولها الصناعيـة في الخارج كما هي بأسعار رخيصـة وتقوم الدول المستـوردة بتصنيعها وطرحها في السـوق العالمي بأسعار باهظـة، وهذا يمثل نـوعـاً ظـاهراً مـن الإستغلال للـدول النـاميـة، والمثل الـواضـح على ذلك

---

(١) راجع El-Rahwan M. Hafiz Abdo, Op. Cit., S. 2.

(٢) جون إدلمان سبيرو، المرجع السابق، ص ١١٥ وما بعدها.

(٣) المرجع السابق، ص ١٢٤.

الإستغلال الذي تتعرض له الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام في العالم.

أيضـاً تقـوم الشركـات الأجنبية بـاستقطـاب الخبرات المحليـة للعمل في المجالات الإدارية والمحـاسبية بالشركة وتنمي فيهم الـولاء لها ولو على حساب ولائهم المحلي والوطني ويعـد ذلك حرمـاناً للدول النـامية من الكفـاءات المحلية المواطنة داخل الوطن ذاته(١).

ومن أهم عيـوب الشركـــات المتعـددة الجنسيـة أنها تستقطب رأس المال المحلي بالعملات الحرة للتوظيف والاستثمار بها نظـراً لما تتمتع به من مستوى عال من السمعـة العالمية ومـن الارتفاع النسبي والمضمون في الاربـاح المحققة، ويترتب على ذلك حرمان الشركات المحلية مـن المدخرات الوطنية التي تكون هي في مسيس الحاجة إليها لبدأ الإنتاج أو الإستمرار فيه.

فالفروع المحلية للشركـات متعددة الجنسية لا تستورد الكثير من رءوس أموالها من الخارج، إنها تحصل على معظم احتياجاتها منه محلياً، وفي هذا كتب «ريمـوند فـرنون» [مقـابل كل دولار ينقل عبر الأسواق الماليـة، أعيد تـوظيف دولار آخر من المكتسبات المحلية، كما جمع دولاران آخران من مصادر الأموال المحلية المتوفرة](٢).

وفي دراسـة أخرى قـام بها «بـور نشايـر» وجـد أن الشركات المتعـددة الجنسيـة تنقص من رءوس أمـوال الدولـة الأقل تطـوراً، فهي تسحب الكميـة الكبيرة من العمـلات الأجنبية التي قـد تتوافر في أسـواق الدولـة بحيث يتبقى مقدار قليل للاستثمار بها ـ كما وجد أيضـاً أن الإبتكارات الوطنية تتضاءل في وجود هـذه الشركات التي تحتكر التكنولـوجيا، لأن الشركات الوطنيـة لا تكون قادرة على منافستها وبالتالي فإنها تيأس مـن عملية الابتكار والتطوير الذي لن

---

(١) فـارن إفيريت هـاجن، المرجع السـابق، ص ٥٢٦، جـون إذلمان سبيرو، مـرجع سـابق، ص١٢٥.

(٢) إفيريت هاجن، مرجع سابق، ص ٥٢٧.

يصل إلى مستوى التطور والابتكار الذي وصلت إليه هذه الشركات(١).

ولذلك نجد أن بعـض الدول مثل الهند حرمت دخـول الشركات الأجنبية التي يملك الأجـانب معظم أسهمها للعمل في أراضيهـا، حتى تفتح المجال أمـام العنـاصر الـوطنيـة للخلق والإبتكـار في ظل سـوق لا تتحكم فيـه الاحتكـارات الأجنبية المتطورة.

ونتيجة لعمليات الإستغلال التي تمارسها الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية، نجد أن العديد من هذه الدول بعد أن يصرح لها بالعمل، ويمنحها العديد من المزايـا والتيسيرات، يبدأ بمجرد شعوره بعمليـات الاستغلال بوضع قيود على حريتها في العمل، وفي تحويل الأرباح، وفي تعيين الأجانب بها وإحلال الوطنيين محلهم، بل إن بعضها تعرض للتأميم والمصـادرة، ولهذا تثور العديد من الصعوبات بين هذه الشركات وبين حكومات الدول النامية.

ولذلك فإن العمل يجري حالياً بـالنسبة للشركات التي ترغب في العمل في دولة نـامية على إنشاء عقـود تتضمن تحديداً واضحاً لكل المسـائل التي أثارت الخلاف في الدول النامية الأخرى، وكان من نتيجة هذه العقود أن رفضت بعض الشركات الكبرى تأسيس فروع لها في بعض الدول النامية مثل الهند(٢).

وتحاول السّوق الأوروبيـة المشتركة بـالتعاون مع منظمـة الأمم المتحدة وممثلين عن الدول النامية وضع نظام دولي ينظم طريقة عمل الشركات المتعددة الجنسية أو أحـد فروعهـا في الدول النـامية، بحيث يضمـن هذا النظـام حماية حقوق الطرفين ومنع تغليب مصلحة أحدهما على الآخر أو إستغلال أو الإضرار بأحدهما ضـد الآخر، خاصة وأن عـدد هذه الشركات في تزايـد مستمر وأنه في أوائل الستينات انضمت فجأة شركات تابعـة لأحد عشر قطراً من الأقطار الأقل تطوراً في آسيـا كالهنـد وسنغافـورة وتايـلاند، ومـن أقطار أمـريكا الـلاتينية

(١) المرجع السابق، ص ٥٢٨.

(٢) إفيريت هاجن، مرجع سابق، ص ٥٢٩.

كالبرازيل والأرجنتين إلى قائمة الشركات الأمريكية والكندية واليابانية والأوروبية المتعددة الجنسيات(١).

٣ – المساعدة الخارجية، المنح والقروض :

إن العديد من معوقات التنمية لا يمكن التغلب عليها عن طريق رأس المال الأجنبي وحده. فمعظم الدول النامية تعاني من نقص ظاهر في رأس المال الاجتماعي الأساسي كبرامج التعليم والصحة العامة، والمواصلات والإتصالات والري، وهي اللازمة لجذب رأس المال الوطني والاجنبي على السواء. ومن هنا فإن المساعدات الأجنبية الحكومية قد تكون حيوية لمواجهة هذه الحواجز التي تحول دون تدفق رأس المال الأجنبي الخاص إليها(٢).

ومن هذه المساعدات نذكر ما يلي :

(أ) المساعدة المباشرة (المعونات) :

فالدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية قدمت معونات مباشرة للدول النامية في شكل برامج مساعدات متنوعة، كما قدمت المعونات بصورة غير مباشرة من خلال إشتراكها في المؤسسات الدولية التي تختص بتنشيط عملية التنمية في العالم الثالث.

وقد تم إدارة معظم هذه المساعدات عن طريق الوكالة الأمريكية الدولية للتنمية Agency for International Development ، إلا أن جزءاً كبيراً من هذه

---

(١) يقوم إنتشار الشركات المتعددة الجنسية التابعة للدول النامية على تصدير تكنولوجيا مكثفة للعمل أو الإنتاج الأصغر حجماً، وهو يتناسب وظروف الدول النامية التي تذهب هذه الشركات للعمل بها (قارن إفيريت هاجن، المرجع السابق، ص ٥٤٢).

(٢) راجع في تفصيل مصادر القروض الخارجية في البلاد النامية د. إبراهيم الفار. المرجع السابق، ص ١٠١ وما بعدها.

المعونات اتخذ شكل منح من الطعام والأغذية لهذه الدول[١] .

وتعتبر اليابان حالياً ثانى دولة بعد أمريكا فى تقديم المعونات للدول النامية ، واعتباراً من السبعينات دخلت الدول المصدرة للبترول المعروفة باسم الأوبيك قائمة الدول المانحة للمعونات . واعتباراً من عام ١٩٧٣ بدأت الوكالة المتخصصة التابعة لمنظمة الأوبيك بالإشتراك مع المؤسسات المالية والحكومات المانحة فى تمويل مشاريع بالدول النامية .

والمساعدات المباشرة قد تتخذ شكل منحة لاترد أو شكل قرض ميسر أى بشروط أفضل من شروط الاقتراض السائد فى السوق ، كإعطاء فترة سماح ، أو خفض سعر الفائدة أو زيادة أجل القرض .

وتسمى هذه المساعدات بالمعونة الاقتصادية ، وهذه المعونة قد تكون غير مشروطة ، بمعنى أن الدولة تحصل على المنحة أو القرض الميسر وتستخدمه فى أى مشروع أو نشاط يعتبر فى رأيها ضرورياً . ولكن الغالب والسائد أن تكون المعونة مشروطة . فتشترط الدولة المانحة أو المقرضة على الدول المتلقية للمعونة أن تستخدمها في شراء مواد ومعدات منها ، وكثيراً ما تكون أثمان هذه المواد والمعدات أكثر ارتفاعاً مما لو قامت الدولة المتلقية بشرائها من السوق العالمى[٢] . وفى هذه الحالة فان الهدف البعيد لمثل هذا النوع من المعونات يكون هو تنشيط الاقتصاد فى الدولة مانحة المعونة .

---

(١) بدأت المعونات الاقتصادية المنظمة لمساعدة الدول النامية فى حوالى عام ١٩٥٠ بقروض من البنك الدولى والمعونات الفنية والقروض والمنح من الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول ذات الدخول المرتفعة (راجع د. إبراهيم الفار ، المرجع السابق ، ص ١٢٢).

(٢) قارن د. إبراهيم الفار ، المرجع السابق ، ص ١٢٤؛ جون إدلمان سبيرو ، المرجع السابق ، ص ١٧٨ .

كما تتخذ المعونة الاقتصادية شكل معونات غذائية مجانية أو بمقابل بالعملة المحلية للدولة المتلقية للمعونة ، أو بالعملات الصعبة ولكن تحسب أسعار الأغذية المقدمة وفقاً للأسعار العالمية التى غالباً ما تكون أقل من الأسعار المحلية بالدولة مانحة المعونة[1].

وعلى الرغم من الأهمية التى تعلقها الحكومات فى الدول النامية على المعونة الأجنبية والجهود المضنية التى تبذلها فى سبيل الحصول عليها ، إلا أننا نرى أنها تتضمن العديد من الاثار السلبية الإقتصادية والسياسية والاجتماعية فى الدول النامية إلى الحد الذى يمكن اعتبارها نوع جديد من الاستعمار الإقتصادى لهذه الدول ، وهو ما سوف نعرضه تفصيلاً فيما بعد[2] .

(ب) برنامج الأمم المتحدة للتنمية :

بدأ هذا البرنامج عمله سنة ١٩٦٦ لمساعدة الدول النامية فى حل مشاكلها الإقتصادية ، وهو يهدف إلى حث هذه الدول على الاستثمار من أجل التنمية ، فأوجب البرنامج على الدول المستفيدة أن ترصد اعتمادات محلية أو مقابلاً محلياً للمعونة المقدمة من البرنامج بنسبة تتراوح من ٣٠٪ - ٦٠٪ من نسبة الاعتمادات الإجمالية للمشروع المراد تنفيذه فى الدولة النامية ، وبهذا يضمن البرنامج حث الدولة نفسها على الاستثمار من أجل التنمية .

وهذا البرنامج يعتبر أضخم برنامج للمعونة الفنية فى إطار منظمة الأمم المتحدة وهو أحد الفروع التابعة للجمعية العامة ، وإن كان يتمتع بقدر من الاستقلال بالقدر الذى يكفيه لأداء الأغراض التى أنشئ من أجلها .

والمعونة الفنية التى يوفرها البرنامج تأخذ شكل تقديم الخبرة الفنية لتنفيذ

---

(١) إفيريت هاجن ، المرجع السابق ، ص ٥٥٧ .
(٢) قارن جون إدلمان سبيرو ، المرجع السابق ، ص ١٧٣ وما بعدها .

المشروعات المختلفة أو القيام بدراسات خاصة بناء على طلب الدولة المستفيدة أو منح دراسية أو تدريبية فى الداخل أو الخارج لتدريب من سيتولون تشغيل المشروعات .

ومن الأنشطة التى يتولى البرنامج تقديم المساعدات الفنية فيها الزراعة والثروة السمكية والحيوانية والصحة والتعليم والتخطيط الإقتصادى والإدارة العامة .

ويتم تمويل البرنامج عن طريق المساهمات الإختيارية التى تساهم بها الدول المتقدمة والدول النامية على السواء .

وتتراوح تكاليف المشروعات التى يمولها البرنامج ما بين عدة آلاف من الدولارات إلى عدة ملايين لكل مشروع .

(جـ) البنك الدولى للإنشاء والتعمير :

بمقتضى اتفاقية «بريتون وودز» تم تكوين البنك الدولى للإنشاء والتعمير عام ١٩٤٤ ، ويسمى بالبنك الدولى ، وهو يهدف أساساً إلى مساعدة الدول النامية على تحقيق التنمية الاقتصادية .

ولا يقتصر عمل البنك على تقديم القروض للدول الأعضاء ، بل إنه يقوم أيضاً بما يلى :

١ - بيع السندات وإقراض عائداتها وأرباحها .

٣ - ضمان و تأكيد القروض الخاصة وذلك بهدف تشجيع القطاع الخاص .

ويتميز البنك بمجموعة من الخصائص من أهمها :

١ - أنه يعتبر بمثابة الملجأ الأخير للإقراض ، بمعنى أن قروضه تمتد إلى المشروعات المنتجة التى لا يكون رأس المال الخص مستعداً لتمويلها .

٢ - نظراً لأن العديد من القروض يقدمها البنك الدولي لمشروعات تنمية أساسية كالسدود ومشاريع الرى والصرف ، وبرامج العناية الصحية والطبية ، ومشاريع المواصلات ، والإتصالات ، فإن الأمل كان معقوداً أن تؤدى أنشطة البنك إلى توفير رأس المال الإجتماعى الأساسى ، الذى يكون ضرورياً لتدفق رأس المال الأجنبى الخاص للدول النامية .

٣ - لقد أدى البنك دوراً هاماً فى تزويد الدول النامية بالمساعدات الفنية عن طريق مساعدتهم على اكتشاف طرق ووسائل النمو التى تتناسب كثيراً مع ظروفهم الإقتصادية فى التنمية .

وقد تم إنشاء فرعين جديدين للبنك الدولى فى السنوات الأخيرة لتعمل فى المناطق التى يكون من الصعب على البنك العمل بها وهى :

(أ) مؤسسة التمويل الدولية (IFC) :

International Finance Corporation، وقد أنشئت عام ١٩٥٦ ومهمتها الأساسية الاستثمار في المشروعات الخاصة فى الدول النامية .

(ب) هيئة التنمية الدولية (IDA) :

The International Finance Development Association، وقد أنشئت عامم ١٩٦٠ ومهمتها تقديم قروض ميسرة للدول الأكثر فقراً ، أى بشروط تكون أكثر تيسيراً من التي يمنح البنك الدولى القروض على أساسها .

إضافة إلى ما قدمه البنك الدولى والمؤسسات التابعة له من قروض ومعونات للدول النامية ، فان البنوك والمؤسسات المالية التجارية العالمية بدأت

تمارس هذا النشاط خاصة فى فترة السبعينات ، وذلك لعدة أسباب أهمها :

١ - إرتفاع أسعار النفط بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ وزيادة قيمة فواتير النفط على الدول النامية المستوردة والتى يبلغ عددها ٧٠ دولة لا يوجد بها نفط أو يوجد بها ترسبات نفطية قليلة جداً ، فإضطرت هذه الدول للإقتراض لسداد الزيادة فى ثمن هذه السلعة الهامة المستوردة(١) .

٢ - نتيجة إرتفاع أسعار النفط فإن إيرادات الدول المصدرة له زادت بصورة ملحوظة ، وكانت هذه الدول ولا زالت تودع معظم هذه الإيرادات فى بنوك أوروبا وأمريكا ، فزادت الفوائض والإيداعات لدى هذه البنوك ولذلك فقد بحثت عن مصدر لتوظيف هذه الودائع وكان هذا المصدر هو إقراض الدول النامية بأسعار فائدة مرتفعة لتحقيق أرباح عالية تستطيع إستخدامها فى سداد فوائد الودائع الموجودة لديها .

٣ - نتيجة زيادة واردات أمريكا من أوروبا واليابان عن صادراتها وجدت كميات ضخمة من الدولارات الأمريكية فى البنوك الأوروبية واليابانية سميت بالدولارات الأوربية أو الدولارات اليابانية وكانت البنوك تستخدم هذه الدولارات فى منح قروض للدول النامية التي كان ولا يزال الدولار هو العملة المفضلة التى تسعى دائماً للحصول على المزيد منها .

٤ - قامت البنوك الأمريكية بتقديم قروض مباشرة للدول النامية مستخدمة فى ذلك نسبة كبيرة من البترودولارات التى تودعها لديها الدول المصدرة للنفط فى العالم .

(د) مؤسسات التمويل الإقليمية :

---

(١) إفيريت هاجن ، المرجع السابق ، ص٥٦٩ .

نظراً لعدم قدرة مؤسسات التمويل الدولية على الوفاء بمتطلبات التنمية فى جميع مناطق العالم ، ونتيجة لأن الإعتبارات السياسية قد تتحكم فى القرارات التى تصدرها هذه المؤسسات ، مثال ذلك عندما إمتنع البنك الدولى للإنشاء والتعمير سنة ١٩٥٥ عن تمويل بناء السد العالى فى مصر ، لذلك قامت بعض الدول النامية بإنشاء بعض المؤسسات المالية الإقليمية للمساهمة فى تمويل التنمية فى هذه الدول .

ومن أهم المؤسسات المالية الإقليمية التى نشأت فى المنطقة العربية لتمويل مشروعات التنمية نذكر ما يلى(١) :

- الصندوق الكويتى للتنمية الإقتصادية العربية .
- الصندوق العربى للإنماء الإقتصادى والإجتماعى .
- البنك الإسلامى للتنمية .
- صندوق الأوبيك للتنمية الدولية .
- الصندوق السعودى للتنمية .
- صندوق أبوظبى للإنماء الإقتصادى العربى .
- الصندوق العراقى للتنمية الخارجية .

٤ - تفاقم مشاكل المديونية الدولية (٢) :

سبق أن رأينا أنه قد حدثت تغيرات إقتصادية عالمية منذ بداية السبعينات، خاصة الزيادة فى أسعار النفط ، والتضخم العالمى الشديد فى هذه الفترة ، وزيادة السيولة لدى البنوك الأوروبية والأمريكية التي إستأثرت

(١) راجع فى ذلك د. محمد عزيز : أنماط الإنفاق والاستثمار فى أقطار الخليج العربى ، القاهرة ١٩٧٩ ، ص ٢٩٨ وما بعدها .

(٢) راجع فى التطور التاريخى لأزمة الديون الخارجية للدول المتخلفة ، د. رمزى زكى : بحوث فى ديون مصر الخارجية ، القاهرة ١٩٨٥ ، ص ٢٤ وما بعدها .

واحتكرت الودائع الضخمة للدول المصدرة للنفط، ولقد ترتب على هذه التغيرات نتيجتان هامتان هما:

الأولى : زيادة أعباء الدول النامية وعدم قدرتها على مواجهة هذه الأعباء اعتماداً على مواردها الداخلية، فإتجهت صوب الإقتراض الخارجي أي ما يسمى بالتمويل بالعجز.

الثانيـة : بحثت البنـوك العـالميـة عن أوجـه متعـددة لتـوظيف ودائع البترودولارات ووجدت أن إقراض الدول النـامية التي كانت في مسيس الحاجة لهذه القـروض وسيلة مـلائمـة لهذا التـوظيف، حيث فرضـت شروطاً صعبـة للموافقة على منح القـرض، وإضطرت الدول الناميـة لقبول هذه الشروط تحت وطأة الحاجـة الملحة لتمـويل الـزيادة التي حـدثت في أسعـار النفض بعد عـام ١٩٧٣، وبسبب الـزيـادة الضخمـة التي طـرأت على واردات هـذه الـدول من الحبوب والمنتجات الزراعية والتي بلغـت ٢٠٪ سنوياً خلال السنوات من ٧٠ - ١٩٨٠(١). واستمر هذا الوضع حتى سنة ١٩٨١، بعدها بدأت مشكلة المديونية الدولية في الظهور للأسباب التالية(٢):

١ - نتيجة أن طلب الـدول الناميـة على القروض إزداد بحدة خـاصة في أواخـر السبعينات، بـدأت البنوك العـالمية في أوروبـا وأمريكـا بتشديـد شروط القروض الممنـوحة، فجعلتهـا أقصر مدة عن ذي قبل، كما رفعت نسبـة الفائدة بمقـدار ١,٥٪ عن نسبـة الفائدة السـائدة في السـوق العـالمي، ووجدت الـدول الناميـة التي كانت قـد إقترضت بنسب فائدة تتراوح مـا بين ٦، ٧٪ في أواسط السبعينات أن عليهـا دفع فواتير تبلغ ٧,٨، ٩,٣، ١١، ١٢ بالمئـة في أعوام ٧٨،

---

(١) برنـارند د. نـوزيتر، المرجع السابق، ص ١١ ومـا بعدهـا؛ د. رمزي زكي، حـوار حول الديـون والاستقلال، المرجع السابق، ص ٧٤؛ جـون إدلمان سبيرو، المرجع السابق، ص ١٨٢ وما بعدها.

(٢) راجع د. رمـزي زكي، حوار حـول الديون والإستقـلال، المرجع السابـق، ص ٢٨ وما بعدها، ص ٧٢.

٧٩، ٨٠، ١٩٨١ على التوالي، وارتفعت معـدلات الفوائد في عـام ١٩٨٢ إلى أكثر من ١٣٪. وكـان السبب في رفع معـدلات الفـائدة بهذا الشكل الكبير أن مجلس الاحتياط الفيدرالي أراد كبـح جماح التضـخم الذي كان سائداً، فانتهـج سياسة رفع أسعـار الفائدة، تلك السيـاسة التي إنتهجتهـا البنوك الأوروبية أيضـاً من أجل منع رءوس الأموال الأوروبية من التحول إلى بنـوك أمريكا للاستفادة من أسعار الفائدة العالية التي طبقتها في ذلك الحين(١).

٢ – ترتب على تخفيض معدل التضـخم العالمي إنخفاض في أسعار السلع العالمية كالمواد الخام التي تصدرها الـدول النامية، لكن في نفس الوقت استمرت أسعار السلع الصناعية في الإرتفاع، وأدى ذلك إلى نقص إيرادات هذه الدول مع زيادة مـدفوعاتها للعـالم الخارجي، أي زيادة مستـوى مديونيـاتها الخارجية، وعدم قدرتها على سداد ديونها السابقة.

٣ – الركود العالمي الذي بدأ في أواخر عام١٩٧٩ أدى إلى استمرار هبوط أسعـار المنتجات الأوليـة بحيث قلت أسعـار ١٩٨٢ عن أسعار ١٩٧٩ بمقـدار ٣٠٪، وأدى ذلك إلى تنـاقص مستمر في إيـرادات الـدول الناميـة وزيادة عـدم قدرتها على سداد مديونياتها السابقة وفقاً لشروط القرض المتفق عليها(٢).

---

(١) أنظـر : إفيريت هاجن، المرجع السـابق، ص ٥٧٢؛ جون إدلمان سبيرو، المرجع السـابق، ص ١٨٩.

(٢) قـدرت ديون البرازيل الخارجيـة عام ١٩٨٢ بمقـدار ٩٢ مليار دولار وديـون المكسيك بمقدار ٨٠ مليـار وديون الأرجنتين بمقدار ٤٠ مليار دولار، وقـد قدرت إلتزامـات هذه الدول الخاصة بخـدمة الدين الخارجي، أي سداد قسط القـرض وفوائده في عام ١٩٨٣ في شكل نسبة مئوية من إيراداتها المتـوقعة من الصادرات لعام ١٩٨٣ بما يعادل: ١٧٩ بـالنسبـة لـلأرجنتين، ١٢٨ للمكسيك، ١٢٢ للبرازيل، أي أن إيـرادات هـذه الـدول من صادراتها لم تكن كافيـة لمجرد الوفاء بخـدمة قروضها الخارجيـة في هذا العام (راجع إفيريت هـاجـن، المرجع السـابق، ص ٥٧٣؛ جـون إدلمان سبيرو، المرجـع السـابق، ص ٢٤٤).

كما تشير بيانات البنك الدولي إلى أن إجمالي الديون المستحقة على مصر، وهي أكبر الدول العربية المدينة، وصلت نهاية عام ١٩٨٧ إلى ٤٣,٦ مليار دولار (متضمنة قروضاً غير =

وأدت هذه الأزمة إلى عدم استطاعة دول العالم النامية خدمة ديونها الخارجية، وتضاعف وتراكم الفوائد المستحقة عليها، وانفجرت الأزمة بصورة فعلية عندما أعلنت المكسيك عام ١٩٨٢ أنها غير قادرة على خدمة ديونها الخارجية، وقبل ذلك وجدت مؤشرات في عام ١٩٨١ تدل على الإنهيار المتزايد لبناء الدين الدولي، ففي ذلك الوقت كانت بولندا تقترب من درجة الإخلال بسداد ديونها البالغة ٢٣ مليار دولار، وأرجأت الأرجنتين سداد دفعاتها البالغة ٣٧ مليار دولار والتي تمثل ديوناً خارجية وذلك بعد هزيمتها في حرب «الفوكلاند» من بريطانيا عام ١٩٨٢(١).

وعلى أثر ذلك توقفت البنوك التجارية إعتباراً من منتصف الثمانينات عن إقراض الدول النامية، وبدأت هذه الدول عقد سلسلة من المفاوضات المباشرة مع الدول الصناعية الدائنة، كما بدأ صندوق النقد الدولي في التصدي لأزمة المديونية العالمية عن طريق وضع شروط معينة ألزم بها الدول النامية المدينة فيما يتعلق بسياستها الإقتصادية الداخلية والخارجية حتى يتوسط لدى الدول الدائنة كي تخفف من شروط وأعباء قروضها المستحقة على الدول النامية(٢).

= مستخدمة)، وقد أدى ذلك إلى إرتفاع نسبة هذه الديون إلى الناتج القومي الإجمالي إلى ١٣٧٪ تقريباً وبلغت نسبتها إلى الصادرات السلعية والخدمية حوالي ٣٧١٪ عام ١٩٨٧، أي حوالي أربعة أضعاف.

ووصل إجمالي المسدد من فوائد عن هذه الديون عام ١٩٨٨/٨٧ إلى ١٠١٥,٧ مليون دولار، وهي تمثل ٣٩,٩٪ من إجمالي الصادرات السلعية. وهذا معناه أن حوالي $\frac{٢}{٥}$ من مقابل الصادرات المصرية يسدد فوائد للدين الخارجي، مما يضعف الفرصة لزيادة معدلات التراكم والتكوين الرأسمالي وزيادة معدل النمو (راجع التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٩، المرجع السابق، ص ٥٥٦).

(١) راجع في تفصيلات ذلك كل من :
جون إدلمان سبيرو، المرجع السابق، ص ٦٦، ٧٢، ٢٢٢ وما بعدها؛ د. رمزي زكي، حوار حول الديون والاستقلال، المرجع السابق، ص ٣٢ وما بعدها؛ برنارند د. نوزيتر، المرجع السابق، ص ٢٢ وما بعدها؛ Carlos Diaz - Alejandro, Op. Cit. pp. 321 .

(٢) راجع جون إدلمان سبيرو، المرجع السابق، ص ١٨٩، ٢٢٢ وما بعدها.

وتسعى الدول النامية من وراء هذه المفاوضات إلى الوصول للنتائج التالية(١).

— جدولة ديونها، أي منحها فترة سماح وكذلك زيادة أجل سداد القرض.

— تخفيض أسعار الفائدة المستحقة وتثبيتها، أي عدم ربطها بالإرتفاعات التي قد تحدث في الأسعار العالمية للفائدة.

— إسقاط جزء من ديونها، خاصة ذلك الجزء الذي يمثل الفوائد المتراكمة التي لم تستطع الدولة المدينة سدادها، فالكثير من هذه الدول تطالب بأن تقتصر مسئولياتها على رد أصل القرض دون فوائده، ولكن هذا الحل يهدد كبار بنوك العالم الدائنة في أمريكا بالإفلاس(٢).

— السماح لصادراتها بالدخول إلى أسواق الدول الصناعية كأمريكا وأوروبا واليابان لتكون مصدراً للعملات الصعبة التي تعاني من النقص منها وحتى تستخدم في سداد جزء من ديونها الخارجية(٣)، وتخصيص نسبة من حصيلة الصادرات، لا تزيد عن ٢٠٪ لخدمة هذه الديون. ولكن البنوك الدائنة تعارض هذه النسبة، لأنه لو تم تطبيقها فإن أرباح أكبر ثماني بنوك في أمريكا ستهبط بمقدار يتراوح ما بين ٢٢ — ٦٧٪ من الأرباح التي كانت تحققها، وكانت المكسيك والبرازيل والأرجنتين مجتمعة قد دفعت ٤٠٪ من صادراتها

---

(١) راجع : جون إدلمان سبيرو، المرجع السابق، ص ٧٠، ٧١، ٧٤، د. رمزي زكي، حوار حول الديون والاستقلال، المرجع السابق، ص ٣٥ وما بعدها.

(٢) وصلت قيمة أسعار الفائدة التي يجب على دول العالم سدادها للدول المتقدمة عام ١٩٨٣ (٤٥ مليار دولار) راجع برنارند د. نوزيتز، المرجع السابق، ص ٢٤٢، ٢٦٥.

(٣) يرى الأستاذ الدكتور رمزي زكي أن عدم استقرار وتدهور حصيلة النقد الأجنبي بسبب تقلب الصادرات من المواد الأولية وعدم استقرار وفداحة شروط ما يتدفق إليها من قروض ومعونات أجنبية يجعل من حل مشكلة مديونية دول العالم الثالث من الصعوبة بمكان (أنظر مؤلفه السابق، ص ١١٠ ـ ١١١).

عام ١٩٨٤ من أجل سداد الفائدة على ديونها، غير أن هذه المستويات لا يمكن لباقي الدول المدينة تحملها(١).

ونظراً لأن الدول الدائنة تخشى من فقد أموالها، لذلك فإن بعضها لجأ إلى إقراض الدول المدينة قروضاً جديدة لاستخدامها في الوفاء بخدمة القروض القديمة، أو الحصول على مقابل عيني كعقارات أو مشاريع في الدول النامية مقابل ديونها، أو إقامة مشاريع في هذه الدول ترصد إيراداتها لسداد قروضها منها(٢). أيضاً فإن صندوق النقد الدولي بدأ يمارس أنشطة جديدة للحد من أعباء المديونية الدولية سواء بالنسبة للدول الدائنة أو الدول المدينة، فأنشأ صندوق الزيت أو النفط وصندوق الأغذية وقروض إعادة التعديل الهيكلي لمساعدة إقتصاديات الدول المدينة على النمو وتحقيق معدلات نمو حقيقية تكون وسيلة لتخلصها من أعباء المديونية الخارجية، ويدخل في هذه الإجراءات أيضاً الشروط والترتيبات العامة للإقراض التي يفرضها الصندوق على الدولة المدينة حتى يوافق على منحها قروضاً جديدة، مثال ذلك مطالبة مصر برفع أسعار الفائدة على الودائع بالعملة المحلية وتعويم الجنيه المصري وفرض ضرائب جديدة على المبيعات وغيرها من الترتيبات والإجراءات التي تهدف في معظمها إلى الحد من التضخم والحد من الإستهلاك بأمل توجيه معظم الموارد إلى الإنتاج وتحقيق عوائد وأرباح وفائض في ميزانية الدولة وفي ميزان مدفوعاتها يمكن استخدامها جميعاً في التخفيف من أعباء المديونية الخارجية(٣).

يضاف إلى ذلك أن العديد من اقتصاديات الدول الدائنة يطالبون الآن بحل مشكلة المديونية الدولية بسبب خطورتها على إقتصادياتهم. فيكفي أن

---

(١) برنارند د. نوزيتر، المرجع السابق، ص ٢٦٠، ٢٦١.

(٢) بحلول منتصف ١٩٨٥ لم يقم أي من المقترضين في العالم الثالث بالتنكر لديونه (على الرغم من أن بوليفيا، زائير، السودان، ونيكاراجوا كانت متخلفة في سداد دفعات الفائدة التي عليها بما لا يترك مجالاً لأي أمل)، راجع: برنارند د. نوزيتر، المرجع السابق، ص ٢٤١، ٢٤٢.

(٣) جون إدلمان سبيرو، المرجع السابق، ص ٧١ وما بعدها.

تفلس إحدى الدول المدينـة الكبرى فتجر مع إفلاسها موجة إفـلاس مدمر لعدد كبير من البنوك الدائنة العملاقة. والحل هنا لـن يكون إقتصادياً أو مالياً، ولكنه سيكون سياسياً كإسقاط جـزء كبير من هذا الدين أو على الأقل إسقاط فوائده كلها أو بعضها من على كاهل الدول المدينة حتى تكون قادرة على سداد أقساط خدمة الدين للبنوك الدائنة(١).

٥ – هل القروض والمساعدات تعد نوع جديد من الاستعمار(٢) :

على الرغم من تزايد تـدفق الاستثمار الخاص والمعونة الأجنبية فإن دول العـالم الثـالث لا زالت غير مقتنعـة ومطمئنـة بعـلاقـاتها في مـواجهـة الـدول الصناعية. فـالشعور السائد في دول العالم الثالث أن إقتصـادياتها قد خضعت لسيطرة أوروبا وأمريكا واليابان من خلال محاولاتها الدائمة لتحقيق مصالحها ومصالح رجال الأعمال بها على حساب مصالح الدول النامية.

وعلى حد قـول ج. هـ. كول «فإن العـالم قد اعتـاد على أن تصبح الدول الأقل تقدماً والتي ليست لديها رغبة كبرى في الإقتراض من الدول الأكثر تقدماً، مضطرة لتسلم قروض وإستثمارات تفرض عليها حتى ضد رغباتها وتستخدم في أغراض تتلاءم ومصالح الدول المانحة للقروض أكثر من الدول المدينة»(٣).

وفي واقع الأمر فإن الدول المتقدمـة لا يهمها حدوث تقدم وتنمية في دول العالم الثـالث، بل كل مـا يهمها هـو استغلال الثـروات الطبيعية والمواد الخام، وقوة العمل الرخيصـة والأسواق الكبيرة الموجودة في هذه الـدول. والعديد من دون العالم الثالث تخلصت من الإحتلال العسكري بعـد الحرب العالمية الثانية،

(١) د. رمزي زكي، حوار حول الديون والاستقلال، المرجع السابق، ص ١١٥ ـ ١١٦.

(٢) قارن روبـرت د. كانتور، المرجع السابـق، ص ٢٧٦ وما بعدها؛ د. رمـزي زكي، حوار حول الديون والاستقلال، المرجع السابق، ص ٤١ وما بعدها.

(٣) ج. هـ. كـول : المرجع السـابق، ص ١١٠؛ د. رمـزي زكي، حـوار حـول الـديـون والاستقلال، مرجع سابق، ص ٤٨.

وبـرغم حصولها على الاستقـلال السيـاسي إلا أنها تشعر أنها تعـاني الآن من وطأة نـوع جديـد من الاستعمار هو الاستعمار الإقتصـادي. وسواء بـالنسبة للمساعـدات الأجنبية الحكوميـة أو الإستثمارات الأجنبية الخاصـة فإن الغالب منها هدفه إستغلال إقتصاديات دول العـالم الثالث وجعلها دائماً في حالة تبعية واعتماد على الدول الغنية الصناعية.

أما بـالنسبة للدول النـامية فإنها تحاول أن تنوع إقتصـادياتها من أجل تطويـر أسواقها الـداخلية، وأيضاً لتقليـل إعتمادها على الأسواق العـالمية وذلك بهدف التخلص من التبعية الإقتصادية والسياسية للأمم الغنية.

ومع ذلـك فإن رأس المال الخاص الأجنبي يبحث عـن ذلك النــوع من الإقتصـاديات التي يمكنـه من خـلالها تحقيق أعلى معدلات من الأربـاح، وهي الإقتصاديات التي تنتج أساساً لأسواق التصدير وهو ما سبق أن رأيناه.

وباختصـار، فبينما تناضل الـدول النامية لتحقيق نوع مـن الاستقلال وتقليل الاعتماد على السوق العـالمي، فإن تدفق رأس المال الأجنبي إليهـا يؤدي إلى تعزيز وزيادة هذا الإعتماد(١).

والـدليل على ذلك أن جميع الاستثمارات الأجنبيـة الخاصة الضخمـة في دول العالم الثالث وهي التي تعمل في مجال استخراج الثـروات المعدنية كالنفط وغيره، كل همها تحقيق وتعظيم الأرباح المستمـدة من هذه الدول دون أن تعير أدنى إهتمام لمسألـة التنميـة أو التقدم في الـدول المضيفـة، لأن هذا التقـدم من شأنـه زيـادة قـدرة الـدول النـاميـة على الإعتماد على الـذات وعـدم الحاجـة لـلاستثمارات الأجنبية الخاصـة مما يضر بها ويحرمهـا من الأرباح الضخمـة التي تحققها من نشاطها في هذه الدول.

أيضاً فإن الاستثمارات الأجنبية الخاصة تخشـى من أن التقدم الذي قد

---

(١) روبـرت د. كانتـور، المرجع السـابق، ص ٣٧٤؛ د. رمزي زكي، حـوار حـول الديـون والاستقلال، المرجع السابق، ص ٣٨ وما بعدها.

تحرزه الدول النامية ويتخذ شكل التصنيع ربما يعني في المدى الطويل المنافسة غير المرغوبة في الأسواق العالمية من قبل الدول النامية.

إضافة إلى ما تقدم، وكما سبق أن رأينا، فإن المعونة الإقتصادية والاستثمار الأجنبي ليس لهم دور هام كدوافع للتنمية، فهذان التدفقان لم يقدما في العادة أكثر من ٠,٦ إلى ٠,٨٪ لتكوين رأس المال في أي مرحلة من مراحل النمو الإقتصادي في معظم دول العالم الثالث التي تلقت هذه المعونات(١).

وهناك اعتبارات أخرى أدت إلى التقليل من تأثير وآثار المساعدات الأجنبية لدول العالم الثالث:

(أ) فالكثير من هذه المساعدات إرتبطت بضمان أو بشروط معينة إلتزمت بها الدولة التي تتلقى المعونة، مثال هذه الشروط أن القروض أو المنح الأمريكية يجب أن تنفقها الدول المتلقية على السلع والخدمات الأمريكية. وهذا معناه أن هذه الدولة قد حرمت من استخدام هذه المساعدات في التوجه للسوق العالمي للحصول على أفضل الشروط التي تمكنها من شراء السلع الرأسمالية والتكنولوجيا المتطورة التي تعاني من النقص الشديد فيها(٢).

هذا وقد أثبتت الدراسات التي قام بها بعض الباحثين في الغرب عدم صحة الإدعاء الذي يجعل السلام والمساعدات مرتبطين ببعضهما، فالهدف المعلن للمساعدات هو تنشيط التنمية الإقتصادية والإنتاج في دول العالم الثالث في حين أن الهدف الحقيقي والخفي هو أن هذه المساعدات تعمل على خلق سوق جديدة لصناعات دول الشمال التي أصابها الركود، وتأكيداً لذلك فقد ورد في التقرير الذي أعده أحد المهتمين بشئون التنمية ويدعى «برانت» عن بحث أجراه ضمن مجموعة بحثية حول هذا الموضوع «أن نقل الموارد المالية على مستوى

---

(١) راجع ما سبق، ص ٥١.

(٢) برنارند د. نوزيتر، المرجع السابق، ص ١٥٦، ١٥٧.

كبير إلى دول الجنـوب يمكن أن يترك أثـراً كبيراً على النمـو في كل من الشمال والجنوب، كما أنه يساعد على تنشيط الإقتصاد العالمي الزاوي»(١).

(ب) إن قيمة الديون والقروض الخارجية التي حصلت عليها دول العالم الثـالث وصلت عام ١٩٩١ وحسب تقـريـر للبنك الدولي، ١٣٥٠ مليـار دولار، ولذلك فـإن جزءاً كبيراً من المساعـدات النقديـة التي تحصل عليها هـذه الدول يجب أن تستقطع وتعـاد للدول المانحة في شكـل فوائد وأقساط وصلـت في هذا العـام وحده (١٥٤ مليـار دولار)، وهذا معنـاه أن القروض الجديـدة المقدمـة سوف تستخدم لخدمـة القروض القديمة بدلاً من استخـدامها في تمويل عملية التنمية(٢).

(جـ) والمعاناة الأخرى التي تعانيها الـدول النامية هو أن حجم وتوجيه المساعـدات الأجنبية يتـأثر بشدة بمصـالح الـدولة المانحة، بـدلاً من تـوجيهها لمصلحة حاجات التنمية في الدول المتلقية النامية. وعلى سبيل المثال فإن الولايات المتحدة الأمريكية بصفة دائمة تعمل على توجيه وإدارة المعونات المقدمة منها لما يحقق مصالحها السيـاسية والعسكرية والإقتصـادية في الشرق الأوسط بصفة خاصة.

وفي أحسن الحالات فإن هذه المعونات ينظر إليها على أنها حيلة أو وسيلة لتـدعيم الحكومـات المؤيـدة لأمريكـا وللرأسماليـة العـالمية، وإلا اعتبرت هـذه الحكومات حكومات غير ديمقراطية وغير شعبية.

وفي أسوأ الحالات فإن نظام المعونات يتم وضعـه لكي يكون جزءاً هاما من استراتيجية إمبريالية عامة وشاملة تشتمل على ضغوط سياسية وعسكرية، قواعـد عسكريـة في أنحاء متفـرقة مـن العالم، حـروب إمبرياليـة، القضاء على الحركات الداخلية الثورية التي قد تـؤدي إلى وجود أنظمة سياسية غير صديقة وغير متعاونة.

---

(١) برنارد د. نوزيتر، المرجع السابق، ص ١٥٧.

(٢) مجلة الحوادث الصادرة في لبنان، العدد ١٨٤٣ في ١٩٩٢/٢/٢٨، ص ٤٠.

فالمساعدات والقروض الأجنبية من شأنها التأثير على القرارات الحكومية والسياسيـة في الدولة المتلقية للمعـونة وتوجيهها بما لا يتعـارض مع المصالح السياسيـة للدولـة المانحة، مثال ذلك مـا تقدمه أمـريكا من دعم طـارىء أثناء الأزمات الإقتصادية، كوسيلة لدعم الأنظمة الجديدة، وهو ما حدث في جمهورية الـدومنيكان عـام ١٩٦٢، والبرازيل عـام ١٩٦٤، ودعم الأنظمـة القديمـة التي واجهت أزمات مالية مثل إيران عام ١٩٦١ وكـولومبيا عام ١٦٦٢ وتركيا عام ١٩٧٩ والمكسيك عـام ١٩٨٢، ودعم المرشحين في الانتخـابـات (تشيلي ١٩٦٤، ١٩٧١)، ومنع المعونات في حالة الانقلابات العسكرية المناوئة لسياستها (فيتنام ١٩٦٣)، ودعم النـزاعـات الخارجية مع الإتحاد السـوفيتي السـابق في أجـزاء مختلفة من العالم(١).

(د) تعويـد الدولـة المتلقية للمعونـة على هذه المسـاعدات، بحيث تعتبر جزءاً هامـاً من مواردها التي تغذي الموازنـة العامة فتصاب الحكـومة بالكسل والتواكل وعدم بذل الجهود أو اتخاذ الإجراءات الإيجابية التي من شأنها تدبير هذه المبالغ من الموارد الـداخلية، وهذا ينطبق أيضاً بالنسبة للمعـونات الغذائية التي تتخذ شكل الحبوب، فهذه المعونة تعرقل النشاط الإقتصادي وتحول دون اعتماد الدولة على نفسهـا في تدبير هذه السلعة الاستراتيجية(٢). فلـو تصورنا أن الدولة المتلقية حُرمتْ من المعونـة وكانت لديها إمكانية إنتاج الحبوب اعتماداً على مواردها الـذاتية، وهذا ينطبق على دولة مثل جمهورية مصر العـربية، فإنه لن يكون أمـامها سـوى إنتاج الحبوب محليـاً، بل ورفع مستوى الإنتـاجية في مجالات أخـرى غير إنتاج الحبـوب، والتخلص من شرور التبعيـة الإقتصاديـة

---

(١) جون إدلمان سبيرو، المرجع السابق، ص ١٧٥، ١٧٦؛ برنارند د. نوزيتر، المرجع السابق، ص ١٥٦، ١٨٣ وما بعدها.

(٢) أ. م. دسلر : السياسة الإقتصادية الخارجية والعـالم، ترجمة طه عمر، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٤٨؛ جين جاكـوبز: المدن وثـروات الشعوب، مبـادىء الحياة الإقتصـادية، تـرجمة هادي أبو غزالة وحسني صالح، الأردن، ١٩٨٩، ص ٢١٦.

والسياسية التي تفرضها عليها سياسة تلقي المساعدات من الخارج(١).

(هـ) إن الدولة المتلقية للمعونة التي تكون قادرة عن طريق الاستغلال الأمثل لما تملكه من موارد بشرية ومادية على الاستغناء عما تحصل عليه من المعونات، تعتبر مثل الشخص المتسول القادر على العمل والتكسب، ولكنه يفضل عملية التسول السهلة التي لا تحتاج منه إلى بذل العرق والجهد والكفاح في الحصول على حاجته، على الرغم مما في التسول من ذلة للنفس ووأد للكبرياء.

إن المعونة يجب ألا تعطى إلا للدول الفقيرة التي يموت منها الآلاف يومياً بسبب المجاعات كما في أثيوبيا وغيرها من الدول الأفريقية التي أصابها الجفاف، أما الدول ذات الإمكانيات البشرية والمادية القادرة-على تدبير وتوفير كل ما تحتاجه من سلع وخدمات فيجب عليها أن توجه مواردها توجيهاً سليماً لإنتاج كل ما تحتاجه وترفض تلك المعونات التي تزيد آثارها السلبية بالنسبة للإقتصاد القومي عن أية أثار إيجابية قد يرى البعض أنها تترتب على تلقي المعونات(٢).

(و) أن الدولة التي تعتاد الحصول على معونات خارجية تكون معرضة للخطر إذا فقدت جزءاً منها أو إذا انخفضت قيمتها بسبب التضخم العالمي المتزايد، فلن يكون أمامها، على الأقل في الأجل القصير، سوى اللجوء إلى طلب القروض الخارجية لتوفير القدر من السلع والخدمات الذي كانت توفره المعونة قبل إنقاص مقدارها أو إنخفاض قيمتها، وبذلك تزداد مديونياتها الخارجية

---

(١) راجع في هذا المعنى برنارند د. نوزيتر، حيث يرى الكاتب «أن معطو المساعدات خاصة أمريكا تساهم مساهمة هامة في الإبقاء على الفقر في الأرياف، فحين يقوم هؤلاء بتقديم القمح الفائض أو بيعه بأسعار منخفضة مع بعض المنتجات الأخرى من أجل دعم الأسعار لمزارعي بلادهم، فإن هذا الغذاء الذي يباع بسعر رخيص في المدن يزيد من تدني أسعار المنتجات الزراعية في أفريقيا وفي أي مكان آخر» (برنارند د. نوزيتر، المرجع السابق، ص ١٥١).

(٢) قارن برنارند د. نوزيتر، المرجع السابق، ص ١٩٣.

وتعثرها الإقتصادي نتيجة استخدامها قدراً كبيراً من الدخل القومي لخدمة القروض الخارجية.

(ز) أن العديد من الدول التي تتلقى المعونة واجبة الرد تستخدمها في مشاريع لا تخدم أهداف التنمية الإقتصادية أو الرفاهية الإقتصادية، ولكن في مشروعات مظهرية أو تتسم بالتبذير، فيتحمل الأفراد أعباء هذا الإسراف الإداري في الحاضر وفي المستقبل عند رد المعونة من أموال الضرائب التي يدفعها هؤلاء الأفراد دون أن تعود عليهم بفوائد اجتماعية مباشرة أو غير مباشرة(١).

لقد ثبت فشل نظام المساعدات والمعونات في مساعدة الدول النامية على تحقيق التنمية، ولذلك فإن بعض دول الجنوب تحررت من التبعية التي يفرضها هذا النظام، ومن هذه الدول «تنزانيا»، و«بورما»، حيث رفضتا المساعدات وتحولتا إلى سياسات أخرى من الإكتفاء الذاتي. وبدلاً من المساعدات فقد ركزت هذه الدول على الإصلاح التجاري، والرقابة على الاستثمارات الأجنبية وعلى إنتاج المواد الأولية(٢)، ولأنها رأت في هذه المساعدات نوعاً جديداً من الاستعمار السياسي والإقتصادي لدول العالم الثالث حل محل الاستعمار العسكري الذي تخلصت منه معظمها في الخمسينات من هذا القرن.

(١) قارن إفيريت هاجن، المرجع السابق، ص ٥٦١؛ برنارند د. نوزيتر، المرجع السابق، ص ١٤٨، ١٥٢، ١٦٧.

(٢) راجع جون إدلمان سبيرو، المرجع السابق، ص ١٧٩؛ وانظر برنارند د. نوزيتر، المرجع السابق، ص ١٧٥، ص ١٥٣، حيث ورد به أن الدراسات والتقارير التي قام بها البنك الدولي توضح ضمنياً أن أفريقيا قد تكون أسعد حالاً بدون المساعدات الخارجية.

الفصل السادس

صعوبة الاستثمار ومخاطره

إن الاستثمار في الدول النامية يكون محاطاً بالعديد من العوائق والصعوبات كما هو الحال بالنسبة للإدخار. وهذه العوائق تحد من القدرة على زيادة معدل إنتاج السلع الرأسمالية حتى ولو كانت هناك أوعية إدخارية كافية لتمويل الاستثمارات المطلوبة.

وعوائق الاستثمار الرئيسية المعروفة في الدول النامية تتمثل في نوعين:

(أ) نقص عدد المستثمرين.

(ب) إنخفاض الدافع إلى الاستثمار.

ففي معظم الدول النامية مثل الدول الأفريقية، فإن العقبة الرئيسية في الاستثمارات هو النقص في رجال الأعمال والمنظمين الراغبين في تحمل المخاطر المرتبطة بالاستثمار. ويمثل هذا الوضع حالة خاصة من العائق الذي سبق شرحه وهو المتعلق بندرة العمالة الكفء المدربة التي تعاني الدول النامية من النقص فيها(١).

لكن قد توجد المدخرات الأساسية المطلوبة، وتتوافر طبقة المستثمرين القادرة على تحمل مخاطر الاستثمار، ورغم ذلك يكون الدافع إلى الاستثمار ضعيفاً لوجود العديد من العوامل التي قد تتكاتف لتقييد أو القضاء على الدافع

---

(١) راجع، جالن سبنسر هل : منشآت الأعمال الصغيرة، إتجاهات في الاقتصاد الكلي، ترجمة د. صليب بطرس، القاهرة، ١٩٨٩، ص ١٠٢ وما بعدها.

إلى الاستثمار. فعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وبصفة خاصة الخوف من تأميم الصناعات، توهن من هذا الدافع. بالمثل فإن الدخول شديدة الإنخفاض التي يحققها الأفراد تجعل السوق المحلي محدوداً مما يؤدي إلى نقص الطلب على معظم السلع غير الزراعية(١).

وهذا العامل يعتبر حاسماً أو هاماً، خاصة إذا عرفنا أن فرصة منافسة الصناعة الوطنية لمثيلتها من الصناعات الأجنبية المماثلة والمعروضة في الأسواق قد تكون معدومة، أيضاً فإن ما سبق أن ذكرناه من وجود نقص في الكوادر الشخصية الفنية المدربة من الممكن أن يكون عاملاً أساسياً في إعاقة الإستثمار.

وأخيراً فإن العديد من الدول النامية لا تمتلك بكل بساطة القدر الكافي من رأس المال الإجتماعي، أي المرافق والمنافع العامة التي تعتبر مطلباً أساسياً للاستثمارات الخاصة المنتجة.

فالنقص الشديد في الطرق الممهدة، وفي خطوط السكك الحديدية، وإنخفاض الناتج المتاح من الطاقة الكهربائية وغيرها، وصعوبة الإتصالات والمواصلات وتخلفها، وعدم كفاية المباني والإنشاءات، والندرة الشديدة في الإمكانيات الصحية والتعليمية كلها لا توفر بيئة صالحة ومناسبة للإنفاق الإستثماري.

هذا النقص الشديد في رأس المال الإجتماعي يمثل في حد ذاته مشكلة كبيرة أكثر مما يتصورها المرء لأول وهلة. فهو يعني أن جزءاً كبيراً من الإنفاق الإستثماري الذي كان يمكن أن يوجه لإنتاج السلع الإنتاجية يجب أن يستغل في إنشاء وتجديد رأس المال الإجتماعي بدلاً من إنتاج الآلات والمعدات الصناعية.

---

(١) قارن د. إبراهيم الفار، المرجع السابق، ص ٢٧.

ومن هنا نجد أن حجم الإستثمار اللازم لبدأ التنمية الإقتصادية يجب أن يكون ضخماً لتغطية الفقد الناتج عن الضعف الشديد في رأس المال الإجتماعي.

غير أن الشيء الذي يمكن اللجوء إليه في هذه الظروف العصيبة هو الاستثمار غير المالي أو الاستثمار العيني — فإذا توافرت القيادة الرشيدة، والرغبة في العمل والتعاون، فإن رأس المال يمكن تكوينه عن طريق إستخدام الفائض من قوة العمل الزراعي في تحسين وتطوير الإمكانيات الزراعية أو لبناء رأس المال الإجتماعي الأساسي. فإذا استطاعت كل قرية تخصيص الفائض من قوة العمل لديها في بناء القنوات، والطرق والمدارس، والمرافق والتسهيلات الصحية والنظافة، فإن كمية ضخمة من رأس المال يمكن بهذه الطريقة تكوينها دون التضحية بإنتاج السلع الاستهلاكية(١).

إن الإستثمار غير المالي أو العيني يتجنب ببساطة المشاكل التي يمكن أن تظهر في عملية تكوين رأس المال المالي بأشكاله المتنوعة. فالاستثمار العيني لا يتطلب من الأفراد أن يدخروا أجزاء من دخولهم النقدية، كما لا يتطلب تكوين مجموعات من المنظمين الذين يجب أن تتوافر لديهم الرغبة في الاستثمار.

وبإختصار فإنه مع توافر القيادة الواعية، والروح التعاونية، فإن الاستثمار العيني أو غير المالي قد يكون وسيلة كافية لتكوين السلع الرأسمالية الأساسية. وبالتالي تسهيل الطريق أمام الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتشجيعها على العمل بالداخل مما يساهم في تحقيق التنمية.

---

(١) قارن إفيريت هاجن، المرجع السابق، ص ٤٥٨.

الفصل السابع
التخلــف التكنــولوجــي

إن التقدم التكنولوجي والتكوين الرأسمالي يكونان غالباً جزءاً من مشكلة واحدة، غير أن هنـاك مزايا عديـدة تتضح عند معالجة التقدم التكنـولوجي، أو التراكم وتطبيق أفكار جـديدة تتعلق بطرق الإنتـاج من ناحيـة، وتكوين السلع الرأسمالية من ناحية أخرى، كقضايا أو موضوعات منفصلة.

ويصدق ذلك بصفة خاصة عند مناقشة مشاكل الدول النامية. فالملاحظ أن التقدم التكنـولوجي في الدول الصنـاعية يعتبر عملية ضروريـة ومستمرة في تطـورهـا حيث أن البـاحثين يبـدأون الخطـوة الأولى بتقـديم المعلـومـات أي المخترعات، يلي ذلك عمليـة التمويل من أجل إنشـاء كميات ضخمـة من المعدات الرأسمالية المعقدة التي تتطلبها عملية التقدم التكنولوجي.

إلا أن هذه الصورة أو العملية لا تنطبق في حالـة الدول النامية، لأن حالة التخلف التكنولوجي التي تعـاني منها هذه الدول تضعها في مرحلـة بعيدة جداً من مراحل التقدم التكنـولوجي ورغم ذلك يتوافر أمامهـا فرصة تبني وتطبيق الكم الهائل من المعلومات التكنولوجية، التـي توصلت إليها الدول المتقدمة دون أن تتحمل النفقات الباهظـة التي تتطلبها عملية أو مرحلة اختراع وتطـوير هذه التكنولوجيا.

وفي معظم الـدول فإن تطبيق التكنولـوجيا الموجودة أو الجديـدة يتطلب استخدام السلع الرأسمالية الجديدة والمتنوعة. وهذه السلع الرأسمالية الجديدة يمكن الحصـول عليهـا في حدود معينـة دون أن يتطلب ذلك حـدوث زيـادة في

معدل التراكم الرأسمالي. وهذا معناه، أنه إذا كان التدفق السنوي للاستثمار الإحلالي قد تم تحويله من إنتاج معدات رأسمالية رديئة التكنولوجيا أي متخلفة إلى عالية التكنولوجيا فإن الإنتاجية يمكن أن تزيد بمعدل أكبر من المعدل الثابت للإنفاق الاستثماري.

أيضاً فإن التطورات الفنية قد تكون مدخرة لرأس المال أكثر من أن تكون مستعملة له. فنوع جديد من السماد الذي يتفق مع طبيعة ومناخ دولة ما سوف يكون أرخص من السماد المستخدم فعلاً ولا تتوافر فيه هذه المواصفات. أيضاً فإن إستخدام محراث معدني مرتفع الثمن نسبياً ويصل عمره الإفتراضي إلى عشر سنوات مثلاً قد يكون أرخص على المدى الطويل من محراث رخيص، ولكنه متخلف تكنولوجيا ويتعين تغييره وإحلاله سنوياً.

إلا أن كل هذا لا ينفي — قبل أن نذهب بعيداً ببرنامج التنمية في الدولة النامية - أن الكثير من الطرق الفنية والتكنولوجية ستتطلب تدفقاً استثمارياً واسعاً في مجال إنتاج السلع الرأسمالية، وإذا أمكن تدبير هذه التدفقات الإستثمارية فإن الزيادة في الإنتاجية التي ستتحقق نتيجة استخدام الفن الإنتاجي المتطور سوف تؤدي إلى زيادة معينة في مستوى المعيشة تكون كافية لإنتاج مقدار معين من المدخرات التي تكون لازمة لمواجهة الحاجات المتزايدة للدولة من السلع الرأسمالية. فعن طريق تراكم جزء لا بأس به من الدخول المتزايدة فإنه من الممكن أن تتوافر التكنولوجيا الأساسية المتطورة اللازمة لتكوين رأس المال الذي يتوقف عليه حدوث المزيد من التقدم التكنولوجي واستمراره.

ولدرجة معينة فإن التطور التكنولوجي والتكوين الرأسمالي يغذي بعضهما البعض الآخر. غير أننا يجب ألا نغالي في تفاؤلنا حتى ولو حدث هذا التعزيز المتبادل بين الفن الإنتاجي وبين التكوين الرأسمالي، فقد سبق أن رأينا أنه يوجد نقص في المنظمين، وفي العمل الصناعي الفني المؤهل، وأيضاً في الموارد الطبيعية الضرورية والأساسية، وهذه كلها تقف حجر عثرة أمام التطور الفني،

وتؤدي إلى حدوث ندرة مؤثرة في المعدات الرأسمالية.

ونتيجة لأهمية التقدم التكنولوجي كضرورة ملحة لتحقيق التنمية فإن كثيراً من الكتاب اعتبروا أن الدول المتخلفة هي الدول التي تخلفت فيها أساليب الإنتاج عن أن تلاحق التطور الذي حدث في هذه الأساليب في بلدان أوروبا وأمريكا في أعقاب الثورة الصناعية فعرفوا الدول المتخلفة بأنها الدول التي تسودها أساليب الإنتاج المتخلفة(١).

ويقصد بأسلوب الإنتاج، قوى الإنتاج المستخدمة بشقيها المادي والبشري، وعلاقات الإنتاج التي تعمل هذه القوى في إطارها.

وبناء على ذلك فإن تخلف أسلوب الإنتاج يعني تخلف قوي الإنتاج وتخلف علاقات الإنتاج التي تعكس هذا المستوى من تطور قوى الإنتاج.

ورغم أهمية التكنولوجيا وضرورتها كعامل مهم لتحقيق التنمية، إلا أن لها من الآثار السلبية التي تفوق آثارها الإيجابية في الدول الغربية مخترعة التكنولوجيا الحديثة جعلت قطاعات عريضة من المجتمع تدعو للحد من تطور واستخدام التكنولوجيا مثل «حزب الخضر» في ألمانيا الذي قام على أساس دعوة المجتمع للعودة إلى الطبيعة البسيطة الخالية من المحركات والضوضاء والتلوث والسرعة التي أصابت أفراد المجتمع بالعصاب.

ولعل من أهم السلبيات التي ترتبت على التمادي في تطوير التكنولوجيا واستخدامها باستمرار، وجود ظاهرتين أصبحتا من معالم المجتمعات الغربية الصناعية وهما:

١ - **التلوث** : نتيجة النفايات والغازات السامة والإشعاعات المتولدة عن الاستخدام المتزايد للآلات وأنواع جديدة من الطاقة والكيماويات.

---

(١) د. عمرو محي الدين، المرجع السابق، ص ٥١، ٥٣؛ جون ل. سايتن، المرجع السابق، ص١٨٢.

٢ – **البطـــالـــة** : نتيجـة الإستخـدام المتزايـد لـلآلات وإحـلالها محل الإنسان(١).

وهذا ليس معناه دعوة الدولة النامية إلى عدم إقتناء التكنولوجيا، بل على العكس إن منافـع وفوائد التكنولـوجيا متعـددة، فهي تعمل على زيادة إنتـاجية الإنسان وزيادة إنتاجية الأرض مما يساهم في رفع مستوى معيشة أبناء الدول النامية، وهو الهدف الذي تسعى هذه الدول حثيثـاً للوصول إليه، ومن هنا جاء وصفنا للتكنولوجيا بأنها ضرورة من ضرورات التنمية.

فالتكنولوجيا التي يمكن للدول النامية إقتناؤها هي التكنولوجيا متوسطة المستوى التي تكـون أسعارها في حـدود الإمكانيات المالية والماديـة لهذه الدول، لأن التكنولوجيا عالية المستوى غالبـاً ما تكون باهظة التكاليف، فهي لا تناسب ظروف الدول النامية لعدة أسباب أهمها:

— أسعارها الباهظة التي قد لا تقدر عليها معظم الدول النامية.

— عدم توافر الخبرة المواطنة القادرة على تشغيلها وصيانتها.

— أنها مكثفة لرأس المال، في حين أن الـدول النامية تحتاج لتكنـولوجيا مكثفـة للعمل لتشغيل الأعداد المتـزايـدة في هـذه الدول من السكـان كما سبق القول(٢).

---

(١) راجع في التأثيرات السلبية السيئة للتطـور التكنولوجي بالنسبـة لكوكب الأرض وصحة الإنسان وحياته ما سبق، ص ٧٨ . وما بعدها.

(٢) قارن جون ل. سايتز، المرجع السابق، ص ١٩١ وما بعدها.

الفصل الثامن

التخلف الاجتماعي والثقافي والإداري

إن الاعتبارات الإقتصادية البحتة لا تكفي لتفسير بطء أو غياب النمو الإقتصادي، فالتغييرات الإجتماعية والإدارية تمثل عادة جزءاً هاماً في عملية النمو. فالتنمية الإقتصادية لا تستلزم فقط إجراء تغييرات في البيئة الطبيعية للمجتمع، مثل إدخال وسائل إتصالات ومواصلات جديدة ومتطورة، ومدارس ومساكن ومصانع ومعدات متطورة، ولكن أيضاً تغييرات شديدة في أنماط التفكير والتصرف والسلوك وتعاون الأفراد بعضهم مع البعض الآخر. فالتحرر من العادات والتقاليد القديمة تعتبر في كثير من الأحيان من المتطلبات الأساسية والضرورية للتنمية الإقتصادية. فالأمر الهام والحاسم في التنمية الإقتصادية والذي يصعب تقديره مادياً هو «الرغبة في التطور»، لأن النمو الإقتصادي من الممكن أن يتوقف على ضرورة معرفة ما الذي يريده أو يرغبه الأفراد أو الجماعات، وإلى أي مدى يستطيعون تغيير عاداتهم ووسائلهم القديمة في الأداء، وقدرتهم على العمل الشاق والجاد لإقامة وترسيخ الشيء الجديد.

فالتنمية تتوقف ببساطة على قدرة وتصميم أي بلد ومواطنيه على تنظيم أنفسهم من أجل التنمية(١).

ويلاحظ أن العوائق الإجتماعية والثقافية والإدارية عديدة ومتنوعة ونعرض منها الأمثلة التالية:

١ - هناك من الدول النامية التي عجزت عن تهيئة الظروف المناسبة لوجود وحدة إقتصادية قومية. فالإنتماء للتنظيمات السياسية القديمة لدى

---

(١) هيرشمان، المرجع السابق، ص ١٩؛ د. عمرو محي الدين، المرجع السابق، ص ١٣٠.

أفرادها كان أقوى من إنتمائهم للدولة وللهوية والشخصية القومية. ولذلك حدثت حروب شديدة بين هذه التنظيمات، كالتنظيمات القبلية في أفريقيا مثل الصومال وتشاد، وأدت هذه الحروب إلى قصر جميع الأنشطة الاقتصادية داخل حدود القبيلة معوقة بذلك أية إمكانية لزيادة الإنتاج عن طريق التخصص والتجارة على مستوى الدولة ككل(١).

٢ - المعتقدات الدينية كالموجودة في الهند مثلاً تجعل الأفراد يفقدون الكثير من وقتهم ومواردهم في ممارسة الشعوذة والرهبنة والاحتفالات والطقوس وممارسة الشعائر(٢).

وبصفة عامة فهناك من الاعتقادات الدينية والفلسفية التي يكون لها السيطرة من خلال الآراء ذات الميول والعواطف العقائدية التي تدخل في روع غالبية أفراد المجتمع أنه لا توجد علاقة ما بين نشاط الفرد أو سعيه من ناحية، وبين النتائج أو الخبرات التي تتحقق من ناحية أخرى.

فإذا كانت هذه العقيدة متغلغلة في أعماق الشخص ومتحكمة في ميوله وإتجاهاته، فإنه سوف يتعلم أنه لا يوجد إرتباط أو قد يكون الارتباط ضعيفاً بين التصرفات أو الأفعال وبين النتائج، وسوف يظهر ذلك في إتجاهاته ومواقفه المرتبطة بما يسيطر عليه من إعتقادات.

وهذه الإتجاهات أو المواقف تمس وتصطدم بجميع الأعمال والأنشطة التي يمارسها الشخص كالإدخار والاستثمار، والتنبؤ بعيد المدى، وعرض العمل والتخطيط العائلي. فإذا كانت المستويات المرتفعة من المعيشة وتجميع الثروة ينظر إليها على أنها نتيجة للحظ وليس نتيجة للعمل الشاق والجاد والإدخار، ففي هذه الحالة فإن الدافع للإدخار وللعمل الجاد، والتجديد والإبتكار والتنظيم سيكون ضئيلاً.

---

(١) برنارد د. نوزيتر، المرجع السابق، ص ١٧٦.

(٢) نفس المرجع السابق.

٣ – وجود النظـام الطبقي، بصفة رسمية أو غير رسميـة سوف يترتب عليـه أن توزيع الأفـراد على أماكن العمل لن يتم على أسـاس الكفاءة والمهـارة، ولكن على أســاس الطبقة التي ينتمي إليهـا الشـخص والتقـاليد الموروثـة في كل طبقة من هذه الطبقات(١).

٤ – ومن المعوقـات التي تعزى إلى التكوين والتشغيل الإداري في الـدولة وتعوق التنمية الإقتصادية الفساد السياسي وانتشار الرشوة والمحسوبية، فهذه كلها تعتبر من المشاكل الخطيرة التي تعاني منها الأجهزة الإدارية في العديد من الدول النامية(٢).

٥ – كذلك فإن أنظمة التعليم، والمرافق العامة التي تقدم الخدمات العامة للأفـراد، تدار غـالباً بواسطـة أشخاص غير أكفاء، بـالإضافـة إلى أن عمل هذه الأنظمـة والمرافق غـالبـاً ما يفسـده تصرفـات بعض السيـاسيين ضيقي الأفق والتفكير.

٦ – أيضاً فإن الأنظمة الضريبية المطبقة غالبـاً ما تكون قاسية ومريرة، ولـذلك فـإنها تحد وتمنع الأفـراد من القـدرة على العمل والإستثمار بحـريـة وإنطلاق(٣).

٧ – وحتى القرارات التي يتخذها السـاسة أو الإداريون في بعض الدول النامية غالبـاً ما تكون مستندة إلى مجرد الرغبة في إظهار وتلميع الـدولة عالمياً وفي المحافل الدولية أكثر من الرغبة في تحقيق وتعجيل التنمية المنشودة(٤). على

---

(١) د. عمرو محي الدين، المرجع السـابق، ص ١٧٦ وما بعدها؛ برنـارند د. نوزيتر، المرجع السابق، ص ١٧٦.

(٢) إفيريت هاجن، المرجع السابق، ص ٢١٣؛ برنـارند د. نوزيتر، المرجع السابق ص ١٧٦، ١٧٧.

(٣) أنظـر، جـالن سبنسر هل، المرجع الســابق، ص١١٦؛ بيتر دروكـر، المرجع الســابق، ص٢٥٨.

(٤) قارن برنارند د. نـوزيتر، المرجع السابق، ص ١٧٢؛ إفيريت هاجن، المرجع السابق، ص ١٠٧، ١٠٨.

سبيل المثال فإن سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان مثلاً يجسد هذا التعارض بين المطالب الاجتماعية الأساسية للأفراد وبين التقوية الظاهرية للمكانة العالمية للدولة.

٨ – ونظراً لغلبة وسيطرة نشاط الزراعة في الدول النامية فإن مشكلة إعداد البيئة أو المحيط الإداري الذي يكفل ويساعد على الزيادة في الإنتاج تعتبر من الأمور الهامة والحيوية في أي برنامج من برامج النمو.

وبتحديد أكثر، فإن المشكلة الإدارية المرتبطة بإصلاح الأرض والتربة تتطلب إتخاذ إجراءات مناسبة بصورة عملية وواقعية في جمع الدول النامية، لذلك فإن الإصلاح المطلوب ربما يختلف بشدة من دولة إلى أخرى. ففي بعض الدول النامية فإن التركيز الشديد للملكية في أيدي قلة قليلة من الأثرياء يضعف معنويات المستأجرين، ويضعف الدافع لديهم على الإنتاج ولا يساعد على إجراء تطوير وتحسين لرأس المال(١).

على عكس ذلك فقد إتبعت دول نامية أخرى نظام التفتيت الشديد للملكيات الزراعية الأمر الذي جعل المالك غير قادر على خدمة الأرض بسبب فقره وعدم قدرته على إستخدام الميكنة الزراعية الحديثة وزيادة الإنتاج الزراعي عن طريق التوسع الرأسي في هذا المجال.

ومن التعقيدات الهامة التي تصاحب مشكلة إصلاح الأراضي الزراعية أن الاعتبارات السياسية توجه هذه العملية في الإتجاه الذي يبعد كثيراً عن الأسس الإقتصادية في الإصلاح، فمثلاً قد يكون تأميم الأرض الزراعية وتفتيتها وتوزيعها على المعدمين أساسه كسب التأييد الشعبي في أوساط الطبقات الفقيرة التي تمثل الغالبية من تعداد السكان في الدولة.

---

(١) على سبيل المثال فإن ٣٤٢ من مالكي الأرض البرازيليين يملكون ما يقارب عشرة أضعاف ما يملكه أفقر مليونين ونصف من البرازيليين من الاراضي، ولهذا فإن حوالي ٤٠٪ من هذه الأراضي غير مفلوح (برنارند د. نوزيتر، المرجع السابق، ص ١٧٩).

لكل ذلك فإن مشكلة إصلاح الأرض وجعلها قابلـة للزراعة في العديد من الدول النامية ستظل من أهم المشاكل الإدارية الأساسية التي يتعين حلها بهدف البدأ في عملية التنمية الاقتصادية بها.

٩ - ومن المعـوقـات الإداريـة أن بعض القيادات السيـاسيـة والإداريـة بـالدول النـامية رغم علمهـا بقضية التخلف إلا أنها تكـون عاجـزة عن تقديـر وتحليل المواقف وإتخاذ القـرارات السليمـة من أجل تعبئـة الجهـود والموارد المتاحة وتوجيهها الوجهة السليمة في طريق التنمية(١).

بل إن هناك بعض القيادات الإدارية التـي تحقق فوائد شـخصية من بقاء التخلف، وكذلك فإنها تستغل مـوقعها الإداري والسياسي في إعـاقة كل عمل أو تصرف من شأنـه تحقيق الاعتماد على الـذات، فمثـلاً قد تحقق هـذه القيـادات فوائد مادية من عمليات استيراد السلع تامـة الصنع ولذلك يضر بمصالحها أية محاولات لإقامة صنـاعات وطنية أو لتحقيق الإكتفاء الـذاتي من الغذاء كالقمح مثـلاً، حيث يترتب على ذلك التأثير على عـلاقـاتها مع الخارج وفقـد المكـاسب الضخمة التي تحققها من عمليات الاستيراد من هذا الخارج(٢).

وهناك أيضـاً بعض القيادات الإدارية والسيـاسية في الدول النـامية التي تعي تماماً قضية التنمية، ولكنها تكون عـاجزة عن تحقيقها، ولذلك فإنها ترفع الشعارات الفضفاضة التي تدعو إلى تحقيـق النمو والتنمية والعدالة الاجتماعية والعدالـة الإقتصادية لمجرد كسب شعبيـة الجماهير، مع إطلاق الوعـود البراقة بهدف الإحتفاظ بـالسلطة وما يترتب عليها مـن مكاسب مادية ومعنـوية لأكبر وأطول مدة ممكنة(٣).

ولقد طرأت على دول العالم الثالث العـديد من هذه النماذج القيادية التي

---

(١) قارن إفيريت هاجن، المرجع السابق، ص ٢١٣.

(٢) قارن د. عمرو محي الدين، المرجع السابق، ص ١٢٢ وما بعدها.

(٣) قارن د. عبد الوهاب إبراهيم، المرجع السابق، ص ١٥٧، ١٧٢.

قاوم بعضها التنميــة، أو التي لا تستطيع إدارة التنمية أو التي تخدع الجماهير وترفع فقط شعــارات التنمية، ومثل هذه القيادات تعتبر من العــوائق الرئيسية التي تسببت في زيادة تأخر الـدول النامية وإصابة بعضها بنكســات إقتصادية وإجتماعية هــزت وزلزلت كيــان المجتمع وجعلته يتخبط في إتجاهــات شتى من أجل جمع الشتات وإصلاح ما أفسدته هــذه القيادات الواهية، وأصبح أمل هذه المجتمعــات العــودة إلى الوراء والبـدأ من النقطـة التي كــان عليهــا المجتمع قبل وصول هــذه القيادات إلى مــواقع الإدارة وسلطة إصــدار واتخاذ القرارات بها، ولقد كان من أهم القــرارات التي كان المرء يتمنى أن تتخذها هــذه القيادات هو وضع إستراتيجية واضحــة للإنماء الإقتصادي والاجتماعي وهــو ما لم يحدث إما عن عمد وإما عن جهل، والنتيجــة كانت واحدة في الحالتين وهي تخبط دول العالم الثالث وتخلفها(١).

١٠ – ومن بين السيــاسات التي طبقهــا العـديــد من دول العالم الثــالث وكانت سبباً في زيادة تخلفهــا، سياسة التأميم ونــزع الملكية الخاصــة، ونزع ملكية الأرض الزراعية وتوزيعهــا في شكل مساحات صغيرة ترتب عليها تفتيت الملكية الـزراعية وعــدم قدرة المالــك الصغير، الذي كــان ولا يزال معــدماً، على استخــدام الوســائل الحديثة في الإنتــاج الزراعي، وهي الــوسائل التي كــان في مقدور أصحــاب الملكيات الكبيرة استخـدامها لـزيادة إنتــاجية الأرض وزيــادة الأرباح واستصلاح المزيد من الأراضي الزراعية، وغير ذلك من المشاكل العديدة التي نتجت عن عملية التأميم ونزع الملكية(٢).

كما ترتــب على تأميم الصناعــات الخاصة الصغيرة كصنــاعات الـزجاج والتعبئة والتغليف والمنســوجات، وملكيــة الدولــة لهذه الصناعــات فيما يعرف بالقطاع العــام تدهور الإنتاج الصناعي بسبب تعثر الشركــات العامة التي ثبت فشلها في تحقيق التنمية الإقتصادية مما حدا بمعظم دول العالم إلى حلها وبيعها

---

(١) راجع برنارند د. نوزيتر، المرجع السابق، ص ١٧٠.

(٢) المرجع السابق، ص ١٧١.

للقطاع الخاص، أي محاولة العودة للوراء والبدأ من النقطة التي كان عليها المجتمع، وهي مرحلة أفضل من تلك التي أعقبت قرارات التأميم ونزع الملكية وتفتيت ملكية الأرض الزراعية، ويكفي للتدليل على ذلك أن الاتحاد السوفيتي وهي الدولة التي استمدت منها دول العالم هذه الإجراءات قد إنهارت وتفككت، ويرجع السبب الرئيسي في تفككها إلى وجود هذه الإجراءات والتنظيمات العقيمة التي قتلت روح المبادرات الفردية بها.

ومن مساوىء تأميم القطاع الخاص في دول العالم الثالث، تلك النكسات التي أصيب بها أصحاب المصانع، فبعضهمْ أفلس أو فارق الحياة من أثر صدمة مصادرة ونزع ملكية أمواله، والبعض الآخر تحول من صانع أو صاحب مصنع ينتج سلعاً جديدة أي يضيف قيماً إنتاجية تزيد من الناتج القومي والدخل القومي في المجتمع إلى التجارة الخارجية أي الاستيراد والتصدير وهي عمليات لا تضيف قيماً جديدة في المجتمع بالمفهوم الإقتصادي الدقيق، فإذا أضفنا إلى ذلك أن العديد منهم حاول تعويض ما خسره من أموال نتيجة التأميم عن طريق محاولات التهرب من الجمارك بالنسبة للسلع التي يستوردها أو يصدرها، فإنه يمكننا القول أن التأميم ترتب عليه تحويل القوى البشرية المنتجة في المجتمع إلى قوى مستغلة ساخطة ومعوقة لعملية التنمية.

ومن أخطر النتائج التي ترتبت على تأميم الشركات الصناعية أن المجتمع حُرِمَ من رجال الصناعة والمال أي الرأسماليين الصناعيين الذين كانوا يوجهون الفائض المتراكم لديهم إلى زيادة التراكم الرأسمالي، وإستبعاد أو القضاء على هذه الفئة ترتب عليه النقص المستمر في النصيب النسبي للأرباح في الدخل القومي، فقد ثبت أن تحول هذه الشركات من القطاع الخاص إلى القطاع العام لم يترتب عليه زيادة أرباحها، أو حتى المحافظة على نفس المستوى من الأرباح الذي كان يحققه أصحابها الأصليين، بل على العكس من ذلك تماماً فقد خسرت معظم هذه الشركات وأصبحت تمثل عبئاً على ميزانية الدولة مما دفع العديد من

دول العالم إلى حلها وبيعها إلى القطاع الخاص ثانية كما سبق القول(١).

وهكذا ترتب على التأميم نقص النصيب النسبي للأرباح في الدخل القومي، ومن المعروف أن التفسير التاريخي للتقدم الصناعي الذي حدث في أوروبا الغربية، والمعدلات المرتفعة للاستثمار بها إنما يعود إلى الإرتفاع المستمر في النصيب النسبي للأرباح في الدخل القومي، وهو في حقيقته الإرتفاع في النصيب النسبي لطبقة الرأسماليين الصناعيين، تلك الطبقة التي قضى عليها التأميم مما أدى إلى حرمان الدولة من أهم مصدر من مصادر التراكم الرأسمالي الذي يعتبره البعض أهم بل العامل الأول من العوامل التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية(٢).

ومن المساوىء الإقتصادية للتأميم أيضاً هو القضاء على طبقة المنظمين في مجال الصناعة والزراعة، تلك الطبقة التي كانت تتحمل مخاطر الإنتاج وتقوم بالتأليف بين عوامل الإنتاج وتشغيلها التشغيل الأمثل الذي يحقق أعلى معدلات ممكنة من الربحية اللازمة لتكوين واستمرار التراكم الرأسمالي الضروري لعملية التنمية، ونشوء طبقة جديدة من مديري شركات القطاع العام الذين كانوا مجرد موظفين وليسو مُلاكاً، ولذلك انعدم أو غاب لديهم الحافز على توسيع المشروعات وزيادة حجمها وتطويرها، بل حدث العكس تماماً، حيث حققت هذه الشركات خسائر فادحة مما أخر من عملية التنمية وجعلها تعود القهقري(٣).

---

(١) راجع ستيف هـ. هانكي : في الشرق والغرب، تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص والتنمية الإقتصادية، ترجمة محمد مصطفى غنيم، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٧٩.

(٢) قارن د. عمرو محي الدين، المرجع السابق، ص ٧٤، ١٢٢.

(٣) ستيف هـ. هانكي، المرجع السابق، ص ٢٦، ٢٧.

الباب الثاني
أسباب التخـلـف

هناك العـديد من الآراء التي قيلت لتفسير ظـاهرة التخلف وكل رأي من هـذه الآراء إستند إلى مبررات اجتماعيـة أو جغرافيـة أو مذهبيـة أو سياسيـة. فـالبعض رأى مثـلاً أن المنـاخ والطقس سبب في تخلف البعض وتقـدم البعض الآخـر. فالـدول الحارة والإستوائيـة دول متخلفـة لأن المناخ الحار يـؤدي إلى الكسل وانتشار الأمراض ونقص الإنتـاجية كما هو الحال في قارة أفـريقيا، أما دول المناطق البـاردة فهي دول متقدمة حيـث يسود المناخ البـاعث على النشاط وبذل المجهود واستخدام التكنولوجيا المتطورة في الإنتاج.

ويبدو تحيز هذا الرأي لأبناء المناطق الباردة وتعليله للتخلف لأسباب غير واقعية، وتجاهله أن الحضارات القديمة في مصر والصين والحضارة الإسلامية في الجزيرة العربية لم تنشأ في مناطق بـاردة من العالم بالإضافة إلى أن التطور الحديث في الـولايات المتحـدة الأمريكية شمـل الولايـات الحارة بها في الجنوب والولايـات الباردة في الشمال، ولم يكن للمنـاخ أو درجة الحرارة تأثير فـاصل بين ولايات متقدمة وولايات متخلفة فيها(١).

ومن أهم الآراء التي قيلت لتفسير التخلف، مـا يسمى بـالحلقـة المفرغـة للفقر، ودخول الدول المتخلفة في دائرة الاستغلال الدولي(٢).

وسوف نخصص لكل سبب من هذين السببين مبحثاً مستقلاً فيما يلي.

---

(١) راجع د. عمرو محي الدين، المرجع السابق ص ١٥٤.

(٢) المرجع السابق، ص ١٥٥.

الفصل الأول

الحلقة المفرغة للفقر

من المهم أن نعرف أن كثيراً من العوائق التي سبق بيانها والتي توجد في الدول النامية إنما هي في نفس الوقت سبب ونتيجة للفقر الذي تعاني منه هذه الدول، ولذلك فإنها تدور في حلقة مفرغة: فهي دول فقيرة لأنها فقيرة!!، فهذه الدول تعاني من إنخفاض شديد في مستويات الدخول بها(١).

إلا أنه من المهم جداً ملاحظة أن الدول الفقيرة ليست دائماً فقيرة في مواردها الطبيعية، فالعديد منها يمتلك كميات ومصادر معقولة من هذه الموارد إذا أحسن إستغلالها فإنها كفيلة بزيادة الناتج القومي ورفع مستوى الدخول الفردية والقضاء على مشكلة الفقر بها.

والأمثلة على ذلك كثيرة في العالم، فدولة مثل بنجلاديش عدد سكانها يقرب من ٩٠ مليون نسمة، وتعتبر أكبر البلاد كثافة سكانية في العالم ولديها أعلى معدلات ولادة وتعتبر أكثر البلاد فقراً في العالم، ويقول علماء التغذية بأن معدل إستهلاك الغذاء هناك فوق مستوى المجاعة بقليل(٢). ورغم ذلك فإن تربتها خضراء ومن أكثر الأراضي خصوبة في العالم، وفيها وفرة من الماء، ولديها مناخ جيد، بغض النظر عن العواصف المدمرة المتكررة، يسمح بزراعة ثلاثة محاصيل في العام، وهو غير متوافر بالنسبة للدول المتقدمة كألمانيا وفرنسا وبريطانيا التي تغطى أرضها الثلوج لمدة تقترب من نصف العام، ويوجد في بنجلاديش غذاء لمواجهة الزيادة السكانية التي ستحدث فيها خلال

---

(١) أنظر: "W. Krause, Economic Development", San Francisco, 1961, p. 20.

(٢) جون ل. سايتز، المرجع السابق، ص ٦٥.

العشرين سنـة القادمـة، فلماذا كل هذا الفقـر والإنخفاض في مستـوى معيشة أفرادها؟..

تقول الدراسات التي أجـريت في هذا الشأن أن سبب الفقر في بنجلاديش يرجع إلى هيكل النظـام الإقتصادي الإقطاعي والأنظمة الإجتماعيـة والسياسية السائدة، فهناك حوالي ١٧٪ من السكان يملكـون أكثر من ثلثي مساحة الأرض الزراعية ومعظم السكان أجـراء ويبلغ معدل الأجر ٥٠ سنتاً (نصف دولار) في اليوم، ونظـراً لأن ملاك الأراضي الأثريـاء يكون لديهم تأثير سيـاسي قوي على الحكومة فليس من المحتمل حدوث أية إصلاحات لهذا النظام(١).

ومن أسباب فقر العديد من دول العـالم الثالث التي تمتلك موارد طبيعية كافيـة للتنمية، أن العديد من قـادة هذه الدول أنفقوا معظم الـدخل القومي على تسليح الجيوش وتطويرها وعلى المدن الهامة التي تتركز فيها دواوين الحكومة، وتحديث هذه المدن باستخدام التقنيات المعقدة والخطوط الصناعية متبنين بذلك سياســات وأولويـات الدول الصنـاعية وهـذا على حساب الـزراعة والـرعايـة الصحية والتعليم، والإستغـلال الأمثل للموارد المتـاحة بما يتنـاسب ومتطلبات التنمية الحقيقية في دولهم(٢).

الحلقة المفرغة للفقر(٣) :

ونتيجـة للفقر فإن الفـرد أو الأسرة لا تتـوافر لـديها القدرة، أو تكـون قـدرتها ضئيلـة على الإدخار. وزيـادة على ذلك فإن إنخفـاض الـدخـول تعني إنخفاض مستـويات الطلـب الفعال، وبالتـالي ضعف المصـادر المتاحـة لإشباع حـاجـات الأفـراد، كما يـؤدي نقـص الطلب الفعـال إلى إضعـاف الحافـز على الاستثمار سـواء في رأس المال العيني أو البشري(٤). وهذا معنـاه أن إنتاجيـة

---

(١) فارن جون ل. سايتز، المرجع السابق، ص ٦٦.

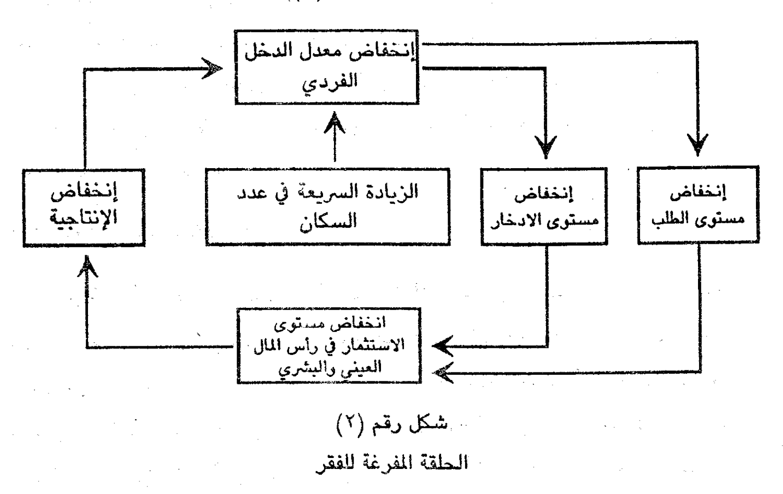
(٢) المرجع السابق، ص ٢٤، ٦٦.

(٣) د. محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، الكتاب الأول، مرجع سابق من ص ٤٦ـ٥١.

(٤) أنظر Nurkse, op. cit, pp. 5.

العمل ستكون منخفضة، ونظراً لأن معدل الناتج الفردي يعبر عن معدل الدخل الحقيقي للفرد، فإن متوسط الدخل الفردي سيكون منخفضاً بالتبعية لذلك، وهكذا ستبدأ دورة أو حلقة نقص الدخول أو الفقر دورتها من جديد ولهذا فإنها تسمى «الحلقة المفرغة للفقر» (شكل رقم ٢).

ووفقاً للقرار الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر عام ١٩٧٠ بشأن الإستراتيجية الدولية للتنمية في العقد الثاني للأمم المتحدة في التنمية الإقتصادية، فقد أوصى القرار الدول النامية أن تضاعف جهودها وتحشد مواردها لتبلغ نسبة المدخرات فيها ٢٠٪ من الناتج القومي الإجمالي. وقد قدرت الجمعية العامة أن هذه النسبة من شأنها، تحقيق معدل معقول من التكوين الرأسمالي الذي يمكن الدول النامية من الخروج من الحلقة المفرغة للفقر الناتجة عن ضعف الاستثمار بهذه الدول(١).



شكل رقم (٢)
الحلقة المفرغة للفقر

وبمناسبة الفقر، فقد قام عدد من باحثي البنك الدولي بعمل تقديرات لأربعة وأربعين دولة عام ١٩٦٩، ثم قاموا بتعديلها عام ١٩٨٠ وأضافوا إليها

(١) د. إبراهيم الفار، المرجع السابق، ص ٩٧.

دولاً أخرى، وتـوصلوا إلى تقدير أن حـوالي ٩٣٠ مليوناً في العـالم يعيشون في حالـة فقر مـدقع يوجد منهـم في الصين وحدها ١٥٠ مليـونا. وورد في تقـرير التنمية في العالم لعام ١٩٨٢ أن حوالي مليار فـرد يعيشون في حالة فقر مدقع، وأن ٩٠٪ من هـذا العدد قـرويـون يعيشـون في المزارع أو يقومـون بعمل غير زراعي يعتمد جزئياً على الزراعة(١).

ومفهوم الفقر المدقع استعمله «روبرت مكنمارا» عندما كان رئيساً للبنك الدولي عام ١٩٧٣ ووصفه بأنه «حالـة معيشية يحط من قدرها المرض والأمية وسوء التغذية والقذارة بحيث يحرم ضحاياها من الضروريات الإنسانية، حالة معيشية محدودة إلى درجة تمنـع نمو الإمكانية الكامنـة في الجينات التي تخلق مع الفـرد». وقد حـدد مستوى الفقـر المدقع بـدخل فردي إسمي مقـداره ٧٥ دولاراً في العـام، وهو مـا يعـادل دخـلاً إسمياً مقـدارة ١٦٠ دولاراً وحقيقيـاً مقداره ٤٠٠ دولاراً بأسعار عام ١٩٨٠(٢).

وهناك العديد من النتائج التي تترتب على الفقر الذي تعانيه الدول النامية وتجعل منـه سبباً رئيسياً من أسباب تخلفهـا، ومن أهـم نتـائج الفقر نسـوق ما يلي:

١ – إن الفقر يتسبب في العديد من حـالات موت الأطفال في سن مبكرة، ولتعويض هذه الوفيات فإن الآباء يلجأون إلى زيادة الإنجاب، ولذلك فإن الفقر يعتبر سبباً من أسباب إرتفاع معدلات الولادة في الدول النامية.

٢ – سوء التغذية، وهو يصيب حوالي نصف الأطفال تحت سن الخامسة في معظم الدول النامية، وبالتالي فإن العامل البشري في هذه الدول ينشأ ضعيفاً وغير قـادر على القيـام بتبعـات التنميـــة. كما أنـه يتسبب في انتشـار المرض،

---

(١) إفيريت هاجن، المرجع السابق، ص ١١٤.

(٢) المرجع السابق، ص ١١١؛ برنارند د. نوزيتر، المرجع السابق، ص ١٦٨.

فنقصان فيتامين (A) مثلاً يؤدي إلى وجود ١٠٠,٠٠٠ طفل أعمى في العام الواحد في هذه الدول، بالإضافة إلى الخلل العقلي الناتج عن سوء تغذية الأم الحامل وقدرتها على إرضاع وتغذية صغارها، وهذا الخلل العقلي يقلل من كفاءة القوة البشرية، ومن قدرة العديد من الأطفال على التعليم.

كما تنتشر أمراض الحصبة والإسهال الذي يعد من أكبر أسباب موت الأطفال في العالم الثالث.

أيضاً فإن سوء التغذية المزمن أدى إلى انتشار الأمراض الطفيلية وفتور الشعور والكسل واللامبالاة وعدم القدرة على الإنتاج(١).

٣ - إنتشار الجهل والأمية، فالفقراء لا يستطيعون تحمل تكاليف التعليم، كما لا يتوافر لديهم الوقت أو القدرة على التعليم. فالتعليم يتطلب وجود مصدر مستمر للتمويل، بمعنى أن يكون رب الأسرة قادر على الإنفاق على أفراد أسرته وتوفير التغذية المناسبة والمسكن والملبس المناسب، وبحيث تكون مهمة الأبناء مجرد تلقي التعليم دون المساهمة في أعباء وتكاليف الحياة، ونظرا لأن الفقر يحول دون تحقيق ذلك، فإن الغالب أن يدفع رب الأسرة بصغاره للقيام بأية أعمال أو مهن أو حتى التسول لتدبير الأموال اللازمة لمجرد إعاشتهم وتغذيتهم، ولهذا فإن هذه الأسر والتي تمثل أغلبية في الدول الفقيرة لا يدور بخاطر أي من أفرادها أية فكرة عن التعليم، بل مجرد تعلم مبادىء القراءة والكتابة، ولذا ينتشر الجهل والأمية التي تعد عائقاً من عوائق التنمية الإقتصادية في الدول النامية.

---

(١) جون ل. سايتز، المرجع السابق، ص ٦٧ وما بعدها؛ برنارند د. نوزيتر، المرجع السابق، ص ١٦٩.

الفصل الثاني

تقدم الدول الصناعية كسبب لتخلف الدول النامية

تعتبر الثورة الصناعية وظهور النظام الرأسمالي في النصف الأول من القرن التاسع عشر سبباً كان ولا يزال مسئولاً عن التخلف الذي تعاني منه الدول النامية.

فقبل الثورة الصناعية التي حدثت في إنجلترا وانتقلت إلى دول غرب أوروبا وأمريكا كانت جميع دول العالم متقاربة في الفن الإنتاجي، حيث ساد بها جميعاً النشاط اليدوي والإنتاج القائم على أساس استغلال القوى الطبيعية البشرية والحيوانية كمصدر وحيد للطاقة، ولذلك تميزت دورة الإنتاج بالبطء، وقلة المنتجات وكفايتها فقط لإشباع الأسواق المحلية، فلم تكن هناك حاجة للإتجاه للأسواق الخارجية للحصول على المواد الخام أو لتصريف فائض الإنتاج. فمن الناحية الإقتصادية لم يظهر التقسيم الموجود حالياً لدول العالم المتقدمة والمتخلفة.

ولكن ما أن قامت االثورة الصناعية في إنجلترا نتيجة تراكم رأس المال الذي حققته سياسة التجاريين واختراع الآلة البخارية وما أعقبها من إختراعات فنية متتالية أديا معاً إلى ظهور المشروع الصناعي الذي يعتبر وحدة الإنتاج الرئيسية في النظام الرأسمالي والذي ترتب على وجوده حدوث تغير كيفي في أسلوب الإنتاج أي في الفن الإنتاجي في جميع القطاعات الإنتاجية في المجتمع، وحدوث تغير في علاقات الإنتاج وانقسام المجتمع إلى طبقتين رئيسيتين، طبقة كبيرة وعريضة منتجة هي طبقة العمال، وطبقة صغيرة مالكة هي طبقة الرأسماليين التي إستولت على الفائض الرأسمالي ثم قامت باستخدامه في تحقيق المزيد من التراكم الرأسمالي اللازم للتوسع في الإنتاج واستمرار التنمية.

ومن أهم النتائج التي ترتبت على هذا التوسع الصناعي زيادة الإنتاج

زيادة كبيرة لم يشهدهـا أي نظام إقتصادي سابق للنظـام الرأسمالي، وحدوث انفجار سكاني لم تشهده دول أوروبا الغربية من قبل.

وهذا التوسـع الصناعي وما نتـج عنه من زيادة كبيرة في الإنتاج وزيادة في عدد السكان تطلب من أجل إستمراره توافر شرطين:

١ - وجود مصدر مستمر للمواد الأولية التي تحتاجها الصناعة، وكذلك مصدر مستمر للمواد الغذائية التي تفي بحاجات الأعداد المتزايدة من السكان.

٢ - وجود أسواق لتصريف الزيادة الضخمة في المنتجات الصناعية، لأن عدم تصريف هـذه المنتجات كان سيترتب عليـه حدوث كساد وإفـلاس وتوقف للمشروعات الصناعية وبطالة.

ولتحقيق هذين الشرطين الحيـويين إتجهت الرأسمالية الصناعيـة تدعمها القوات العسكريـة الأوروبية إلى دول أفريقيا وآسيا وأمريكـا اللاتينية وأنشأت استثمارات في هذه الدول في قطاعات تصديـر المواد الأولية، مقابل حصول هذه الدول على السلع المصنوعة التي تنتجها مصانع أوروبا(١).

وهكـذا نجـد أن الاستثمارات الأوروبيـة في بعض الـدول المشـار إليهـا واحتلال أوروبـا للبعض الآخر عسكرياً كـانتا من العوامل الضروريـة والهامة لاستمرار عملية التقدم الصناعية(٢).

ولقد كان من مصلحة الدول الأوروبيـة الإبقاء على هذه العلاقة القسرية مع الـدول المسماة بـدول العـالم الثـالث، وحـددت لها دوراً محدداً في الإنتـاج العالمي وهي كونها مصـدراً للمواد الأولية وفيما بعد مصدراً للطاقـة والوقود، وثانياً كـونها سوقاً لتصريف منتجاتها، وقـاومت دول أوروبا ولا زالت إحداث

---

(١) أنظر : V.V. Rymalov : The World Capitalist Economy, structural Changes., Trends and Problems, Progress Publishers, Moscow, pp. 30.

(٢) قارن ج. د. هـ. كول : المدخل إلى التاريخ الإقتصادي، ترجمة سمير عبده، بيروت، بدون سنة نشر، ص ١١١ وما بعدها.

أي تغيير في هـذه العـلاقـة. ويطلق البعـض على هـذا التفسير إسم «النظـريـة الإعتمادية Dependencia Theory » ومقتضـاها أن الأقطار الأكثـر تقدماً وشركاتها المتعددة القوميات تعامل الأقطار الأقل تطوراً كأقطار تابعة، وبذلك تمنع نموها أو تجعله يتباطأ(١).

وعلى حد قـول «جون إدلمان سبيرو» فإن الـرقابة في النظـام الغربي، أي فيما بين الدول المتقـدمة تكـون موجودة بسبب الـوعي بالمصلحـة المشتركة في النظام، أي لأن هذه الدول تحقق مصالح مشتركـة نتيجة العلاقات الإقتصادية القائمة فيما بينها.

أما في عـلاقة الشمال بالجنـوب، فإن الدول ذات الإقتصاديـات المتطورة تشعر بشرعية نظـام التبعية لأنه يعطيها المنافـع التي تعتقد بأنها تشمل النظام بأكمله، أما الدول الجنوبيـة فإنها تشعر بأن نظام التبعية غير مشروع لأنها لم تتذوق نتائجه الإقتصادية، ومن وجهة نظر تلك الدول فإن هذا النظام عمل على عرقلة تطورها الإقتصادي(٢).

إن دولة مثل اليـابان وهي ثـاني دولة صنـاعية متقدمـة بعد الـولايات المتحدة الأمـريكية، قد أدركت هـذه الحقيقة، وأن تفـوقها وتقدمهـا الاقتصادي يعتمد على علاقـاتها الخارجية، ولذلك فإن اليابـانيين يعلمون أن مستقبل القوة الإقتصاديـة لبلادهم بقدر مـا تحدده الإدارة الوطنية الـذاتية، بقدر مـا تقيده، ويمكن أن تعـرقله قـوى خـارجية عـن اليابـان، وفي مقـدمتها منـاطق الموارد الطبيعية والمواد الخام الأولية ومصـادر الطاقة الضرورية للصنـاعة ثم مناطق تصريف منتجـات اليـابـان في الأسـواق الخارجيـة، ثم ظـروف ومـلابسـات ومنعطفات العلاقـات الأمنية الدفاعيـة والتجارية والإستثمارية مـا بين اليابان

---

(١) أنظر : إفيريت هـاجن، المرجع السابق، ص ٥٢، ٥٣؛ جـون ل. سايتـز، المرجع السابق، ص١٧.

(٢) جون إدلمان سبيرو، المرجع السابق، ص ١٥١.

وأمريكا وسائر الحلفاء الغربيين ممن يمثلون القمم الصناعية والإقتصادية في العالم الآن(١).

وإزاء هذه الحقيقة فإن الدول الصناعيـة عملت بجميع الوسائل المشروعة وغير المشروعـة على الإبقـاء على وضع الدول التي تستـورد منهـا المواد الخام وتصدر إليها السلع المصنعة، فلم تسمـح لها بأن تتحول إلى دول صناعية لأن هذا التحول من شأنه أن يضر بالدول المتقدمة من ناحيتين:

الأولى : أن أجـزاء كبيرة من المواد الخام التي تصدرهـا الـدول الناميـة سوف تستهلك في أسواقها الداخلية لتغذية الصناعات الوطنية وبالتالي ستقل أو ستتوقف صادراتها من هـذه المواد إلى الدول الصناعية مما قـد يؤدي إلى تعثر الصناعات بها نتيجة النقص في المواد الخام والطاقة.

الثانية : أن الصناعات الـوطنية سوف تغطي السـوق الداخلي في الدول النامية أو جزءاً كبيراً منه، مما يضيق من نطاق السوق الخارجي أمام صناعات الدول المتقـدمة، وبالتـالي ستقل صادراتها وقـدرتها على تصريف جميع الناتج الذي تنتجه مصانعها مما يعرضها لمخاطر الركود والكساد والإفلاس والبطالة.

وتبدو أهميـة أسواق الدول الناميـة إذا علمنا أنه في سنـة ٢٠٠٠ يضم العالم الثـالث أكثر من $\frac{٣}{٤}$ سـكان العالم، إذ يمثل هـذا الحجـم الكبير من السكان والقـابل للزيـادة باستمـرار سوقـاً هائلـة ذات تأثير ملحوظ بـالنسبة لإقتصاديات الدول المتقدمة.

وسوف يزداد ضيق السوق الخارجي أمـام منتجات الدول الصناعية إذا تمكنت الدول النامية التي سلكت طريق التصنيع من استغلال ما لديها من مواد

---

(١) د. نازلي معوض أحمد : الإدراك اليـاباني للنظام الدولي، مجلـة السياسة الدوليـة، العدد ١٠١، القاهرة، يوليو ١٩٩٠، ص ٦٥.

أولية رخيصة وأيدى عاملة رخيصة ورءوس أموال ، خاصة فى الدول النفطية من منافسة صناعات الدول المتقدمة فى السوق العالمى .

ومن وجهة نظرنا فإن الدول الصناعية قديماً وحديثاً عملت وتعمل كل ما فى وسعها على منع تحول الدول النامية ، خاصة الدول الإستراتيجية منها كالدول العربية وإيران إلى دول صناعية متقدمة .

وقد تطورت الأساليب التى إستخدمتها الدول المتقدمة لتحقيق هذا الهدف على مر الزمن ، فقديماً كان الإحتلال العسكرى الذى أبقى بالقوة علي علاقة التبعية بين الدول النامية التابعة وبين الدول الاستعمارية المتبوعة ، وقد عمدت الدول الاستعمارية إلى تشجيع وتنمية مصادر المواد الأولية فى مستعمراتها فاهتمت إنجلترا مثلاً بتشجيع زراعة القطن فى مصر والهند ثم تصديره إلى مصانعها فى «لانكشير» لتصنيعه ملابس وأقمشة ثم إعادة تصديره لمستعمراتها بأسعار تزيد كثيراً عن أسعار القطن الخام ، وهكذا كانت المستعمرات مصدراً للمواد الخام للمصانع البريطانية ، وسوقاً لتصريف منتجاتها ، وكلا العمليتين كانتا لازمتين لاستمرار تشغيل المصانع الإنجليزية والعاملين بها ، ولذا فإن إنجلترا وغيرها من الدول الاستعمارية قامت منذ القرن الثامن عشر بتحديد الدور الذى تلتزم به مستعمراتها فى مجال العلاقات الإقتصادية الدولية فحالت دون تصنيع هذه المستعمرات ، وأتذكر هنا الشعار الذى علمته إنجلترا للتلاميذ المصريين فى كتبها أثناء فترة الإحتلال «أن مصر دولة زراعية ، ولا تصلح للصناعة»

فلم يكن مجرد شعار ، بل كان تعبيراً عن السياسة الفعلية التى فرضتها الدول الاستعمارية بالقوة فى مستعمراتها المعروفة حالياً بمجموعة دول العالم الثالث[١] .

وبعد أن انتهى الاستعمار العسكرى فى العصر الحديث ، فان الدول الصناعية انتهجت أساليب جديدة للإبقاء علي رابطة تبعية الدول النامية فى مجال العلاقات الإقتصادية الدولية ، وهى رابطة حيوية وهامة بالنسبة لها كما سبق القول[٢] .

ومن هذه الأساليب أذكر ما يلى :

- احتكار التكنولوجيا التى تحتاجها التنمية الصناعية بالدول النامية .

- جعل مناطق المستعمرات السابقة مناطق حروب داخلية وخارجية بسبب النزاع على الحدود أو النزاع على السلطة كما هو الحال فى القارة الأفريقية وأمريكا اللاتينية ، أو تهديد أمنها وأمانها بزراعة كيانات غريبة فى أراضيها كالكيان الصهيونى فى المنطقة العربية وحكومة جنوب أفريقيا فى القارة الأفريقية .

- إثقال كاهل الدول النامية بأعباء المديونية الدولية التى تمتص جميع

---

(١) قارن د. محمد الجوهرى وآخرين ، المرجع السابق ، ص ٣٣٨ .

(٢) قارن ج. هـ .د. كول ، المرجع السابق ، ص ١١٤ ، ١١٥ ؛ د. محمد الجوهرى وآخرين ، المرجع السابق ، ص ٢٤٨ بالهامش .

مدخراتها بل ونسبة كبيرة من دخولها القومية اللازمة لتوفير سلع الإستهلاك الضرورية مما جعل من عملية التنمية والتصنيع بها عملية مستحيلة في ظل وجود هذه العلاقة الشائنة.

— تقديم المعونات النقدية والعينية لدول العالم الثالث ذات المركز الاستراتيجي المؤثر سياسياً وعسكرياً في الأحداث ـ حتى تكون هذه المعونات وسيلة للضغط وتوجيه السياسات الداخلية، ومن ناحية أخرى فإن حصول الدولة على هذه المعونات التي تصل إلى مليارات الدولارات في شكل أسلحة وحبوب وغيرها من السلع الغذائية الإستهلاكية يجعلها تتعود عليها في إشباع حاجتها من بعض السلع الإستراتيجية كالقمح، فتتكاسل عن بذل المزيد من الجهود وتوجيه الطاقات والموارد لتحقيق الإكتفاء الذاتي في إنتاج هذه السلع وتظل معتمدة على الخارج وعلى ما يمنحه من معونة في هذا المجال.

— تغلغل الشركات متعددة القوميات في إقتصاديات الدول الأقل تطوراً، فهذه الشركات يكون لها «أهداف خبيثة»، فهي لا تنتج إلا الكماليات كالمياه الغازية وأعمال التغليف والتعبئة وخدمات المصارف والتأمين، ولا تستخدم إلا طرق كثيفة لرأس المال تستوعب أعداداً قليلة من عمالة الدولة النامية المضيفة، وبذلك فهي تجبر الغالبية العظمى من العمال على العمل في القطاع الزراعي البدائي بأجور منخفضة، فتقل تكلفة الإنتاج الزراعي، وتستطيع هذه الشركات والدول الصناعية شراء المنتجات الزراعية بأسعار منخفضة(١).

ومن وسائل الاستغلال التى تمارسها هذه الشركات أنها تحتكر عادة شراء المواد الأولية من الدولة النامية وتشحنها كما هي إلى بلدها الأصلي بدلاً من أن تقوم بتصنيعها في بلد إنتاجها أو استخراجها، كما أنها ترتكب طرقاً إحتيالية لإظهار ضخامة تكلفة الإنتاج لتقليل أو إخفاء الأرباح التي يمكن أن تخضع الضريبة في الدولة النامية(٢).

(١) أنظر : إفيريت هاجن، المرجع السابق، ص ٥٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٦.

- إنشـــاء تكتلات اقتصـــادية عــالمية كالاتحـــاد الأوربى ، وعــلاقته المتوقعـة مـع الولايات المتحدة الأمـريكية واليابـان بهدف إحكام تقسيم الأدوار على المسرح السياسي والاقتصادي العالمي وحصر وقصر دور الـدول النامية على القيـــام بـوظيفـــة المصـدِّر للمـــواد الخام والمواد الأوليـة والمستـــورد للسلع الإستهلاكيـة، وبذلك نجد أن هيكل التبـادل السلعي بين دول الشمال الصناعي وبين دول الجنوب من مالكي المواد الخام يعكس مصـــالح الدول الصناعية على حساب الدول النامية(١).

وهكذا يوضح لنا العرض السابق أن النظام الإقتصادي والسياسي العالمي الذي تسيطـر عليه الدول الصناعيـة المتطورة يعتبر مسئولاً بـدرجة كبيرة عن حالة التخلف والتأخر التي تعاني منها الدول النامية.

ولقد كانت هذه الحقيقة ماثلة أمـام الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولذلك فإنها في اجتماعها الســادس الخاص الذي عقد في أبـريل ١٩٧٤ بعد آثـار أزمة البترول عقب حـرب أكتوبـر ١٩٧٣ إختتمت مناقشـاتها ومشاوراتها بـالتعهد بـالعمل بسرعـة لتأسيس نظـام اقتصادي عـالمي جـديـد على أساس العـدالـة والإنصـاف والمسـاواة في سيـادة الإستقلال والمنفعـة العـامـة والتعـاون بين الحكومات، وبغض النظر عن أنظمتهـا الاقتصادية والاجتماعية التي ستصحح من طغيان عدم المساواة وعدم الإنصـاف الموجودين وبذل الجهود لإلغاء الهوة العميقة بين البلاد النامية وغير النامية وتـأكيد نمو وصعود التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسلام والعدالة لأجيال الحاضر والمستقبل(٢).

إن مفهوم النظام الإقتصادي العالمي الجديد الـذي أعلنته الجمعية العامة

---

(١) أنظر إفيريت هاجن، المرجع السابق ص ٥٩؛ ماكـوتو كورودو: المثلث الياباني الأمريكي الأوروبي، مقال منشور بمجلـة السياسة الدوليـة، العدد ١٠١، القاهرة، يـوليو ١٩٩٠، ص ٢٧٢؛ ألبرت فيشلو، المرجع السابق، ص ٢٧٩.

(٢) قرار رقم ٣٢٠ للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٩٧٤/٥/١، وراجع في ذلك ألبرت فيشلو، المرجع السابق، ص ١٨.

سنة ١٩٧٤ يعني ضرورة وضع برنامج معين شامل للدول المتخلفة من أجل تنمية وازدهار هذه الدول(١).

فهل سيستجيب الشمال الغني لهذا القرار، ويقدم المساعدة للدول المتخلفة للخروج من براثن التخلف والنمو؛ هل سيقوم فعلاً بزيادة أسعار وحجم صادراته من الدول النامية، ويلتزم بأسعار محددة للمواد الخام التي يستوردها من هذه الدول.

هل سيدفع بالاستثمارات الخاصة للدول النامية ويقيد من أنشطة المؤسسات متعددة القوميات، وينمي المصادر المستقلة لتحويل التكنولوجيا الحديثة المناسبة، ويسهل للدول النامية وسيلة الوصول إلى أسواق رأس المال لتطوير أحوالها المالية بموجب شروط أكثر قبولاً.

هل سيقدم لها معونات مالية غير قابلة للرد تصل إلى ٠,٧٪ من قيمة الناتج القومي الإجمالي لديه، ويخفف من عبء مديونياتها المستحقة له بتأجيل دفع هذه الديون أو خفض سعر الفائدة أو إعفائها من جزء منها(٢).

---

(١) المرجع السابق ص ١٩.

(٢) يتهكم البعض على مبدأ إلزام دول الشمال بتقديم مساعدات لدول الجنوب بالقول بأن حكومات دول الجنوب مسئولة أيديولوجيا عن إعادة توزيع الثروة في بلادها، وبما أن الثروة التي ترغب في توزيعها غير موجودة لديها، لذلك قررت إعادة توزيع ثروة الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية (من مقال لإيرفنج كريستول بجريدة وول ستريت عدد ١٧ يوليو ١٩٧٥، منشور في ألبرت فيشلو، المرجع السابق، ص ٢٤، ٢٨٤ وما بعدها).

وعلى صعيد التجارة الخارجية فإن الدول النامية التي تتخذ خطوات جدية وأحياناً مؤلمة لتحرير تجارتها الخارجية وجدت نفسها في مواجهة سياسة تجارية حمائية تمييزية وغير عادلة من جانب الدول الصناعية الغربية، ومن أبرز السياسات الحمائية أو المنطوية على إجراءات حمائية ضد دول العالم الثالث تشير الدول النامية دائماً إلى السياسة الزراعية الأوروبية التي تقوم أساساً على دعم وحماية المزارعين الأوروبيين في مواجهة المنافسة الأجنبية، وأيضاً اتفاقية المنسوجات بين الدول الصناعية التي تضع قيوداً كمية على صادرات المنسوجات من الدول النامية، إضافة إلى ذلك القوانين =

هل سيخفف صندوق النقد الدولي من شروط الإقراض والمعونة التي يمنحها لهذه الدول ويقدم لها المشورة والخبرة التي تعينها على تحقيق التنمية والقضاء على التخلف؟.

إننا نشك، بل نجزم أن شيئاً من هذه الإجراءات لن يتحقق بالصورة المطلوبة، فالعديد من إقتصاديي الدول المتقدمة يعلنون صراحة أن الدول المتقدمة ليست مسئولة عن تخلف دول الجنوب، وأن هذا التخلف يرجع إلى عوامل داخلية وصفات ذاتية تتصف بها هذه الدول، وأنها لن تتقدم حتى ولو حصلت على مساعدات من الدول الغنية(١).

ويكفي أن نكرر ما سبق أن ذكرناه أن تقدم الدول النامية سوف يضر

= والإجراءات التي تتخذها الدول الصناعية وتدل على أنها تسير في عكس اتجاه تحرير التجارة مع الدول النامية، مثال ذلك القانون التجاري الأمريكي «سوبر - ٣٠١»، الذي فرضت بمقتضاه إجراءات عقابية تجارية ضد كل من البرازيل والهند (راجع التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٩، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٩٠، ص ١٧٦؛ جون إدلمان سبيرو، المرجع السابق، ص ١٠١؛ برنارند د. نوزيتر، المرجع السابق، ص ٢١٦ وما بعدها).

إضافة إلى ما تقدم فقد حاولت مصر والسنغال والهند وفنزويلا حث زعماء الدول الصناعية الغربية أثناء قمة باريس خلال الفترة من ١٤ - ١٦ يوليو ١٩٨٩ على تبني إقتراح بعقد إجتماعات دورية بين الشمال والجنوب لبحث قضايا الديون والبيئة، لكن هذا الإقتراح لم يحظ سوى بتعاطف الرئيس الفرنسي «ميتران». ومع أن الدول النامية رفعت شعار «الفقر أخطر من التلوث»، لتنبيه زعماء الدول الصناعية الغربية إلى فداحة خطر الفقر وتفاقم الديون، فإن الدول الصناعية الغربية ردت على ذلك الشعار بأنه «على الفقراء أن يساعدوا أنفسهم أولاً»، إن هذا يؤكد ما سبق أن ذكرناه في المتن من أن الدول الصناعية المتقدمة لن تساعد الدول النامية الفقيرة حتى تظل علاقة الإعتماد القديمة بين هذين النوعين من الدول قائمة لأنها تحقق مصلحة الدول الغنية في أن تزداد غنى، وأن تزداد الدول الفقيرة فقراً (راجع: التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٩، مرجع سابق، ص١٨٦).

(١) راجع في هذا المعنى أيضاً رأي الأستاذ «محبوب الحق»، وهو أحد مفكري العالم الثالث البارزين، ورد بمؤلف الدكتور محمد الجوهري وآخرين، المرجع السابق، ص ٢٤٨ بالهامش؛ جون إدلمان سبيرو، المرجع السابق، ص ١٨٠.

ضرراً بليغاً بإقتصاديات الدول المتقدمة، ويؤثر على علاقة التغذية والإمتصاص التي تحدد دور كل منها في مجال العلاقات الإقتصادية الدولية، فمطلوب من الدول النامية أن تغذي أسواق الدول المتقدمة بالمواد الخام والمواد الأولية، وأن تمتص ما لديها من السلع الاستهلاكية المصنعة(١).

ولا سبيل للخروج من هذه الحالة إلا إذا فهم أبناء الدول النامية هذه الحقيقة، وبذلوا الجهد والعرق والإخلاص دون اللجوء إلى العنف أو الدخول في متاهات السياسة، لتطوير أوضاعهم الإقتصادية وتحقيق الإعتماد على الذات وفرض أنفسهم على العالم كما فعل اليابانيون وكما تفعله الآن دول جنوب شرقي آسيا في سنغافورة وتايوان والصين وكوريا الجنوبية في سعيها الهادىء والدءوب نحو التقدم والنمو، فمن المؤكد أن هذه الشعوب قد فهمت أصول وخفايا تقسيم الأدوار خاصة الإقتصادية منها على الساحة الدولية وتعمل الآن على تغيير الدور الذي فرضه عليها النموذج السائد للعلاقات الإقتصادية الدولية(٢).

---

(١) أنظر ألبرت فيشلو، المرجع السابق، ص ٢٠.

(٢) يرى البعض أن نموذج تايوان وكوريا الجنوبية ليستا نموذجين جيدين لبلدان العالم الثالث لكي يحتذى بها في التنمية، لأنهما قد إزدهرا وترعرعا إقتصادياً بشكل رئيسي بواسطة تصدير البضائع إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فكم هو حجم البضائع الذي يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تستوعبه من بلدان العالم الثالث؟ (أنظر جون ل. سايتز، المرجع السابق، ص ٢٤).

وفي إعتقادنا أن هذا الرأي فيه تثبيط لهمم الدول النامية لسلوك طريق التنمية لأنه يتضمن المغالطات التالية:

أ - أنه على الرغم من أن كلا من ظروف تايوان وكوريا الجنوبية تماثل ظروف العديد من دول العالم الثالث من حيث الفقر ونقص الموارد الطبيعية إلا أن الرأي محل البحث ينتهي إلى أن تجربتهما الناجحة في التنمية لا تصلح للتطبيق في باقي دول العالم فكيف يمكن التسليم بهذا الرأي.

ب - أن الدول النامية لن تستطيع تحقيق التنمية عن طريق إقامة صناعات وزراعات تصديرية لأن نجاح التنمية في كوريا الجنوبية وتايوان سببه أن أمريكا فتحت =

وبالنسبة للدول العربية فإنها تمتلك جميع أسباب التقدم فهي دول قديمة في حضارتها بالنسبة لجميع شعوب العالم، تتمتع بقوة روحية يمكن أن تدفعها نحو التقدم والرقي والسيادة الذي حققته الدولة الإسلامية في عصورها الأولى، كما تملك جميع عناصر الإنتاج من قوى بشرية وموارد طبيعية ورءوس أموال وفيرة تسهل طريقها نحو التنمية الإقتصادية والتكامل الإقتصادي الذي أصبح ضرورة لا بديل لها لتحقيق التقدم والتنمية لجميع أبناء الدول العربية والإسلامية.

ولقد أعدت دراسات مستفيضة حول التكامل الإقتصادي العربي، وأبعاده وأساليبه وإجراءاته تحت مظلة الجامعة العربية وخارج مظلتها، والمطلوب هو وضع هذه الإجراءات موضع التنفيذ، خاصة أن هذا التكامل زادت

= أسواقها أمام صادرات هاتين الدولتين، ولا يمكنها أن تفتح أسواقها أمام صادرات باقي دول العالم الثالث إذا أقامت خطة التنمية على أساس تشجيع الصادرات.

جـ - من الأفضل للدول النامية أن تكون سوقاً لإستيراد منتجات باقي دول العالم وعدم محاولة التصدير لأن أمريكا لن تفتح لها أسواقها كما فتحت لتايوان وكوريا الجنوبية.

د - أن هذا الرأي تجاهل مدى أهمية باقي أسواق العالم الاخرى، وأن تايوان وكوريا الجنوبية تغرق أسواق العالم بمنتوجاتها الصناعية التي تنافس المنتوجات الامريكية ذاتها في السوق العالمي، وهو ما يمكن لدول العالم الثالث الجادة في التنمية أن تفعله أيضاً.

هـ - كان من المفروض أن يستند هذا الرأي على بيان يوضح حجم صادرات هاتين الدولتين للسوق الأمريكية لبيان مدى أهمية هذه السوق ودورها في نجاح التنمية في كل من كوريا الجنوبية وتايوان.

و - أنه يمثل نموذجاً لرأي كتاب الغرب في أن نجاح التنمية في دول العالم الثالث أمر مشكوك فيه، بل أمر مستبعد الحدوث.

ز - سبق أن رأينا أن التبادل التجاري عبر الباسيفيكي يزيد بمقدار ٥٠٪ عن حجم التبادل التجاري عبر الأطلنطي، أي أن دور الولايات المتحدة في استيعاب صادرات الدول النامية آخذ في التناقص، ورغم ذلك فإن هذه الدول مستمرة في تقدمها ونموها.

حاجة الشعوب العربية إليه بعد هذه الهجمات الشرسة التي يتعرض لها العرب من العدو الصهيوني، وبعد الحادث المؤسف الذي وقع في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ باحتلال العراق للكويت ، ثم غزو أمريكا للعراق عام ٢٠٠٣ عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ ، لأن فى هذا التكامل الإقتصادى الطريق الوحيد لحماية العرب لأنفسهم من غيرهم ومن أنفسهم وكذلك لتحريرهم من التبعية الإقتصادية والسياسية لأمريكا وأوروبا واليابان خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى السابق ، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلفها بريطانيا بالساحة العالمية، وتدخلها الواضح فى الشئون الداخلية العربية بهدف السيطرة وفرض الشروط بما يخدم مصالحها ومصالح إسرائيل . إن التكامل الإقتصادى العربى أصبح ضرورة لا مفر منها لتقوية العرب والمسلمين إقتصادياً وسياسياً وتحقيق الوحدة والتكتل الإقتصادى والسياسى العربى الذى يستطيع العرب من خلاله إثبات وجودهم واحتلال موقع المساواة مع الدول المتقدمة فى مجال العلاقات السياسية والإقتصادية الدولية بدلاً من موقع التبعية والتخلف المفروض عليهم الآن[١].

---

(١) راجع في التكامل الإقتصادي العربي :

د. راشد البراوي : إقتصاديات العالم العربي من الخليج إلى المحيط، الطبعة الرابعة؛ القاهرة ١٩٧٨، ص ١٩، ٤٢، ٤٥، ٥٤ وما بعدها؛ د. محمود عبد الفضيل: الفكر الإقتصادي العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٥، ص ١١١ وما بعدها؛ د. نجيب عيسى: نموذج التنمية في الخليج والتكامل الإقتصادي العربي، بيروت ١٩٧٦، ص ٩ وما بعدها؛ د. محمد كامل ريحان وآخرين: إقتصاديات الوطن العربي، الخصائص ـ المشاكل ـ الاستراتيجيات، الإمارات العربية المتحدة ـ العين ١٩٨٠، ص ٢٢٥ وما بعدها؛ د. محمد عبد المنعم عفر: إقتصاديات الوطن العربي بين التنمية والتكامل، المملكة العربية السعودية، جدة ١٩٨٠، ص ١٠٨ وما بعدها؛ د. يوسف عبد الله صايغ: مقررات التنمية الإقتصادية العربية، الجزء الثالث، بيروت ١٩٨٥، ص ٢٧٩ وما بعدها.

الباب الثالث

الطـريق إلى التنميـة

استعـرضنا فيما سبق عـوائق وأسباب التخلف، ويبقى أمـامنا السـؤال الهام، كيف يمكن لدول العالم الثالث بصفة عامة، ودولنا العربية بصفة خاصة القضاء على هذه العوائق ومواجهة أسباب التخلف.

للإجابة على ذلك فإننا نرى أن على الـدول النامية في سعيها نحو التنمية الحقيقية إتخاذ مجموعة من الإجراءات أهمها الثلاثة الآتية :

أولاً : ضرورة تدخل الدولة لقيادة وتوجيه التنمية (دور الحكومة).

ثانياً : مواجهة أسباب التخلف.

ثالثاً : القضاء على عقبات ومعوقات التنمية.

وسوف نعالج هذه الإجراءات تفصيلاً فى ثلاثة فصول ، ونختمها بفصل رابع ، نخصصه لعرض التطور الذى حدث فى دور الدولة وكفاءتها ، وسياسة الإصلاح الاقتصادى فى نهاية القرن العشرين ، وهو التطور الذى يمكن الدول النامية عندما تأخذ به ، من أن ترفع من كفاءتها وتزيد من فعاليتها فى أداء وتقديم الخدمات العامة والاجتماعية للمواطنين ، ويندرج تحت هذا التطور أيضا ، تطبيق الدولة النامية لسياسة الاصلاح الاقتصادى، الذى يتمثل أساسا فى تطبيق سياسة الخصخصة .

الفصل الأول

دور الحكـــومـة

يتفق الإقتصــاديون على أنــه من الــلازم أن تقوم الحكـومــة بدور هـام ورئيسي في عملية التنمية على الأقل في المراحل الأولى منها(١).

ويرجع السبب في هذا التحليل إلى نـوعية وخاصية المعوقـات التي تواجه الدول النامية في بداية سعيها نحو تحقيق التنمية:

١ - فبعض الدول الفقيرة جداً تكون مصابة بالحروب الداخلية وعمليات النهب التي تحول دون إستخدام مجهودات الأفراد والثروات الطبيعية في عملية التنمية كما هــو الحال في أفغانستان والهند والفلبين ومنـاطق عديدة في أمـريكا اللاتينية وأفريقيا.

ومثل هذا الوضـع يتطلب وجـود حكومة قوية ومستقـرة تستطيع إقامة القانون والنظام الداخلي لتحقيق السلام والوحدة القومية.

٢ - غيـاب الطبقـة الكبيرة والقـويــة النشطـة من المنظمين التي تكـون مستعدة وقـادرة على تكوين رأس المال والبـدأ في عملية الإنتاج تـدل على أنه في كثير من الحالات فإن رأس المال الخاص بإمكـانيـاتـه المتواضعـة لا يكـون في الغالب قادراً على أن يتولى زمام القيام بعملية التنمية(٢).

---

(١) راجع برنارند د. نوزيتر، المرجع السابق، ص ١٧٥.

(٢) في بيان كيفية ظهور طبقة المنظمين، وأهميتهم في تحقيق التنميـة سواء في الدول المتقدمة أو الأقل تطوراً، راجع إفيريت هاجن، المرجع السابق، من ص ٣١٦ ـ ٣٢٣.

٣ - نقص السلع والخدمات الإجتماعية، وهذه تعتبر سبباً في كثير من العوائق التي تعوق التنمية. فالبرامج الصحية والطبية الأساسية، والتعليم، ومشروعات المحافظة على التربة ومشروعات الري، وخدمات النقل والمواصلات والإتصالات جميعها تمثل السلع غير القابلة للتجزئة والخدمات التي تعطي فوائد واسعة الانتشار بالنسبة لجميع أفراد المجتمع. وهذه الخصائص، أي عدم القابلية للإنقسام واستطاعة جميع أفراد المجتمع الاستفادة من فوائدها تحول دون قيام المشروعات الخاصة بإنتاج هذه السلع والخدمات، حيث يصعب توزيعها على الأفراد وفقاً لنظام سعر السوق، ومن هنا تكون الحكومة هي الجهة الوحيدة التي تستطيع توفيرها بالكميات اللازمة لإشباع حاجة المجتمع منها.

٤ - قد يكون التدخل الحكومي هو الطريق الضروري لحل مشكلة الإدخار والاستثمار التي تعوق عملية التكوين الرأسمالي في الدول النامية. فقد لاحظنا أنه عندما تتوافر القدرة على الإدخار لدى بعض أفراد المجتمع، فإن مشكلة تقليد الأنماط الإستهلاكية التي تعاني منها الدول النامية غالباً ما تضعف الرغبة في الادخار لدى الأفراد، وعندما تتوافر طبقة المنظمين في هذه الدول، فإن ضعف الأسواق المحلية بها، وتفضيل الاستثمار في الدول المتقدمة يؤدي إلى خفض معدل التكوين الرأسمالي إلى درجة كبيرة.

والحل الوحيد لهذه المشكلة هو أن تتدخل الحكومة عن طريق ماليتها العامة لإجبار الإقتصاد لتكوين رأس المال. والوسائل التي يمكن استخدامها لتحقيق هذا الهدف متنوعة، فتستطيع الدولة إجبار الإقتصاد على الإدخار عن طريق زيادة الضرائب، وتقوم الدولة باستخدام حصيلة الضرائب في مشروعات إستثمارية وفقاً لنظام الأولويات. وتعد مشاكل استخدام السياسة الضريبية لتحقيق أهداف إجتماعية وإقتصادية من أهم المشاكل التي تتطلب إدارة حكومية على درجة عالية من الحكمة والفهم والرشاد.

كما تستطيع الدولة إستخدام التضخم، أي الإصدار النقدي الجديد

لتمويل التكوين الرأسمالي. وهذا التضخم يعد بمثابة نوع من الضريبة الإجبارية أو التحكمية التي تفرضها الدولة على الإقتصاد(١).

وتلقي عملية التمويل بالتضخم الكثير من المعارضات. فقد يؤدي إلى إبعاد الاستثمارات الموجودة عن مجال إنتاج السلع الإنتاجية، حيث سيفضل أصحاب هذه الاستثمارات إستخدامها في الحصول على سلع الرفاهية والمجوهرات والحلي، والأوراق المالية الأجنبية والعقارات، لأنها توفر لهم حماية جيدة ضد الإرتفاع في الأسعار الناتج عن التضخم. علاوة على ذلك فإن التضخم وارتفاع الأسعار ربما يضعف القدرة على الإدخار لأن المدخرين الإحتماليين سوف تضعف لديهم الرغبة في جمع النقود وكذلك الأوراق المالية المقومة بالنقود حيث تكون قيمتها منخفضة بسبب الإنخفاض في القوة الشرائية للنقود الناتج عن التضخم(٢).

وعلى الصعيد الدولي فإن التضخم سوف يترتب عليه زيادة الاستيراد، والحد من قدرة الدولة على التصدير مما يؤدي إلى خلق عجز في ميزان مدفوعاتها.

٥ – إن الحكومة تكون في وضع رئيسي وقوي للتعامل بكفاءة مع معوقات التنمية ذات الطبيعة الاجتماعية والإدارية.

فالنمو السكاني مشكلة رئيسية تتطلب وسائل معقدة لحلها ولا يمكن لغير الحكومة أن تتصدى لها. ونفس الوضع بالنسبة للمشكلة العويصة المتعلقة بإصلاح الأراضي، وهجرة العمالة الزراعية من الريف الزراعي إلى الحضر الصناعي. أيضاً فإن لديها من الوسائل والإمكانيات لتغيير المعتقدات الخاطئة لدى الأفراد الذين يؤمنون بالتواكل والقدرية وإقناعهم بأن الله لن يعين إلا من

(١) قارن، إفيريت هاجن، المرجع السابق، ص ٣٤٦؛ د. إبراهيم الفار، ص ٦٠ وما بعدها.

(٢) قارن، إفيريت هاجن، المرجع السابق، ص ٣٤٧؛ د. إبراهيم الفار، المرجع السابق، ص ٦٠ وما بعدها.

يرغبون في إعـانة ومساعدة أنفسـهم، وذلك تصديقاً لقـوله تعالى **﴿وقل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾**.

٦ - إن الـدول النـاميـة تبحث عن تحقيق سريع للتنميـة الإقتصـاديـة. فالنزعات القومية، والهوة المتسعة بين طمـوحات الأفراد في الدول النامية، وبين حالتهم الإقتصادية، دائماً تثير العاطفة والآمال لديهم للحاق بالدول المتقدمة.

ولا يمكن الإعتماد كلية على نظـام السوق فقط لتحقيق هـذا الهدف، لأنه يعمل ببطء، وينقصـه اليقين والمصـداقيـة وغـالباً لا يحقق اعتبـارات العـدالـة والمساواة. ومن هنـا فإن التدخل الحكومي في الاقتصـاد يصبح ضرورة حتمية لـلإسراع في التنمية والتعجيل بها مع ضمان النتـائج المرجوة وضمان تـوزيع عادل ومتساو للأعباء والتكاليف.

غير أن كل هذا يجب ألا يخفى عن أعيننا بعض المشاكل والعيوب التي قد ينطوي عليها بـرنامج التنمية المدار من قبل الحكومـة. فإذا كان هناك نقص في المواهب التنظيمية في القطاع الخاص، فهل يمكن أن نتصور سداً لهذا النقص في قطاع موظفي الحكومة؟، أليس هناك خطـر حقيقي من البيروقراطية الحكومية، ناهيك عن الفساد الحكومي وسوء الإدارة التي تعتبر بحق من العوائق القاسية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية المنشودة(١).

أيضـاً فإن نظام التخطيط المركـزي قـد يفضل إقـامة بعض المشروعـات الإستعراضية ذات التوجهات السيـاسية على المشروعات ذات النتائج والأهداف الإقتصادية(٢).

والمجال هنـا ليس لتقييم الاشتراكية أو الشيوعية كنظـام لتحقيق التنمية

---

(١) قـارن، إفيريت هاجن، المرجع السـابق، ص ٢٣٨؛ ي. س. سافس : التخـاصية، المفتـاح لحكومة أفضل، ترجمة سارة أبو الرب، الأردن، ١٩٨٩، ص ٢٧٣ وما بعدها.

(٢) قـارن، إفيريت هاجن، المرجع السـابق، ص ٣٥٨؛ ستيف هــ هانكي، المرجع السـابق، ص٥٥.

الإقتصادية، ولكن الهدف هو التركيز على أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه الحكومة لخلق الحوافز ودوافع التنمية ووسائلها الحتمية في القضاء على عائق الفقر. فالنمو الإقتصادي لا يمنع من وجود نظام الثمن، بل قد يكون هذا النظام من وسائل تحقيق هذا النمو، كذلك يتطلب وجود طبقة المنظمين، وجميع المؤسسات والمتطلبات اللازمة لوجود إقتصاد خاص قوي. وهنا يجب على الحكومة أن تؤدي دورها الرئيسي في قيادة عجلة التنمية وتوفير كافة الظروف الملائمة التي يستطيع من خلالها القطاع الخاص المساهمة الفعالة في عملية النمو والتنمية، بمعنى أنه يجب على الحكومة أن تعتمد على قطاعيها العام والخاص على السواء وبنفس الدرجة في قيادة وإدارة واستمرار عملية التنمية.

إلا أنه لوحظ في العديد من الدول النامية التي تبنت فيها الحكومات خطة لتحقيق التنمية، أن الكثيرين من أعضاء الحكومة وغيرهم من أعضاء السلطة التشريعية وأعضاء الأحزاب السياسية يضعون العراقيل في سبيل تنفيذ الخطة الموضوعة إذا كانت متطلبات الخطة تتعارض مع أهداف شخصية أو اجتماعية أو سياسية يسعى العديد منهم إلى تحقيقها(١).

فعلى سبيل المثال إذا تضمنت الخطة إجراءات لضغط الإنفاق الحكومي فإن العديد من الوزراء يقاومون هذه الإجراءات لأن بعضاً منهم يعتبر أن القرارات الخاصة بالإنفاق من حقوقه الخاصة ضمن الأموال المتوافرة للوزارة التي يرأسها، وبالتالي فإنه لا يسمح لأي شخص أو جهة أو أية تشريعات أن تحد من سلطاته المالية، حتى لو استخدم هذه السلطات في تحقيق المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة.

---

(١) قارن: جالن سبنسر هل: منشآت الأعمال الصغيرة، المرجع السابق، ص١٦٢ وما بعدها.

الفصل الثاني
مواجهة أسباب التخلف

ذكرنا أن أهم سبب للتخلف هـو إندماج الدول النامية في السوق العالمي وما نتج عنـه من تخصص هذه الدول في تغـذية الدول الصناعيـة بالمواد الخام والطاقـة، ثم امتصاصها لفائض هـذه الدول من السلع الإستهلاكيـة المصنعة، فهذا التخصص والتقسيم الدولي لـلأدوار ساهم في تقسيم دول العالم إلى دول صناعية متقدمة، ودول غير صناعية متخلفة(١).

فهناك إرتباط بين إندمـاج الدول النامية في نموذج العلاقـات الإقتصادية الدولية السـائدة وبين تخلف هذه الدول كإرتباط السبب بالنتيجـة. ولذلك فإنه لا يمكننـا تغيير هذه النتيجـة، ألا وهي التخلف، إلا إذا غيرنـا من السبب الـذي أدى إليهـا، وهـو الإنـدمـاج والـدور المحـدد لهذه الـدول في مجال العـلاقـات الإقتصادية الدولية.

وتغيير الدور الذي تلعبه الدول الناميـة على مسرح العلاقات الإقتصادية الـدولية يتطلـب تحويلها من دول مصـدرة للمـواد الأوليـة ولرءوس الأمـوال (كدول الخليـج)، أو مصدرة للعمالة (كمصر) ومستـوردة للسلع الإستهـلاكية المصنعة، إلى دول قادرة على استغـلال ما لديها من مـواد أولية ورءوس أموال وقوى بشريـة في إنتاج سلع وخدمات تكفـي لسد حاجة السـوق المحلي وكذلك للتصديـر الخارجي، وأن يكون لديها مستـوى من التقدم الفني والتكنـولوجي يكفي لتحقيق هذا الهدف. وسوف يؤدي ذلك إلى تقليل إعتمادها على الخارج في

---

(١) راجع في تفصيل ذلك، د. عمرو محي الدين، المرجع السابق، ص ١٨٢.

سد حاجـاتها من السلع الإستهلاكية المصنعة التي تقوم بمبـادلتها بكميات من المواد الأولية والعمالـة تزيـد في قيمتها زيـادة كبيرة جداً عن قيمـة هذه السلع المصنعة، وهذا الهدف في حالة تحققه سيترتب عليه النتائج التالية:

— تقليل الإعتماد على الخارج وتحقيق مبدأ الإعتماد على الذات.

— تخفيض التكاليف الباهظة التي تتحملها الدولة في سبيل الحصول على السلع المصنعـة من الخارج وبهذا تتمكن من تحقيق فـائض يمكن إستخـدامـه بـاستمرار في زيـادة معدل التراكم الـرأسمالي اللازم لإستمـرار عملية التنميـة والتقدم.

— زيادة دخول الأفراد ورفع مستوى معيشتهم والمساهمة في تخلصهم من الفقر الذي يعد السبب الآخر من أسباب تخلف الدول النامية.

ولا يخفى علينا أن تحقق هذا الهدف فيه إضرار بمصالح الدول المتقدمة، فسـوف يـؤدي إلى تقليل عرض المواد الخام في السـوق العـالمي، ولن تستطيع المشروعات في الدول المتقدمة الحصول على كـافة احتياجاتها من هذه المواد، كما سترتفع أثمانها نتيجـة نقص المعروض منهـا، ولـذلك فإن المشروعات الحديـة بالدول المتقدمة لن تتمكن من الاستمرار في الإنتاج فتغلق أبوابها وتحدث بطالة في القوى العاملة بها.

وإذا حـدث واستطـاعت بعض الـدول الصناعيـة تـوفير المواد الخام من المصـادر المملـوكة لها، فـإنها لن تستطيع تصريف كـافة منتجـاتها في السـوق الخارجي، لأن حـدوث التنمية في دول العـالم الثـالث سوف يضيق من نطـاق أسواقها أمام هذه المنتجات. فلو تصـورنا مثلاً أن الدول العربية إستطاعت إنتاج سيارة عربيـة لتغطية إحتياجات السوق العـربي والأفريقي من السيارات، فإن هـذه العمليـة سوف تعـود بـالضرر الأكيـد على منتجي السيـارات اليابـانيـة والأمـريكيـة والألمانيـة لأنهم سيفقـدون جـزءاً عـريضـاً من السـوق العـربي

والأفريقي الذي يستهلك مئات الآلات منها سنوياً مما قد يهدد بعض وحدات إنتاج السيارات في هذه الدول بالبطالة، وكذلك كساد هذه السلعة في السوق العالمي.

وما ينطبق على السيارات ينطبق على مئات السلع التي تستوردها السوق العربية من الدول الصناعية المتقدمة، فلو حدث وحقق العرب الإكتفاء الذاتي في إنتاج ما يحتاجونه من سلع بدلاً من إستيرادها من الدول الصناعية، فإن ضرراً بليغاً سيلحق بهذه الدول، ولذلك فمن المتصور أن تقاوم الدول الصناعية أية تنمية من هذا النوع قد تقوم بها الدول العربية وغيرها من الدول النامية كدول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية(١).

ولهذا السبب فقد أكدنا على أن التنمية يجب أن تتم في هدوء، وهو ما فعلته دول جنوب شرق آسيا وخاصة كوريا، وذلك حتى لا تستعدى الدول النامية الدول الصناعية عليها فتقاومها وتقف حجر عثرة في سبيل تقدمها

---

(١) من الوسائل التي اتبعتها الدول الصناعية المتقدمة لوقف عملية التصنيع والتقدم الصناعي في الدول النامية تقرير إعفاءات جمركية للسلع الغذائية والمواد الخام المستوردة من الدول النامية للإستخدام في الأغراض الصناعية، بينما وضعت حواجز جمركية عالية في مواجهة السلع الصناعية البسيطة الآتية من الدول النامية، لتضييق السوق العالمي أمامها من ناحية، ولحماية صناعاتها المماثلة من ناحية أخرى، إضافة إلى ذلك فإن الدول الصناعية تغرق السوق العالمي بسلعها الرخيصة نسبياً نتيجة ما تملكه من تراكم رأسمالي قديم وخبرة تكفل لها الرخص والجودة فيسهل عليها القضاء على الصناعات الحديثة للدول النامية في السوق العالمي، بل وفي السوق المحلي للدول النامية ذاتها، فالدول الصناعية تتخذ جميع الوسائل المشروعة وغير المشروعة لإدخال سلعها الصناعية إلى أسواق الدول النامية فلا تقوى الصناعات المحلية المماثلة على منافستها، فترغم على التوقف والإندحار.

ومن وسائل المقاومة الأخرى التي تمارسها الدول الصناعية لعرقلة تصنيع الدول النامية إصدارها لتشريعات تحرم تصدير بعض أنواع المعدات والآلات إلى الدول النامية، ومنع هجرة العمال المهرة والفنيين إلى هذه الدول (راجع:

G. Myrdal, Asian Drama, An Inquiry Into The Poverty of Nation, Apelican Book, London 1968, p. 455.

كعادتها التي مارستها في الماضي والتي لازالت تمارسها حتى الآن بوسائل عديدة ومتطورة سبق أن أشرنا إليها.

والآن، إذا كان من الضروري تغيير الدور الذي تؤديه الدول النامية على الساحة الإقتصادية الدولية من دول مصدرة للمواد الخام ومستوردة للسلع المصنعة في ظل شروط دولية مجحفة بحقها، فكيف يمكن تغيير هذا الدور؟.

إن تغيير هذا الدور، لن يتم، كما سبق أن رأينا، إلا بالقضاء على عقبات ومعوقات التنمية، وهو ما سنبحثه في الفصل التالي مباشرة.

الفصل الثالث
القضاء على عقبات ومعوقات التنمية

سبق أن عرضنـا معوقات التنمية في دول العـالم الثالث. وهذه المعـوقات ستظل باقيـة في طريق النمو مـا لم تتدخل حكومـات الدول الناميـة وشعوبها بالتعاون مع بعضها البعض الآخر لمواجهتها والقضاء عليها.

ونحن لن نتناول كل عـائق من العوائق السابقـة على حدة لبيانـه وبيان كيفيـة التغلب عليه، ولكننـا سنكتفي بشرح مجموعـة من الوسـائل التي يمكن للدول النامية أن تتخذها كلها أو بعضها، بحسب ظروفها، من أجل القضاء على هذه المعوقات، حتى تتمكن من بلـوغ أولى مراحل النمو، وحتى تستمر في عملية التنمية لتحقيق هدفها الأسـاسي وهو التقدم والاعتماد على الذات، وتغيير الدور المفروض عليها في مجال المبادلات التجارية الدولية.

وهـذه الوسـائل تنقسم في رأينـا إلى إقتصـاديـة، وإدارية، وإجتماعيـة، وسوف نتناول كل منها على حدة فيما يلي.

المبحث الأول
الوسائل الإقتصادية

يقصد بالوسائل الإقتصادية في التنمية تلك الإجراءات ذات الطابع الإقتصادي التي من شأنها مواجهة عقبات النمو للتخفيف منها بل والقضاء عليها.

ولقد تبين لنا من العرض السابق أن الدول النامية تعاني إقتصادياً من إنخفاض معدل التكوين الرأسمالي، وتخلف القطاع الصناعي، وعدم إتباعها لأسلوب معين في الأداء الإقتصادي، بمعنى السياسة الإقتصادية القائمة على إقتصاد السوق أم إقتصاد التخطيط أم الجمع بينهما.

بناء على ذلك فإن الوسائل الإقتصادية الواجب اتخاذها لعلاج التخلف في الدول النامية تنصب على الإجراءات التالية :

١ – زيادة معدل التكوين الرأسمالي.

٢ – التصنيع.

٣ – أسلوب التنمية.

٤ – النمو المتوازن والنمو غير المتوازن.

٥ – إقامة تكتل إقتصادي إقليمي.

المطلب الأول

زيادة معدل التكوين الرأسمالي

إتفق العديد من الكتاب على أن رفع معـدل الإدخار إلى حدود ١٠ ـ ١٢٪ من الدخل القومي يعتبر الشرط الضروري والبداية التي لا مناص عنها لتحقيق التنمية(١).

وتبـدو صعـوبة هـذا الشرط أن هـذا المعـدل يعتبر مرتفع جـداً وقـد لا تستطيع الدول النامية الوصول إليه، لأن أغلبها دول فقيرة وتوجه معظم دخلها القومي للإستهلاك، وإذا تبقى شيىء للإدخار فإنه سيكون قليل جداً ولا يصل بمعدل الاستثمار إلى المستوى المقول به.

وتبدو خطورته أيضاً أنه قد يكـون عقبة في طريق النمو، فالدولة التي لا تستطيع الـوصول إلى هـذه المرحلة من النمـو لا يمكنها الاستمـرار والسير في عملية التنميـة، بالإضافـة إلى أن الدول المتقدمـة صناعيـاً عندما بـدأت تنميتها الصناعية عقب الثورة الصناعية، لم يصل بها معدل الإدخار والتراكم الرأسمالي إلى هذا المستوى، ولكن لمستوى ٦ أو ٧٪ فقط(٢).

ومن جانبنا فإن شرط الإدخار والتراكم هو شرط ضروري وهام لتحقيق التنمية، والحد المطلـوب لمعدل التراكم الرأسمالي ليس من اللازم أن يكـون عند المستوى الذي حدده الأوروبيون، ولكن ما نشترطه هو أن يؤدي هذا المعدل إلى

---

(١) أنظر في تفصيل ذلك د. عمرو محي الدين، المرجع السابق، ص ٢١٣.

(٢) أنظر د. عمـرو محي الدين، المرجع السـابق، ص ٢٤٧ ـ ٢٤٩، وفي هـذا الجزء يعرض سيادتـه معادلـة «هارود ودومـار» التي تستخدم لتحـديد حجم الاستثمارات الـلازمة لتوليد قوى دافعة للنمو أقوى من معدل النمو السكاني، وأنظر في ذلك أيضاً، د. إبراهيم الفار، المرجع السابق، ص ٧٧.

حدوث معـدل نمو للدخل القومي يفـوق معدل النمو في السكـان وبذلك نضمن استمرار عمليـة التراكم وزيادة معـدل النمو بنسبـة أكبر من نسبة الـزيادة في السكان، وأياً كانت حدود ومستوى معدل التكوين الرأسمالي المتاح(١).

إضافـة إلى ذلك فإن مجرد رفع معدل الاستثمار لا يكفـي وحده كشرط مبـدئي لتحقيق التنميـة، ولكن الأهم مـن ذلك هـو الكيفيـة أو الطـريقـة التي يستخدم من خلالها المجتمع هذا القدر من الإستثمار.

فـالعـديد من الـدول النـاميـة حققت معـدلات عـالية جـداً من الإدخـار والإستثمار تـزيد كثيراً عن المستـوى الـذي اشترطه المتخصصـون، ورغم ذلك فإنها لا زالت دولاً نـاميـة لأنها لم تستطع استخـدام هـذا الحجم المرتفع من الاستثمار في الـداخل، بـل إستثمـرتـه كلـه أو بعضـه في الخارج، أو لأنها لم تستخدمـه الاستخدام الأمثل، ويحدث ذلك غـالباً عندمـا لا تستطيع المؤسسات المالية استخـدام جميع مدخـرات وودائع الأفراد لـديها في المشروعات الـوطنية للتنمية وهـو الوضـع السائد في العـديد من الدول النـامية، وهو مـا يطلق عليه ضيق أسواق الإستثمار في الدول النامية، فتلجأ المؤسسات المالية في هذه الدول إلى إستثمار نسبة كبيرة من الودائع في شراء الأوراق والأصـول المالية الأجنبية أو إعادة الإيداع في المؤسسات المالية الأجنبية وفي هذا حرمان وزيادة في تضييق سـوق الإستثمار المحلي وتغذيـة وتـوسيع نطاق سـوق الاستثمار الأجنبي بما يعود بالضرر على مقررات التنمية الوطنية بـالدول النامية، ويعود بالفائدة على إستمرارية التقدم والتطور بالدول الصناعية المتقدمة.

ويثـور التســاؤل، كيف يمكن للـدول النــاميـة زيـادة معـدل التكـوين الرأسمالي.

نفرق في هذا الصدد بين الدول النامية الغنية وبين الدول النامية الفقيرة:

---

(١) راجع د. عمرو محي الدين. المرجع السابق، ص ٢٤٩.

أولاً : في الدول النامية الغنية :

ويقصد بها الدول غير الصناعية الغنية وهي الدول النفطية، وهذه الدول لا تعاني من عدم وجود المدخرات، ولكنها تعاني من سوء توجيه المدخرات، حيث يستثمر الأفراد جانب كبير من مدخراتهم فيما يسمى بالإستثمارات السلبية (Passive Investments) مثل إكتناز الذهب وتشييد المباني الفاخرة، وتوجيه المدخرات إلى الاستثمارات الأجنبية عن طريق شراء الأصول والموجودات في الدول الأجنبية وكذلك في الأوراق المالية الأجنبية، وحتى بالنسبة للإستثمارات في الداخل فإنها توجه للقطاع التجاري مع إهمال شديد للإستثمار في القطاع الزراعي والقطاع الصناعي.

بل إن المؤسسات المالية ذاتها سواء الخاصة أو الحكومية تستثمر الجزء الأكبر من ودائع الأفراد، أو من مدخرات الأفراد والمشروعات لديها في الإستثمارات السلبية مثلها في ذلك مثل الإستثمارات السلبية المباشرة التي يقوم بها الأفراد.

نتيجة لذلك نجد أن البنوك المتخصصة كالبنوك الصناعية والبنوك الزراعية تكون غير منتشرة، بل وقليلة جداً، بعكس البنوك التجارية التي يوجد منها أعداد كبيرة تفوق حاجة الدولة الفعلية منها، ولذلك زادت حدة التنافس بينها، وتسابقت كل منها في تحقيق أرباح سريعة من خلال المضاربات في أسواق المال العالمية حتى يمكنها منح فوائد مرتفعة على الودائع لجذب المزيد من الإيداعات.

إضافة إلى ما تقدم فإن الأفراد يوجهون جزءاً كبيراً من دخولهم إلى الإنفاق الإستهلاكي محاكين بذلك النمط الإستهلاكي في الدول المتقدمة، بل بطريقة تفوق النمط الأوروبي والأمريكي في الإستهلاك.

كل هـذه العـوامل أدت إلى خفض معـدل الإستثمار إلى الدخل وبـالتـالي إنخفاض معدل التكوين الرأسمالي.

ولمواجهــة الإستثمار السلبي وكـذلك الإنفــاق الإستهـلاكي المظهــري والتفاخري في الدول النامية الغنية يمكن إتباع الإجراءات التالية:

(أ) زيادة الوعي الإدخاري وتنمية عادات الإدخار لدى الأفراد.

(ب) تقييد الإنفاق الإستهلاكي التفـاخري والمظهري كفرض ضريبة غير مباشرة مرتفعة القيمة على هذا النوع من الإنفاق.

(جـ) إنشاء مـؤسسات أو أجهـزة حكوميـة تتولى تعبئـة الاستثمارات وتوجيهها لزيادة معدل التكوين الرأسمالي في القطاعين الزراعي والصناعي.

(د) أن تعتمد التنمية أساسـاً على رأس المال الوطني، ولذلك يجب إتخاذ جميع الإجراءات التي من شأنها جذب الأموال الـوطنية واستثمارها في الداخل ومنع هجرتها للخارج، كمنح المستثمر الوطني مزايا معينة لتشجيعه على العمل داخل الـوطن، ومثـال ذلك منـح إعفـاءات ضريبيـة للمشروعـات التي تعمل في مجالات تحتـاجها عمليـة التنمية كإستصـلاح الأراضي والزراعـة والصناعـات المختلفة، وتقرير تيسيرات جمركية، وضمانات للحماية من التأميم أو المصادرة أو نـزع الملكيـة وتيسير الإجـراءات الإدارية والخطـوات التي يلتـزم المستثمـر بإتباعها عند اعتزامه القيام بالمشروع.

وبالنسبة للمشروعات الضخمة كمشروعات الصناعات المتوسطة والثقيلة فإنه يمكن منح معونـات مالية أو مشاركة الدول في هذه المشروعـات بإعتبارها شريكاً خاصاً وليس حكومياً، لأن المعروف أن الإجراءات الحكومية أكثر تعقيداً من الإجـراءات الخاصـة في إدارة وتشغيل المشروعـات، وبهذا يمكن تدعيم هـذه المشروعات الهامة وإعطاؤها دفعة قوية للوجود والإستمرار.

(هـ) التوسـع في إنشـاء وتشجيـع إنشاء المؤسسات المالية المتخصصـة

كالبنوك الزراعية والصناعية وبنوك الأعمال الخاصة والعامة على السواء.

(و) الحد من إنشاء فروع للمؤسسات المالية الأجنبية لأنها تقوم بتحويل المدخرات الوطنية للإستثمار في الخارج على حساب عملية التنمية.

(ز) إخضاع أنشطة البنوك والمؤسسات المالية لرقابة المصرف المركزي للتأكد من تنفيذها للسياسة الاستثمارية الموضوعة من قبل الدولة.

(ح) إستخدام الدولة لإيراداتها العامة في زيادة معدل التكوين الرأسمالي من خلال إقامة المشروعات الصناعية المشتركة بينها وبين القطاع الخاص الوطني والتي تدار بطريقة إقتصاد السوق.

(ط) الحد من هجرة رأس المال الوطني للإستثمار في الخارج، ولتحقيق هذا الهدف يمكن فرض ضرائب على شراء الأسهم والسندات الأجنبية أو الإيداع في البنوك الأجنبية وعلى التوزيعات والفوائد التي يحصل عليها الشخص من إستثماراته في البنوك والمؤسسات المالية والمشروعات الأجنبية.

ثانياً : في الدول النامية الفقيرة :

تعاني الدول النامية الفقيرة من ضعف مصادر رأس المال وذلك بسبب إنخفاض مواردها الطبيعية، وبسبب إنخفاض مستوى الدخول، وتوجيه الأفراد النسبة الأعظم من دخولهم إلى الإستهلاك نتيجة إرتفاع الميل للإستهلاك والزيادة المستمرة في أعداد السكان، وهو ما سبق أن لاحظناه عند شرح الحلقة المفرغة للفقر كسبب من أسباب التخلف.

وإذا كانت الدول النامية الغنية تعاني من سوء توجيه المدخرات، فإن الدول الفقيرة تعاني بالإضافة إلى ذلك وبالدرجة الأولى من ضعف مستوى الإدخار مما أدى إلى إنخفاض معدل الإستثمار في هذه الدول.

والإدخار كما هو معروف قد يكون إختيارياً يقوم به القطاع العائلي أو قطاع الأعمال العام والخاص، وفي الحالتين يكون مستوى الإدخار ضعيفاً

بسبب إنخفاض مستوى الدخول في القطاع العائلي، وبسبب الخسائر التي يعاني منها قطاع الأعمال العام وعدم تحقيقه أرباحاً تستخدم في زيادة التكوين الرأسمالي، وبسبب ضعف الحافز لدى قطاع الأعمال الخاص على الإستثمار.

ووفقاً لرأي «نيركسه» فإن الدول النامية تعاني من الحلقة المفرغة في تكوين رأس المال سواء بالنسبة لعرض رأس المال أو بالنسبة للطلب عليه.

ففيما يتعلق بعرض رءوس الأموال فإن إنخفاض مستوى الدخل القومي يؤدي إلى ضعف الإدخار وبالتالي ضعف الإستثمار أي نقص رءوس الأموال وهذه يترتب عليها ضعف الإنتاجية مما يؤدي إلى إنخفاض مستوى الدخل القومي الذي يؤدي بدوره إلى ضعف الإدخار... وهكذا في حلقة مفرغة.

أما بالنسبة للطلب على رأس المال فإن تخلف الجهاز الإنتاجي في الدول النامية وكذلك معوقات الإستثمار تؤدي إلى ضعف الحافز على الإستثمار فيزداد ضعف الجهاز الإنتاجي فتنقص رءوس الأموال نتيجة نقص الأرباح المحققة، فيقل الإنتاج وتنخفض مستوى الدخول فتضعف القوة الشرائية للمستهلكين فيقل الطلب على السلع المنتجة ويضيق نطاق السوق وهذا يؤدي بدوره إلى ضعف الحافز على الإستثمار وهكذا في حلقة مفرغة(١).

وأمام ضعف الإدخار الإختياري فلا يكون أمام الدول النامية الفقيرة سوى الوسائل التالية لتكوين رأس المال وهي:

(أ) الإدخار الإجباري عن طريق إستخدام الميزانية العامة، ويتحقق ذلك إما بزيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق العام أو القيام بالأمرين معاً وتوجيه الفائض المتحقق للتكوين الرأسمالي.

(ب) الإدخار الإجباري عن طريق التمويل بالتضخم.

(جـ) الإقتراض من الداخل أو الخارج.

(١) انظر: R. Nurkse, op. cit. pp. 4 - 11.

(د) السعي للحصول على معونات أو منح من الخارج.

(هـ) جذب رءوس الأموال الأجنبيـة عن طريق توفير المناخ الإستثماري الذي يشجعها على ترك موطنها الأصلي وتفضيل العمل بالدولة المضيفة.

وأهم عوامل الجذب المشار إليها هو تقرير مزايا ضريبية تماثل تلك التي تحصل عليهـا الإستثمارات الـوطنية لا أكثـر ولا أقل(١)، كـذلك السماح لهذه المشروعـات بتحويل أربـاحها للخـارج، وإتبـاع حريـة أسعار الصرف، وعـدم خضوعها لأيـة إجراءات تأميمية أو للمصادرة أو نزع الملكية وإمكـانية لجوئها إلى القضـاء العادل في حـالة تعـرضهـا لأية مصـاعب في الدول المضيفـة. ومن وسـائل جذب رءوس الأمـوال الأجنبية أيضـاً السماح للأجـانب بشراء وتملك أسهم وسنـدات الشركات الـوطنية ولـو بحد أقصى عشرين في المائة من قيمـة الأسهم التي تصدرها الشركة حتى تضمن الـدولة سيطرة العنصر الوطني على إدارة الشركات المساهمة وتوجيه الإقتصاد الـوجهة الوطنية المطلوبة، وحتى لا تكون الغلبة لـرأس المال الأجنبي الذي يقوم غالباً بتحـويل أرباحه التي حصل عليها من توزيعـات هذه الشركات إلى الدولة الأم فيحرم الـدولة المضيفة نتيجة لذلك من رءوس أموال ضخمة كان يمكن إعادة إستثمارها بها.

ويلاحظ أن جميع الوسائل السابقة تتطلب إتباع سياسة إقتصادية غاية في الحذر، لأن زيـادة الضرائب أو ضغط النفقـات أو الإصدار النقـدي الجديـد «النقـود الـرخيصـة» أو القـروض أو الاستثمارات الأجنبيـة تثير العـديـد من

---

(١) صـدر قـانـون الإستثمار المصري رقم ٤٣ لسنـة ١٩٧٤ وكـان ينص على منح المزايـا والتيسيرات والتسهيلات المنصوص عليهـا فيه لرءوس الأموال العـربية والأجنبية دون رءوس الأموال المصرية حتى ولو قامت بنفس المشروعات التي تقوم بها رءوس الأموال المستـوردة، وقد تعـرض هـذا الوضـع لانتقـادات شـديدة من رجـال الأعمال المصريين ورجال الإقتصـاد والمال، ولذلك تـدخل الشارع وعـدل هذا القانـون بالقـانون رقم ٣٢ لسنـة ١٩٧٧ ونص على المساواة بين رءوس الأمـوال المصريـة والعـربية والأجنبيـة في التمتع بهذه المزايا والتيسيرات.

المشاكل الإقتصادية والسياسية والإجتماعية التي يتعين دراستها قبل اللجوء إلى أي إجراء أو وسيلة منها لزيادة معدل التكوين الرأسمالي.

وبالإضافة إلى الإجراءات السابقة، فإن الدول النامية الفقيرة تستطيع اتخاذ الإجراءات التي تتخذها الدول النامية الغنية لتجميع المدخرات الداخلية وحسن توجيهها بهدف الحد من الإنفاق الإستهلاكي التفاخري والمظهري ومن الإستثمارات السلبية التي تقوم بها الطبقات الغنية في هذه الدول، وتشجيع الأفراد على توظيف مدخراتهم في أنشطة ومشروعات تخدم عملية التنمية كمنحهم تسهيلات ومعونات مالية وعينية لاستثماراتهم في المجال الصناعي والزراعي والحد من خروج رءوس الأموال الوطنية للعمل بالخارج كفرض ضريبة مرتفعة القيمة على شراء الأوراق المالية الأجنبية، وهو ما أوضحناه سابقاً.

المطلب الثاني

التصنيـــــــــع

يعتبر التصنيع من الوسائل الضرورية والهامة لبدأ واستمرار عملية التنمية.

وقد أشرنا في البند السابق إلى ضرورة رفع معدل التراكم الرأسمالي، وتبدو أهمية ذلك في أن التراكم الرأسمالي يعتبر ضرورياً لسد حاجة الإستثمارات الصناعية، والزراعية وتكوين رأس المال الإجتماعي اللازم لقيام الصناعات واستمرار نموها.

وتظهر أهمية التصنيع في أنه يؤدي إلى إحداث تغيير في الهيكل الإنتاجي السائد في المجتمع.

فقد عرفنا أن الهيكل الإنتاجي في الدول النامية هو هيكل زراعي أو استخراجي بالدرجة الأولى، ولذلك فإنها تعتمد في إشباع معظم حاجاتها على الخارج. أما سلوك طريق التصنيع فإنه سوف يؤدي إلى تنويع النشاط الإقتصادي في المجتمع، وإحداث توازن بين الأنشطة الإقتصادية الأساسية وهي النشاط الزراعي والصناعي والتجاري(١).

أولاً : النتائج الإيجابية للتصنيع :

يترتب على التصنيع تنوع النشاط الإقتصادي ويتحقق عنه الفوائد التالية:

١ – إحداث نمو متوازن في القطاعات الإنتاجية المختلفة. فبدلاً من إزدهار

---

(١) ما يدل على تخلف قطاع الصناعة في الدول النامية أن نسبة القوة العاملة في هذا القطاع تبلغ ١٠٪ من مجموع العاملين، ١٥٪ في قطاع الخدمات، ٧٥٪ في القطاع الزراعي. أما في الدول المتقدمة فتبلغ النسبة ١٠٪ في الزراعة، ٣٨٪ في الصناعة، ٥٢٪ في الخدمات وفقاً لتقديرات عام ١٩٧٠ (راجع د. إبراهيم الفار، المرجع السابق، ص ٣٧، ٣٨).

قطاع واحد كالقطاع الـزراعي أو الإستخراجي أو قطاع التجارة، فإن التصنيع سيترتب عليه وجود قطاع جديد للإنتاج في المجتمع، كما أنه سيعمل على إزدهار قطاعي الزراعة والتجارة.

فإستخدام الآلات الزراعية الحديثة الناتجة عن التصنيع سوف يرفع من فعالية الأرض ومن إنتاجيتها بصورة ملحوظة.

ونمـو الإنتاج الـزراعي والإنتـاج الصناعي وزيـادة المنتجـات الزراعيـة والصناعيـة سوف يزيد من عـرض السلع والخدمات ولذلك سيحـدث انتعاش وازدهار في قطاع التجارة وقطاع التأمين والمصارف والنقل والمواصلات.

٢ - إن الزيادة في إنتـاج السلع الزراعية والصناعيـة سيتيح الفرصة إلى زيادة الصـادرات وتنوعها ممـا يساهم فى علاج الاختـلال في هيكل الصادرات الناتج عن إعتماد الـدولة النامية على سلعـة أساسية واحـدة كالبن أو القطن أو البترول في تجارتها الخارجية.

وهذا من شأنـه إحداث توازن في هيكل التجارة الـداخلية بين الصادرات والواردات ممـا يسمح بعـلاج عجز ميزان المدفـوعات الـذي تعاني منـه معظم الدول النامية.

٣ - إن تطور القطاع الصناعي واتساعه وكـذلك قطاع التجارة الداخلية والخارجيـة وقطاع الخدمـات سوف يـؤدي إلى خلق العـديد من فـرص العمل الجديدة واستيعـاب فائض القوة العاملـة وعلاج البطالـة المقنعة التي تنتشر في القطاع الزراعي أو الإستخراجي.

٤ - إن تطـور النشاط الإقتصـادي نتيجـة التصنيع وزيـادة الإنتاجيـة وزيادة فـرص العمل من شأنه زيادة متـوسط الدخل الفردي والـدخل القومي بصفة عامة ومن شأن ذلك تحقيق توازن بين الموارد البشرية والموارد المادية.

٥ - أن تعقد الحياة الإجتماعية المصاحبة للتصنيع بسبب حاجة الصناعة

إلى مهارات فنية وكوادر علمية وإدارية عالية التدريب، ووجود سلع وخدمات جديدة ومتطورة من شأنه دفع الأفراد إلى طلب المزيد من العلم والمعرفة حتى يحققوا دخلاً عالياً يكفيهم للوفاء بمتطلبات الحياة الإجتماعية والثقافية الجديدة والمتطورة، كذلك يوجب عليهم سلوك تصرفات إقتصادية وتغيير أنماطهم الاستهلاكية حتى يتمكنوا من تدبير مدخرات لمواجهة هذه الحاجات الجديدة المتنوعة والمتزايدة، ولذلك فمن المتوقع أن يصاحب نمو المجتمع الصناعي إتجاه الأفراد لزيادة معدلات الإدخار فتزيد المدخرات القومية في شكل زيادة نسبة الودائع في المؤسسة المالية أو الزيادة في الطلب على الأوراق المالية من أسهم وسندات، فيحدث انتعاش للسوق النقدي وسوق رأس المال بما يضمن إيجاد مصدر مستمر لتمويل رأس المال قصير وطويل الأجل، وزيادة مستمرة في معدل التراكم الرأسمالي اللازم لتحقيق التطور المستمر والمطلوب في القوى الإنتاجية وبما يضمن إستمرار عملية التنمية وتأثيراتها الإقتصادية والإجتماعية في المجتمع.

٦ – إن التصنيع سيترتب عليه ظهور طبقة من الرأسماليين ورجال الأعمال ذات الدخول المرتفعة، وهذا من شأنه تحقيق الأرباح الرأسمالية التي غالباً ما يستخدمها هؤلاء في إعادة الاستثمار وتوسيع نطاق المشروع وتطويره، ويعزى إلى هذا العامل الزيادة المستمرة في معدل التراكم الرأسمالي في الدول الصناعية المتقدمة واستمرار بقاء عملية التنمية بها بشكل مقبول كما سبق القول.

ثانياً : ما هو نوع التصنيع المطلوب :

لكن يثور سؤال هام، أي نوع من التصنيع يجب أن تسعى الدول النامية إلى تحقيقه، هل تصنيع السلع الإستهلاكية، وهو ما يسمى بسياسة التصنيع عن طريق إحلال الواردات، أم توجيه الاستثمارات لإنتاج الآلات التي تستخدم في الإنتاج، وهو ما يعرف بالصناعات الثقيلة، وبمعنى آخر هل تحتاج التنمية

إلى الإهتمام بالصناعات الخفيفة والمتوسطة التي تفي بحاجة الدول النامية من السلع الإستهلاكية، وبذلك تتوقف عن استيرادها من الخارج، مع الوضع في الإعتبار أن توفير الآلات المستخدمة في إنتاج هذه السلع سيتم استيرادها مع قطع الغيار اللازمة لها من هذا الخارج، أم يجب أن تهتم وتركز الدولة النامية منذ البداية على الصناعات الثقيلة التي تستخدم في إنتاج السلع الإستهلاكية، وبهذا تستطيع إنتاج السلع الإنتاجية والإستهلاكية معاً؟.

يرى الإقتصادي السوفيتي (فيلدمان) «أن توجيه نسبة كبيرة ومتزايدة من الإستثمارات إلى قطاع الصناعات الثقيلة سوف يترتب عليه زيادة الطاقة الإنتاجية لهذا القطاع وزيادة قدرة الإقتصاد القومي الإستثمارية».

«فإرتفاع الطاقة الإنتاجية لقطاع الصناعات الثقيلة يعني قدرة هذا القطاع على تزويد قطاع الصناعات الإستهلاكية بمكونات الاستثمار فيه من المعدات والآلات. وبالتالي فإنه في المدى الطويل سوف تتزايد الطاقة الإنتاجية لقطاع الصناعات الإستهلاكية بمعدل أعلى من معدل زيادتها لو أن الأولوية وجهت في البداية لقطاع الصناعات الإستهلاكية»(١).

غير أننا نرى أن سياسة إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة تتعارض مع الفكرة التقليدية في التتابع الزمني للصناعات الإستهلاكية ثم الوسيطة ثم الرأسمالية حيث تنشأ الصناعة اللاحقة لمواجهة طلب وسوق قائم فعلاً إستناداً إلى أن الطلب هو الذي يخلق العرض ويحركه.

فالبدأ بالصناعات الثقيلة معناه خلق الطاقة الإنتاجية قبل توافر الطلب عليها، أي خلق العرض قبل توافر الطلب(٢).

---

(١) د. عمرو محي الدين، المرجع السابق، ص ٣٨٤، وراجع بالتفصيل في هذا المؤلف سياسة التصنيع عن طريق إحلال الواردات، وسياسات التصنيع الثقيل والخفيف من ص٣٢٩ - ٣٨٧؛ إفيريت هاجن، المرجع السابق، من ص ٢٠١ - ٢٣٠.

(٢) د. عمرو محي الدين، المرجع السابق، ص ٣٨٦.

وإذا كان نظام إقتصاد السوق يعتمد على فكرة التتابع الزمني للصناعات التي أشرنا إليهـا، بمعنى أن صاحب رأس المال لن يجازف بتـوجيه أمـواله إلى استثمارات لا يوجـد عليها طلب فعلي حال، فهنـا يبرز دور الحكومة في الـدولة الناميـة، حيث يجب عليها أن تأخذ على عـاتقها إنشاء الطـاقة الإنتاجيـة لقطاع الصنـاعـات الثقيلـة سـواء بـالاستثمار المبـاشر، أو بتشجيع القطـاع الخاص وتدعيمه ومساندته ودفعـه للاستثمار في هذا المجال الحيوي الهام الذي لا غنى عنـه لتحقيق التنميـة، ومن هذه الـوسـائل مشـاركته في رأس المال، أو منحـه معونات مالية أو إعفاءات ضريبية وجمركية وغير ذلك من العوامل الحافزة.

وهـذا معناه أن التنميـة الصناعيـة يجب أن تعتمـد على القطاعين العـام والخاص معاً دون تفضيل أحـدهما ومنحه مـزايا لا يتمتع بها القطـاع الآخر. فالمزايـا التي تمنحها الـدولة يجب أن تكون لنـوعية وأهميـة النشاط ودوره في تحقيق التنمية، وليس لنوع القطاع القائم بالتنمية.

وهذا لا يتناقض مع قولنا السابق بأن التنمية يجب أن تعتمد أساساً على إقتصـاد السوق، فحتى بـالنسبة للمشروعـات التي تمتلكها وتـديرهـا الدولـة، كمشروعات الصنـاعة الثقيلة، فيجب أن تتبع الدولـة في إدارتها النظام المتبع في المشروعـات الخاصة بحيث لا تكـون المشروعات العـامـة ملجأ لإيواء العـاطلين ومصدراً لمنـح رواتب وأجور شهريـة للعمال والمديرين الكسـالى والمستهترين، وهو الـوضـع الذي سـاد في معظم شركات القطاع العـام في الدول النـامية التي تبنت هذا النظام فيما مضى، وبـدأت تخرج عليه في السنوات الأخيرة ببيع هذه الشركات الخاسرة للجمهور.

خلاصــة ما تقدم فإن سيـاسة التصنيع في الدول النـامية يجب أن تتفق وظروف هذه الـدول الإقتصادية والإجتماعية والسيـاسية، ولتحقيق ذلك يجب أن تقوم هذه السياسة على ثلاثة محاور هي:

١ – **المحور الأول** : التصنيع على أساس إحلال الـواردات، وهذا معناه

الاهتمام بالصناعات الخفيفة والمتوسطة التي تنتج السلع الاستهلاكية التي تستوردها الدولة النامية من الخارج، على أن يترك هذا المجال أساساً للقطاع الخاص، وأن تقدم الدولة العون والتشجيع المالي والجمركي خاصة للمشروعات الصغيرة الحرفية التي تستخدم فنوناً إنتاجية مكثفة للعمالة، لأن هذه الفنون الإنتاجية سوف تعود على التنمية بميزتين، **الأولى:** إمتصاص أكبر قدر من الأيدي العاملة فتساهم بذلك في حل مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول النامية، **الثانية:** توفير العملات الحرة التي ينفقها المجتمع على إستيراد الفنون الإنتاجية المتطورة ذات التقنية العالية جداً، وهي المسماة بالمكثفة لرأس المال والتي تتميز بارتفاع ثمنها مما يجعل الإنتاج المحلي باهظ التكلفة وغير قادر على منافسة المنتج الأجنبي المماثل(١).

وهذا المحور يعني التركيز في التنمية على المشروعات الصغيرة بدلاً من المشروعات الكبيرة، وهي سياسة اتبعتها حتى الدول الصناعية خاصة أمريكا في الثمانينات وتمكنت من خلالها إمتصاص فائض كبير من البطالة، ولهذا السبب فقد تبنتها وشجعتها حكومة الرئيس السابق رونالد ريجان(٢).

غير أن ترك الصناعات الخفيفة والمتوسطة للقطاع الخاص لا يعني حرمانه من الاستثمار في مجال الصناعات الثقيلة، بمعنى أنه يجب عدم وضع قيود على حرية الاستثمار الخاص في هذا المجال، لأن قيامه ببعض الصناعات الثقيلة، إذا أمكنه ذلك على الأقل في المراحل المتطورة للصناعة، من شأنه إعفاء الحكومة من توجيه جزء كبير من مواردها في هذا القطاع الذي يحتاج إلى استثمارات ضخمة قد ترهق ميزانيتها العامة.

---

(١) راجع في تفصيل ذلك، د. عمرو محي الدين، المرجع السابق، ص ٢٤٢ وما بعدها.

(٢) راجع في أهمية مشروعات الأعمال الصغيرة، كليفورد م. بومباك، أسس إدارة الأعمال الصغيرة، تحرير د. راشد السمرة، الأردن، ١٩٨٩، ص ٣ وما بعدها؛ جالن سبنسر هل، المرجع السابق، ص ١٥ وما بعدها.

المحور الثاني : أن تتولى الدولـة القيام بالصناعـات التي لا يقدر عليها الأفراد بسبـب ضعف مواردهم أو لا يـرغبون في القيام بها بسبـب طول فترة الحصول على المردود، ويصدق ذلك بصفة خاصة بالنسبة للصناعات الأساسية ومشروعات البنية الأساسية التي لا غنى عنها في عملية التنمية.

المحور الثالث : التحول من سياسة إحلال الـواردات إلى سياسة تعزيز التصدير:

فنظراً للإنتقـادات العديدة التي وجهت لسياسـة إحلال الواردات، والتي من أهمها أن حماية الصناعات الوطنية الناشئة من منافسة الصناعات الأجنبية المماثلـة من شأنه دفع النشـاطات الأخـرى في المجتمع إلى طلب الحماية أسـوة بالصنـاعات الناشئـة، أيضاً فإنها تـؤدي إلى تكاسل المشروعات المحميـة وعدم سعيها للتطـوير والتحسين طالما أنها تتمتع بـالحماية وأنها بعيدة عن منـافسة الصناعـات الأجنبية المتطورة والمتميـزة، كذلك فإن إستمرار الحمايـة فيه ضرر على المستهلك الذي يكـون مرغماً على شراء السلع الوطنية بـالسعر والمواصفات التي تحددها المشروعات المحمية لانعـدام التنافس في السوق المحلي بين المنتجات الـوطنية والمنتجـات الأجنبية المماثلـة، هـذا التنافس الـذي ينتج عنه زيـادة في المعروض، وتحسين المواصفات، وتخفيض الأسعار، وكلها أمور تحقق مصلحة المستهلكين(١).

---

(١) لتفادي عيـوب فرض الضرائب الجمركيـة على الواردات فإنـه يجب توافر مجمـوعة من الشروط بالنسبة لهذه الضريبة التي تفرض حماية للصناعات الناشئة، وأهمها:

١ – يجب أن تكون الضريبـة مؤقتة، فيتم إلغاؤهـا بمجرد أن تصبح الصناعة الـوطنية قادرة على الوقوف أمام منافسة الصناعات الأجنبية المماثلة.

٢ – يجب أن تكون الضريبة الجمـركية تدريجية، بمعنى أن يتم إنقـاص مقدار الضريبة بمـرور الوقت، حتى يكـون ذلك حـافـزاً ومنذراً للصنـاعـات المحمية على التطـور والإنتاج وفقاً للمواصفات والمعدلات العالمية في الإنتاج.

٣ – أن تتمتع بالحماية الجمركية بعض الصناعات في الدولة، وليس جميع الصناعات.

٤ – يجب التأكـد من أن فرض الضريبـة الجمركيـة أمر ضروري لحمايـة صناعـات =

لذلك يجب أن تتحـول الدولـة من سياسة إحـلال الواردات إلى سيـاسة تعزيز التصدير.

وبطبيعة الحال فإن هذا التحول لن يتم فجأة، فلا يتصور مثلاً أن تطبق الـدولة السيـاسـة الأولى لمدة خمس سنوات ثم تتحـول بسرعـة إلى السياسـة الثانيـة، فما سوف يتم، وما اتبعته دول أخـرى قبل ذلك مثل كوريا الجنـوبية وتايـوان، أنها بدأت بسياسـة إحلال الواردات وفي نفس الـوقت قامت بتشجيع وتحفيز الصادرات.

فبعـد الحرب العالميـة الثانيـة عام ١٩٤٩ اتخذت الحكـومة الصينيـة في تايوان إجراءات حاسمة لإحلال المنتجات المحلية محل الواردات، واستمرت هذه السياسة حتى عام ١٩٦٢، أيضاً فإن كوريا الجنـوبية بدأت هذه السياسة عام ١٩٤٥ عقب إستقلالها عن اليـابان واستمـرت حتى عام ١٩٦٢، وبحلـول هذا العام استكملت الدولتان جميع الصناعات البسيطة لاستبدال الواردات.

وفي خـلال عـام ١٩٦٠ أدخلت الـدولتـان تغييرات جذريـة في سيـاسـة التصنيع بها للتحول إلى سياسة تشجيع الصادرات، ومن أهم هذه الإجراءات:

— منح الإعانات الضـخمة للمصدرين وصناعات التصدير.

— تخفيض وإلغاء الضرائب والرسوم الجمـركية على الصادرات خاصة

= الدولة النـاشئة، وأن هذه الصناعـات سوف تقوى وتكون قـادرة على الصمود بعد إزالة العوائق الجمركية، لأن الحمايـة الجمركية قد تكون سبباً في تكـاسل الصناعة وضعفها وعدم نموها وانتقالها من مرحلـة الطفل الوليد إلى مرحلة البلوغ والكمال، أي التمتع بميـزة نسبية في الإنتـاج والتصديـر، فعدم تعـرض الصناعـة الوطنيـة للمنافسـة الأجنبية، واحتكـارها للسوق المحلي رغـم عدم جودة وتطـوير إنتـاجها، سوف يعدم الحافـز لدى هذه الصناعـات على التطور والانطلاق إلى مرحلـة التقدم والقدرة على المنافسة في السوق الداخلي والسوق العالمي.

(أنظر في ذلك المذكرة المطبوعة على الاستنسل من إعـداد المؤلف في العلاقات الإقتصادية الدولية لطلبة السنة الثانية بكلية شرطة دبي، دبي ١٩٨٨، ص ٢٦).

من السلع المصنعة وعلى الـواردات من المواد الخام والسلـع الرأسمالية الـلازمة لتنمية الصادرات الصناعية والزراعية.

— تخفيض العملـة تخفيضاً كبيراً، ففي كوريـا مثلاً تم تخفيـض العملة الكورية (الوون) إلى ربع قيمتهـا خلال الفترة من عام ١٩٦٠ حتى ١٩٦٤ (من ٦٥ إلى ٢٥٥ وون للدولار الواحـد عام ١٩٦٠)، ومن شأن هذا التخفيض جعل المنتجـات الوطنيـة رخيصـة جداً بـالنسبـة للخارج ممـا يشجع الأجـانب على استيرادها.

— إستخدام أساليب إنتاج كثيفـة العمل حتى تقل تكلفة إستيراد المعدات الرأسمالية وتقل تكلفة إنتاج السلع الوطنية فيسهل تصديرها بأسعار منخفضة في السوق العـالمي، وتمتاز هذه الأسـاليب أيضاً بأنها تسـاعد على التخلص من مشكلة البطالة التي تعاني منها الدول النامية(١).

غير أنه توجد عديد من الصعوبات التي يجب أن تتصدى لها الدول التي تقوم بالتحول من سياسة إحلال الواردات إلى سياسة تشجيع الصادرات، وأهم هذه الصعوبات ما يلي:

— إن أصحاب المصالح المستفيدين من سياسة الحماية للواردات المحلية سوف يقاومون التغيير، حتى لا يفقـدوا ميزة الحماية، كما أن التغيير قد يترتب عليه الإضرار ببعض العمال ولذلك قد تتردد الدولـة في إحداثه، بالإضافة إلى أن الحكومـة قد تشعـر بـالتـزام أدبي بألا تتخلى عن المشروعـات التي سبق وأن شجعتها وأسبغت عليها الحماية.

— إن سيـاسة التغيير تتطلب أمـوالاً ضخمـة لإنجاح سيـاسـة تعزيـز التصدير.

— قـد يحدث خلال مـرحلـة التغيير تضخم كبير نتيجة تخفيض قيمـة

---

(١) قارن إفيريت هاجن، المرجع السابق، ص ٢٠٨، ٢٠٩.

العملة الوطنية، وطلب شديد على النقد الأجنبي، كما قد تحدث بطالة في صفوف العمال.

هذه الصعوبات وغيرها تتطلب إتباع نـوع من الإدارة الحكومة الرشيدة، والتعاون اللصيق بين جميع أفراد المجتمع من أجل التغلب عليها لإنجاح سياسة تعزيز الصادرات كما حدث في كوريا وفي تايوان عام ١٩٦٢، وإلا فإن المحاولة ستتعـرض للفشل، والبقـاء في مرحلـة إحـلال الـواردات وهو مـا أصيبت بـه محاولات التنمية في كثير من دول العالم كالبرازيل، والفلبين وتايلاند(١).

وبسبب هذه الصعـوبات فإن بعض الـدول مثل البرازيل إتبعت سيـاسة التحول الجزئي، فبجانب سياسة إحـلال الواردات بدأت إعتباراً من عام ١٩٦٠ بمنح مزايا ومعـونات وتشجيع ضـخم لصناعات التصديـر واتخذت العديد من الإجراءات الإقتصـادية كتخفيض قيمـة عملتها وتخفيض التعـريفة الجمـركية، وإتبعت دول أخـرى هـذه السيـاسـة ومثالها الأرجنتين وتشيلي وكـولـومبيـا والمكسيك، وبيرو وأورجواي ومـاليزيا والفلبين وتـايلاند، وقـد حققت جميعها نجاحات متواضعة تتمثل في معدل نمـو يقل عن ٣٪، والقليل منها وهي ماليزيا حققت ٤,٣٪ وتايلاند ٤,٧٪(٢).

ورغم ذلك فمن الضروري أن تستمر الـدولة في سياسـة تحقيق التوازن بين إحـلال الـواردات وتشجيع الصادرات، وأن يتـم ذلك بصورة تـدريجيـة، كإحداث تعديل تدريجي في سعر صرف العملة الوطنية وفي الحواجز الجمركية، فالتحـولات السريعة قـد يترتب عليها حـدوث خلل في الحسـابات الإقتصـادية للمشروعات القـائمة فتنخفض إنتـاجيتها وتتبـاطأ معدلات النمـو عن المعدلات المطلوبة لإحداث التنمية الإقتصادية المنشودة(٣).

---

(١) إفيريت هاجن، المرجع السابق، ص ٢١٦.

(٢) إفيريت هاجن، المرجع السابق، ص ٢١٩.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٢٠.

إلا أن نجاح سياسة تشجيع الصادرات تتوقف كما ذكر «رينولدز» على قدرة الدولة على تنويع الصادرات، فيجب على منتجي الدولة أن يبحثوا ويفتشوا ويوجدوا جزءاً من السوق العالمية لصادراتهم، وإلا لن يكتب لهذه السياسة النجاح والإستمرار(١).

ثالثاً : الإطار العام لسياسة التصنيع :

وفي مجال الإطار العام الذي يحكم سياسة التصنيع في الدول النامية، فقد وضع البعض تصوراً لهذا الإطار العام، ومنهم البروفسور «ردي Redy » الذي إقترح مجموعة من المبادىء العامة يمكن تطبيقها في مجال إستخدام التكنولوجيا اللازمة لتحقيق تنمية صناعية تناسب ظروف الدول النامية، وهذه المبادىء هي(٢).

١ – تفضيل أشكال الاستثمار التي توفر من رأس المال وتزود من تشغيل العمالة بدلاً من أشكال الاستثمار التي تستخدم رأس مال كبير وعماله قليلة.

٢ – تفضيل التكنولوجيا ذات النطاق الصغير على التكنولوجيا المعقدة ذات النطاق الكبير(٣).

٣ – تفضيل التكنولوجيا التي تسهم في إنتاج السلع التي تلائم الجماهير العريضة وليست تكنولوجيا إنتاج السلع الترفيه.

٤ – تفضيل التكنولوجيا التي تحتاج إلى مهارة قليلة، أو التي يمكن

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٧٥.

(٢) هذه المجموعة من المبادىء وردت في مؤلف الدكتور محمد الجوهري وآخرين، مرجع سابق، ص ٣٤٤ وما بعدها.

(٣) راجع في تفضيل التكنولوجيا والتنمية جون ل. سايتز، المرجع السابق، ص ١٨٣ وما بعدها.

إستخدامها بتطوير مهارات أصحاب الحرف التقليدية كصانعي الفخار والنساجين والحدادين والنجارين والعاملين بدباغة الجلود وطحن الحبوب.

٥ – تفضيل التكنولوجيا التي تستخدم المواد الأولية المحلية بدلاً من التكنولوجيا التي تستخدم مواداً أولية مستوردة من الخارج أو منقولة من مكان بعيداً داخل نفس الإقليم.

٦ – تفضيل التكنولوجيا التي توفر الطاقة بدلاً من تلك التي تبدد الطاقة.

٧ – تفضيل المصادر المتاحة للطاقة كالشمس والرياح.

٨ – تفضيل الماكينات والعدد اللازمة لإقامة مصانع صغيرة الحجم منتشرة في كل مكان بدلاً من إقامة المصانع الكبيرة.

٩ – تفضيل التكنولوجيا اللازمة لإنتاج المصنوعات وليس لإنتاج الماكينات والعدد(١).

١٠– تفضيل التكنولوجيا التي يتناسق بعضها مع البعض الآخر بحيث تحقق تجانساً في العملية الإنتاجية بدلاً من التكنولوجيا الطفيلية غير المتجانسة.

ونحن إذا كنا نتفق مع معظم المبادىء السابقة، خاصة تلك المتعلقة بتبني سياسة التصنيع اللازمة لإحلال الواردات، وفكرة الإهتمام بالصناعات البسيطة اللازمة لإستيعاب أكبر قدر من العمالة العادية وليست العمالة الماهرة التي تتطلبها الصناعات المتطورة والتي تعاني الدول النامية، رغم ما بها من إنفجار سكاني، من العجز فيها.

إلا أن هناك بعض المبادىء التي نرى أنها لا تساهم في تحقيق التنمية

---

(١) يقصد بالمصنوعات في هذا البند الصناعات الاستهلاكية، وليس إنتاج السلع الرأسمالية، والتي أسماها المؤلف الماكينات والعدد.

الصناعية الشاملة المنشودة وهي الخاصة بتفضيل الماكينات والعدد اللازمة لإقامة مصانع صغيرة بدلاً من اللازمة لإقامة المصانع الكبيرة، وتفضيل التكنولوجيا اللازمة لإنتاج المصنوعات وليس لإنتاج الماكينات والعدد، فهذه المبادىء تعني البعد عن إنتاج السلع الرأسمالية التي تقوم عليها الصناعات الثقيلةوما يترتب على ذلك من حرمان المجتمع من مزايا الإنتاج الكبير الناتجة عن وفورات النطاق، بالإضافة إلى أنه سيظل معتمداً على الخارج دائماً في الحصول على ما يحتاجه من سلع رأسمالية، وهي غالية الثمن ومرتفعة التكاليف ويؤدي استيرادها إلى حدوث العجز في ميزان المدفوعات، كما أن اتساع نطاق المشروعات الصناعية الاستهلاكية باستمرار عملية التنمية سوف يزيد من لجوء الدولة النامية إلى الخارج لاستيراد المزيد من السلع الرأسمالية اللازمة لمواجهة التوسع المستمر في أعداد المشروعات الصغيرة مما يؤدي إلى حدوث المزيد من العجز في ميزان المدفوعات وزيادة تبعيتها للخارج.

لذلك فإننا نرى أنه ليس هناك ما يمنع إذا كانت الظروف مواتية لإنشاء بعض المصانع الكبيرة، أو مصانع إنتاج السلع الرأسمالية، أن تبادر الدولة النامية بالقيام بها سواء عن طريق القطاع الحكومي أو الخاص أو المشاركة بينهما، وهو ما سبق أن أوضحناه في قولنا بأن سياسة التصنيع في الدول النامية يجب أن ترتكز على ثلاث محاور الأول الصناعات الخفيفة والحرفية التي يقوم بها أساساً القطاع الخاص، والثاني الصناعات الثقيلة التي يجب أن تتصدى الدولة للقيام بها كلما كان ذلك ممكناً، مع عدم وضع قيود على الاستثمار الخاص إذا أراد سلوك هذا المجال، بل ودفعه وتشجيعه على ذلك تحقيقاً لأهداف التنمية الشاملة، والثالث التحول من سياسة إحلال الواردات إلى سياسة تعزيز التصدير وفقاً للضوابط التي أوضحناها فيما سبق.

المطلب الثالث

أسلوب التنمية

ثار نقاش بين رجال الإقتصاد والسياسة والإدارة حول الأسلوب الذي يجب أن تتم من خلاله عملية التنمية. وانقسموا إلى إتجاهين رئيسيين :

الأول : يتبنى التجربة الروسية والصينية وغيرها من الدول الاشتراكية، ويرى أن الوسيلة الوحيدة لتحقيق التنمية الإقتصادية هو أسلوب التخطيط المركزي الذي اتبعته روسيا وأن إقتصاد السوق الذي قامت عليه التنمية الصناعية في الدول المتقدمة صاحبته ظروف معينة تتفق مع ظروف هذه الدول ولا تتوافر هذه الظروف في أوضاع الدول النامية، ولا يصلح كأسلوب للتنمية في دول العالم الثالث(١).

الثاني : يتبنى التجربة الرأسمالية التي خاضتها الدول الصناعية المتقدمة في أوروبا الغربية واليابان وأمريكا وتعتمد أساساً على نظام السوق والأثمان في حل المشكلة الإقتصادية وتحقيق واستمرار عملية التنمية والنمو الإقتصادي للمجتمع(٢).

ونحن لن نناقش مزايا وعيوب نظام التخطيط المركزي ونظام إقتصاد

---

(١) راجع في ذلك كل من :

د. عمرو محي الدين، المرجع السابق، ص ٢٥١ وما بعدها، ص ٢٦٨ ـ ٢٨١؛ نسرين سامح مرعي: التعليق على ندوة القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي المنعقدة بالقاهرة في الفترة من ١٤ ــ ١٧ مايو ١٩٩٠، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠١، القاهرة، يوليو ١٩٩٠، ص ٢٤٤؛ د. رمزي زكي، حوار حول الديون والاستقلال، المرجع السابق، ص ٤٦ وما بعدها.

(٢) راجع فيما سبق كيفية عمل ووظيفة نظام إقتصاد السوق، ص   وما بعدها؛ د. خالد فؤاد شريف، التجربة الليبرالية في مصر وأداء شركات القطاع العام، كتاب الأهرام الإقتصادي، القاهرة ١٩٩٠، ص ٤١ ـ ٦١.

السوق، فهي من الموضوعات التي قتلت بحثاً في المؤلفات السياسية والإقتصادية(١)، ولكننا سنخرج عن مجال المفاضلة بين هذين النظامين، ونعرض فقط ملاحظات سريعة عن تجارب الدول التي طبقت نظام السوق أي اعتمدت في التنمية على القطاع الخاص، وتلك التي طبقت نظام التخطيط المركزي، أي إعتمدت على القطاع العام، ومن خلال عرضنا لهذه الملاحظات يتضح رأينا في هذا الموضوع :

١ – إن الدول الصناعية المتقدمة التي تسيطر على السوق العالمي وتتمتع بإقتصاديات قوية هي دول رأسمالية تتبع نظام إقتصاد السوق وهي دول أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

وبغض النظر عن الحقيقة التي مؤداها أن تقدم هذه الدول يعتمد أساساً على استغلال دول العالم الثالث التي تمدها بالمواد الأولية والتي تعتبر سوقاً رئيسياً لتصريف منتجاتها الصناعية، فإن هذه الدول نتيجة إتباعها هذا النظام من الصعب أن تستغل كل منهما الأخرى وإنما يتم التبادل التجاري فيما بينها على أساس من التكافؤ، أما عدم التكافؤ فلا يتحقق إلا في علاقة هذه الدول بدول العالم الثالث.

ومعنى ذلك أن نظام إقتصاد السوق الذي تتبعه الدول الرأسمالية مكنها من أن تتقدم، حتى وإن كان هذا التقدم في جانب منه على حساب العديد من الدول النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وهي الدول التي وقعت بسبب تخلفها الإقتصادي فريسة للدول المتقدمة في مجال المبادلات التجارية الدولية.

٢ – على الجانب الآخر نجد أن الدول الأوروبية التي طبقت نظام التخطيط المركزي وعلى رأسها الإتحاد السوفيتي السابق ليس لها دور فعال أو

---

(١) راجع في عيوب نظام وعمل جهاز السوق، د. عمرو محي الدين، المرجع السابق، ص ٢٥٨ – ٢٦٧؛ وراجع في مزايا إقتصاد السوق ي. س. سافاس: التخاصية المفتاح لحكومة أفضل، مرجع سابق، ص ١٢ وما بعدها.

سيطرة في مجال العلاقات الإقتصادية الدولية، فالهيمنة كانت وما زالت لدول إقتصاد السوق في هذا المجال. بل إن الدول الاشتراكية لم تستطع إقامة بناء إقتصادي داخلي قوي وقادر على الوفاء بمطالب وحاجات الأفراد، وكان هذا السبب من أهم الأسباب التي أدت إلى الثورة شبه السلمية على هذا النظام في رومانيا وبولندا والجمهوريات السوفيتية والجمهوريات التشيكوسلوفاكية ويوغوسلافيا، وإنفصال الكثير من هذه الجمهوريات عن التنظيمات السياسية التي قامت على نظام التخطيط المركزي، وعلى الأخص إنفصال الجمهوريات السوفيتية عن بعضها وإنهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وإعلان معظم هذه الجمهوريات تطبيقها لأوليات إقتصاد السوق وتخليها عن أساسيات نظام التخطيط المركزي(١).

٣ - إن معظم دول العالم الثالث في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية التي حصلت على إستقلالها السياسي عقب الحرب العالمية الثانية إتبعت تجارب تنموية إشتراكية، ورغم أنها طبقت هذه التجارب في وقت مبكر ولمدد طويلة تزيد عن ثلاثين عاماً، إلا أن أوضاعها الإقتصادية لم تتحسن، بل إنها إزدادت سوءاً ومعظمها دول مدينة غير قادرة الآن حتى على إشباع حاجاتها الضرورية من الغذاء والمسكن وغيرها من الخدمات كالصحة والنقل والمواصلات والإتصال(٢).

وإذا إستعرضنا النهج التنموي لمعظم هذه الدول نجد أنها كانت في البداية دولاً محتلة، وقامت بحركات إستقلالية وتخلصت من الاستعمار العسكري،

---

(١) راجع ما سبق، ص   ؛ وانظر جون ل. سايتز، المرجع السابق، ص ٨٣؛ لستر براون وآخرين، أبعاد علاقة النمو السكاني بمنظومات إستبقاء الحياة، المرجع السابق، ص ٤٥١ وما بعدها.

(٢) نسرين سامح مرعي، المرجع السابق، ص ٢٤٤؛ ناثان روزنبرج، ل. و. بيردزل، المرجع السابق، ص ٤٠٢؛ لستر براون وآخرين، أبعاد علاقة النمو السكاني بمنظومات إستبقاء الحياة، مرجع سابق، ص ٤٠٦ وما بعدها.

وتولى الجيش فيها السلطة وإدارة شئون الحكم، وإتبعت سياسة التأميم وإنشاء وتطوير دور القطاع العام في التنمية الإقتصادية، وتقليص دور القطاع الخاص، بل ومحاربته والقضاء عليه في بعض الأحيان، هذا بالنسبة للوضع الداخلي، أما خارجياً فإنها إتبعت سياسة توثيق صلاتها الإقتصادية والعسكرية بالدول الشيوعية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي السابق، والبقاء في حالة عداء مستمر معلن أو غير معلن، برضاها أو مفروض عليها في علاقاتها مع الدول الرأسمالية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن الدول التي إتبعت هذا النهج التنموي في منطقتنا العربية مصر وسوريا والعراق والجزائر وليبيا، حيث أخذت جميعها بسياسة التأميم الإشتراكي والاعتماد أساساً على القطاع العام في تحقيق التنمية وتقليص دور القطاع الخاص الوطني خاصة في مجال الصناعة، وتفتيت الملكيات الزراعية، وتكاد تكون هياكلها الإقتصادية الحالية واحدة الآن نتيجة إتباع هذه السياسة، فالقطاع العام الصناعي فيها أصبح قطاعاً متخلفاً لا يفي بحاجات التنمية الإقتصادية، ولذا فإن العديد من هذه الدول بدأت في تحويله إلى شركات خاصة مساهمة ومنها مصر والجزائر مثلاً، أما القطاع الخاص فقد أبعدته التأميمات عن المشاركة الفعّالة في قطاع الصناعة والزراعة، ولذا لم يكن أمامه سوى بعض المهن الصناعية الخفيفة التي تتخذ شكل المحلات «أو الورش»، كذلك التجارة الداخلية، وتجارة الاستيراد والتصدير، فنسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج القومي المادي، أي الإضافة السلعية تعتبر بسيطة جداً، لأن التأميمات حولته من قطاع منتج إلى قطاع مستغل كما سبق القول(١).

والظاهرة العامة التي تشترك فيها هذه الدول التي انتهجت السياسة الاشتراكية القائمة على التأميم ونزع الملكية هو أنها تعاني حالياً من أعباء

---

(١) راجع ستيف هـ. هانكي، المرجع السابق، ص ١٩ وما بعدها.

المديونية العالمية(١). حقيقة أن بعض دول العالم التي طبقت النظام الرأسمالي ولم تأخذ بنظام التأميم والقطاع العام مثل البرازيل تعاني من التخلف ومشاكل المديونية رغم التطور الصناعي بها، إلا أن هذا التصنيع قام على نقل التكنولوجيا من الغرب وعلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة فكان تصنيعاً تبعياً أضفى على الإقتصاد صفة التبعية للخارج، ولهذا تعرض لنكسة إقتصادية بسبب الكساد الذي حدث في العالم الرأسمالي عام ١٩٧٤ وأدى إلى إنخفاض عائدات التصدير بشدة، فانخفضت إيرادات الحكومة واضطرت للإستدانة من الخارج لتغطية أعباء الإنفاق(٢). فالعيب في التجربة البرازيلية لا يرجع - في رأينا — إلى إتباعها لنظام السوق، ولكن لأنها لم تعتمد على الذات أي على مواردها الداخلية في تحقيق التنمية، ولكن إعتمدت أساساً على التكنولوجيا المستوردة ورءوس الأموال الأجنبية.

ومن مسالب تجربة القطاع العام التي طبقتها العديد من الدول العربية - بجانب أنها أصبحت جميعها دولاً مدينة — فشل هذا القطاع في تحقيق الأهداف المنوطة به، وتدني الإنتاجية وظهور واتساع رقعة الإقتصاد الأسود، وأصبح الإقتصاد أكثر تبعية للخارج من حيث التكنولوجيا والغذاء والطاقة الإنتاجية المعطلة. ومن أهم عيوب هذا النموذج أيضاً أنه حرم المجتمع من الأداء الإيجابي لرأس المال الخاص، وفي هذا الصدد فإنني أتفق مع الأستاذ الدكتور برهان الدجاني الذي يرى «أن أداء القطاع الخاص كان معقولاً في البداية وملأ الفراغ في الخطوات الأولى لعملية التنمية والتحديث وكان مبشراً إلى حد بعيد، وظلت صناعات عديدة مثل صناعات النسيج والأسمنت والمأكولات والملبوسات والجلود بأيدي القطاع الخاص الذي كان يطورها بقدر معقول من السرعة في

---

(١) من هذا الرأي كل من د. محمد سعيد النابلسي والدكتور برهان الدجاني في ندوة القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي المنعقد بالقاهرة من ١٤ — مايو ١٩٩٠، مجلة السياسة الدولية، مرجع سابق، ص ٢٤٥.

(٢) راجع د. محمد الجوهري وآخرين، المرجع السابق، ص ٢١١ وما بعدها.

ظل سياسات الإحلال محل الواردات والحماية الجمركية. وكانت هذه السياسات بمجملها تمثل منحى «أهلياً» في التنمية الإقتصادية، ولو إستمر هذا المنحى لاستطاع أن يحقق قدراً معقولاً من التنمية(١).

بناء على ما تقدم فإننا نرى أن أسلوب التنمية في منطقتنا العربية فيما يتعلق بتطبيق أسلوب القطاع العام أو القطاع الخاص يجب أن يقوم على الإعتبارات التالية:

١ - أن تقوم التنمية على أساس التغير الذي يركز على الفرد وعلى الجماعة على السواء، وهذا معناه أن تعمل الدولة على الاستفادة من جميع المكنات المتاحة لكل فرد على حدة، ولكل جماعة من الجماعات، سواء كانت جماعة خاصة أم جماعة عامة، وهو ما يطلق عليه القطاع الخاص والقطاع العام.

فنظراً لأن التنمية تحتاج إلى تكثيف وتكاتف جهود جميع أفراد المجتمع لإحداث تغييرات إيجابية في الطريق إلى التنمية، فإن هذا الهدف يتطلب الإستفادة من الإمكانيات المتاحة للقطاع الخاص وللقطاع العام على السواء، وعدم التضحية بأحدهما في سبيل تنمية وتقوية القطاع الآخر، لأن التضحية بأحدهما أو القضاء عليه كما فعلت الاشتراكية بالنسبة للقطاع الخاص يكون له إنعكاسات سلبية على التنمية الإقتصادية الشاملة التي تحتاج إليها الدول النامية كما رأينا فيما سبق.

فالمبادرات الفردية التي يتميز بها النشاط الإقتصادي الفردي تعتبر ضرورية وهامة لتطوير النشاط الإقتصادي وتوسيع مداه استناداً إلى دافع الربح وتحقيق المزيد من التراكم الرأسمالي الذي يسعى الفرد دائماً إلى تعظيمه

---

(١) ندوة القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، مجلة السياسة الدولية، مرجع سابق، ص ٢٤٥؛ التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٩، سياسات التخصيص والليبرالية، المرجع السابق، ص ٣٥٠، ٣٥١؛ د. خالد فؤاد شريف، المرجع السابق ص ٥ ـ ٢٧.

وهو يباشر نشاطه الإقتصادي، ومن المعروف أن النظام الرأسمالي يقوم أساساً على هذه المبادرات الفردية، ولذلك فإن هذه المبادرات تتميز بعظم وكبر المساحة الممنوحة لها بالنسبة للمساحة الكليـة للنشاط الإقتصادي في الدول الرأسمالية، أما في النظم الاشتراكية فإن هذه المساحة ضئيلة وأحياناً تكون منعدمة كما كان الوضع في الاتحاد السوفيتي السابق.

لذلك يجب ألا تقوم التنمية في دول العالم الثالث على أكتاف القطاع العام وحده، وهـو النهج الغالب الـذي إتبعته معظم هذه الـدول بعد الحرب العـالمية الثانيـة عقب حصولها على إستقـلالها، بل يجب فتح المجال وبنفس القـدر أمام القطاع الخاص ليشارك في عملية التنمية(١).

فالمشروعـات الخاصة تتميز بروح المبـادرة الفردية والسعي الـدائم نحو تعظيم الربح وتحقيق الفـائض الرأسمالي الذي يتم توجيهـه للتكوين الرأسمالي اللازم لعملية التنمية(٢).

لذلك يجب على الـدول النامية أن تعتمد في التنميـة على القطاعين الخاص والعام على السـواء، وألا تعتمد على أحدهما فقط وتضحى بـالآخر، فكل منهما يجب أن يكون له دور فعال في التنمية، وأن يتمتعا بحماية وتشجيع الدولة على قدم المساواة، فلا تميز الدولة أحـدهما بمعاملة خاصة، ففي مصر مثلاً نجد أن مشروعات القطاع العام تتمتع بمزايـا جمركية وتسهيلات حكومية لا تتمتع بها المشروعات الخاصة، وهناك أيضاً بعض الأنشطة الإقتصادية التي يقتصر القيام

---

(١) قارن د. حـازم الببلاوي في التعليق على ندوة القطـاع العام والقطـاع الخاص في الوطن العربي، مجلة السياسة الدولية العدد ١٠١، مرجع سابق، ص ٢٤٥.

(٢) في خطاب "A.W. Clausen" رئيس البنك الدولي في فبراير ١٩٨٥ ألقـاه على مجموعة من مديـري دوائر المال والأعمال لبيان أهميـة القطاع الخاص في التنميـة ذكر «إن وجـود قطـاع خاص وطني وقيمتـه يحتاجـان إلى تقـدير زائد. إن دور القطـاعات الخاصـة في التنمية لم يستكشف جيـداً، ولم تزل ديناميكياتـه بعد غير مدركة إلا بقـدر صغير جداً. هذا أمر غريب لأن القطاع الخاص يتولد عنه ثلاثة أرباع إجمالي الناتج القومي تقريباً في البلاد النامية»، راجع جالن سبنسر هل، المرجع السابق، ص ١٤٣.

بها على مشروعات القطاع العام دون القطاع الخاص، وهذه التفرقة والمحاباة التي تمتع بها القطاع العام أدت من ناحية إلى تعثر القطاع الخاص في مصر وشل حركته في المساهمة في التنمية، ومن ناحية أخرى فإن تدليل مشروعات القطاع العام أدى إلى فسادها وعدم شعور القائمين عليها والعاملين فيها بالمسئولية، فساد فيها الإهمال وعدم المبالاة، ولأن أموالها كانت عامة، أي مملوكة لشخص عام وهمي لا وجود له، فإنها لم تجد من يحافظ عليها أو يصون الأجهزة الرأسمالية التي تملكها، ويعمل على تطويرها وتنميتها، ولذلك أصيبت بخسائر فادحة وأصبحت تمثل عبئاً سنويا على ميزانية الدولة، بدلاً من أن تكون مصدراً لزيادة مواردها(١). وكل ما كانت تفعله الدولة لعلاج هذه الخسائر أن تغير المديرين وتعين بدلاً منهم، ولأن المديرين الجدد مثل السابقين كانوا مجرد موظفين تنقصهم الخبرة في إدارة المشاريع المعقدة، كذلك لم يكونوا ملاكاً أو رأسماليين لديهم الحافز على زيادة أرباحهم والمحافظة على أصولهم وممتلكاتهم، فإن الخسائر كانت تتكرر بصفة مستمرة، الأمر الذي دفع الدولة، وغيرها من الدول التي إتبعت أسلوب القطاع العام إلى طرح معظم شركاته للبيع للقطاع الخاص، حتى تتخلص من عبء تحمل الخسائر المستمرة التي كان يصاب بها، وحتى تتحول هذه الشركات والمشروعات إلى مشروعات منتجة(٢).

فالإدارة الخاصة للمشروعات تتمتع بالفعالية التي أساسها سعى الفرد الدائم إلى المحافظة على أمواله وحمايتها من السرقة والاستغلال والضياع،

---

(١) في دراسة قام بها البنك الدولي لعينة من ٢٧ دولة من الأقل تطوراً وجد أن معدل الإعانات والتحويلات الأخرى من خزينة الدولة إلى مشروعات القطاع العام لكي توازن مدفوعاتها مع دخلها في الفترة من ١٩٧٦ ــ ١٩٧٩ بلغ ١,٤٪ من الناتج القومي الإجمالي، بينما كان معدل العجز الحكومي في تلك الدول خلال تلك الأعوام أقل على الأرجح، من ٤٪ من الناتج القومي الإجمالي، وهذا يعني أن حوالي ثلث العجز المالي في موازنات تلك الدول كان بسبب دعمها لمشروعات القطاع العام (أنظر إفيريت هاجن، المرجع السابق، ص ٣٣٩).

(٢) ستيف هـ. هانكي، المرجع السابق، ص ١٣ وما بعدها؛ د. خالد فؤاد شريف، المرجع السابق، ص ٤١ وما بعدها.

وكذلك عمله الدائم على تنميتها وتطويرها عن طريق زيادة نطاق أعماله ومشروعاته ومحاولته إستغلال الموارد المتاحة له أفضل استغلال ممكن مما يعود بالأثر الطيب على عملية التنمية ودفعها دائماً إلى الأمام(١).

وجدير بالذكر أن قولنا بضرورة إعتماد الدولة على القطاعين الخاص والعام في التنمية تتفق مع نظرة الإسلام إلى الملكية الخاصة والملكية العامة، فهو يقر نوعي الملكية على قدم المساواة، فلا يعتبر الملكية الخاصة هي الأصل وأن الملكية العامة هي الاستثناء كما هو الحال في النظم الرأسمالية، ولا يعتبر الملكية العامة هي الأصل والملكية الخاصة هي الاستثناء كما في النظم الاشتراكية، وإنما أقر نوعي الملكية في كل وقت، فسمح بالملكية الخاصة وحرية الأفراد في إستغلال هذه الملكية ولكن بشرط عدم التعدي على حقوق وحريات وممتلكات الآخرين، وبشرط التقيد بالقواعد الإسلامية في هذا الشأن، كما سمح بالملكية العامة وملكية الدولة وحرية الجماعة في استغلال هذه الملكية بشرط عدم الاعتداء على حريات وممتلكات الأشخاص والتقيد في هذا الشأن أيضاً بالقواعد والمبادىء التي جاءت بها الشريعة الإسلامية لتحديد كيفية إستغلال الأرض وغيرها من عوامل الإنتاج(٢).

٢ – إتباع الدولة النامية أساساً لنظام إقتصاد السوق الذي يسمح لروح المبادرة الفردية في القطاع الخاص، ولآلاف الرأسماليين ورجال الأعمال والمهنيين والفنيين والعمال المهرة بأن يساهموا مساهمة فعلية وبنصيب كبير في عملية التنمية(٣).

---

(١) قارن إفيريت هاجن، المرجع السابق، ص ٣٢٨؛ ستيف هـ. هانكي، المرجع السابق، ص ٧٩؛ د. خالد فؤاد شريف، المرجع السابق، ص ٥٠.

(٢) راجع د. محمد باقر الصدر: إقتصادنا، بيروت ١٩٨٧، ص ٢٧٩ وما بعدها ؛ د. راشد البراوي، التفسير القرآني للتاريخ، القاهرة ١٩٧٦، ص ١٢٣ وما بعدها؛ شوقي أحمد دنيا، المرجع السابق، ص ١٨٣ وما بعدها.

(٣) ستيف هـ. هانكي، المرجع السابق، ص ١٢٤ وما بعدها.

٣ - إضطلاع الدولة بالمشروعات العامة التي يعجز أو يعزف القطاع الخاص عن القيام بها والتي تتميز بضخامة عائدها الإجتماعي خاصة في مجالي الصحة والتعليم، ومشروعات البنية الأساسية كإقامة الطرق والجسور والسدود والخزانات وهي التي تحتاج إلى نفقات رأسمالية باهظة مع صعوبة تجزئة خدماتها وصعوبة تسويقها للجمهور، وكذلك طول الفترة الواقعة بين إنفاق التكلفة والحصول على العائد(١).

٤ - رقابة الدولة للمشروعات الحكومية والمشروعات الخاصة على السواء رقابة متساوية ومتوازنة، بمعنى خضوع كلا النوعين وعلى قدم المساواة للتشريعات واللوائح والتعليمات التي تهدف إلى المحافظة على الصحة العامة والأمن العام وعدم تعرض مجموع المستهلكين لأي شكل من أشكال الاستغلال (مثل القوانين التي تحارب الإحتكار والتي تطبقها الدول التي تنتهج سياسة إقتصاد السوق كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول أوروبا الغربية(٢).

٥ - تمتع المشروعات الخاصة بنفس المزايا والضمانات التي تمنحها الدولة لمشروعاتها العامة. فمن المشاهد في الدول التي اعتمدت على القطاع العام كمصر وسوريا وليبيا أن المشروعات الحكومية تمتعت بالمزايا الخاصة التي سبق أن أشرنا إليها، في حين حُرِمَتْ المشروعات الخاصة من هذه المزايا، وهذه التفرقة بين القطاعين العام والخاص، أدت كما سبق القول، إلى تدليل وفساد القطاع العام، وإلى إحباط القطاع الخاص وضعفه، أما التسوية بينهما في المزايا والضمانات فمن شأنها إصلاح كل منهما في إتجاه التنمية المرجوة(٣).

---

(١) أنظر :

Bernhard Kuelp, Control of Investments, an essay in :
Josef Thesing (Ed.), Economy and Development, v. Hase & Koehler Verlag Mainz, West Germany, 1979, p. 216.

(٢) قارن د. حازم الببلاوي، ندوة القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، المرجع السابق، ص ٢٤٥؛ Bernhard Kuelp, op. cit., pp. 216.

(٣) راجع جالن سبنسر هل، المرجع السابق، ص ١٦٤؛ خالد فؤاد شريف، المرجع السابق، ص ٨ ـ ١٦.

المطلب الرابع

النمو المتوازن والنمو غير المتوازن

ثار الجدل بين الإقتصاديين والسياسيين حول الكيفية التي تطبق من خلالها سياسات التنمية، وأسفر ذلك عن وجود سياستين، الأولى تسمى بسياسة النمو المتوازن والثانية سياسة النمو غير المتوازن، وسوف نعرض فيما يلي لأهم ملامح السياستين ونعقبه بتطبيق سياسة النمو غير المتوازن في البدأ بالزراعة، وسياسة النمو المتوازن بالنسبة لتنمية جميع أجزاء الدولة :

أولاً : سياسة النمو المتوازن :

ويقصد بسياسة النمو المتوازن أن تقوم الدولة بعملية تنمية شاملة في جميع قطاعات المجتمع الصناعية والزراعية والخدمات، وسوف يترتب على ذلك حل مشكلة ضيق نطاق السوق الذي تعاني منه الدول النامية والذي يتسبب في إضعاف الحافز على الاستثمار، فتوجيه الإستثمارات إلى مجموعة كبيرة من الأنشطة في نفس الوقت من شأنه أن يحدث نوعاً من التكامل فيما بينها حيث يمثل كل نشاط من الأنشطة سوقاً للنشاط الآخر.

فمثلاً فإن تنمية القطاع الزراعي من شأنه إنتاج المزيد من السلع الزراعية التي تحتاجها الصناعات المختلفة، وتنمية الصناعة من شأنه إنتاج السلع الصناعية الزراعية التي تستخدم في رفع معدلات الإنتاجية الزراعية والنهوض بمستوى الزراعة، وهنا يحدث نوع من التكامل بين الزراعة والصناعة، كذلك فإن توجيه جزء من الاستثمارات للنهوض بالمشروعات التي تقدم الخدمات كالمصارف وشركات التأمين والشركات التجارية من شأنه أن يطور الخدمات التي تقدم للنشاط الصناعي والنشاط الزراعي فتزداد الإنتاجية والربحية فيهما وبالتالي يزداد التعامل مع المصارف وشركات التأمين التجارية، وهكذا يزداد التكامل بين مشروعات الخدمات والمشروعات الصناعية والزراعية،

ويتسع نطاق السوق وتزداد الفرص والمجالات المتاحة أمام الاستثمارات.

كذلك يمكن تطبيق فكرة النمو المتوازن، أي تحقيق التنمية على مدى واسع وعريض داخل كل نشاط من الأنشطة المختلفة في المجتمع، ففي داخل النشاط الصناعي فإن النمو المتوازن يعني توجيه الاستثمارات إلى جبهة عريضة من الصناعات المتكاملة بحيث يمثل كل منها سوقاً للصناعات الأخرى، وبالمثل فيما يتعلق بالنشاط الزراعي ونشاط الخدمات(١).

وجدير بالذكر أنه لا يقصد بالنمو المتوازن أن تنمو جميع القطاعات بمعدلات متساوية، ولكنه يعني «أن ينمو كل قطاع وكل صناعة بمعدل نمو يتلاءم ومرونة طلب الدخل من وجهة نظر الإقتصاد القومي كله، على منتجاته. فنمط النمو يكون متوازناً إذا تحدد معدل نمو كل قطاع على أساس مرونة طلب الدخل القومي على منتجاته، ففي العلاقة بين الزراعة والصناعات الإستهلاكية يتحدد معدل نمو كل قطاع بمرونة الطلب الدخلية على منتجاته»(٢).

ومعنى ذلك أن بعض القطاعات ستنمو بمعدل أعلى من البعض الآخر، ولن يتعارض ذلك مع فكرة النمو المتوازن، لأن هذا الإختلاف سببه إختلاف مرونة الطلب الدخلية بالنسبة لمنتجات كل قطاع من هذه القطاعات(٣).

---

(١) د. عمرو محي الدين، المرجع السابق، ص٢٨٧؛ ألبرت هيرشمان، المرجع السابق، ص٧٥.

(٢) د. عمرو محي الدين، المرجع السابق، ص ٢٩٧.

(٣) يقصد بمرونة الطلب الدخلية بالنسبة لمنتج معين مدى استجابة الطلب على هذا المنتج لما يحدث من تغير في دخل المستهلك أو مجموع المستهلكين. ويمكن قياس مرونة الطلب الدخلية عن طريق قسمة التغير النسبي في الطلب (الناتج عن تغير ضئيل في الدخل) على التغير النسبي في الدخل، وتكون هذه المرونة متكافئة إذا كان ناتج القسمة يساوي الواحد الصحيح، وهذه الحالة تعني أن المستهلك أو المستهلكين قسموا الزيادة في دخلهم بين السلعة محل البحث والسلع الأخرى بنفس النسبة التي كان يتم بها تقسيم الدخل قبل الزيادة. أما إذا كانت المرونة الكلية أقل من الواحد الصحيح، فإن هذا يعني أن المستهلك أنفق على السلعة موضوع البحث نسبة من الزيادة التي تحققت في دخله أقل =

ثانياً : سياسة النمو غير المتوازن :

السياسة الثانية هي سياسة النمو غير المتوازن، ومقتضاها البدأ بتنمية أنشطة أو قطاعات أساسية في المجتمع وتركيز الاستثمارات فيها، فلا توجه الإستثمارات بطريقة متوازنة وفي وقت واحد إلى جميع الأنشطة والقطاعات كما هو في سياسة النمو المتوازن.

والفكرة التي تقوم عليها سياسة النمو غير المتوازن، أن تركيز الإستثمارات في قطاع معين كقطاع الصناعة يضمن تنميته لأن دفعة التنمية ستكون قوية، وحدوث التنمية فيه من شأنه فتح السبيل أمام تنمية القطاعات الأخرى الزراعية والتجارية لأنها تكون مرتبطة به وفي حالة تكامل معه. وهذا معناه أن نمو وتقدم قطاع أساسي كقطاع الصناعة سوف يجذب وراءه بقية القطاعات الإقتصادية الأخرى في المجتمع.

والقطاع الذي تتركز فيه عملية التنمية يسمى «القطاع القائد» أو «مراكز النمو» أو «أقطاب النمو»، ويترتب على تقدم هذا القطاع تقدم بقية قطاعات الإقتصاد الأخرى، وبالتالي حدوث وتحقق التنمية. فالإستثمار الذي يبدأ في قطاع ما كقطاع الزراعة مثلاً، سوف يخلق فرص أخرى للاستثمارات في القطاعات الأخرى كقطاعي الصناعة والتجارة، وهذا الاستثمار الجديد سوف يشكل دافعاً إضافياً للتنمية وهكذا(١).

وفي خلاصة موجزة يمكن القول بأن النمو المتوازن يمثل في أغلبه نوعاً

= من النسبة التي كان ينفقها عليها من دخله الأصلي والعكس صحيح.

وهذا معناه أن السلع الاكثر أهمية أو ضرورة بالنسبة للمستهلكين تكون مرونة الطلب الدخلية عليها منخفضة نسبياً ويكون معامل المرونة أقل من الواحد الصحيح، أما السلع الاقل أهمية أو ضرورة في المجتمع فإن مرونة الطلب الدخلية عليها تكون مرتفعة نسبياً، أي يكون معامل المرونة أكبر من الواحد الصحيح (راجع في ذلك د. أحمد جامع، مبادئ الإقتصاد، المرجع السابق، ص ٢٢٦).

(١) راجع، ألبرت هيرشمان، المرجع السابق، ص ٢٤٨.

من الاستثمار الأفقي، أما غير المتوازن فيمثل في أغلبه إستثماراً رأسياً.

ونحن هنا لن نناقش مزايا وعيوب إستراتيجية النمو المتوازن والنمو غير المتوازن لأن هذا الأمر عالجه الكثيرون معالجة مستفيضة(١)، وسوف نخرج عن مجال هذه المناقشات الإقتصادية الفلسفية أحياناً، ونتبنى سياسة عملية تتفق والظروف السياسية والإجتماعية بل والإنسانية التي تعيشها الدول النامية وغالباً ما تكون مفروضة عليها نتيجة التعقيدات التي طرأت على العلاقات الدولية في الوقت الحاضر، وهو ما سنعالجه في البند التالي مباشرة.

ثالثاً : تطبيق سياسة النمو غير المتوازن والبدأ بالزراعة :

فمن وجهة نظرنا تبدو الحاجة الهامة والأساسية التي يجب أن تعمل الدول النامية على تحقيقها هي زيادة إنتاج المواد الغذائية الأساسية وتحقيق الإكتفاء الذاتي منها كلما كان ذلك ممكناً.

وهذا معناه أن الزراعة يجب أن تكون هي الأساس في التنمية، وأن تكرس الدول النامية جهودها لإعطاء دفعة قوية للنهوض بالزراعة لإنتاج ما تحتاج إليه من الغذاء(٢).

فمن الملاحظ أن معظم الدول النامية، إن لم تكن جميعها دولاً مستوردة للغذاء، ففي ١٩٨٦ بلغت واردات الدول منخفضة الدخل من الغذاء حوالي ١٤٧٤٨ مليون دولار، وواردات الهند والصين ١٠٥٩٢ مليون دولار والدول متوسطي الدخل ٣٦٨٦٥ مليون دولار، والدول المصدرة للنفط ٥٥٢٧ مليون

---

(١) أنظر د. عمرو محي الدين، المرجع السابق، ص ٣٠٣ ــ ٣٠٥، ٣٢٣ ــ ٣٢٥؛ ألبرت هيرشمان، المرجع السابق، ص ٧٤ ــ ٨٩، ٩٠ ــ ١٠٧، ويلاحظ أن ألبرت هيرشمان يفضل استراتيجية النمو غير المتوازن على استراتيجية النمو المتوازن في تحقيق التنمية الإقتصادية.

(٢) د. محمد الجوهري وآخرين، المرجع السابق، ص ٣٤٠؛ جون ل. سايتز، المرجع السابق، ص ٦٧.

دولار بما يوازي على الترتيب حوالي ١٦,٦٪، ١٨٪، ١٠٪، ١٥٪ من مجموع وارداتهم في نفس العام(١).

وبالنسبة للحبوب أهم السلع الغذائية، بلغ إجمالي واردات الدول منخفضة الدخل من الحبوب ما يوازي ٩,٤٪ من مجموع الواردات العالمية، وواردات الدول متوسطة الدخل ٣٧,٧٪ من إجمالي الواردات العالمية في نفس العام.

أما الدول العربية عالية الدخل وهي المصدرة للنفط وتشمل السعودية والكويت والإمارات وليبيا فبلغت وارداتها من الحبوب ٧,٣٤٧ مليون طن بما وازى ٣,٨٪ من إجمالي الواردات العالمية من الحبوب وبما يعادل تقريبا واردات الهند والصين مجتمعين.

وتعتبر الدول العربية والدول الاشتراكية من أكبر الدول المستوردة للحبوب والغذاء في العالم، فقد بلغت واردات الدول العربية ما يوازي ١٦,٥٪ من إجمالي الواردات العالمية من الحبوب، وواردات الدول الاشتراكية في أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق من دون بولندا ورومانيا والمجر وبإضافة كوبا وأنجولا ما يوازي ١٧,٢٪ من إجمالي الواردات العالمية وبلغت واردات الإتحاد السوفيتي السابق وحده ٣,٣٪ من واردات الحبوب العالمية عام ١٩٨٦(٢).

ويعزى العجز الشديد في ميزان مدفوعات الدول النامية إلى زيادة وارداتها من الغذاء، والأخطر من ذلك أن الدول منخفضة الدخل في هذه المجموعة تستدين من العالم الخارجي لتوفير الغذاء لأبنائها، وتبدو خطورة هذا الوضع أن الغذاء المستورد يتم أكله وينتهي الأمر، أما الدين الخارجي فيظل قائماً ويتراكم، لأن الدولة المقترضة لم تستخدمه في مشروعات إنتاجية تحقق عائداً يتم إستخدامه في رد القرض وفوائده، وإنما يتعين عليها أن ترد هذا القرض وفوائده من مصادر أخرى. ونظراً لضعف هذه المصادر بصفة عامة

---

(١) التقرير الإستراتيجي العربي لعام ١٩٨٨، المرجع السابق، ص ١٩٩.

(٢) المرجع السابق، ص ١٩٨، ٢٠٠.

لـدى هذه الـدول، فإن القـروض التي تستخدم لتـوفير الغـذاء تظل باقيـة، بل وتتراكم مسببة مشكلة المديونية العالمية التي تعاني منها الدول النامية الفقيرة.

ولهذا السبب فإن التنمية الزراعية تعتبر طريقاً لابد منه إذا أرادت الدول الناميـة الفقيرة التخلص من أعبـاء المديونية العـالمية، كـذلك فإنها تعتبر هـامة بالنسبة للدول النامية عالية الدخول كالدول النفطية لأنها تضمن لها قدراً كبيراً من الإستقـلال السيـاسي والحريـة في إتخاذ القرار. فـالـدول التي تعتمـد على إستيراد الطعـام من الخارج تضطـر للخضــوع لسياسـات الـدول التي تمدهـا بالطعـام. وقد ظهـر ذلك بوضوح في الـولايات المتحـدة الأمريكيـة عقب حرب أكتوبـر عام ١٩٧٣ حيث وجـدت آراء تقول أن العرب يمتلكـون سلاح البترول ولكننا نمتلك سلاح الطعام(١).

ولذلك فإننا نجد أن أسواق الغذاء الدولية، خاصة بالنسبة للسلع الغذائية الضرورية والحيويـة مثل الحبوب تتميز بتركيز السيطرة عليهـا واحتكارها من قبل مجموعة من الدول الرأسمالية المتقدمة جداً، والتي لا تزيد في مجموعها عن ست دول أهمها الولايات المتحـدة الأمريكية ثم فرنسا وهولنـدا وألمانيا الغربية وكندا وأستراليا(٢).

وقد عمدت هذه الدول السيطرة على أسواق الغذاء حتى تتمكن من توجيه السياسة العـالمية بما يحقق مصـالحها وأهـدافها، مثال ذلك ما فعلتـه الولايات المتحدة الأمـريكية إزاء الإتحاد السوفيتي الســابق بسبب حربه في أفغـانستان، حيث حظر الرئيس الأمريكي «كارتر» تصدير الحبوب إليه ليجبره على الخروج من أفغـــانستـان. ورغـم أن هـذا الحظــر لم يكن لـــه تأثير كبير على الإتحاد السوفيتي بـاعتبار أنه كان دولـة عظمى ذات موارد طبيعية واتصــالات دولية مكنته من تعـويض النقص الناتج عن الحظر، إلا أن مثل هذا الحظـر من المؤكد

---

(١) د. محمد الجوهري، المرجع السابق، ص ٣٢٧.

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٨، المرجع السابق، ص ١٩٩.

أن تكـون آثاره السيـاسيـة والإجتماعية سيئـة إذا فـرض على الـدول الناميـة الصغيرة، خـاصـة إذا كـانت هذه الـدول تمول وارداتها الغـذائيـة عن طـريق القروض الخارجية مثل مصر والجزائر والسودان.

من هنا تبـدو أهمية التنمية الـزراعية بـالنسبة لدول العـالم الثالث، فإلى جانب أنها تسـاعد هـذه الدول على تحقيق استقـلالها السياسي، وعـدم التبعية للدول الرأسمالية التـي تحتكر إنتاج وتصدير الغذاء في العالم، فـإنها تساعدها أيضـاً على التخلص من أعباء المديـونيـة الخارجية التـي تثقل كاهلهـا وتمتص معظم الناتج القومي الصافي الذي يوجه لسداد القرض وفوائده فلا يتبقى شيء يمكن تـوجيهه لمجـالات إقتصاديـة أخـرى كالصنـاعة والخدمـات بهدف رفع مستوى معيشة الأفراد والخروج من دائرة التخلف والتبعية والفقر.

«وإذا نظرنـا إلى المسألة من وجهـة نظر التنميـة الإقتصاديـة فإن زيادة إنتاج واستهـلاك الطعام تعتبر ضرورة أولية. فـالعالم الثالث بـه مخزون هائل من العمالة بين السكان الذين يعانون من سوء التغذية وهم من الضعف بحيث لا يقوون على العمل الشاق. وفي نفس الوقت فإن جانباً كبيراً من البروتين يفقد لعدم تناول اللحـوم، بل إن هذا المفقود يفقد مرتين، لأن الـذي يأكل اللحوم هو الجزء الثري من المجتمع الذي لا يقوم إلا بأتفه الأعمال»(١).

وفي ذلك فإننا نتفق مع الصينيين الذين يقولون أن الزراعة هي الأساس، أما الصناعة فهي العامل المساعد أو المحقق لذلك(٢).

وقد طبق الصينيون هذا المبدأ بالفعـل، فالإنتاج الغذائي في الصين يتزايد باستمرار بشكل مثير، خاصة خلال العقد الماضي، حيث قامت الصين بإصلاحات زراعية أساسيـة، وخفضت النفقات العسكرية في ميـزانيتها، وعملت على تنظيم

---

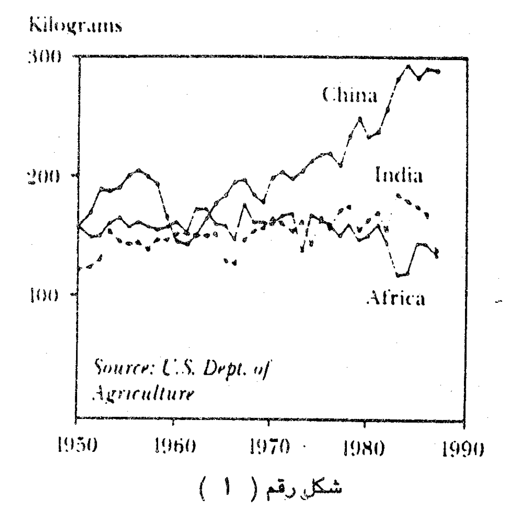
(١) د. محمـد الجوهري وآخـرين، المرجع السابـق، ص ٣٢٨؛ د. يوسف عبـد الله صـايغ، مقررات التنمية الإقتصادية العربية، المرجع السابق، ص ١٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٤٠؛ جون ل. سايتز، المرجع السابق، ص ١٠٤.

الأسرة، وأعادت تشجير الغابات واتخذت إجراءات المحافظة على التربة.

ونتيجة لـذلك فقد إرتفع إنتاج الحبـوب للفرد الواحـد بمقدار الثلث، مع الوضـع في الاعتبار أن عدد سكان الصين يمثل حوالي خمس سكان العالم أجمع، وقد تحققـت معظم هذه الـزيادة خـلال العشر سنوات الأخيرة الماضيـة. ويكاد يقترب إنتـاج الحبـوب إلى معدل ٣٠٠ كجـم للفرد الـواحـد، كما إرتفع مقـدار البروتين الحيواني الذي يستطيع الفرد الحصول عليه، وبذلك فإن سوء التغذية وخطر المجاعة يكاد أن يختفي من الصين.

ويوضـح الشكل التـالي مدى التقدم الذي حققتـه الصين في إنتاج الحبوب مقارناً بمعدل إنتاج الحبوب في الهند وفي أفريقيا(١).



شكل رقم (١)

إنتاج الحبوب للفرد الواحد سنوياً في أفريقيا والصين والهند خلال الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٧

ويلاحـظ أن إنتاج كل من أفـريقيا والهند والصين وصـل في عام ١٩٧٠

---

(١) هذا الشكل منشور في كتاب أوضاع العالم سنة ١٩٨٨، مرجع سابق، ص ٣٧.

بالتحديد إلى ما بين ١٦٠ ـ ٢٠٠كجم للفرد الواحد سنوياً، لكن بعد ذلك إنخفض هذا المعدل في الهند بمقدار الخمس، أما في أفريقيا فإن التصحر وعوامل التعرية والمحاصيل المفتقرة إلى التغذية سوف تؤدي إلى وجود أفراد يفتقرون إلى التغذية كذلك.

ويرى الجميع ضرورة بذل جهود جماعية لإنقاذ الأرض في أفريقيا وإعادة العافية لها حتى لا تتحول المجاعة المتكررة بها إلى مجاعة مزمنة(١).

وفكرة أن تبدأ التنمية في الدول المتخلفة بالقطاع الزراعي أي بالتنمية الزراعية وتركيز الجهود لتحقيقها، وتسخير الصناعة وجميع الأنشطة والموارد في الدولة لتحقيق هذا الهدف، تتفق إلى حد ما مع فكرة النمو غير المتوازن التي قال بها «هيرشمان»(٢). وهي التي يطلق عليها المهتمون بشئون التنمية الآن «الثورة الخضراء» تلك الثورة التي تقوم على أساس نقل التقنية الزراعية المتطورة لدول العالم الثالث(٣).

وكما سبق بيانه فإن النمو غير المتوازن يقوم على فكرة القطاعات القائدة أو الرائدة التي يترتب على تركيز التنمية فيها حدوث إختلالات في التوازن تضمن حدوث التنمية واستمرارها، فالتوسع في الصناعة (أ) مثلا يؤدي إلى وجود وفورات خارجية في هذه الصناعة، غير أن هذه الوفورات الخارجية يمكن استيعابها من جانب الصناعة (ب) والتوسع التالي في الصناعة (ب) يحقق وفورات خارجية في هذه الصناعة، وهذه الأخيرة يمكن استخدامها في الصناعة (أ) أو في صناعة جديدة كالصناعة (جـ) مثلاً، وهكذا فإن كل استثمار في صناعة ما سيستفيد من الوفورات الخارجية التي يخلقها التوسع السابق، وفي

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٦.

(٢) ألبرت هيرشمان، المرجع السابق، ص ٢٤٨.

(٣) أنظر جون ل. سايتز، المرجع السابق، ص ٧٩.

نفس الوقت فإن هذه الصناعة الجديدة ستحقق وفورات خارجية جديدة يمكن أن يستغلها مستثمرون آخرون(١).

وإلى جانب التحرر من التبعية الإقتصادية، فإن قدرة الدول النامية على توفير ما تحتاجه من غذاء سوف يمكنها في المدى المتوسط والطويل من تخفيض نفقاتها على هذه السلع الضرورية، وبالتالي يمكنها من توفير رءوس أموال ضخمة تستطيع أن تستخدمها في التنمية في مجالات أخرى تعادل المجال الزراعي في الأهمية وهي المجالات الصناعية والتجارية والخدمات وبذلك تتمكن في نهاية الأمر من تحقيق التنمية الشاملة المنشودة.

إن العقبة الرئيسية أمام النهوض بالزراعة وتوفير الغذاء أن العديد من دول العالم الثالث تمثل كيانات إقتصادية صغيرة لا يتوافر بالنسبة لكل منها على حدة إمكانيات النمو والقدرة على تحقيق الإكتفاء الذاتي من الغذاء. فمعظم هذه الدول على الرغم من أنها متجاورة، إلا أن بينها حدوداً مصطنعة ومتداخلة بفعل الدول المستعمرة حتى تظل في مشاكل حدود مع بعضها البعض تصرفها عن قضية التنمية.

وهناك عقبة أخرى ظهرت في الآونة الأخيرة هي مشكلة المياه التي تنذر بوقوع حروب بين الدول المتجاورة للسيطرة على أكبر كمية ممكنة من المياه التي لا غنى عنها للزراعة أو الحياة(٢).

وللخروج من هذا المأزق، وهذا الإسفين الذي دقه الاستعمار بين دول العالم الثالث بشأن النزاع على الحدود والمياه، يجب أن تنتبه هذه الدول إلى

---

(١) ألبرت هيرشمان، إستراتيجية التنمية، المرجع السابق، ص ٩٦، ٢٤٨.

(٢) لمزيد من التفصيلات حول مشاكل المياه في العصر الحديث أنظر ليستر براون وآخرين، أبعاد علاقة النمو السكاني بمنظومات إستبقاء الحياة، المرجع السابق، ص ٤٧ ـ ٩٩، ٢٨٩ ـ ٣٤٩.

خطـورة المشكلة وأن تعمل على حلهـا بوسـائل إقتصـادية بـدلاً من الوسـائل العسكـرية التي لا زالـت تستخدمهـا الـدول المتجـاورة حتى الآن وأدت إلى نشـوء عـداء دائم معلن وغير معلن فيما بينهـا وحـالت دون تحقيق وحـدتها وتكاملها.

فمشاكل الحدود كانت من أعقد المشاكل التي عانت منها أوروبا وأدت إلى قيام الكثير من الحروب فيما بينهـا وآخرهـا الحربين العالميتين الأولى والثـانية نتيجة اللجوء إلى الوسائل العسكرية في حل هذه المشاكل(١).

ولم تجد أوروبا أمامهـا سوى الوحدة الإقتصـادية لتحقيق التكامل فيما بين دول المجموعة، وللقضاء على مشاكل الحدود المستعصية فيما بينها، فأزالت الحواجز الجمركية، وألغت القيود والحواجـز التي تحد من حرية إنتقال الأفراد والخدمات ورءوس الأموال من دولة إلى أخرى(٢).

---

(١) في سنوات ١٩٤٩، ١٩٥٣ تمت محاولات فاشلة لتوحيد أوروبا سياسياً:

- المحاولة الأولى عند إنشاء المجلس الأوروبي.
- المحاولة الثانيـة عند إنشاء منظمة سياسية أوروبيـة تجمع الدول الأوروبية في نطاق سياسي واحد.
- وأدركت أوروبا أن السياسة لن تجدي في تحقيق وحدتها.
- لذلك إتجهت صوب الإقتصاد، أي الوحدة الإقتصادية وهي التي سيعلن عن مرحلتها النهائية في أوائل عـام ١٩٩٣ لتكون السبيل إلى وحدتها السياسيـة والأمل في تكوين الولايات المتحدة الأوروبية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية.

(راجع ج. وارين نستروم، بيتر مالـوف: السوق الأوروبية المشتركة، تـرجمة د. صلاح الدين نامق، القاهرة ١٩٦٥، ص ٣ وما بعدها).

(٢) سـوف تتوج الـوحـدة الأوروبية وتكتمل بحلـول ديسمبر ١٩٩٢ عنـدما تطبق الـدول الأعضاء نظام الـوحدة النقدية الأوروبيـة لتعلن بذلك عن مولد أوروبـا الموحدة. وبذلك ستكـون الـوحـدة الإقتصاديـة هي الـوسيلـة التي مكنت أوروبـا من تحقيق وحـدتها السيـاسية بعـد أن فشلت جميع المحـاولات العسكريـة والسيـاسية التي تمت في هـذا الشأن.

لـذلك فإن أفضل وسيلة لتحقيق الإكتفـاء الـذاتي في مجال إنتاج الغـذاء الذي تعجـز عن تحقيقه كل دولـة على حدة من دول العالم الثـالث أن يتم حل هذه المشكلة على أساس إقليمي كما فعلت دول أوروبـا. فتستطيع كل مجموعة من دول العالم الثالث التي ترتبط فيما بينها بعـلاقات مختلفة كعلاقات الجوار أو الأصل أو اللغة أو العقيـدة كالـدول العربيـة أو الدول الإسـلامية أن تحقق الإكتفاء الذاتي فيما بينها في مجال إنتاج الغـذاء عن طريق رسم وتنفيذ سياسة مشتركـة للـزراعـة والمواصـلات، فهـذه الـــدول تملك جميع عنـاصر التكـامل الإقتصـــادي، وما عليهـا إلا أن تحل الصراعات القـائمة فيما بينهـا، وألا تسمح للـدول الصناعيـة أن تستخـدمها في معـاركهـا من أجل السيطرة عليهـا وعلى مواردها وثرواتها وجعلها سوقاً لتصريف منتجاتها الصناعية وخاصة منتجات التسليح(١).

وكما ذكرنا فيما قبل فإن دول العالم الثالث تنفق المليارات من الدولارات على إستيراد الحبوب والغذاء، وتحقيق الإكتفاء الذاتي في هذا المجال سوف يوفر هذه المليـارات التي يمكن إستخدامها في تطـوير التنمية الإقتصـادية في مجالات أخرى خاصة المجال الصناعي، وكذلك التخفيف وربما تخليص العديد من دول العالم من أعباء المديونية الدولية التي أصبحت تمثل في جانب كبير منها قروضاً لتمـويل إستيراد الغذاء. والأهم من كل ذلـك أن الإكتفاء الـذاتي في هذا المجـال الهام يعتبر خطوة ضروريـة ولازمة على طـريق تحرير دول العـالم الثالث من التبعية والخضوع لسيطرة الـدول العظمى بما يحقق لها الإستفادة الفعلية من ثرواتها الطبيعية التي تصل إلى حوالي ٦٧٪ من مجموع الثروات العالمية، بمعنى إستخدام هـذه الثروات لـرفع مستـوى معيشة مـواطنيها والقضـاء على الفقر والجهل والمرض الـذي تعاني منـه العديد مـن هذه الـدول الغنية في مـواردها الطبيعية والفقيرة في طريقة وكيفية إدارة هذه الموارد وحسن إستغلالها(٢).

---

(١) أنظر د. محمد الجوهري وآخرين، المرجع السابق، ص ٢٣٧.

(٢) راجع التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٩، مرجع سابق، ص ٢٠٠.

رابعاً : تطبيق سياسة النمو المتوازن بالنسبة لتنمية جميع مناطق الدولة :

فالملاحظ في دول العالم الثالث أنها تأخذ بأسلوب تنمية العاصمة وإهمال باقي أجزاء الدولة الأخرى. وقد أدى ذلك إلى وجود ما يسمى بالمدن المليونية التي ظهرت نتيجة أن تركز الخدمات والصناعات ووسائل المواصلات والإتصالات ومشروعات التعمير في المدن، يدفع جميع السكان، خاصة من المناطق الحضرية أو الريفية المهملة والتي لا يتوافر فيها فرص عمالة كافية أو خدمات مناسبة، إلى الهجرة إلى العاصمة لقضاء خدماتهم ومصالحهم أو غالباً للبحث عن لقمة العيش والإرتزاق(١).

ويترتب على تدفق السكان من جميع أنحاء الدولة إلى العاصمة مشاكل إجتماعية وأمنية وسياسية، وعدم قدرة السلطات على الوفاء بحاجات هذه الأعداد الضخمة من السكان من الخدمات، خاصة في مجال المياه والكهرباء والصحة والتعليم، رغم المبالغ الباهظة التي تخصصها الحكومة لميزانية العاصمة، فيقل مستوى الخدمة مع البطء الشديد في الأداء وتنتشر الرشوة والفساد بسبب زيادة الطلب على الخدمات عن المعروض منها، كما تزداد إيجارات المساكن ومحال العمل وينتشر الإجرام والعنف، ناهيك عن التلوث البيئي الناجم عن الأعداد المتزايدة من وسائل النقل والمواصلات العامة والخاصة وعدم قدرة شبكة الطرق المتاحة على إستيعابها فتصاب حركة المرور بالبطء والشلل ويزيد حجم المحروقات نتيجة توقف السيارات في الإشارات والتقاطعات، مما يؤدي إلى إهدار الطاقة والزيادة المستمرة في نسبة التلوث.

ولحل هذه المشاكل وغيرها يتعين على السلطات أن تتخذ خطوات إيجابية مؤداها جميعاً عدم تركيز الخدمات والتنمية، خاصة في مجال البنية الأساسية،

---

(١) راجع د. محمد الجوهري وآخرين، المرجع السابق، ص ٤٨٧ وما بعدها؛ د. يوسف عبد الله صايغ، مقررات التنمية الإقتصادية العربية، المرجع السابق، ص ١٦.

على العاصمة أو بعض المدن الكبرى، وأن تسير التنمية بخطى متوازنة في جميع أنحاء الدولـة، بمعنى ضرورة توصيل الخدمات إلى جميع مدن الدولـة وقراها، فلا يضطر الأفراد إلى هجر قـراهم ومدنهم الخالية من الخدمات وأماكن العمل، والتوجـه إلى العاصمـة حيث مستوى الخدمـات وعرض السلع وفـرص العمل أفضل نسبياً من المتاح في محال إقامتهم الأصلية(١).

ومن أهم الـوسـائل التي نوصي بها لحل هـذه المشكلـة هـو إتباع نظـام اللامـركزيـة الإدارية بـالمعنى الصحيح. فلا يكفي أن تعين الحكـومة المركـزية محافظـاً أو حاكماً لكل إقليم أو مقـاطعة أو محافظـة بالـدولة يتلقى تعليماتـه وأوامـره ومخصصـات محافظته مـن الحكومـة المركـزيـة، ولكن يجب أن يتم إختيار المحـافظ أو حاكم الإقليم بـالإنتخاب من أبناء المحـافظة أو الإقليم، وأن تخصص موارد كل إقليم لـلإنفاق على الخدمـات التي يحتاجها الأفـراد في هذا الإقليم، على أن تساهم الحكومة المركزيـة في تمويل توفير وتقديم هذه الخدمات إذا كـان الإقليم يعاني من النقص في مـوارده الخاصة. فـالخطأ الذي تقع فيـه معظم الدول النامية حـالياً هو تخصيص معظم الموارد المتاحة بالـدولة للإنفاق على العاصمة وبعض المدن الكبرى، فهذا يكون على حساب تنمية المدن والمناطق الأخرى بها. ورغم إرتفاع معدلات الإنفـاق على العاصمة وبعض المدن الكبرى، فإنه لا يعتبر إنفاقـاً تنموياً يترتب عليه تحسين كمية ونـوعية الخدمات المؤداه، ولكن يفي فقط ببعض حاجـات الأعداد الضخمـة والمتزايدة من السكـان الذين ينزحـون إليها من كل حـدب ودرب، فتأتي خدمات نـاقصة ومتنـاقصة وتقل كثيراً عن مستوى الخدمات التي توفرها الدول المتقدمة لأبنائها.

وإذا تمكنت الدولة من نشر التنمية في جميع ربوعها، فإن ذلك يساعد على استمرار التنميـة وازدهارهـا، حيث سيحدث تنافس وتكـامل بين مدن الـدولة وقراها في المجـالات الصناعية والزراعيـة والتجارية، مما يتـوقع معه زيادة في

---

(٢) ي. س. سافس، المرجع السابق، ص ٢٤٥ وما بعدها.

الناتج القـومي الإجمالي وبالتالي زيـادة معدل النمو، وهـو الهدف الذي تسعى الدول الناميـة إلى تحقيقه للخروج من دائرة التخلف. كما أنه سيحـد من وفود السكان وتدافعهم للعيش في العاصمة.

ومن الوسائل التي تساعد على عدم تركيز الخدمات والتنمية في العاصمة، أن تقوم الـدولة بتـوزيع الوزارات على المدن بل والقـرى المختلفة، فـلا تستأثر العاصمـة بجميع المصالح والإدارات الحكـومية. وبهذا تستطيع الـدولة أن تحد من نزوح الأفراد المستمر إلى العاصمة طلباً للخدمات وللعمل، لأن من شأن هذا التوزيع أن يـؤدي إلى خلق فرص عمل متوازنـة في معظم مناطق الدولـة وعدم قصرها على العاصمة أو بعض المدن الكبرى فقط.

المطلب الخامس

إقامة تكتل إقتصادي إقليمي

من الوسائل الضرورية لتحقيق التنمية في الدول العربية أو الإسلامية هو إقامة تكامل اقتصادي بين الدول العربية والإسلامية والأفريقية، حيث أن هذه الدول مجتمعة يتوافر لديها جميع عوامل الإنتاج اللازمة لإقامة إقتصاديات قوية يمكن أن تكون أساساً لقيام سوق مشتركة فيما بينها، على أن يكون أساس هذا التكامل هي المصلحة الإقتصادية وليست المصلحة السياسية، بمعنى ألا يكون هذا التكتل الاقتصادي وسيلة لسيطرة سياسة ترغب دولة أو أكثر في فرضها على باقي الدول الأخرى بهدف تحقيق مكاسب اقتصادية غير مشروعة أو لإشباع شهوة الزعامة والسيطرة التي تصيب البعض خاصة في دول العالم الثالث.

حقيقة أن الوحدة الإقتصادية قد تكون سبيلا للوحدة وللقوة السياسية، إلا أن هذا الهدف يجب أن يكون نتيجة طبيعية للوحدة والتكامل الإقتصادي وليس نتيجة يتم فرضها على أعضاء التكامل مما ينذر بفشله ويعوق التنمية في هذه الدول التي قد تنشأ فيما بينها صراعات سياسية يترتب عليها إهدار وضياع الموارد البشرية والمادية. وتعتبر أزمة الغزو العراقي للكويت من أهم الأمثلة التي يمكن أن نسوقها في هذا الصدد والتي أضرت ضرراً بليغاً بالوحدة الاقتصادية وبالتنمية الإقتصادية في جميع الدول العربية بلا استثناء.

إن الصراع السياسي بين دول العالم في الوقت الحاضر اتخذ شكل الصراع الإقتصادي، ولهذا ظهرت التكتلات الإقتصادية في المناطق المختلفة من العالم، وأول هذه التكتلات يتمثل في السوق الاوربية المشتركة التي بدأت إجراءات إنشائها بمقتضى إتفاقية روما ١٩٥٧ وتطورت السوق وحققت

المطلب الخامس

إقامة تكتل إقتصادى إقليمى

من الوسائل الضرورية لتحقيق التنمية فى الدول العربية والأفريقية ، حيث أن هذه الدول مجتمعة يتوافر لديها جميع عوامل الإنتاج اللازمة لإقامة إقتصاديات قوية يمكن أن تكون أساساً لقيام سوق مشتركة فيما بينها ، على أن يكون أساس هذا التكامل هى المصلحة الإقتصادية وليست المصلحة السياسية ، بمعنى ألا يكون هذا التكتل الاقتصادى وسيلة لسيطرة سياسية ترغب دولة أو أكثر فى فرضها على باقى الدول الأخرى بهدف تحقيق مكاسب اقتصادية غير مشروعة أو لإشباع شهوة الزعامة والسيطرة التى تصيب البعض خاصة فى دول العالم الثالث .

حقيقة أن الوحدة الاقتصادية قد تكون سبيلا للوحدة وللقوة السياسية ، إلا أن هذا الهدف يجب أن يكون نتيجة طبيعية للوحدة والتكامل الاقتصادى وليس نتيجة يتم فرضها على أعضاء التكامل مما ينذر بفشله ويعوق التنمية فى هذه الدول التى قد تنشأ فيما بينها صراعات سياسية يترتب عليها إهدار وضياع الموارد البشرية والمادية ، وتعتبر أزمة الغزو العراقى للكويت من أهم الأمثلة التى يمكن أن نسوقها فى هذا الصدد والتى أضرت ضرراً بليغاً بالوحدة الاقتصادية وبالتنمية الإقتصادية فى جميع الدول العربية بلا استثناء .

إن الصراع السياسى بين دول العالم فى الوقت الحاضر اتخذ شكل الصراع الاقتصادى ، ولهذا ظهرت التكتلات الإقتصادية فى المناطق المختلفة من العالم، وأول هذه التكتلات يتمثل فى السوق الأوربية المشتركة التي بدأت إجراءات إنشائها بمقتضى إتفاقية روما ١٩٥٧ وتطورت السوق وحققت الوحدة الاقتصادية بين دول المجموعة التى أعلن عنها رسمياً أوائل عام ١٩٩٣ .

التكتل الإقتصادى الثانى هو الذى يضم دول شرق آسيا ويشمل اليابان وتايوان وهونج كونج وسنغافورة وكوريا الجنوبية ، وتسعى اليابان حثيثة لنجاح هذا التكتل ، فهى تجرى اتصالات اقتصادية مع دول المجموعة بما فيها الصين

لنسيان الماضي ولجمع الشمل في تكتل إقتصادي قوى يستطيع منافسة التكتل الإقتصادي الأوروبي والقوة الإقتصادية الأمريكية(١).

التكتل الإقتصادي الثالث هو الذي يجمع دول أمريكا الشمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ويشمل أيضا كندا والمكسيك وفنزويلا وكولومبيا وشيلي.

لقد أصبح عالم اليوم هو عالم التكتلات الإقتصادية، فالدول المتقدمة أيقينت أنه لن يكون بمقدور كل دولة على حدة مواجهة الصراع والتنافس الإقتصادي في السوق العالمي، وأنه لا بد من تجميع الجهود وتكوين قوة إقتصادية تقف على قدم المساواة مع القوى الإقتصادية الأخرى في العالم وإلا وقعت الدولة فريسة الاستغلال في مجال العلاقات الإقتصادية الدولية(٢).

فإذا كان هذا هو الوضع بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة، فما بالنا بالدول النامية، وما هو موقعها ومصيرها ومستقبلها من هذه المتغيرات الإقتصادية الخطيرة في العالم، إن الوضع سيزداد سوءاً إذا لم تغفو من سباتها العميق وتنجو بشعوبها من وطأة الاستغلال الدولي الذي لحقها في الماضي وستزداد قسوته في الحاضر والمستقبل الذي لا مكان فيه للكيانات الإقتصادية الصغيرة والمتفرقة كالموجودة في قارات آسيا وأفريقيا وامريكا اللاتينية.

أما بالنسبة للدول العربية فإنها تملك كل عناصر التكامل الإقتصادي من قوى بشرية ورؤوس أموال وموارد طبيعية بكميات هامة واستراتيجية(٣).

---

(١) راجع في ذلك الحوار مع «ياسوشي كوسوجي» الأستاذ بالجامعة الدولية اليابانية، الذي أجرته صحيفة الخليج بدولة الإمارات العربية المتحدة في عددها رقم ٤٧٣٥ الصادر في ١٩٩٢/٤/٢٦، ص١٧.

(٢) حسنين توفيق إبراهيم : اليابان والنظام الدولي في التسعينات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠١، القاهرة، يوليو ١٩٩٠، ص ٧٨؛ د. سلوى شعراوي جمعة، المرجع السابق، ص ٣٩ ومابعدها.

(٣) بجانب النفط الذي انتجت منه الدول العربية حوالي ٦٠٪ من الإنتاج العالمي سنة ١٩٧٣، يأتي الفوسفات حيث انتج الوطن العربي خمس الانتاج العالمي، ٥,٥٪ من إنتاج العالم من المنجنيز، ٤,٥٪ من إنتاج الرصاص عام ١٩٦٧، ٦٪ من إنتاج العالم للكوبالت =

وعلى الرغم من توافر عناصر ومقومات التكامل الإقتصادي، وبالتالي امكانية إنشاء سوق عربية أو إسلامية مشتركة، وعلى الرغم من الفوائد الواضحة والهامة التي ستعود على الدول المشتركة في هذه السوق، إلا أن هناك العديد من العقبات الإقتصادية والسياسية والإدارية والمالية التي ستقف حجر عثرة وستعرقل من اقامة السوق، وأهم هذه العوائق نذكر ما يلي(١).

- تنافس الإقتصاديات العربية والإسلامية والتشابه السلعي.
- اختلاف درجات النمو الإقتصادي في الدول العربية والإسلامية.
- تفضيل معظم الدول العربية والإسلامية التعامل الإقتصادي مع

= سنة ١٩٦٤، أما الحديد فإنتاجه ضئيل نسبيا حيث وصل ١,٥٪ من الإنتاج العالمي سنة ١٩٦٧، بجانب ذلك يتم انتاج كميات ضئيلة من الزنك والنحاس والقصدير والفحم والكروم، والتنجستين والذهب والفضة (راجع د. محمد عبدالمنعم عفر، المرجع السابق، ص ٧٧، ٧٨).

وفي مجال الزراعة فإن مساحة الأراضي الزراعية القابلة للزراعة فيه تقدر بنحو ٥٠٧,٣ مليون هكتار أو مايعدل نحو ٣٧,٢٪ من جملة مساحة الوطن العربي، والباقي لا يصلح للزراعة، وتتوزع الأراضي الصالحة للزراعة بين سبل الاستغلال المختلفة فتخصص حوالي ٥٣,٨ مليون هكتار للزراعة، ٢٥٢,١ مليون هكتار مراع مزروعة، ١٤٢ مليون هكتار غابات، ٦٣ مليون هكتار أرض قابلة للإستصلاح والاستزراع (المرجع السابق، ص ١٨، ١٩).

ويقع الوطن العربي في الجزء الجنوبي الغربية من آسيا وشمال وشرق أفريقيا عند ملتقى قارات آسيا وافريقيا وأوروبا وتبلغ مساحته حوالي عشر مساحة العالم، وعدد سكانه حوالي ٣,٧٪ من سكان العالم، وبسبب موقعه الاستراتيجي وتملكه للمواد الأولية والطاقة فإنه كان مطمعا للاستعمار الغربي خلال الفترات الماضية.

ويبلغ عدد الدول العربية ٢١ دولة بما فيها فلسطين المحتلة، يقع منها ١٢ دولة في جنوب غربي آسيا وهي الدول الآسيوية وتشمل سوريا والعراق ولبنان والكويت والأردن وفلسطين والسعودية وقطر والبحرين وعمان والإمارات العربية المتحدة واليمن (الجنوبي والشمالي)، وعدد ٩ دول أفريقية هي مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا والسودان والصومال وجيبوتي.

(١) أنظر : د. نجيب عيسى، المرجع السابق، ص ١١٦ وما بعدها.

الدول الأوروبية والأمريكية ودول جنوبي شرق آسيا على التعامل البيني مع بعضهم.

- الإقليمية والاعتبارات الشخصية.

- اختلاف القرارات الإقتصادية باختلاف نظم الحكم السائد بالدول العربية والإسلامية(١).

- عدم توافر اطار فكري يجمع شتات العرب والمسلمين على الوحدة والإندماج.

- العقبات الخارجية من قبل الدول غير الإسلامية وبعضها لأسباب إقتصادية والأخرى لأسباب دينية وعقيدية.

- قصور الاتفاقات والمعاهدات بين الدول العربية والإسلامية عن الوصول الى هذا الهدف(٢).

ومن أهم الإجراءات التي يمكن اتخاذها للتغلب على المعوقات المذكورة بهدف إنشاء سوق عربية أو إسلامية وأفريقية مشتركة تلك التي يمكن استخلاصها من إتفاقية إنشاء السوق العربية المشتركة التي عقدت بين دول مجلس الوحدة الإقتصادية التابع لجامعة الدول العربية بتاريخ ١٣/٨/١٩٦٤، وهي تتضمن جميعها تحقيق الحرية في المجالات والانشطة الإقتصادية التي تتم فيما بين دول السوق وهي(٣) :

١ - تحرير تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية فيما بين الدول العربية.

---

(١) المرجع السابق، ص ١٢٧.

(٢) راجع د. محمد عبدالمنعم عفر، المرجع السابق، ص ١٢٠ وما بعدها.

(٣) أنظر : د. راشد البراوي : اقتصاديات العالم العربي، الطبعة الرابعة، القاهرة ١٩٧٨، ص ٧٣؛ د. محمد عبدالمنعم عفر، المرجع السابق، ص ١٢٧؛ د. محمد كامل ريحان وآخرين، المرجع السابق، ص ٢٦٢.

٢ ـ حرية انتقال الأشخاص والأموال.

٣ ـ حرية الإقامة والعمل والإستخدام وممارسة النشاط الإقتصادي.

٤ ـ حرية النقل والعبور واستعمال وسائل النقل والمرافىء والمطارات المدنية.

والإجراءات السابقة تعتبر لازمة لاتمام التكامل الإقتصادي بين الدول العربية، وليس المهم هو النص على هذه الإجراءات في الاتفاقيات، ولكن المهم هو تنفيذها حتى يتحول التكامل من نصوص مكتوبة إلى واقع حقيقي بين الدول العربية والإسلامية. فالوحدة الإقتصادية الأوروبية ما كانت لترى النور لولا تضافر حكومات الدول الأعضاء في تنفيذ بنود الاتفاقات أو القرارات التي تصدرها الأجهزة المعنية(١).

---

(١) وفقا لاتفاقية انشاء السوق الأوروبية المشتركة التي عقدت في روما سنة ١٩٥٧ بدأت دول السوق في تطبيق وتنفيذ مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى التحقيق التدريجي للوحدة الإقتصادية الأوروبية، ومن أهم هذه الإجراءات :

ـ إزالة التعريفات الجمركية وحصص الصادرات والواردات بين الدول الأعضاء.

ـ اقامة تعريفة جمركية وسياسة جمركية موحدة مع الدول الأخرى غير الاعضاء في السوق أو المنضمة اليه.

ـ الغاء القيود والحواجز التي تحد من حرية انتقال الأفراد والخدمات ورؤوس الأموال داخل حدود السوق.

ـ رسم سياسة مشتركة للزراعة والمواصلات.

ـ اقامة تنظيم اقتصادي لضمان المنافسة.

ـ اتباع اجراءات تعمل على تنسيق السياسات الداخلية ومعالجة الاختلال في موازين المدفوعات.

ـ إزالة الاختلافات والتباين بين القوانين الداخلية في الدول الاعضاء تيسيراً لعمل السوق.

ـ انشاء صندوق أوروبي للخدمة الإجتماعية يهدف الى تعليم وتدريب العاملين ورفع مستوى معيشتهم. =

المبحث الثاني

الوسائل غير الإقتصادية

(البنية التحية المعنوية)

إن التنمية الإقتصادية لن تتحقق بالصورة المطلوبة إذا اقتصر التغيير على الوسائل الإقتصادية وأهملنا الجوانب الإجتماعية للتنمية، فالتنمية تعني نقل المجتمع من حالة اقتصادية وإجتماعية متخلفة إلى حالة اقتصادية واجتماعية متقدمة(١).

فقد يحدث تحسن في بعض المؤشرات الإقتصادية كارتفاع مستوى الدخول والنهوض بالبنية الأساسية وزيادة معدلات الإدخار وهي عوامل هامة لتحقيق التنمية، ورغم ذلك لا تتحقق التنمية، ويرجع هذا غالبا نتيجة إهمال الجوانب الإجتماعية فيها.

والجوانب الإجتماعية للتنمية تشمل الجوانب السلوكية وتصرفات الأفراد فيما يتعلق بالاستهلاك والإدخار، وكذلك جوانب ثقافية وسياسية يتعين

= ـ انشاء بنك للاستثمارات الأوروبية لتسهيل التوسع الإقتصادي.

ونصت المعاهدة على انشاء جمعية عامة ومجلس، ولجنة ومحكمة عدل، وانشاء لجنة استشارية للشئون الإقتصادية والإجتماعية لمساعدة المجلس واللجنة.

(راجع : ج. وارين نستروم، بيتر مالوف :المرجع السابق، ص ٣).

وتمثل السوق اتحاد جمركي، وتم الغاء الجمارك بالتدريج بين الدول الاعضاء، وتحقق ذلك بالفعل عام ١٩٧٠م.

وسوف تتوج الوحدة الأروبية وتكتمل بحلول عام ١٩٩٣ عندما تطبق الدول الأعضاء نظام نقدي موحد، وتلغى الحدود الإقتصادية بين دول المجموعة وتظهر كما لو كانت دولة واحدة من حيث انتقال الأفراد ورؤوس الأموال والسلع والخدمات فيما بينها.

(١) د. عمرو محيي الدين، المرجع السابق، ص ٢١٠.

تغييرها حتى تتلاءم مع الوسائل الإقتصادية التي يتم اتخاذها لاتمام عملية التنمية(١).

والجوانب الإجتماعية والثقافية والسياسية يمكن تسميتها بالبنية التحتية المعنوية التي تهدف إلى بناء إنسان العالم الثالث وتطويره لحمل تبعات ومسئوليات التنمية، فالمفهوم السائد للبنية التحتية يقتصر على المعنى المادي، أي الإنشاءات والمشروعات التي لا غني عنها لمباشرة المجتمع لنشاطه ولتحقيق التنمية والنهوض بهذا المجتمع ومثالها طرق المواصلات والإتصالات ومحطات الكهرباء، والماء، واقامة السدود والقناطر وغيرها.

وهذه تدخل في رأينا ضمن العوامل والإجراءات الإقتصادية التي يجب اتخاذها لبدأ واستمرار عملية التنمية.

أما المفهوم الآخر الذي نعنيه بالبنية التحتية فهو المفهوم الثقافي والإجتماعي، ويقصد به الإجراءات المختلفة التي يجب على الدولة النامية أن تتخذها في المجال الثقافي والتعليمي والإجتماعي والسياسي لإحداث تطوير وتنمية للجوانب المعنوية لإنسان العالم الثالث لكي يكون هذا الإنسان أساسا تقوم عليه عملية التنمية، مثله في ذلك مثل تطوير البنية التحتية المادية التي تعتبر الأساس المادي الذي تقوم عليه التنمية.

والتنمية المعنوية المنشودة يمكن تحقيقها من خلال إدخال اصلاحات وتغييرات لبعض الإجراءات والمفاهيم المرتبطة بالسلوك الثقافي والإجتماعي والسياسي لأفراد المجتمع وذلك في المجالات التالية :

أولاً : التنمية التعليمية والثقافية :

لوحظ أن خطة التعليم واجراءاته في الدول النامية لا تخدم عمليات التنمية، فهناك اهتمام كبير بالدراسات النظرية كتخصصات القانون والتجارة

---

(١) د. محمد الجوهري وآخرين، المرجع السابق، ص ٤٧ وما بعدها.

والادارة والإقتصاد والآداب وغيرها، وأيضا التخصصات العالية في الهندسة والالكترونيات والزراعة وما شابهها، أما التعليم الفني والمهني التطبيقي فلا يحظى باهتمام مماثل، مما أدى إلى وجود جيش من الخريجين المتخصصين في الدراسات النظرية ينتظر شهوراً وسنوات للحصول على فرصة عمل، وفي نفس الوقت تعاني الدولة من العجز الشديد في العمالة الفنية المدربة، ولذلك ظهرت البطالة المقنعة في الجهاز الإداري الحكومي، في حين أن المشروعات الصناعية والزراعية التي تعتبر لازمة للتنمية لا تجد القوى البشرية بالقدر الذي يمكنها من استغلال مواردها استغلالا فعالاً(١).

ونتيجة لهذه السياسة التعليمية الخاطئة فقد حدث نقص في التعليم الأساسي والمتوسط الصناعي والزراعي والتجاري الذي يسمح بتخريج مجموعة من المهنيين القادرين على العمل مباشرة في المصانع والمزارع والمؤسسات المالية والتجارية، في الوقت الذي يوجد فيه فائض كبير من خريجي الثانوية العامة الذين يتوجهون للتعليم الجامعي لمجرد الحصول على شهادة عليا، وهو الأمر الذي يتناقض مع متطلبات التنمية، ويحتاج بالتالي الى تطوير النظام التعلمي في الدول النامية ليس لايجاد مهندسين وخبراء وعلماء، فهؤلاء يمكن الاستعانة بالخارج مؤقتاً لتوفيرهم، ولكن لايجاد أيدي عاملة مدربة مهنياً ذات مستوى مقبول في القراءة والكتابة(٢).

إضافة إلى ما تقدم يجب أن يستخدم التعليم في أي مستوى من مستوياته، حتى بالنسبة لتعليم الأطفال، لغرس القيم والعادات التي تحبذ وتحث على الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد المتاحة للمجتمع بما يحقق أهداف التنمية الإقتصادية.

وفي مجال الاستهلال فمن الضروري أن يهدف التعليم إلى نشر المفاهيم الإيجابية بين الناس ونشر المعارف التي تؤهلهم للحكم على سلوكهم بأن

---

(١) راجع : شوقي أحمد دنيا، المرجع السابق، ص ٢٨ وما بعدها.

(٢) أنظر : افيريت هاجن : المرجع السابق، ص ٢٠١.

التبذير والإسراف عمل ضار بالفرد والمجتمع وجعل الإدخار بمثابة سلوك اجتماعي حميد يمكن اكتسابه عن طريق المدرسة وتوريثه اجتماعيا من خلال الأسرة، لأن فائدته عظيمة يمتد أثرها للفرد والمجتمع على السواء(١).

وأيا كان الأمر فإن التعليم يعتبر ضرورة من ضرورات التنمية، فإنتاجية العمال الذين تلقوا قدرا من التعليم العام تزيد عن إنتاجية العمال الذين لم يكن لهم حظ فى التعليم ، ففى دراسة للبنك الدولى عن العلاقة بين التعليم وبين الإنتاجية الزراعية تبين أن الفلاحين الذين كانوا قد حصلوا على أربع سنوات من التعليم حققوا زيادة في المحصول بنسبة ١٣٪ عندما تم استخدام مدخلات جديدة كأنواع جديدة من البذور، والمبيدات الحشرية ومبيدات الآفات الزراعية والقوارض، وتحسين الطرق وإنشاء طرق جديدة، واثبتت الدراسة أنه حتى مع غياب المدخلات الجديدة فإن أربع سنوات من التعلم نتج عنها زيادة في المحصول بنسبة ٦٪، وأكدت دراسة شاملة قام بها «لوكهيد» ومساعدوه، أن مستوى التعليم يرتبط إيجابيا بالإنتاجية الزراعية(٢).

ومن هنا فإن محو أمية الأفراد إناثا وذكوراً وتعليمهم القراءة والكتابة يعتبر أمراً لا غنى عنه لتحقيق التنمية، لأن معرفة القراءة والكتابة تمكن الأفراد من اكتساب معلومات بسرعة كبيرة تقودهم إلى اشباع حاجاتهم الأساسية الأخرى إشباعاً سليمًا، كطلب الخدمة الصحية من الطبيب بدلا من الحكيم أو حلاق الصحة المنتشر في القرى بين الطبقات الجاهلة، وكذلك البحث عن مياه الشرب النقية والتصريف المأمون للفضلات وغير ذلك من الأمور المفيدة التي يستطيع الشخص المتعلم فهمها وتطبيقها.

---

(١) قارن : د. جمال أسد مزعل : الإعتبارات الإقتصادية في التعليم، بغداد، ١٩٨٥، ص ١٥.

(٢) افيريت هاجن، المرجع السابق، ص ٢٩٧.

فالتعليم هو أول الحاجات الأساسية التي تساعد الأفراد في الدول النامية على الاشباع السليم للحاجات الأساسية الأخرى مما يساهم بدوره في رفع انتاجيتهم. وهذا يتطلب زيادة الإهتمام بالتعليم الإبتدائي الأساسي عن طريق إنشاء وتجهيز ونشر المدارس الإبتدائية في جميع أنحاء الدولة، حيث أن هناك العديد من المناطق، خاصة المناطق الريفية في دول العالم النامي لا يوجد بها أية أنواع من المدارس، كما يجب تزويد المدارس الإبتدائية بأفضل المعلمين واكفأهم، فالمشاهد أن معلمي المدارس الابتدائية في الدول النامية هم أقل المعلمين من حيث المستوى التعليمي والتخصصي مقارنة بمعلمي المدارس المتوسطة والثانوية والمعاهد المتوسطة والعالية والجامعات رغم أهمية الدور الذي يؤديه مدرس المرحلة الإبتدائية في تربية النشء.

خلاصة ما تقدم فإن الدول النامية تحتاج إلى تخطيط للتعليم يقوم على المبادىء التالية :

أ ـ محو الأمية عن طريق اعطاء الأولوية للتعليم الإبتدائي لجميع أبناء الدولة وجعله تعليمًا إلزامياً.

ب ـ التركيز على التعليم المتوسط الفني الزراعي والصناعي لتخريج متعلمين فنيين لسد حاجة السوق المحلي من هذه التخصصات. وعلى الدولة أن تشجع الشباب والشابات على تلقى هذا النوع من التعليم بمنحهم حوافز مختلفة، والغاء التفاوت في الرواتب وفي تولى المراكز القيادية في الشركات والمصانع والوظائف الحكومية بين حملة المؤهلات المتوسطة وبين حملة المؤهلات العليا، ففي بعض شركات القطاع العام في مصر مثلا لا تمنح درجة مدير انتاج إلا لمن كان يحمل شهادة عليا في الهندسة أو التجارة، أما خريجي المدارس الثانوية العامة أو الصناعية والتجارية فلا يحق لهم شغل هذه الوظيفة وغيرها من الوظائف المماثلة رغم ما قد يتمتعون به من خبرة تؤهلهم لشغل هذه الوظائف، ناهيك عن الاختلاف الكبير في الرواتب والمزايا بين هذين المستويين، وهذا من شأنه عزوف الكثيرين عن طلب وتلقى النوع المتوسط

من التعليم الفني رغم أن التنمية تحتاج اليه بدرجة أكبر كثيراً من التعليم العالي.

جـ - ربط سياسة التعليم الجامعي بالحاجة الفعلية للدولة النامية من الكوادر العالية المتخصصة في المجالات الفنية والتكنولوجية والتنظيمية والإدارية القادرة على الإدارة والتنظيم والخلق والإبتكار. فيجب أن تكون المدارس والجامعات مكاناً لإنتاج المتعلمين الذين يحتاجهم السوق.

د - إدخال تعديلات جوهرية في مناهج وطرق التعليم السائدة بهدف خلق العقلية الواعية بقضايا المجتمع ومشاكله وكيفية الالتحام مع هذه المشاكل لحلها وفقاً لأفضل الأسس المطبقة في الدول المتقدمة، مع الوضع في الاعتبار الظروف الخاصة بكل مجتمع ودولة على حده(١).

هـ - النظر إلى التعليم باعتباره نوع من الاستثمار في البشر، بمعنى أن يؤدي التعليم إلى إنتاج إنسان يتمتع بأقصى درجة من الكفاءة التي يستفيد منها المجتمع أطول مدة ممكنة، وليس مجرد سلعة استهلاكية تستخدم لفترة قصيرة لعدم كفاءتها وصقلها بسبب عدم حصولها على الجرعات الكافية والملائمة من التدريب والتعليم اللازمين لتلبية حاجات التنمية.

ثانياً : التنمية الصحية :

سبق أن رأينا أن الدول النامية تعاني من انخفاض مستوى الدخول ومن سوء التغذية وضعف مواردها بصفة عامة مما إنعكس على المستوى الصحي لابنائها، ولهذا تنتشر فيها أمراض سوء التغذية والهزال وزيادة معدلات الوفيات بين الأطفال.

كما ترتب على ضعف المستوى الصحي تدني كفاءة القوة العاملة ونقص انتاجيتها مقارنة بانتاجية الأفراد في الدول المتقدمة.

---

(١) قارن : د. عمرو محيي الدين، المرجع السابق، ص ٢٢٣.

ويتم قياس المستوى الصحي لدولة ما بإستخدام عدة مؤشرات أهمها:

١ ـ عدد الأفراد بالنسبة لكل طبيب.

٢ ـ عدد الأفراد بالنسبة لكل سرير بالمستشفيات.

٣ ـ توقع الحياة عند الولادة.

٤ ـ السعرات الحرارية للفرد.

٥ ـ نسبة المتمتعين من الأفراد بالماء النقي.

ودلالة هذه المؤشرات نجدها إيجابية في الدول المتقدمة وسلبية في الدول النامية، فعلى سبيل المثال بلغ عدد السكان لكل طبيب وفقا لإحصاءات سنة ١٩٧٦ (٨٥٠)، في اليابان، ٤٤٠ في النمسا، ٥٥٠ في ألمانيا، ٦٠٠ في أمريكا، أما في الدول المتخلفة، فقد وصل في الصومال مثلا ٣٨٦٥٠، في أثيوبيا ٨٤٨٥٠، وفي مصر ١١٩٠ والسودان ٩٧٦٠(١).

وتعكس هذه الأرقام مدى الفرق والإنخفاض في المستوى الصحي الذي تعاني منه الدول النامية، ويجب على حكومات هذه الدول اتخاذ كل ما يلزم للنهوض بالمستوى الصحي لإبنائها، لأن النفقات الصحية مثل النفقات التعليمية تعتبر استثماراً ضرورياً في الجنس البشري يلزم القيام به للنهوض بعملية التنمية.

ثالثاً : التنمية السياسية والإدارية :

يرجع الكثيرون تخلف التنمية في دول العالم الثالث إلى ضعف المستوى السياسي للقيادات الموجودة بهذه الدول وذلك للأسباب التالية :

١ ـ أن هناك بعض القيادات السياسية والإدارية التي لا تعي بقضية

---

(١) تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم سنة ١٩٧٩ منشور في د. إبراهيم الفار، المرجع السابق، ص ٤٤.

التنميـة ولا تكـون قـادرة على قيـادة مجتمعـاتها نحـو التنميـة الإقتصـاديـة والإجتماعية، ولا يكون هم هذه القيادات سوى البقاء في مواقعها وتسيير العمـل الإداري الروتيني كأي موظف عادي بالدولة.

٢ ـ وهناك قيادات أخرى على علم تام بقضية التنمية والعـوامـل المؤديـة إليها، ولكنها تتعمد عدم سلوك طريق التنمية لأنه يضر بمصالحها الخاصة كما لو كانت لها مصلحة شخصيـة في قيـام اقتصـاد الـدولـة على إستيراد السلـع الاستهلاكية ومبادلتها بالمـواد الخـام، لأنهـا تحقق مكـاسب ضخمـة من هـذه العمليات، ولذلك فإنها تقاوم التنميـة وتغيير هيكـل الجهـاز الإنتـاجي للـدولـة وتحقيق الأكتفاء الذاتي، وتحويلها من دولة مستوردة إلى دولة مصدرة، فمثـل هذه القيادات تعد من معوقات التنمية(١).

٣ ـ النوع الثالث من القيادات يكون متأثراً بالتحديث الموجـود في الـدول المتقدمة ويحاول تقليدها خاصـة في مجال الإعـلام والمـواصـلات والإتصـالات، ويعمل على استيراد التحديث والتحضر دون أن يقوم باعداد المجتمع إقتصـاديـاً وثقافيا واجتماعياً لتقبل هذه الأساليب الحديثة وانتاجها بالموارد الذاتيـة، وهـذا يتضمن في ذاته هدراً لموارد الدولة وعـدم استغـلالها الإستغـلال الأمثـل الـذي يحقق التنمية.

٤ ـ هناك نوع آخر من القيادات الذي يبحث عن الزعامة بالقوة، فيوجـه موارد دولته لشراء وتخزين السلاح ويغزو جيرانه ويحاول فرض سيطرته على جيرانه بالقوة تحت زعم تحقيق الـوحـدة، ومثـال ذلك القيـادة العـراقيـة التي أهـدرت مـوارد العـراق والكثير من المـوارد العـربيـة في شراء وتخزين السـلاح وخاضت حرب طويلة لمدة عشر سنوات مع إيران، ثم غزت الكويت في أغسطس ١٩٩٠، وترتب على هذه الحرب تـدمير البنيـة الأسـاسيـة في العـراق والكـويت

---

(١) قارن : د. عمر محيى الدين، المرجع السابق، ص ١٣٢ وما بعدها.

وإيران ، وتدمير السلاح الذى أنفق عليه مليارات الدولارات وقتل الألوف من البشر ، وانتهى الأمر بغزو أمريكا للعراق ، واحتلاله عام ٢٠٠٣ ، وانتشار العنف والقتل والتدمير ، بين العراقيين أنفسهم ، وبينهم وبين قوات الاحتلال وكل هذه الموارد كانت الدول العربية فى أمس الحاجة إليها لتحقيق التنمية .

ولمواجهة هذه المشاكل لابد من رفع المستوى السياسي في الدول النامية وذلك لضمان منع وصول النماذج السابقة جميعها إلى مراكز اتخاذ القرارات السياسية والإقتصادية المصيرية، وأيضا لمنع استمرارها في مواقعها، ولتحقيق هذه الأهداف فإنه لا مناص من تطبيق الديمقراطية السياسية وتقرير حق أبناء دول العالم الثالث في اختيار العناصر الصالحة القادرة على القيادة الأمينة المخلصة التي لا يكون همها سوى تحقيق مصالح المواطنين جميعاً في ظل مبادىء الحق والعدل والمساواة التي جاءت بها الشريعة الإسلامية الغراء، بحيث إذا اشتطت هذه القيادات في سلوكها ومارست القهر أو الظلم على الأفراد أو بددت ثرواتهم الطبيعية في مجالات وأنشطة لا تعود بأية فائدة على عملية التنمية، كالنشاط العسكري أو تخزين السلاح بلا مبرر أو بلا هدف قومي أو وطني، كان من حق الأفراد إختيار قيادة أخرى سلميا عن طريق الانتخاب، أو اللجوء الى القضاء العادل ومقاضاة أي منحرف مهما كان موقعه في السلم الوظيفي من أجل المحافظة على حقوقهم وثرواتهم التي منحها الله لهم واستخدامها فيما يعود عليهم جميعاً بالنفع والخير العام(١).

ولتحقيق التنمية الإدارية في دول العالم الثالث فإنه يتعين القضاء على الروتين الحكومي والتعقيدات التي يتعمد بعض موظفي الحكومة وضعها في طريق المستثمرين لتحقيق مكاسب غير مشروعة، وهذا يتطلب تنقية القوانين

---

(١) قارن : د. يوسف عبدالله صايغ : اقتصادات العالم العربي، التنمية منذ العام ١٩٤٥، الجزء الاول، البلدان العربية الآسيوية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٢، ص ٨؛ د. عمرو محيى الدين، المرجع السابق، ص ٢٢٠؛ د. محمد الجوهري وآخرين، المرجع السابق، ص ٨.

واللوائح الحكومية من الإجراءات المعقدة التي لا يكون الهدف منها سوى إيجاد وظائف يؤديها بعض الأفراد أو تحصيل رسوم للحكومة، كذلك حسن اختيار الموظفين والعاملين في مجال الاستثمارات والإهتمام بتدريبهم ورفع مستواهم الفكري والإداري والثقافي وتحسين أحوالهم الوظيفية منعاً من انحرافهم وقيامهم بخلق العراقيل أمام المستثمرين وعدم إزالتها إلا بطرق غير مشروعة مما يؤدي إلى هروب العديد من رجال الأعمال الذين لا يجيدون الطرق الملتوية ويحرم المجتمع من الاستفادة من نشاطهم في مجال الإستثمار والإنتاج(١).

ومن أهم الإصلاحات التشريعية والإدارية التي تعود بالفائدة على مسار التنمية هو إصلاح النظام الجمركي عن طريق تسهيل الإجراءات الجمركية الخاصة بالاستيراد والتصدير، وتخفيف أو الغاء الجمارك بالنسبة لمستلزمات الإنتاج، والمساواة التامة بين مشروعات القطاع العام والقطاع الخاص في هذا الصدد، فالعديد من الدول تقصر مثل هذه الاعفاءات على المشروعات الحكومية حتى ولوكانت تقوم بنشاط مماثل لمشروعات القطاع الخاص. كذلك يجب تخفيف الجمارك على السلع الإستهلاكية التي لا يوجد منتج محلي مماثل لها أو كان المنتج المحلي غير كاف لتغطية كل طلبات السوق خاصة بالنسبة للسلع الضرورية كالغذاء والدواء، وفرض ضرائب جمركية مرتفعة القيمة أو تحديد حصص الإستيراد بالنسبة للسلع غير الضرورية أو التي يكون لها مثيل محلي وذلك حماية للمنتجات الصناعية والزراعية الوطنية وهذا من شأنه المساهمة في علاج العجز في ميزان المدفوعات عندما تقل واردات الدولة من الخارج.

كما تبدو أهمية إستخدام النظام الجمركي في تشجيع الصناعات الوطنية أن ذلك سوف يؤدي الى توسيع السوق المحلي وزيادة فرص الإستثمار المحلية مما يشجع رؤوس الأموال الوطنية على البقاء في الداخل وعدم هروبها للخارج للبحث عن فرص مواتية للإستثمار، وبذلك تستفيد الدولة من هذه الاستثمارات في تحقيق المعدلات المطلوبة للتراكم الرأسمالي اللازم لعملية التنمية.

---

(١) راجع جالن سبنسر هل، المرجع السابع، ص ١٦٢.

رابعاً : ضبط السكان :

ذكرنا فيما سبق أن معظم الإقتصاديين والسياسيين يطالبون بضبط عدد المواليد وعدد السكان في الدول النامية بحيث تكون معدل الزيادة في الناتج القومي أعلى من معدل الزيادة في عدد السكان. ونادوا بضرورة تدخل الحكومة بوسائل الترغيب كمنح مزايا للأسر الصغيرة، أو بالترهيب كمنع هذه المزايا عن الأسر الكبيرة مثلما فعلت الصين التي من المتوقع أن تصل الى نسبة الصفر في النمو السكاني بحلول عام ٢٠٠٠ من خلال برنامج الأسرة ذات الطفل الواحد(١).

وسبق أن أوضحنا أيضا أن النمو السكاني من أهم معوقات التنمية في العالم الثالث لما يؤدي اليه من بطالة مقنعة وتدني في كفاءة قوة العمل بها، والتهام كل زيادة يتصور حدوثها في الناتج القومي الصافي.

إلا أن البعض، ومنهم «هيرشمان» يرى أن الزيادة السكانية يمكن إستغلالها كقوى لتدعيم التنمية وأيد وجهة نظره بفرض سيكولوجي افترضه «ديوزنبري» ومؤداه أن الناس سوف يقاومون أي خفض في مستواهم المعيشي، وإذا فعلوا ذلك نتيجة للكساد الدوري، فإن هذا الفعل يمكن توقعه منهم إذا أدت الزيادة الكبيرة في أعدادهم إلى انخفاض وتآكل دخولهم، وهذا معناه أن ضغط السكان على المستويات المعيشية سوف يؤدي إلى ضغط مضاد مؤداه بذل المزيد من النشاط من أجل الإحتفاظ بالمستوى التقليدي للمعيشة أو استعادة هذا المستوى في حالة تراجعه نتيجة الزيادة في عدد الأفراد(٢).

فالزيادة في السكان في رأي «هيرشمان» تعتبر عاملا تنشيطياً يساعد على التطور والنمو عن طريق استخدام هذه الزيادة في استغلال القوى والموارد

---

(١) راجع ما سبق، ص ٨٤ وما بعدها.

(٢) البرت هيرشمان، مرجع سابق، ص ٤.

الطبيعية الأخرى المعطلة في المجتمع فيزيد الإنتاج بمعدل مساو أو قد يزيد عن معدل الزيادة في السكان.

ويسوق على تأييد رأيه حالة الدول المتقدمة حالياً، حيث كانت الزيادة السكانية بها جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية، فهذه الزيادة أدت إلى رخص الأيدي العاملة وإلى اتساع السوق خاصة في اعقاب الثورة الصناعية في منتصف القرن التاسع عشر والتي نتج عنها الزيادة الهائلة في الانتاج، فكان لابد من وجود سوق واسعة تضمن امتصاص هذه الزيادة في الإنتاج حتى تستمر في السير عجلة الإنتاج الرأسمالي التي بدأت في هذا الوقت.

وفي هذا الصدد فإننا لن نناقش مسألة الزيادة السكانية باعتبارها عائقاً للتنمية في رأي الكثيرين، أو باعتبارها حافزاً ومنشطا للتنمية كما هو الحال في رأي «هيرشمان»، ولكن المهم وما يجب التركيز عليه أن على الدول النامية إستغلال جميع الطاقات والموارد المعطلة بها خاصة القوى البشرية وأن تعمل على حسن توجيهها والاستفادة منها أقصى فائدة ممكنة، كتشجيع الصناعات المكثفة للأيدي العاملة، خاصة الصناعات التي تتولاها المشروعات الصغيرة، وهي أفضل الصناعات التي تناسب أوضاعها المادية، والإهتمام بتدريب القوى البشرية في مجال الزراعة والتجارة بالقدر الذي تحتاجه عملية التنمية، فإذا وضعت الدولة قدمها على أعتاب النمو، خاصة في المجال الصناعي فإن الأفكار السائدة في المجتمعات الصناعية، وهموم العمل، وارتفاع مستويات المعيشة وتعقدها وزيادة مطالب الحياة، كل هذه الأمور سوف تكون دوافع تلقائية للأفراد لتحديد النسل، وهو الوضع السائد حاليا بالدول الصناعية المتقدمة كألمانيا وانجلترا، فهذه الدول كانت قبل تحقيق التقدم والتنمية الصناعية تعاني من الزيادة المستمرة في عدد السكان، وهذا ما دفع القس «مالتس» إلى صياغة نظريته التشاؤمية في العلاقة بين الزيادة في السكان وفقا لمتوالية هندسية، والزيادة في الإنتاج وفقا لمتوالية حسابية، أما بعد أن أصبحت هذه الدول

صناعية متقدمة، فإنها تعاني الآن من النقص المستمر في اعداد السكان كنتيجة مباشرة لتطور العلاقات والمفاهيم الإجتماعية التي صاحبت التطور الصناعي، أو ترتبت عليه، كما سبق القول(١).

فإذا نجحت الدولة النامية في استغلال ما لديها من فائض بشري في تحقيق تنمية صناعية وزراعية فإن هذه التنمية ستكون بذاتها سببا في التخلص من هذا الفائض أو على الأقل انقاص معدله وذلك وفقا للتصور المبسط التالي

---

(١) في دولة مثل ألمانيا الغربية يتناقص عدد السكان باستمرار نتيجة نقص معدل المواليد عن معدل الوفيات، ومن المتوقع أن يستقر عدد السكان عند ٥٢ مليوناً أي بنقص ١٥٪ عن عدد سكانها الحالي والبالغ حوالي ٦٠ مليون نسمة قبل تحقيق وحدتها مع ألمانيا الشرقية. (راجع ليستر بروان، علاقة النمو السكاني بمنظومات استبقاء الحياة، المرجع السابق، ص ٤٦٠).

وأهم سبب لنقص عدد المواليد في المانيا وغيرها من الدول الأوروبية يرجع إلى نظرة المرأة الأوروبية خاصة الألمانية إلى الأطفال وإلى تعقد الحياة الاجتماعية في هذا المجتمع المتطور صناعياً، فخلال دراستي في المانيا الغربية في الفترة من ٨١ ـ ١٩٨٥ وجدت أن المرأة الألمانية ترى من قبيل الظلم بالنسبة لها أن تتحمل أعباء الحمل والولادة وتربية الأبناء، فهذا يؤدي إلى اضعاف صحتها وإلى تسوىء قوامها ورشاقتها، وهذه أمور لا يتعرض لها الرجال، وهي ترى في ذلك نوع من عدم المساواة بينها وبين الرجل، إضافة إلى ذلك فإن الابناء الذين تتعب في انجابهم وتربيتهم ينفصلون عن الأسرة في سن مبكرة ويفضلون الإقامة بعيدا عن أبويهم لأنهم ينظرون إلى السلطة الأبوية باعتبارها رمزاً للتحكم وكنوع من القيود التي ترد على حريتهم فيفضلون التخلص من هذه القيود بالابتعاد عن الأسرة وهجرها واقامة مجتمع خاص بهم. من ناحية أخرى فان كثيرا من الآباء يتوقفون عن الإنفاق على أبنائهم عند بلوغهم سن السادسة عشرة فيضطر الابناء الى هجر الأسرة والبحث عن مصدر للرزق، هذا التفكك الأسري والاجتماعي الذي فرضته ظروف المدنية المادية المتطورة يعزي اليه هذا النقص المستمر أو الثبات في أعداد السكان في المجتمعات الصناعية في أوروبا الغربية وأمريكا واليابان، وهذا يفسر ظاهرة تفضيل العديد من الأوروبيين، خاصة كبار السن منهم، إقتناء وتربية الحيوانات الأليفة مثل القطط، لأنهم يضمنون بقاء وحب هذه الحيوانات وعدم هجرها لهم.

والذي يعبر ببساطة عن التطور الذي حدث في العلاقة بين الـزيـادة في السكـان وبين التنمية في الدول الصناعية(١) :

زيادة السكان ←—— تنمية صناعية وزراعية ←—— نقص السكان

وفي دراسات احصائية لبيـان العـلاقـة بين النمـو السكـاني وبين النمـو الاقتصادي قام بها العديد من الباحثين، تم التوصل الى نتيجـة مؤداهـا انـه لا يوجد «أساس للاستنتاج فيما إذا كان النمو السكاني مرتبط ايجابيـا أو سلبيـاً بمعدل النمو الإقتصادي»، و«أن النتيجة المؤكدة هو أن الدخل الفردي قد ارتفع بصورة أسرع منذ الحرب العالمية الثانية في الأقطار الصناعيـة من ارتفـاعـه في الأقطار الأفريقية، وأن الأسباب الظاهرة لهذه الحقيقة خـارجـة عن مـوضـوع النمو السكاني(٢).

إلا أننـا سبق أن ذكـرنـا أن الاتجـاه الحـديث في تقسيم دول العـالم إلى متطورة وناميـة قـد ربط بين الإتجـاه الى التقـدم وبين إنخفـاض معـدل نمـو

---

(١) وفقا للتحليل الذي ورد في مؤلف «جون ل. سايتز» فإن هناك مراحـل ثـلاثـة رئيسيـة للانتقال السكاني، المرحلة الأولى، وهي غالبا ما تميز المجتمعات ما قبل الصناعية توجـد معدلات ولادة مرتفعة ومعدلات وفيات مرتفعة ولذا يكون النمو السكاني ثـابت وبطيء، وفي المرحلة الثانية والتي مرت بهـا معظم الامم الصنـاعيـة منـذ أواسط عـام ١٨٠٠ إلى اواسط عام ١٩٠٠ سجلت هبوطا سريعا في معدل الوفيات مـع تحسن العنـايـة الطبيـة والصحة العامة ونقص في معدل المواليد، أما في المرحلـة الثـالثـة والأخيرة ففيهـا تكـون معدلات الولادة والوفيات منخفضة كما هو في المرحلة الأولى، ولذلك يكون النمو السكاني فيها بطيئا وثابتا أحياناً، ويرى المهتمون بمسألة الانتقال الديموجرافي السكاني في الدول النامية، أن معظم هذه الدول تمر الآن بالمرحلة الثانية من مراحل النمـو السكـاني، وانـه من الصعب عليها ان تنتقل الى المرحلة الثالثة التي انتقلت اليهـا الـدول الغـربيـة بسبب وجود فروق هامة بين الخبرة الغربية وبين تجـارب العـالم الثـالث التي اثبتت أن نقص الوظائف والفقر المستمر هما عاملان مهمان في معدلات الولادة المـرتفعـة بـاستمـرار في الدول النامية (جون ل. سايتز، المرجع السابق، ص ٤٣ ـ ٤٦).

(٢) راجع افيريت هاجن، المرجع السابق، ص ٤٤٩، ٤٥٠.

السكان، وبين التراجع الإقتصادي والتدهور وبين التضخم السكاني، فالدول التي يكون فيها النمو السكاني بطيء أو متوقف فإن ظروفها المعيشية تتحسن باستمرار، أما الدول التي يكون النمو السكاني فيها سريع فإن الظروف المعيشية فيها تتدهور أو توشك أن تتدهور كالعديد من الدول الأفريقية وبعض الدول الآسيوية كالهند وباكستان وبنجلاديش(١)، ومن هنا تبدو أهمية تكاتف الجهود لضبط ووقف الزيادة في السكان إذا لم تستطع الدولة النامية استخدام هذه الزيادة في تنشيط التنمية وفقاً لرأي «هيرشمان».

خامساً : التنمية القومية :

إن الدول التي تعاني من تمزق واضطرابات داخلية يصعب عليها التفرغ لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة. والمثال الواضح على ذلك نجده في أفريقيا والهند. فالهند تتكون من جماعات متنافرة متناحرة تختلف عن بعضها ثقافياً وعقائدياً، ولذلك تغلب عليها البريطانيون بسرعة واحدة بعد الأخرى. وقد وضع الزعيم «غاندي» يده على هذا العيب الخطير، وحاول بكل قواه توحيد الأمة الهندية حتى تتفرغ لمقاومة انجلترا وتحقيق الاستقلال السياسي ثم الاستقلال الإقتصادي.

وعندما حصلت شبه القارة الهندية على إستقلالها عن بريطانيا عام ١٩٤٧، إنسحب المسلمون منها وأقاموا دولة باكستان، وأخيراً انفصلت بنجلاديش عن باكستان الغربية.

فهذا التشتت وعدم الشعور بالقومية داخل دولة الهند، وداخل شبه القارة الهندية، والنزاع الطائفي داخل الهند وفيما بينها وبين الباكستان وبنجلاديش كل هذه الأمور تقف حجر عثرة في سبيل تحقيق التنمية الإقتصادية في هذه المنطقة الكبيرة من العالم.

---

(١) راجع ليستر براون، أبعاد علاقة النمو السكاني بمنظومات استبقاء الحياة، مرجع سابق، ص ٤٥٥.

في مقابل ذلك نقارن الوضع في اليابان، فقد اعتبر اليابانيون أنهم شعب واحد منذ ألفي عام وحتى الآن، وأن أصولهم واحدة، ولذلك لم يخضعوا خلال تاريخهم لاحتلال أجنبي، والتفوا دائما وحتى الآن حول امبراطور اليابان باعتباره رمزاً لوحدتهم(١) ولذلك تجد في داخل كل فرد منهم القومية اليابانية، ويحرص كل منهم على تقوية دولته في شكل تعاون وتماسك وجد سبيله بالتفوق الاقتصادي القائم أساسا على قوة العمل اليابانية. فعدم وجود نزاعات عقائدية أو إقليمية داخلية جعل اليابانيين يتفرغون لتوجيه طاقاتهم وجهودهم البشرية فيما يعود عليهم جميعا بالفائدة كأنهم أبناء اسرة واحدة، ووجدوا في التنمية الإقتصادية الوسيلة المضمونة لتحقيق ذاتهم واظهار تفوقهم ووحدتهم وكفاءتهم بالنسبة لغيرهم من الأمم الأخرى(٢).

فالمشاكل الاجتماعية والسياسية والطائفية، ومشاكل الحدود القائمة خاصة داخل وفيما بين الدول الأفريقية والدول الآسيوية ودول امريكا اللاتينية وهي التي خلقها الاستعمار، تعتبر أهم أسباب تخلف هذه الدول، وذلك لأن العديد منها يلجأ إلى حل هذه المشاكل بالقوة العسكرية داخليا وخارجياً، فتهدر الجهود والموارد في حروب داخلية وخارجية كانت ولا زالت سببا في اضعاف آمال التنمية الإقتصادية التي تصبو إليها هذه الدول، ويعد غزو العراق للكويت، بإدعاء أن الكويت تعتبر أرضاً عراقية، وما نتج عنه من إهدار الطاقات والموارد البشرية والمادية للدول العربية والإسلامية نموذجاً للفتنة السياسية والإجتماعية التي أحدثها النظام العراقي في جسد الأمة العربية والإسلامية، وسيظل سبباً لعشرات السنين القادمة يحول دول تقدمها نحو التنمية الإقتصادية المنشودة.

---

(١) الفترة القصيرة التي كانت فيها اليابان شبه دولة محتلة هي التي اعقبت هزيمتها سنة ١٩٤٥ ودخلتها القوات الأمريكية منذ هذا التاريخ ثم رحلت عنها في أبريل سنة ١٩٥٢.

(٢) انظر : افيريت هاجن، المرجع السابق، ص ٦٨ وما بعدها؛ د. نازلي معوض أحمد: الإدراك الياباني للنظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠١، القاهرة، يوليو ١٩٩٠، ص ٦١، ٦٤.

إن واجب الدولة النامية أن تحل مشاكلها الداخلية والخارجية سلمياً، وأن تعمل قياداتها بكافة الطرق السلمية على تحقيق الوحدة الداخلية لشعوبهـا، وأن تزكي فيما بين أفرادها روح التعـاون والترابط مستخـدمـة في ذلك مؤسسـاتها التعليمية، كالمدارس والجامعات، والمؤسسات الـدينيـة كـالمسـاجـد والكنـائس، والمؤسسات الحكومية خاصة أجهزة الإعلام، وأن تكون كل دولة من هذه الدول يقظة تجاه مؤامرات التفريق والتشتيت التي تعمل القوى الاجنبية والصهيونيـة على إثارتها بين ابناء الدولة الواحدة أو الأمة العربية أو الإسلامية أو الأفريقيـة، وأن تستفيد هذه الأمم من عوامل التقارب الموحدة بينها، وأن تعمل على تقويتها حتى تدخر جهودها ومواردها لتحقيق التنمية الإقتصادية التي من المؤكـد أنهـا ستكون سببا في احداث المزيد من التقارب والتماسك فيما بينها.

ويكفي للتدليل على ذلك أن الولايات المتحـدة الأمـريكيـة لم تصبـح قـوة اقتصادية وعسكـريـة كبرى الا بعـد أن حققت الـوحـدة بين جميـع ولايـاتها، وغرست في كل أمريكي حب الأمة الأمريكية، وقضت على الحروب الأهليـة التي كانت متأججة فيما بين ولاياتها المختلفة، فـادخـرت بـذلك مـواردهـا البشريـة والمادية، ووجهتها لتحقيق التفوق الإقتصادي والعسكري على جميع دول العالم، بعد أن كانت هذه الموارد تستنفذ في حروب داخلية بين ولايـاتها المختلفـة. وعلى العكس من ذلك نجد ان الاتحاد السوفيتي قد فقد مكانته كقـوة عظمى عنـدمـا تفكك في نهاية عام ١٩٩١ واشتعلت الحروب الداخلية الأهلية والعرقية في العديد من جمهورياته المنفصلة.

إن الإلتفاف حول القومية الإسلامية أو العربيـة يمكن أن يكـون وسيلـة لحل العديد من المشاكل الداخلية والخارجية للدول العـربيـة والإسـلاميـة، وان يساعدها على استخدام طاقاتها ومواردها البشرية والمـاديـة الغـزيـرة في تحقيق تنمية اقتصادية تكون هي السبيل لنشأة قوة اقتصاديـة اسـلاميـة أو عـربيـة قادرة على التعامل على قدم المساواة مـع التكتـلات الإقتصـاديـة العـالميـة التي أصبحت ركيزة القوة والنفوذ في عالمنا المعاصر.

سادساً : تغيير الأنماط الاستهلاكية :

عرفنا أن من بين أسباب التخلف عدم ملاءمة البنيان الإجتماعي والثقافي السائد في الدول النامية لمقتضيات النمو الاقتصادي. فالقيم والعادات وتصرفات وسلوك الأفراد من الممكن ان تشكل عائقا من عوائق التنمية.

ومن أخطر ما تصاب به سلوكيات أفراد الدول النامية هو عدوى التقليد، فنظرا للتطور المذهل في وسائل المواصلات والإتصالات وعمليات الدعاية المغرضة التي تعرض أحدث ما توصلت اليه الصناعات الأمريكية واليابانية والأوروبية من سلع استهلاكية وسلع الرفاهية كالسيارات الفارهة وأدوات الزينة والساعات والمجوهرات والملابس الرجالية والنسائية وملابس الأطفال التي تتغير بحسب فصول السنة الأربعة وفقا لأحدث خطوط الموضة العالمية، والأنواع المتعددة والمتنوعة من الشيكولاته والحلوى والمياه الغازية والعطور والمنظفات الصناعية، والأدوات الكهربائية المتطورة والمتنوعة كالتلفاز والفيديو وكاميرات الفيديو وأجهزة التسجيل، وغيرها من آلاف السلع التي تكفلت أجهزة الإعلام خاصة التلفزيون باقناع المستهلك بها، بل وسلب إرادته وجعله يحرص دائما على اقتنائها حتى ولو اضطر الى الاقتراض وشرائها بالتقسيط، فسادت أنماط استهلاكية متطرفة قد لا نجد مثيلا لها في الدول الصناعية التي تنتج هذه السلع والبضائع، ولهذا وجه الأفراد جزءا كبيرا من دخولهم للاستهلاك، وجاء ذلك على حساب الأدخار الذي اعتمدت عليه العديد من الدول المتقدمة خاصة اليابان في تحقيق معدلات عالية من تراكم رأسمالي ساهم لدرجة كبيرة فيما تتمتع به الآن من تقدم صناعي واقتصادي رفيع المستوى(١).

---

(١) إن الانماط الاستهلاكية المتطرفة السائدة في العديد من دول العالم الثالث قد لا نجد مثيلا لها في الدول الصناعية المتقدمة. فقد شاهدت اثناء دراستي في المانيا الغربية في الفترة من ١٩٨١ حتى ١٩٨٥ العديد من الشباب من طلبة الجامعة وغيرهم لا يرتدون إلا «البنطلون الجينز»، وكان الواحد منهم يظل مستعملا لبنطلون واحد فقط إلى أن =

وهنا يأتي دور الأجهزة الحكومية، والمنزل، والمدرسة والمسجد وغيره من أماكن العبادة، والصحافة والإذاعة والتلفزيون والجامعة، فكل هذه الجهات يجب أن تساهم في نشر الثقافة الإقتصادية بين أفراد المجتمع، حتى يكون الإقتصاد في الإنفاق الاستهلاكي عادة يتعلمها الطفل في المنزل والمدرسة ومكان العبادة وعلى شاشات التلفزيون وعلى صفحات الصحف والمجلات، ولنا في ديننا الإسلامي الحنيف ما ورد في القرآن والسنة من مبادىء وتعاليم ما يكفل في حالة الاتباع تحقيق هذا الهدف، لأن استخدام المؤثرات الروحية تعتبر من أفضل السبل لتغيير وتهذيب سلوك الأفراد إلى الأحسن والأقوم.

= يبلى، ثم يدخل إلى احد محلات الملابس لشراء آخر جديد يرتديه على الفور ويلقى بالقديم في سلة مهملات المحل، ويظل يستعمل البنطلون الجديد لعدة شهور قد تصل الى العام إلى أن يبلى فيعاود شراء آخر جديد وهكذا.

ومن الأمور التي شاهدتها أيضا في ألمانيا تفضيل معظم الألمان ركوب المواصلات العامة أو الدراجات الهوائية خاصة بين فئات الطلبة والعمال، وفي حالة شراء أحدهم سيارة فانهم يفضلون السيارات الصغيرة المستعملة لانها تحتاج إلى انفاق أقل، فبالاضافة إلى أن ثمن السيارة المستعملة رخيص جداً بالنسبة للسيارة الجديدة، فإن السيارة الصغيرة تستهلك محروقات أقل، ومبلغ الضريبة والتأمين السنوي الذي يدفعه عنها يكون قليل أيضا.

وهكذا في جميع التصرفات الإستهلاكية للفرد الالماني، نجده يبحث دائما عن السلعة التي تحقق أقصى اشباع ممكن بأقل تكلفة ممكنة، وقد مكنه ذلك من ادخار جزء كبير من دخله ساعد على زيادة معدل الإدخار العام في المجتمع وزيادة معدل التراكم الرأسمالي الذي ساهم في تحقيق معدلات متزايدة من النمو الاقتصادي الالماني.

وهنا نجد الفرق بين الأنماط الإستهلاكية في الدول المتقدمة التي يحقق أفرادها معدلات عالية من الدخول تكفيهم لاقتناء السلع الاستهلاكية العديدة والمتنوعة التي تنتجها مصانعهم، وبين الإنماط الاستهلاكية في دول العالم الثالث التي يحقق افرادها معدلات منخفضة من الدخول، ورغم ذلك يحرصون على اقتناء سلع استهلاكية مستوردة فتضيع معظم دخولهم في الانفاق الاستهلاكي ولا يتبقى الا القليل من الدخل القومي يمكن توجيهه الى الإستثمار، ولذلك يقل معدل الإدخار والتراكم الرأسمالي بهذه الدول التي هي في مسيس الحاجة لها في كل مرحلة من مراحل التنمية.

وسبق لنا عرض هذه المبادىء الإسلامية الخالدة والسامية التي تنهى عن الإسراف في انفاق الأموال على اشباع الحاجات والشهوات وعن التقتير في الإنفاق، وهذا ما نجده في قوله تعالى في سورة الفرقان ﴿والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً﴾(١).

وأيضا قوله تعالى في سورة الإسراء ﴿إن المبذرين كانوا أخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفوراً﴾ وغيرها من الآيات والأحاديث النبوية الشريفة التي سبق لنا دراستها(٢).

سابعاً : الإتصالات الثقافية والعلمية والإجتماعية مع الدول المتقدمة :

إن تحقيق التنمية يتطلب وجود اتصالات علمية وثقافية وإجتماعية بالدول المتقدمة، حتى تستطيع الدولة النامية الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي، والثقافي والإقتصادي والسياسي والإجتماعي الذي حققته الدول الغربية وامريكا واليابان وكان سبباً في تقدمها.

فكما استفادت أوروبا من الحضارات الشرقية والعربية والاسلامية خاصة تلك التي كانت مزدهرة في العصور الوسطى، وايضا استفادت اليابان من الطرق الفنية الغربية، كذلك تايوان وهونج كونج وسنغافورة وكوريا الجنوبية استفادت بدورها بطرق المعرفة والتكنولوجيا اليابانية وطرق الإدارة والتنظيم في الوصول الى معدلات عالية من التنمية، بالمثل، يجب على الدول النامية أن تحذو حذو هذه الدول في التعرف على أساليب ووسائل تحقيق التنمية وتكييف هذه الوسائل والطرق مع ظروفها المادية والمعنوية حتى تكون أحد معابر التنمية المنشودة، ولقد حثنا على ذلك سيدنا محمد ﷺ حينما قال: «أطلبوا العلم ولو في الصين».

---

(١) آية رقم ٦٧.

(٢) آية رقم ٢٧؛ وأنظر ما سبق ص ٢٢٢ ومابعدها.

فالدولة النامية يجب ألا تعيش بمعزل عن الدول المتقدمة بحجة الخوف من الحرية الاجتماعية والسياسية التي تسود هذه الدول، بل يجب عليها أن تستفيد من أي مخترعات أو أفكار أو طرق تنظيم وادارة وصلت اليها الدول المتقدمة، ونقل ما يناسبها بعد أقلمتها وتكييفها مع ظروفها المادية والمعنوية وفي حدود وإطار هذه الظروف.

وتستطيع الدولة النامية تحقيق ذلك عن طريق تعليم ابنائها لغات الدول المتقدمة وارسال بعضهم للتعلم في هذه الدول من أجل التعرف على الوسائل والأسباب التي جعلت هذه الدول منتجة وقوية.

وفي هذا الإطار فإن على الدول النامية الاهتمام بحركة الترجمة لنقل الكتب والمراجع العلمية في شتى فنون المعرفة والثقافة من اللغات العالمية كاللغات الأوروبية الى اللغة الوطنية، فالعلم والمعرفة لم يعد أيهما سراً أو حكراً على أحد، بل نجده بصورة تكاد أن تكون كاملة بين صفحات الكتب، وقد ادركت الدول المتقدمة مثل ألمانيا واليابان أهمية ذلك، ولهذا أنشأت جهات تدعمها الدولة تتولى البحث عن أحدث الكتب التي صدرت في العالم في صنوف العلم والمعرفة وتقوم بترجمتها الى اللغة الألمانية أو اليابانية بحسب الأحوال وطرح أعداد ضخمة منها بأسعار زهيدة قد تقل عن سعر التكلفة حتى يتمكن الأفراد من اقتنائها والإستفادة منها في سهولة ويسر وبدون عناء في التعرف على أحدث ما وصل اليه التفكير الإنساني في أي بقعة من العالم من مخترعات ونظريات وإقتصاد وادارة وسياسة وأدب وثقافة وغيرها من العلوم الإنسانية والطبيعية.

وإذا كان هذا يمثل حال الدول المتقدمة، فمن باب أولى على الدول النامية أن تسلك هذا الطريق حتى تحقق النجاحات والأهداف التي تحققت في الدول المتقدمة وساعدت على تقدمها.

غير أنه يجب التحذير من أن الكثير من أبناء الدول النامية الذين يوفدون للدراسة بالغرب تبهرهم الحياة المادية المتطرفة، والإباحية الاخلاقية، فينجرفون

في هذه الحياة ويتعلقون بهـا، فيفضـل بعضـهم الإستقـرار في الغـرب، والبعض الآخر يعود لوطنه ويحاول أن يمارس حياته وعلاقاته الإجتماعية التي اكتسبها من الغرب داخل وطنه، ويحدث له نوع من الإنفصام في الشخصية والقلق فـلا هو قد حافظ على أصالته وهويته الوطنيـة، ولا هـو قـادر على تطبيق المفـاهيم الغربية التي تعلمها وأعجب بها واعتنقها أثناء إقـامتـه بـالغـرب، وبـالتـالي لن يتحقق الهدف من ابتعـاثـه للخـــارج وهـــو الإستفـــادة من التطـــور العلمي والتكنولوجي الذي حققه الغرب.

الفصل الرابع

تطور دور الدولة وكفاءتها وسياسة

الإصلاح الاقتصادى فى نهاية القرن العشرين

ورد فى تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٧، الصادر عن البنك الدولى، أن هذا الإصدار تم تخصيصه لبيان دور الدولة وكفاءتها : ما ينبغى للدولة أن تفعله ، وكيف ينبغى أن تفعله، وكيف تستطيع أن تفعله بشكل أفضل فى عالم يتغير بسرعة ؟

وقد رأي الكثيرون، أن الدولة، سواء كانت متقدمة، أم نامية، لم تستطع أن تفى بوعودها . فالدول النامية فشلت، فى ظل مراحل الانتقال للنظم الاشتراكية، فى استراتيجيات التنمية التى تسيطر عليها الدولة، ولهذا اضطرت إلى التحول بشكل حاسم إلى اقتصاد السوق .

كذلك، فإن النظم المختلطة فى الدول الصناعية اتجهت بقوة نحو آليات السوق بسبب فشل التدخل الحكومى .

وبناءً على هذه التجارب والمتغيرات، رأى الكثيرون، أن مواجهة تلك المشكلات لن تنجح إلا عن طريق تقليص تدخل الدولة فى إنتاج السلع والخدمات الجماعية بأقل ما يمكن .

غير أن البعض الآخر رأي أن تدخل الدولة فى بعض تجارب التنمية أثبت نجاحاً منقطع النظير، ومثال ذلك، التنمية التى حدثت فى دول جنوب شرق آسيا، والتى أكدت أن التنمية لم تتحقق بتقليص تدخل الدولة إلى أقل ما يمكن، ولكن عن طريق التدخل الفعال للدولة، وقيام الدولة "بدور الحافز والميسر للتطور، وتشجيع أنشطة الأفراد ودوائر الأعمال الخاصة، وتكملتها" [(١)].

وأياً كان الخلاف بين هؤلاء وهؤلاء، فإن تجارب التنمية فى العالم فى العصر الحديث، أثبتت أن التنمية التى تسيطر عليها الدولة قد فشلت، وأن التنمية التى تتم بغير تدخل الدولة قد فشلت أيضاً، فبدون حكومة فاعلة وفعالة، يتعذر تحقيق التنمية المستديمة .

---

(١) راجع تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٧، البنك الدولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٧، ص١ .

ويقصد بالحكومة أو الدولة الفعالة، أنها القادرة على التقدير الصحيح لإمكانيات وثروات الدولة، من موارد بشرية وطبيعية ورؤوس أموال، وتستطيع خلق وتهيئة البيئة المؤسسية التى تتيح الاستغلال الأمثل والأفضل لهذه الإمكانيات والثروات، حتى يتمكن الجميع، حكومة، ومشروعات خاصة، وأفراداً ، من إنتاج حاجة المجتمع من سلع وخدمات، وبالتالى قدرة المواطنين على إشباع حاجاتهم ورغباتهم، بل وتحقيق أقصى إشباع ممكن لهذه الحاجات والرغبات، أي تحقيق الرخاء الاقتصادى والاجتماعى المنشود.

ولقد حدثت فى نهايات القرن العشرين، مجموعة من التطورات والمتغيرات التى أثرت فى دور الدولة وفى قدرتها على حل مشاكل المجتمع، وخاصة الدول النامية، التى عانت، ولازالت، تعانى من تلك المتغيرات، وتفرض عليها أن تنهج أساليب ووسائل للتنمية، قد تتجاوز قدراتها وإمكانياتها المتاحة.

ومن أهم تلك التطورات والمتغيرات العالمية، نذكر ما يلى : [١]

- الثورة التكنولوجية والتطور الكبير فى الاتصالات، والفضائيات، والمواصلات .
- تفكك الاتحاد السوفيتى فى نهاية عام ١٩٨٩ .
- تحرير التجارة العالمية فى ظل منظمة التجارة العالمية "WTO"
- التكتلات الاقتصادية والعلاقات الدولية متعددة الأطراف
- القبضة القوية للشركات متعددة الجنسية على الاقتصاد العالمى .
- أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ والتى أدت إلى إحداث تطور المفاهيم العالمية الأساسية، وهي السلام والتنمية والأمن، وفقا لما يحقق المصالح الأمريكية والإسرائيلية على حساب مصالح الدول الأخرى، خاصة الدول العربية والإسلامية.

---

(١) راجع د. محمد حافظ الرهوان: دور الشرطة فى دعم الاقتصاد الوطنى، القاهرة ٢٠٠٢ ، ص١١ ومابعدها، د.محمود أحمد الخطيب : الادارة الحديثة، إدارة المؤسسات فى الموجه الرابعة، القاهرة، عام ٢٠٠٠ ، ص٨٤ ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية : عولمة الاقتصاد والادارة العربية ، القاهرة ١٩٩٧ ، ص٢٢٣ وما بعدها .

- الحرب الأمريكية والأوروبية ضد أفغانستان عام ٢٠٠١ .
- الحرب الأمريكية ضد العراق عام ٢٠٠٣ واسقاط النظام العراقى الحاكم، وتدهور الوضع السياسي والاقتصادى والاجتماعى فى العراق.
- العنف الإسرائيلى ضد الفلسطينيين خاصة فى ظل إدارة بوش الابن الأمريكي وشارون الإسرائيلى
- الزيادة المضطردة للفقراء فى العالم
- العولمة وتداعياتها وسلبياتها على الدول النامية وخاصة الركود الاقتصادى العالمي والإقليمى
- تطور دور الدولة فى العالم من دولة حارسة ومتدخلة إلى دولة فاعلة.

وهذه التطورات والمتغيرات العالمية والإقليمية، ألقت أعباء جساماً على عاتق الدول المتقدمة والنامية، وأوجبت عليها، البحث عن صيغة متطورة لتنظيم المجتمع وإدارته، يكون دورها فيه دورا فاعلا ودافعاً وحافزاً، يجعله قادراً على الاعتماد على ذاته وعلى إمكانياته فى حل مشكلاته الداخلية والخارجية. ويقوم الدور الفاعل للدولة على استراتيجية ذات شقين: (١)

أولاً : تركيز أنشطة الدولة على المجالات التى تتلاءم مع قدرتها وإمكانياتها .

ثانيًا : البحث باستمرار عن وسائل لتحسين قدرة الدولة .

وهذه الاستراتيجية، مؤداها، أن تركز الحكومة جهودها على الأنشطة العامة التى لاغنى عنها للتنمية، وذلك عن طريق تنشيط المؤسسات العامة، وتحفيز موظفى الحكومة على أداء أعمالهم بصورة أفضل، وبمزيد من المرونة، ووضع الضوابط التى تحول دون السلوك التحكمى

(١) راجع تقرير التنمية فى العالم لعام ١٩٩٧، مرجع سابق، ص١ .

والفساد الإدارى، ووضع قواعد وأسس وآليات تسمح للمؤسسات الخاصة بالانطلاق والمشاركة الفاعلة فى التنمية، سواء فى مجال إنتاج السلع والخدمات الخاصة أو الجماعية، مثل التعليم والصحة والبنية الأساسية والأمن .

ونظراً للأعباء الشديدة التى تحملتها الدول النامية نتيجة تعثرها فى سداد مديونياتها الخارجية فى النصف الأول من ثمانينيات القرن العشرين ، وعدم قدرتها على القيام بواجباتها حيال المواطنين ، فإنها لجأت إلى المؤسسات المالية الدولية ، خاصة صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى ، لطلب المساعدة فى مواجهة تلك الأزمة، إلا أن الصندوق والبنك اشترطا لتقديم تلك المساعدات أن تطبق الدولة طالبة المساعدة ، برنامجا للإصلاح الاقتصادى، يقوم أساسا على تقليص دور الدولة فى إنتاج السلع والخدمات ، وترك هذه المهام للقطاع الخاص، وقصر دور الدولة على عملية تنظيم وتسهيل إجراءات ممارسة الأفراد ، مواطنين أم أجانب ، لنشاطهم الاقتصادى فى المجتمع .

وإذا نجحت الدولة فى ذلك، فإنها تكون قد حققت أهدافها، مستخدمة فى ذلك، الإدارة العامة، والإدارة الخاصة الفاعلة للموارد والإمكانيات المتاحة للمجتمع(١) .

لذلك تبدو أهمية، إتاحة الفرصة للقطاع الخاص فى المشاركة فى إنتاج أو توزيع السلع والخدمات ،وهو ما يمكن تسميته بخصخصة الأنشطة والخدمات الجماعية والفردية .

ويثور التساؤل، هل يمكن أن يساهم القطاع الخاص في توفير تلك السلع والخدمات بصورة أو بأخرى فى المجتمع .

– تطور دور الدولة فى عالم متغير

– أهم ملامح برنامج صندوق النقد والبنك الدولي ، للتثبيت والتكييف الهيكلى "سياسة الإصلاح الاقتصادى" وسياسة الخصخصة .

وسوف نخصص لكل موضوع من الموضوعات السابقة **مبحثا مستقلا** فيما يلى :

(١) راجع تقرير التنمية فى العالم ٢٠٠٣، البنك الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ٢٠٠٣، ص١٨٥ .

المبحث الأول

تطور دور الدولة فى عالم متغير

سبق أن ذكرنا أن المتغيرات العالمية المعاصرة أدت إلى حدوث تطور ملحوظ فى وظيفة الدولة، من مجرد دولة حارسة، ثم دولة متدخلة إلى "دولة منظمة"، وهذا التطور ليس معناه انتقاص دور الدولة فى المجتمع، أو زيادة هذا الدور، ولكنه دور يتطلب من الدولة اتخاذ خطوات والقيام بسياسات تكفل خلق مجتمع أكثر قوة وفاعلية، حتى لو أدى ذلك إلى التقليص الكمي للمهام التى تقوم بها فى المجتمع[1] .

ولقد اتسع حجم الإنفاق الحكومى اتساعاً ضخماً فى الربع الأخير من القرن العشرين وحتى الآن، سواء فى الدول النامية أم فى الدول المتقدمة، وهذا الاتساع فى الإنفاق العام يؤثر بالسلب على قدرة الدولة وكفاءتها فى القيام بواجباتها تجاه المواطنين، وتحتاج الدولة للقيام بهذا الدور إلى موارد ضخمة، أو ترشيد الإنفاق العام وفتح المجال أمام القطاع الخاص ليشارك الدولة فى تقديم بعض الخدمات الفردية، كالصحة والتعليم والإسكان وغيرها.

وكما سبق أن رأينا ، فقد عانت الدول النامية من مشكلات المديونية الدولية ، التى ظهرت فى نهاية عقد السبعينيات من القرن العشرين ، وأثقلت كاهلها ، وجعلتها غير قادرة على القيام بواجباتها العامة بصورة مقبولة ، وعرضتها لمشكلات داخلية تمثلت في عدم الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى لعشرات من السنين ، ودفعتها إلي انتهاج سياسة تقشفية أدت إلى مزيد من المشكلات وعدم القدرة علي تحقيق المطالب الاقتصادية والاجتماعية للأفراد ، وهذه المشكلة أجبرتها على الخضوع للبرامج القاسية التى فرضها عليها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى كشرط للحصول على مساعدة أي منهما .

وقد سبق لنا عرض مشكلة المديونية الدولية تفصيلا ، فنحيل القارئ عليها .

ولهذا سوف تقتصر دراستنا فى هذا المبحث على عرض مظاهر تطور دور الدولة وكفاءتها فى عالم متغير ، وذلك فيما يلى :

---

(١) راجع د. سيد البواب : برامج التثبيت والتكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، محاورها، تحليلها، تأثيرها، القاهرة،الطبعة الثانية ٢٠٠٢ ، ص ٢٤٤ .

تسعى الدولة سواء كانت نامية أم متقدمة أن تكون أكثر قدرة وأكثر كفاءة فى توفير الخدمات العامة للمواطنين ، ويقصد بالقدرة ، أن تكون الدولة قادرة على أن تنفذ وتدعم الأعمال الجماعية بكفاءة ، مثل الحفاظ على الأمن والقانون والنظام العام وإقامة البنية الأساسية ورعاية الصحة والتعليم .. إلخ ، أما الكفاءة ، فتمثل النتيجة المترتبة على قدرة الدولة على إشباع حاجات المواطنين من السلع والخدمات الجماعية . وربما تكون الدولة قادرة ، ولكنها لا تتصف بالكفاءة ، إذا كانت لا تستخدم قدرتها لصالح المجتمع .

ووفقاً لتقرير التنمية فى العالم للبنك الدولى لعام ١٩٩٧ والذى خصص لبيان دور الدولة وكفاءتها فى عالم متغير ، فإن الوصول إلى دولة أكثر كفاءة يتم فى الأرجح على مرحلتين هما(١) :-

١ - **المرحلة الأولى :** تركز فيها الدولة على ما تملكه من قدرة ، لإنجاز المهام التى تستطيع النهوض بها ، (توفير الخدمات الجماعية الضرورية للجماهير) .

٢ - **المرحلة الثانية :** وهى مرحلة بناء القدرة ، وهى تحتاج إلى مزيد من الوقت ، وتبدأ الدولة بالتركيز على المهام الضرورية وتعزيز قدرتها المحدودة ، عن طريق المشاركة مع مجتمع دوائر الأعمال والمجتمع المدنى فى توفير الخدمات الضرورية للجماهير ، وفى هذه المرحلة تزداد قدرة الدولة بالتدريج حتى تلتقى بالكفاءة ، أى كفاءة بالدولة فى إشباع حاجة المواطنين من الخدمات الجماعية .

وقد ركز تقرير التنمية فى العالم لعام ١٩٩٧ على عنصر هام ، هو مصداقية الحكومة أو المنظمة . وبناء على الأبحاث الميدانية التى أجريت فى العديد من دول العالم المتقدم والنامى ، اتضح أن الدول التى تفشل فى ضمان سيادة القانون وحماية الممتلكات ولا يمكن التنبؤ بالقواعد والسياسات التى تطبقها ، أى الدولة التى تؤدى وظائفها الأساسية بصورة سيئة ، هى دولة تفتقد إلى المصداقية ، وهذا يؤثر سلباً على الاستثمار والتنمية فيها .

وتعتبر مصداقية الدولة وقدرتها على التغير ، استجابة للتحديات الجديدة والمتغيرات العالمية المعاصرة ، هى الأساس فى نجاح الدولة وقدرتها على حل مشاكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار فى هذه المجالات .

وقد عرض التقرير لدور الدولة فى عالم متغير من خلال أربعة موضوعات هى :(٢)

١ - اعادة التفكير فى الدولة فى كل أنحاء العالم

---

١ - راجع تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٧ ، المرجع السابق ، ص ١ .

٢ - راجع ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٧ ، الدولة فى عالم متغير ، مرجع سابق ، صـ ١ ، ٢

٢- المواءمة بين دور الدولة وبين قدرتها

٣- بعث الحيوية فى مؤسسات الدولة

٤- إزالة العقبات أمام التغييرات التى تساعد على إصلاح الدولة .

وسبق أن عرفنا أن انهيار الأنظمة الاشتراكية بتفكك الاتحاد السوفيتى نهاية عام ١٩٨٩ ، وتحول معظم دول العالم تقريباً إلي نظام اقتصاد السوق ، أدى إلى حدوث تغييرات اجتماعية وسياسية واقتصادية فى كافة دول العالم .

وفى مجال اهتمامنا بالدول النامية التى تنتمى إليها دول الشرق الأوسط ، نجد أن الحكومة فى معظم هذه الدول واجهت صعوبات فى توفير بعض الاحتياجات الأساسية للجماهير ، مثل الرعاية الصحية ، والتعليم ، بل والأمن فى بعض الأحيان ، حيث عجزت الدولة عن فرض القانون والنظام ، وفى الحالات المتطرفة ، كما فى أفغانستان وليبريا والصومال ، انهارت الدولة تماماً ، وتركت الأفراد والوكالات الدولية تقوم بتلك المهام[١] .

ولمواجهة تلك الصعاب ، فقد اقترح التقرير استراتيجية أساسها تخفيف الأعباء التى تتحملها الدولة ، عن طريق إشراك المواطنين والمجتمعات المحلية في توفير السلع والخدمات الجماعية الجوهرية (كالصحة ، والتعليم ، والأمن ، والقضاء) ، بدلا من انفراد الدولة وحدها بالقيام بهذه الأعباء ، واحتياجها نتيجة لذلك إلى أعداد ضخمة من الموظفين ، وإلى إمكانيات مادية اخرى لاتحتملها مواردها ، فتضعف قدراتها على توفير تلك السلع والخدمات ، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية ، أهمها فقد الجماهير ثقتهم فى قدرة الدولة وكفاءتها فى القيام بأعبائها .

وقد تصدت الدول المتقدمة لتلك المشكلة ، فهى لم تعد المورِّد الوحيد للخدمات ، بل غدت ميسرة لها ومنظمة لتقديمها . وفى هذا المجال خضعت الدولة ذاتها للمنافسة الخارجية

(١) راجع تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٧ ، البنك الدولى ، مؤسسة الأهرام ، عام ١٩٩٧ ، المرجع السابق ، صـ١ .

والداخلية من قبل موردي الخدمات من الأفراد والمشروعات الخاصة، وهذه المنافسة نتج عنها أمرين لصالح الدولة :-

الأول : أن الخدمات الاجتماعية يقوم بها من يتمتع بالكفاءة فى تقديمها من ناحية الجودة والسعر، وفى حالات كثيرة، كان القطاع الخاص أكثر كفاءة من الدولة فى تقديم بعض هذه الخدمات، وهذا يحقق مصلحة الجماهير.

الثانى : أن مشاركة القطاع الخاص فى تقديم بعض الخدمات الاجتماعية يخفف من أعباء الدولة ، فتوجه مواردها إلى إنتاج عدد أقل من الخدمات الاجتماعية، مما يسمح لها بالكفاءة في تقديمها من حيث الجودة وانخفاض السعر.

وبذلك تمكنت الدول المتقدمة من تيسير إنتاج الخدمات الاجتماعية وتنظيمها بما يحقق مصالح الجماهير، ومصلحة الدولة على السواء.

ثانياً : استراتيجية البنك الدولى لتطوير دور الدولة :

تقوم الاستراتيجية التى اقترحها البنك الدولى لمساعدة الدول النامية على القيام بواجباتها فى توفير الخدمات الاجتماعية بكفاءة على ما يلى :

١ - التوفيق بين دور الدولة وقدرتها : (١)

فالكثير من الدول تسعى للقيام بأعمال تزيد كثيراً عن طاقتها وبموارد محدودة وقدرة ضئيلة، وغالباً ما تفوق الأضرار الناتجة عن ذلك الفوائد المحققة.

ولذلك فإن التركيز على الجوانب الجوهرية، من شأنه تحسين فعالية الخدمات التى تقدمها الدولة، وبالتالى تحسين كفاءة الدولة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال مايلى :-

أ - زيادة الدور التنظيمى للدولة، بحيث يشمل مجالات مثل البيئة والقطاع المالى (وزارة المالية - المؤسسات المالية - البورصات)، وإعطاء مزيد من الاهتمام للمسئولية الشخصية، أي تنمية روح تحمل مسئولية المشاركة فى العمل العام لدي الجماهير.

---

(١) راجع تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٧ ، المرجع السابق، صـ٣ ، ٤ .

ب - على الرغم من أن الدولة تتمتع بدور محوري في توفير الخدمات الأساسية الاجتماعية، إلا أنه ينبغي ألا تكون هي الجهة الوحيدة لتوفير تلك الخدمات، فاختيارات الدولة لتوفير هذه الخدمات يجب أن تنبني على أساس القوة النسبية والكفاءة والقدرة التي تتمتع بها الدولة في توفير بعض هذه الخدمات، وترك تقديم البعض الآخر للمجتمع المدني وفقا لقوى السوق، في حالة عدم تمتع الدولة بالقوة النسبية في تقديمها.

جـ - التزام الدولة بتقديم الحماية للضعفاء عن طريق التأمين من البطالة، ودعم السلع الأساسية والضرورية لأفقر طبقات المجتمع .

٢ - زيادة قدرة الدولة عن طريق بعث الحيوية في المؤسسات العامة [١] :-

أوضح التقرير أنه يمكن تطوير مؤسسات الدولة من خلال **الإجراءات التالية** :

أ - تحقيق الانضباط وسيادة القانون من خلال وجود قضاء مستقل ومن خلال الفصل بين السلطات ومن خلال أجهزة رقابية لكشف الفساد الذي يسئ إلي سمعة مؤسسات الدولة ويحد من قدرتها وكفاءتها في توفير الخدمات للجماهير.

ب - فتح المجال أمام مزيد من المنافسة في توفير الخدمات الجماعية، وذلك عن طريق حسن اختيار الموظفين على أساس الجدارة، وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص للمشاركة في تقديم هذه الخدمات، وإتاحة الفرص لموردي الخدمات الدوليين للمشاركة في توفيرها في إطار المحافظة على أمن الدولة وصحة الإنسان والحيوان والنبات .

جـ - السماح للجمهور بالمشاركة؛ وإبداء الرأي في جودة الخدمات المقدمة، وذلك من خلال استطلاعات الرأى العام، ومن خلال مجالس رجال الأعمال، وجمعيات حماية المستهلك، كما يمكن مشاركة الهيئات الدولية وحثها على المساهمة في توفير السلع والخدمات الجماعية، وخاصة في المجالات التي تحتاج إلى نفقات ضخمة، مثل حماية البيئة، وتنشيط البحوث الأساسية وإنتاج المعرفة[٢].

---

(١) راجع تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٧، المرجع السابق، ص٧

(٢) راجع في ذلك، د . سيد البواب، المراجع السابق، ص ٢٦٠ .

المبحث الثاني

أهم ملامح برنامج صندوق النقد والبنك الدولي

للتثبيت والتكييف الهيكلي

(سياسة الإصلاح الاقتصادى)

عرفنا أنه نتيجة لتوقف المؤسسات المالية العالمية عن تقديم مزيد من القروض للدول المدينة، ومطالبة الدائنين باسترداد أموالهم منها، فقد لجأت إلي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، للحصول على قروض لسداد مديونياتها الخارجية، ومحاولة إعادة التوازن لموازين مدفوعاتها، واستخدام قروض البنك الدولي في إقامة مشروعات تساعد على تحريك الاقتصاد عن طريق استغلال الموارد والطاقات التي تتمتع بها هذه الدول، وتوجيه هذه القروض إلى إقامة مشروعات البنية الأساسية من مياه، وصرف صحى، وكهرباء وطرق، وهي مشروعات لازمة ولاغنى عنها لإقامة المشروعات الاقتصادية التي تساهم في تشغيل واستغلال عوامل الإنتاج العاطلة، من قوى بشرية، وموارد طبيعية، ورؤوس أموال، مما يؤدى إلى زيادة الإنتاج، وبالتالى تخفيض الاستيراد، وزيادة الصادرات، وزيادة موارد الدولة والمواطنين، فيزداد معدل النمو الاقتصادى ويرتفع مستوى معيشة المواطنين، ويعود التوازن لميزان المدفوعات ويتحقق الاستقرار الاقتصادى، والاجتماعى، والسياسى الذى تحاول الدول النامية الوصول إليه .

وحتى يوافق كل من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير على تقديم القروض والمساعدات المالية للدول النامية، فقد اشترط عليها أن تطبق برنامجا للإصلاح الاقتصادى، يقوم على إحداث إصلاحات وتغييرات جذرية فى السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية المطبقة، حتى ولو أدت هذه الإصلاحات إلى زيادة معدلات البطالة، وبتكلفة مرتفعة، وعلى حساب الاستقرار الاجتماعى بالدولة .

وقد تجسدت الشروط التى وضعها كل من الصندوق والبنك فى برنامج للإصلاح الاقتصادى، أطلق عليه برنامج التثبيت والتكييف الهيكلى، تلتزم الحكومات التى ترغب فى الحصول على القروض والتسهيلات المالية بتطبيقه سواء لجأت إلى صندوق النقد، أم لجأت إلى البنك الدولى، من أجل الموافقة على طلباتها .

ونوضح فيما يلى عرضاً موجزاً لتلك البرامج في المطلبين التاليين .

المطلب الأول

برامج التثبيت لصندوق النقد الدولى

يقصد ببرامج التثبيت " stabilization programs " مجموعة الإجراءات والسياسات التى يضعها صندوق النقد الدولى بهدف علاج الخلل فى ميزان المدفوعات الخارجية للدول التى تطلب مساعدة الصندوق .

ويعنى التثبيت، تحقيق الاستقرار الاقتصادى، (economic stabilization)، وذلك عن طريق تحجيم الطلب الكلي المحلى، لأن الدول المدينة تعانى من الإفراط فى هذا الطلب، نتيجة الزيادة فى الاستهلاك النهائى المحلى، أو فى الاستثمار المحلى أو فى الاثنين معاً، وعدم تناسب تلك الزيادة مع معدلات الناتج القومى الإجمالى، مما يدفع الدولة إلى الاقتراض من الخارج لتغطية هذه الزيادة، ويحدث نتيجة لذلك، الخلل فى موازين مدفوعاتها وعدم قدرة الدولة على خدمة ديونها الخارجية .

ويرى صندوق النقد الدولى، أن تحجيم الاستهلاك المحلى والاستثمار المحلى يجب أن يتم عن طريق آليات السوق، وليس عن طريق تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى للتأثير على ميزان المدفوعات ، بتطبيق سياسات تدخلية مباشرة ، مثل دعم الصادرات، والحد من الواردات ، ومن تصدير رءوس الأموال، والرقابة على الصرف الأجنبى .

ولتحجيم الاستهلاك المحلى، والاستثمار المحلى ليكونا متوازنين مع القدرة أو الطاقة

الإنتاجية للدولة، في ظل عدم التدخل المباشر للدولة فى اقتصاد السوق، فإن الصندوق يفرض تطبيق عدة سياسات لتحقيق هذا الهدف، **تتمثل فيما يلى** : [١]

- سياسات متعلقة بميزان المدفوعات
- سياسات متعلقة بالموازنة العامة للدولة
- سياسات متعلقة بسعر الصرف وكمية النقود

ونعرض شرحاً موجزاً لتلك السياسات فيما يلى :

أولاً : السياسات المتعلقة بميزان المدفوعات :

يطالب الصندوق الدول التى تطلب المساعدة بتطبيق سياسات من شأنها تحقيق التوازن الاقتصادى الداخلى والتوازن الاقتصادى الخارجى، أى توازن ميزان مدفوعاتها، فى ظل تطبيق سياسة مرنة لسعر الصرف. فسياسة الصندوق تقوم على عدم التضحية بالتوازن والاستقرار الداخلى، فى سبيل تحقيق التوازن الخارجى عن طريق التخفيض المتعمد لسعر الصرف من أجل تمكين الدولة من زيادة صادراتها وتخفيض وارداتها، وبالتالى تحقيق التوازن فى ميزان مدفوعاتها، لأن ذلك يؤدى إلى حدوث تضخم أو ركود اقتصادي داخلى، وهو ما كان يحدث فى العلاقات الاقتصادية الدولية فى ظل تطبيق الدول لقاعدة الذهب قبل الحرب العالمية الثانية [٢] .

ويتحصل دور الدولة فى هذا الصدد، فى قيامها بتطبيق إجراءات وسياسات مرنة لأسعار الصرف، من شأنها تحقيق التوازن الاقتصادى الخارجى (توازن ميزان المدفوعات)، والتوازن الاقتصادى الداخلي (الاستقرار الاقتصادى والاتجاه نحو التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج) .

---

(١) راجع فى ذلك، د. سيد البواب، المرجع السابق، صـ ٤٤ .

(٢) راجع فى ذلك د. محمد حافظ الرهوان : النقود والبنوك والأسواق المالية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٧٦، د. سيد البواب المرجع السابق، ص ٤٥ .

وتبدو أهمية تطبيق الدولة لسياسة ناجحة لأسعار الصرف، أن سعر الصرف، يعتبر سعراً خاصاً جدا، يمكن أن يتأثر بعامل معين، ولكنه يؤثر فى باقى العوامل التى تحكم الأداء الاقتصادى الداخلي والخارجي في الدولة. وعلى سبيل المثال، فإن ارتفاع سعر الدولار في مصر بسبب زيادة الطلب عليه في مواسم العمرة والحج، يعتبر ارتفاعا بسبب عامل واحد هو الرحلات الدينية المتعددة والمتكررة، ولكنه يؤثر فى مستوى الصادرات والواردات المصرية، ويؤدى إلى زيادة عبء المديونية الخارجية، وتراجع صافى تحركات رأس المال واتجاهات الاستثمار، وارتفاع المستوى العام للأسعار فى مصر، وانخفاض قيمة العملة الوطنية فتقل درجة الثقة فيها، مما يؤثر على توزيع الدخول بين الطبقات، واتجاه الأفراد الى اقتناء العملة الأجنبية، وتخزينها، وحبسها عن التبادل، فيقل عرضها، وتزداد قيمتها ، وهكذا فى دورة من الآثار الاقتصادية السلبية التى تؤدى إلى مزيد من عدم الاستقرار الاقتصادى، والاجتماعى، بسبب ارتفاع الاسعار، ونقص الإنتاج، وتعطل المشروعات، وزيادة معدلات البطالة، وهو ما يحتاج إلى ضرورة تدخل الحكومة لتطبيق سياسة حاسمة لسعر الصرف من شأنها إعادة الاستقرار لسوق الصرف في ظل سياسة نقدية ومالية مناسبة .

ثانيا : السياسة المتعلقة بالموازنة العامة :

على الرغم من أن صندوق النقد الدولى يهتم بمشاكل ميزان المدفوعات ، إلا أنه يرى وجود علاقة وثيقة بين العجز فى الميزان التجارى وبين عجز الموازنة العامة . وتتضح هذه العلاقة من خلال التعرف على ما يسمى بنموذج الفجوتين "two gaps model" - ومؤدى هذا النموذج أن الاستثمارات التى تتحقق فى اقتصاد معين خلال فترة معينة ، بشكل يزيد عما أمكن تدبيره من موارد محلية ، إنما تتم عن طريق زيادة الواردات، أى عن طريق إحداث عجز فى ميزان الحساب الجارى لميزان المدفوعات ، وهو ما تبينه المعادلة التالية :
الاستثمار - الادخار = الوردات - الصادرات = عجز الحساب الجارى لميزان المدفوعات .

ويشمل الاستثمار والادخار فى المجتمع ، ما يتم عن طريق القطاع الحكومى والقطاع

الخاص معا ، وهو ما توضحه المعادلة التالية : (الاستثمار العام - الادخار العام) + (الاستثمار الخاص - الادخار الخاص) = عجز الحساب الجارى لميزان المدفوعات .

وتظهر المعادلة السابقة أن الزيادة فى الاستثمار الحكومى والاستثمار الخاص عن الادخار الحكومى والادخار الخاص ، تؤدى إلى الزيادة فى الواردات الأجنبية (قروض أجنبية للحكومة، وقروض أجنبية للقطاع الخاص) ,وهو ما يؤدى الى زيادة مديونية الحكومة ، أى حدوث عجز فى موازنتها العامة ، وكذلك حدوث عجز فى الحساب الجارى بميزان المدفوعات، وهو ما يوضح العلاقة بين العجز فى الموازنة العامة للدولة وبين العجز فى ميزان المدفوعات .

ويرى صندوق النقد الدولى ، أن هذا العجز يمكن مواجهته عن طريق سياسات يؤدى تطبيقها إلى تقليل فجوة الموارد بالقطاع الخاص ، والى تقليل العجز بالموازنة العامة للدولة ، وهو ما نوضحه اختصاراً فيما يلى :

١- السياسات التى تقلل فجوة الموارد بالقطاع الخاص :

وهى مجموعة متنوعة من السياسات والإجراءات التى تطبقها الحكومة ، تتمثل أهمها فيما يلى :

أ - تخفيض الضرائب التى تفرضها الدولة على دخول وإيرادات وأرباح القطاع الخاص ، وهذا من شأن زيادة موارده.

ب - منح إعفاءات ضريبية وخاصة للاستثمارات المحلية والأجنبية العاملة فى مجال الصادرات.

ج - تقديم تيسيرات جمركية على الواردات الاستثمارية والوسيطة للمشروعات الاستثمارية الجديدة ، لخفض نفقاتها، وبالتالي زيادة مواردها .

د- الاعتماد على آلية العرض والطلب فى تحديد الأسعار ، وعدم التدخل الحكومى فى تسعير منتجات القطاع الخاص

هـ - زيادة أسعار الفائدة على الودائع الادخارية ، لحفز القطاع العائلي على زيادة الادخار، وبالتالي زيادة قدرة البنوك على منح القروض للقطاع الخاص ، وزيادة الاستثمار .

ولكن يعاب على الإجراء الأخير ، أنه لن يكون حافزا للقطاع الخاص للحصول على الائتمان المصرفي، لأنه يؤدى إلى زيادة تكلفة الإقراض ، وزيادة الأسعار ، فتضعف قدرة المشروعات على تصريف منتجاتها داخليا وخارجياً ، فتقل مواردها، بل قد تتوقف كلية عن العمل ، وخاصة إذا كانت الدولة النامية تعانى من البطالة والركود.

وإذا كانت التخفيضات الضريبية تؤدى إلى نقص موارد الدولة ، إلا أن ذلك يكون بصفة مؤقتة، لان هذا التخفيض يؤدى إلى حدوث زيادة فى حوافز العمل والإنتاج والاستثمار، وزيادة أرباح المشروعات ، فتزداد حصيلة الضرائب المفروضة عليها وبالتالى تزداد موارد الخزانة العامة ، ويقل العجز فى الموازنة ، أو قد يتلاشى، فى ظل معدلات ضريبية منخفضة نسبيا.

٢- سياسات تقليل العجز فى الموازنة العامة للدولة :

تقوم هذه السياسات على مجموعة من الإجراءات التى من شأنها تخفيض الإنفاق العام الجارى والاستثمارى ، وفى الوقت نفسه أن تعمل الحكومة على زيادة مواردها . ويمكن تحقيق ذلك من خلال مايلى :

أ - التوقف عن دعم المشروعات العامة الخاسرة والتى تتحملها ميزانية الدولة ، وذلك عن طريق خصخصة هذه المشروعات ، أو إدارتها إدارة اقتصادية بأسلوب القطاع الخاص .

ب - تخفيض الدعم الممنوح للسلع الاجتماعية ، وخاصة السلع التموينية الضرورية ، ويمكن أن يتم ذلك بأسلوب تدريجى حتى لايؤدى ذلك إلى حدوث اضطرابات

اجتماعية وسياسية ، مع منح إعانة غلاء للموظفين والمواطنين أصحاب الدخول المتدنية .

ج- تغيير سياسة التوظيف التى كانت تلزم الحكومة بتعيين جميع الخريجين ، وترك ذلك لآليات سوق العمل ، مع تشجيع القطاع الخاص ليكون قادراً على استيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين سنويا .

د- فصل العاملين الزائدين عن الخدمة ، وإلغاء الوظائف الشاغرة وإعادة النظر فى الضمان الاجتماعى ومعاشات التقاعد .

هـ- أن يقتصر الاستثمار الحكومى على مجال البنية الأساسية ، وترك كافة الاستثمارات الأخرى للاستثمارات الخاصة ، بما فى ذلك مشروعات الصناعات التحويلية .

و- رفع أسعار الضرائب غير المباشرة وتطبيق ضريبة المبيعات .

ز- زيادة أسعار بعض موارد الطاقة كالبنزين والكهرباء والغاز والمياه ، وخاصة المستخدمة فى الاستهلاك العائلى ، والاقتراب من الأسعار العالمية لها ، وزيادة أسعار الخدمات العامة الحكومية ، كالنقل والمواصلات والاتصالات والتعليم والصحة وغيرها .

ح - خصخصة المشروعات المملوكة للدولة ، وتصفية المشروعات العامة الخاسرة.

ط- وضع حدود عليا للائتمان الحكومى والعام خلال فترة برنامج التثبيت .

ى- وضع حد أقصى لحجم العجز فى موازنة الدولة ، وتحديد نسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى خلال سنوات البرنامج .

ويلاحظ أن تطبيق السياسات السابقة ، والتى وضعها صندوق النقد الدولى لتنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادى ، تؤدى الى تخفيض وعلاج العجز فى الموازنة العامة للدولة ، وهى تعتبر سياسة مالية انكماشية من شأنها إحداث ركود فى الاقتصاد القومى وعدم استقرار إقتصادى وارتفاع الأسعار ، وهو ما حدث بالفعل فى مصر .

ويرى صندوق النقد الدولى ، انه إذا لم يؤد تطبيق السياسات السابقة إلى خفض أو إلغاء العجز فى الموازنة العامة ، فإن هذا العجز يجب تغطيته بما أسماه ، من الموارد الحقيقية, عن طريق طرح المزيد من أذونات الخزانة ،والسندات الحكومية . ومنع على الحكومات تغطية هذا العجز عن طريق الإصدار النقدى ، أو الاقتراض من البنك المركزى أو البنوك التجارية .

ونحن لا نتفق كلية مع تلك السياسات التى يفرضها الصندوق على الدول النامية ، خاصة السياسة الأخيرة .

فإذا كانت سياسة الاقتراض من الجمهور عن طريق طرح المزيد من أذونات الخزانة أو السندات الحكومية ، تصلح فى فترات التضخم ، إلا أنها لا تصلح فى رأينا، فى فترات أو حالات الركود التى تعانى منها معظم الدول النامية ، والتى تتسبب فى كافة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تعانى منها تلك الدول ، ذلك لأن الاقتراض من الجمهور عن طريق إصدار المزيد من اذونات الخزانة أو السندات الحكومية ، من شأنه تفاقم حالة الركود التى تعانى منها الدول النامية ، لأنها تؤدى الى تخفيض القوة الشرائية لدى المواطنين ، فيقل طلبهم على السلع والخدمات الراكدة ، وينخفض الطلب الكلى ، وبالتالى تزداد حالة الركود سوءا .

وللخروج من هذا المأزق الذى تعانى منه العديد من الدول النامية ، نتيجة تطبيقها سياسة صندوق النقد الدولى فى تغطية العجز فى الموازنة العامة للدولة ، فإننا نرى أن تلجأ الدول إلى الاقتراض من البنك المركزى ، وأن البنك المركزى يستطيع الاستجابة إلى طلبات الحكومة عن طريق الإصدار النقدى ، وهذا سوف يؤدى إلى زيارة القوة الشرائية اللازمة لزيادة الطلب الكلى ، وبالتالى تمكين المشروعات من تصدير منتجاتها وتحقيق موارد وأرباح تستخدمها فى الاستمرار فى الإنتاج وفى زيادته وفى دفع مقابل خدمات عوامل الإنتاج , وتشغيل المزيد من تلك العوامل ، وزيادة القوة الشرائية اللازمة لتحريك السوق وعلاج الركود، وزيادة أرباح المشروعات وزيادة قدرتها على دفع المزيد من الضرائب للدولة ، فتزداد

موارد الخزانة العامة ، وتتوقف الحكومة عن الاستمرار فى الاقتراض من البنك المركزى ، بل والبدء فى سداد ماسبق أن اقترضته من هذا البنك إبان فترة الركود ، والقول بغير ذلك ، أى باتباع أسلوب صندوق النقد الدولى الذى يعتمد على سياسة أذون الخزان والسندات الحكومية لزيادة موارد الحكومة ، لن ينجح فى حل مشاكل الركود الاقتصادى الذى تعانى منه الدول النامية ، وهذه حقيقة نشاهدها ونلمسها جميعا فى مختلف الدول النامية فى كافة قارات الدنيا الخمس .

ثالثا : السياسات المتعلقة بسعر الصرف وكمية النقود :

يطالب صندوق النقد الدولى الدول النامية بتطبيق سياسة نقدية انكماشية تقوم على الأسس التالية :

١- البعد عن الإصدار النقدى، أى البعد عن الاقتراض من البنك المركزى .

٢- زيادة أسعار الفائدة الدائنة والمدينة .

وتعليقنا على تلك السياسة الانكماشية ، أنها إذا كانت تصلح للتطبيق فى حالة التضخم كما سبق القول ، إلا أنها لاتصلح فى حالة الركود والانكماش ، لأنها تؤدى إلى مزيد من الركود والانكماش واستمرار المعاناة والتخلف لفترات طويلة ، وهو الذى أوضحناه فيما سبق .

ولهذا فإننا ننصح الدول النامية التى تعانى من الركود ، أى البطالة فى استغلال كافة عوامل الإنتاج ، أن تطبق سياسة نقدية توسعية ، تقوم على أسس ، تخالف تماماً ، ما يطلبه صندوق النقد الدولى ، وهذه الأسس سبق أن طبقتها الولايات المتحدة الأمريكية بنجاح أثناء الكساد العالمى الكبير ، وطبقتها عقب أحداث سبتمبر ٢٠٠١ ، وتطبقها ماليزيا بنجاح عقب انهيار أسواق المال الآسيوية عام ١٩٩٧ ، **وهى تقوم على ما يلى :**

- زيادة الاقتراض من البنك المركزى ، والحد من الاقتراض من الجمهور فى شكل إصدار

أذونات خزانة ، وعدم اللجوء إليه بتاتا أثناء الركود .

- تخفيض أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، وهذا الإجراء يترتب عليه أمران في غاية الأهمية لعلاج الركود، وهما :

(أ) أن تخفيض أسعار الفائدة يحفز الأفراد لاستثمار مدخراتهم في بورصة الاوراق المالية، بدلا من إيداعها في البنوك، لأن عوائد البورصة سوف تزيد عن عوائد البنوك، وهذا من شأنه تنشيط سوق رأس المال طويل الأجل، وتوفير الموارد اللازمة للقطاع الخاص والحكومة، للحصول على حاجاتهم من الأموال من هذه السوق، وبالتالي زيادة الاستثمار، وزيادة التشغيل، والحد من الركود .

(ب) أن تخفيض سعر الفائدة المدينة، يشجع المنتجين على الاقتراض من البنوك، فيزداد النشاط الاقتصادى ، ويزداد طلب المنتجين على خدمات عوامل الإنتاج، فيتحرك الاقتصاد ويقل معدل الركود، بل قد يتلاشى الركود تماما ، إضافة إلى ماتقدم فإن انخفاض تكلفة الاقتراض، يؤدى إلى تخفيض تكاليف الإنتاج، وانخفاض أثمان السلع والخدمات المنتجة فيزداد الطلب الداخلي عليها، ويزداد الطلب الخارجي، فتزيد الصادرات وتقل الواردات وينخفض العجز في ميزان المدفوعات وكذلك العجز في الموازنة العامة للدولة، لارتباطهما معا كما سبق القول .

(ج) وضع سقف للائتمان المصرفي، خاصة الممنوح للحكومة والقطاع العام [(١)]

ونحن نؤيد هذا الإجراء، وبصفة خاصة فيما يتعلق، بالائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص، حتى لا يتم التلاعب بأموال البنوك وتعريض أموال المودعين للخطر . ولكننا لا نؤيده، فيما يتعلق باقتراض الحكومة من البنك المركزى، فكما سبق القول، يجب إتاحة الفرصة للحكومة لاقتراض أية مبالغ من البنك المركزى، لأنه علاج ناجح لأزمة الركود، قامت بتطبيقه أمريكا وغيرها من الدول بنجاح أثناء فترات الركود .

---

(١) راجع في تفضيل ذلك د ./ سيد البواب ، المرجع السابق ص ٦٣ - ٨٨ .

(د) تنمية أسواق رأس المال طويل الأجل (البورصات)، وتحديث التعامل فيها .

وكما سبق القول فإن هذا الإجراء يعتبر هاما لأنه يوفر موارد للحكومة والقطاع الخاص أثناء الركود ، خاصة إذا قامت الدولة بتخفيض أسعار الفائدة الدائنة والمدينة على الودائع أثناء تلك الفترات.

المطلب الثانى

برنامج التكييف الهيكلى

(سياسة الخصخصة)

يقصد به مجموعة الإجراءات التى وضعها البنك الدولى للدول النامية لكى تكيف سياستها واقتصادياتها الداخلية ، مع المتغيرات العالمية الخارجية ، مثل ارتفاع أسعار البترول، وأسعار المواد الغذائية والمواد الوسيطة المستوردة وارتفاع أسعار الفائدة، وارتفاع سعر صرف الدولار الامريكى وغيرها من المتغيرات.

وتتكامل سياسات التثبيت قصيرة الأجل التى يفرضها صندوق النقد الدولى مع سياسات التكييف الهيكلى متوسطة وطويلة الأجل التى يفرضها البنك الدولى ،ويجرى التنسيق بين الصندوق والبنك فيما يتعلق بالبت فى القروض والتسهيلات التى تطلبها الدول النامية من أى منهما.

وتقوم سياسة التكييف الهيكلى التى يشترطها البنك الدولى للموافقة على منح القروض متوسطة وطويلة الأجل على **ثلاثة إجراءات هى :**

أولا : تحرير الأسعار :

وهذا الإجراء يتضمن إبعاد الدولة عن التدخل فى آليات العرض والطلب، وإلغاء الدعم الاجتماعى للسلع والخدمات الضرورية، أو لمستلزمات الإنتاج أو دعم القروض بأسعار فائدة

مخفضة، أو سياسات التسويق الحكومى.

كذلك عدم التدخل فى تحديد إيجارات المساكن أو الأراضى الزراعية، وترك تحديد القيمة الإيجارية لقوى العرض والطلب.

أيضاً أن تترك الدولة للقطاع الخاص تدريجيا توفير الخدمات الضرورية، مثل خدمات النقل والمواصلات والغاز والكهرباء والماء وخدمات الإسكان، وأن يقدم البنك الدولى قروضه للقطاع الخاص للقيام بتلك المشروعات .

ومن أهم نتائج تحرير الأسعار أنه يؤدى إلى زيادة المنافسة بين المشروعات، وبالتالى تجويد السلع أو الخدمة المنتجة وتخفيض أسعارها، واستغلال الموارد المتاحة الاستغلال الأفضل بما يعود بالفائدة على المستهلكين و المنتجين والمجتمع بأكمله.

ويرى البنك الدولى أنه كلما اقتربت الأسعار في الدولة من الأسعار العالمية، فإن هذا يدل على أن الاقتصاد في الدولة يعمل بطريقة أفضل، وأن الدولة في هذه الحالة يمكنها الحصول على تسهيلات البنك الدولي وصندوق النقد الدولى.

ثانيا : الخصخصة (نقل الملكية العامة إلى الخاصة) :

تعتبر سياسة الخصخصة إجراء أساسياً من إجراءات الإصلاح الاقتصادي، ويقدم البنك الدولى دعماً مالياً وفنيا لتنفيذ هذه السياسة بالدول النامية .

وهناك متطلبات رئيسية لنجاح سياسة الخصخصة ، أهمها تحرير الأسعار ، ومنها أسعار الصرف، وسعر الفائدة، وتحرير التجارة الخارجية وإنعاش أسواق رأس المال، وحماية المنافسة الكاملة وتقييد الاحتكارات، وعدم التدخل الحكومى فى آليات العرض والطلب، وتشجيع القطاع الخاص وتحفيزه، وتشجيع اللامركزية فى الإدارة الحكومية.

وتعنى الخصخصة، التحويل للملكية الخاصة، من خلال بيع المشروعات المملوكة ملكية عامة إلى القطاع الخاص. وكذلك السماح للقطاع الخاص بتقديم الخدمات التى كانت الدولة تحتكر تقديمها، كالتعليم والصحة وغيرها من خدمات المرافق العامة، وأحياناً بعض الأنشطة ذات الطابع الامنى .

والسبب الرئيسي لانتهاج أسلوب الخصخصة، هو أن القطاع الخاص يتميز بالقدرة والكفاءة والاستغلال الأمثل لعوامل الإنتاج، عنه بالنسبة للقطاع العام. وبدون الدخول فى تفصيلات، يكفى للتدليل على هذه الحقيقة ، أن الدول الرأسمالية التى تنتهج أسلوب التخصصية وحرية الأسواق تحقق تقدما اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا أفضل من الدول الاشتراكية التى طبقت نظام القطاع العام والتدخل الحكومى فى الحياة الاقتصادية للأفراد[1].

ولكن لايكفى فقط تغيير نمط الملكية من العامة للخاصة لتحقيق الاستغلال الامثل للموارد، بل يجب أن يصاحب ذلك تمويل هيكل السوق، من سوق غير تنافسية، أى احتكارية، تتدخل الدولة لتحديد الأسعار بها إلى سوق تنافسية تضمن التوزيع الفعال للموارد، وتحقيق التوازن بين الكميات المعروضة وبين الكميات المطلوبة من السلع والخدمات، فى ظل ثمن التوازن الذى يتناسب مع مستوى الدخول والثروات الموجودة بالمجتمع [2].

والتخصصية لاتعنى تحويل الملكية العامة بأكملها إلى ملكية خاصة، فمن الغالب ألا تطبق الخصخصة فى الحالات التالية: [3]

- الموارد الطبيعية الهامة مثل النفط وغيره من الثروات المعدنية .

- قنوات الملاحة الدولية مثل قناة السويس المصرية.

- المشروعات التى تحتاج إلى استثمارات ضخمة أو تكنولوجيا بالغة التعقيد، خاصة مشروعات البنية الأساسية، والتى تفوق طاقة القطاع الخاص .

---

(١) راجع فى ذلك ، د. محمد حافظ الرهوان : معالم على طريق التنمية الاقتصادية فى العالم الثالث ، دبى ، ١٩٩٤، ص ٤٤ - ٥٣ .

(٢) راجع د . / أحمد جامع : مبادئ الاقتصاد ، القاهرة ، ١٩٧٥، ص ١٤٧ - ١٤٩ ؛ د. محمد حافظ الرهوان : مبادئ علم الاقتصاد ، مقدمة لعلم الاقتصاد ، دبى ، ١٩٩٢ ، ص ١٤٩ - ١٥٢ .

(٣) راجع د. / سيد البواب ، المرجع السابق ، ص ١٠٤ .

وإذا كانت الملكية العامة يفضل تطبيقها فى الحالات السابقة، إلا أنه يمكن اتباع أسلوب الإدارة الاقتصادية المطبقة في المشروعات الخاصة على تلك الحالات، وهو مايعنى ضرورة الفصل بين الملكية والإدارة في إدارة تلك المشروعات، أى إدارة هذه المشروعات على أسس تجارية بحتة .

ورغم ذلك فإنه لايمكن فصل الملكية عن الإدارة فصلاً تاماً، فإذا كانت الدولة مثلا تتملك المشروع الاقتصادى ملكية تامة أو ملكية مشتركة، فإنه من غير المقبول ألا تتدخل فى شئون هذا المشروع، بل إنها تتدخل لتحقيق أهداف اجتماعية أو سياسية غالباً، ويكون ذلك على حساب الأهداف والاعتبارات التجارية التى يسعى القطاع الخاص إلى تحقيقها، ألا وهى تعظيم الربحية، ولهذا يمكن القول بأن أهداف التخصصية لا تتحقق بالكامل فى عمليات الخصخصة التى تأخذ شكل الفصل بين الملكية وبين الإدارة (١)

ومجمل القول أن عمليات الخصخصة، أيا كان شكلها، إنما تهدف إلى تخفيف العبء عن ميزانية الدولة، وإلى استغلال موارد الدولة استغلالاً أفضل، يحقق أقصى إشباع ممكن للحاجات الفردية والجماعية لأفراد المجتمع، وأيضاً توفير موارد للموازنة العامة، تستطيع أن تستخدمها الحكومة في القيام بالمشروعات الاستثمارية الضخمة، التى تعتبر أساسا لقيام المشروعات الاقتصادية الحكومية وغير الحكومية (الخاصة) ،كمشروعات البنية الأساسية، مثل شبكة متطورة من الطرق والمواصلات والاتصالات ومشروعات الرى والصرف، ومشروعات التكنولوجيا المتطورة...إلخ .

ثالثا: حرية التجارة والتحول نحو التصدير:

يعتبر تحرير التجارة الخارجية من العناصر الهامة لبرنامج التكييف الهيكلى للبنك الدولى.

وقد تطورت عمليات تحرير التجارة الخارجية في معظم دول العالم، اعتباراً من يناير عام

(١) راجع تقرير التنمية فى العالم عام ٢٠٠٣، المرجع السابق ص ٧٨ .

١٩٩٥ ، وهو موعد تطبيق اتفاقات التجارة العالمية المشهورة باتفاقية الجات ، وبداية ممارسة منظمة التجارة العالمية (wto) ، لنشاطها في الإشراف على تحرير التجارة العالمية ، وإزالة الحواجز والقيود الجمركية وغير الجمركية التى كانت تشوه هيكل التجارة الخارجية بين الدول .

وفي هذا الإطار ، فان البنك الدولى ، وضع مجموعة من السياسات التى من شأنها تحقيق حرية التجارة الخارجية ، واشترط على الدول اتباعها للحصول على القروض المطلوبة .

وتتمثل هذه السياسات فيمايلى : (١)

- تخفيض سعر صرف العملة المحلية لتحفيز الصادرات وتقليل الواردات ، وبالتالى مواجهة العجز في ميزان المدفوعات .

- إلغاء القيود على المدفوعات الخارجية .
- إلغاء اتفاقيات الدفع والاتفاقات التجارية الثنائية .
- السماح بتمثيل الوكالات التجارية .
- إحلال الضرائب الجمركية محل القيود الكمية .
- خفض الضرائب الجمركية على الواردات .
- إلغاء المؤسسات الحكومية لتسويق الصادرات .
- التخلى عن حماية الصناعات المحلية .
- تشجيع صناعات التصدير .

وقيام الدولة النامية بتطبيق تلك السياسات ، بالإضافة إلى السياسات التى يفرضها صندوق النقد الدولى ، يؤدى إلى تحرير التجارة الخارجية ، وتحفيز الصادرات وعدم تقييد

(١) راجع د . / سيد البواب المرجع السابق ص ١٤٣ ، ١٤٤ .

الواردات، سواء كانت سلعية أم خدمية أم رأسمالية، وهو ما يعود بالفائدة على مجمل الاقتصاد العالمي، وإزالة التشوهات في هياكل التجارة الخارجية، والتي كانت تسببها سياسة تقييد التجارة الخارجية التي طبقتها معظم الدول النامية فيما قبل .

خاتمة :

عرفنا فيما سبق موضوعًا في غاية الأهمية ، هو تطور دور الدولة وكفاءتها في نهايات القرن العشرين ، وأوضحنا أسباب هذا التطور ومضمونه ، وأن وظيفة الدولة تحولت من دولة حارسة ومتدخلة إلى دولة منظمة ، أى دولة فاعلة ، يجب أن تركز أنشطتها العامة على المجالات التى تتلاءم مع قدرتها وإمكانياتها ، وأن تبحث باستمرار عن وسائل لتحسين قدرتها ، لتحفيز الاقتصاد القومى ، وجعله قادرًا على النمو اعتمادا على موارد الدولة الداخلية ، ومن أهم تلك الوسائل بالنسبة للدول النامية ، هو وضع قواعد وأسس وآليات تسمح للمؤسسات الخاصة بالانطلاق والمشاركة الفاعلة فى التنمية ، وبمعنى آخر ، أن تطبق سياسة الإصلاح الاقتصادى التى وضعها صندوق النقد ، والبنك الدولى .

ولهذا فقد عرضنا لسياسات كل من صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير ، والتى فرضت على الدول النامية في شكل برامج التثبيت والتكييف الهيكلى كشرط للاستفادة من القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل ، وغيرها من التسهيلات التى ترغب الدول النامية في الحصول عليها من الصندوق أو البنك .

ويمكن تطبيق بعض هذه السياسات ، خاصة سياسة الخصخصة فيما يتعلق بانتاج وتقديم الخدمات الأمنية باعتبارها من الخدمات الجماعية التى تلتزم الدولة بتوفيرها للجماهير ، لتخفيف الأعباء التى تتحملها في سبيل إنتاج وتقديم هذه الخدمات .

كما عرفنا أن الهدف من إلزام الدول النامية بتطبيق تلك السياسات هو الحد من الاستهلاك المحلى والاستثمار المحلى ، لكى تتناسب جميع العمليات التى تتم في الاقتصاد مع معدلات الناتج القومى الاجمالى والدخل القومى المحلى ، فلا تضطر الدولة للاقتراض من الخارج في حالة ضعف مواردها وإمكانياتها عن تغطية الاستهلاك المحلى والناتج المحلى .

وأوضحنا أننا لا نتفق مع السياسة الانكماشية النقدية والمالية التى يفرضها صندوق النقد الدولى على الدول النامية التى تعانى من الركود والبطالة ، مثل مصر فى الوقت

الحاضر، لأنها تؤدى إلى مزيد من الركود والبطالة والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ولكن يجب تطبيق سياسة نقدية ومالية توسعية، يترتب عليها زيادة كمية النقود، المعروضة، وبالتالى زيادة تحريك المبادلات ودفع الاقتصاد بأكمله فى اتجاه النمو والتشغيل الكامل، ومواجهة مختلف المشكلات التى تترتب على الركود الاقتصادى، وبصفة خاصة مشكلة البطالة، ونقص الدخول، والفقر الذى تعانى منه العديد من الدول النامية فى الوقت الحاضر.